

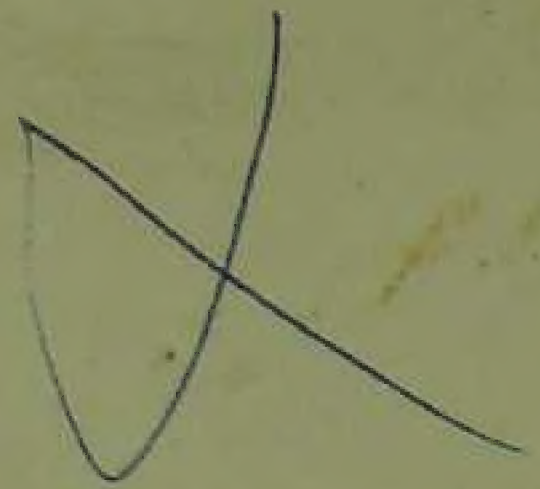
٨٨

الجواهر الثمينة

علي المالك

٢٠٥
٢١٧، ٢١٨

الجوهر الثمين في مداهب
الامام مالك عالم المدينة
ناقص من اول نحو
سرا



عنه السلام دام بركة

عليك سلاما وتحية يافان بمقامك العالي

ثم اقول والله الحق المكتوب

۵.

چند روزی بهرام

۶

روز شنبه

از روز شنبه تا روز یکشنبه
چند روزی بهرام

بالبحر والفتوح بيبه ان هذا المختار هو:

كفاية الطالب الرباني لرجالة ابن ابي

زيد القدير والي

لعلي بن محمد بن محمد المنوفي، الجزء - ٩٢٩

حزب

٢/٢٨٢
١٢٩٨/٣١٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: كفاية الطالب الرباني لرجالة ابن ابي
اسم المؤلف: علي بن محمد بن محمد المنوفي
تاريخ النسخ: ١٢٩٨
عدد الاوراق: ٢٨٢
ملاحظات: (مقتضاها)

واحد وأربعين في قوله
ما قاله الأستاذ في
الاعتراف من فقه في
الربا والخلفاء والجمعة
وفي الفهم ثمانية عشر
وأصل البر أو أصل البر
وشر الخمر وفي
وشركة الزور والله
وفي البدين اثنا عشر
وفي النسخ أربع
وفي جمع الدينار
وعقود الدين

مکتبہ جامعہ اسلامیہ

الرقم العام ١٥٦

الرقم الجلسه 20940

المتشاكل هنا محازاد المعنى لا الوزن بمقتضى ولا غيره والذرة النملة
 والخير ما يجمل فاعله شرعا والشرع كسده ومعنيه يري من اعلمه وما
 اعتقاده اثبات الشفاعة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم **فخرج** بالفتن
 للفاعل منها اي من دار العقاب النار **شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم** من
 فاعله يخرج اي يخرج الذي **يشفع له** النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الكسائر
 يعني العصاة من الجحيم **من است** صلى الله عليه وسلم **ك** الجمع السلف والظفر
 من اهل السنة والحق على ثبوت الشفاعة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وسائر الرسل والملائكة والمؤمنين مطلقا واجزا واعظم شفاعته نبي
 صلى الله عليه وسلم لانهم اعم الشفاعات وانما وانك المعتزلة الشفاعة
 وهم جديرون بحمايتها فقالوا لا يجوز الصغ والعفوف الذنوب في الدنيا
 المرجحة ايضا لا شفاعته لانه لا يضر مع الايمان ذنب وذهب قوم الى
 رفع الدرجات دون دفع السيئات وهذه كلها مذاهب باطلة يشهد
 باستقامتها العقل والنقل وقد ذكرناها وعللنا استناعات في الاصول
 وما يجب اعتقاده **ان الله سبحانه** وبما **يقدح** الجنة فاعدهاهاها
 وبها **ادار** من خلقه واستقراره بولاه **يد** جمع ربي والمراد بهم الملائكة
 وليس المراد بهم من في الدنيا على الايمان باقتناع الشيوخ بل عليه قوله
 بعد وخلق النار فاعدها دار خلقه لمن كفر به قال ابن القتيبي لا يعلم
 محلهما الا الله تعالى وما يجب اعتقاده **ان الله سبحانه** وتعالى اخبرهم
 اي اولياء المؤمنين **فيها** اي في الجنة **بالنظر الى وجهه الشريف** المراد بان يوجد عند
 الجهور الزات وعند الاشعري صفه الله تعالى معلومة من الشرح بحجج الايمان
 مع نفي الجارحة المستحيلة وليس المراد بالنظر قبل الدخول الى المرى لان
 هذا محال في حقه تعالى وانما المراد صفه تقوم بالموصوفين وجب له كونه
 رايهم غير تخفيف ولا تشبيه وظاهر كلام الشيخ ان رتبة الله تعالى
 حاصلة لكل احد من هذه الامة حتى النساء والمؤمنين الامم السابقين
 خلافتنا في العرش **وهي** اي الجنة المتقدم ذكرها **التي اهبط الله**
 للفاعل المفعول منها ادم **فان** لنصب على اول وبالرفع على الثاني هو المفعول
 سمي به لانه كان ادم اللين وهي حمرة وتقبل الى السواد وخسيت في الجنة

ابو محمد كرامة لنبينا عليه افضل الصلوات والسلام وكان هبوطه يوم الجمعة
 وخلق يوم الجمعة في الجنة عدن عند الجهور وفيه اخرج وانزل الى الارض
 بارض الهند وعاش الف سنة وكانت وفاته يوم الجمعة دفنه في موضع
 في غار ابي قبيس وسبب هبوطه انه نهي عن اكل الشجرة وهي التين
 او الخبطة او الكرم فاكل منها سياتر فتوفوا لانهم غير الذين نهي عنهم وقوله
 وفي الخبر ردد على من يقول ان الجنة التي اهبط منها ادم الجنة في الدنيا بارض
 عدن وفي قوله **نبيه** وخليفته اي الحاكم بامر الله تعالى من يقول ان الذي اهبط
 غير ادم اي البشر وانما هو رجل سمي باسمه كما في حقيقته على ربه فاهبط
 منها الى ارضه متعلقا بهبطه بالتي **سابق** تعبيره يعني ان هبوطه الى الارض
 تسبق الذي تسبق في سابق **علما** انه يخلق ادم ويدخله الجنة ويشترط
 عليه شرطان وفيه به اهلها فيها وان لم يوف به اخرج منها فقصي الله عليه
 ان لا يوفي به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وما يجب اعتقاده
 ان الله تعالى **خلق النار** يعني دار العقاب التي فيها النار **فاعد لها دار**
 اي من خلقه **ومن** اي بالله اي محمد **والمخلوق** في اياته
 اي مخلوقاته الدالة على وجوده وحدايته وصفته **والجدي** حقيقته
 المتزلة ورسالة المرسله من محمد شيئا من ذلك فهو كافر ودل كلام الشيخ
 على ان الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الان دل على وجودها الكتاب
 والسنة واجماع اهل السنة فمن قال خلاف ذلك فهو كافر لا يعذر بحمل
 وما يجب اعتقاده ان الله تعالى **جعلهم** بمعنى صيغته كخبره والحسد
 في اياته وحسنه ورسالة **محمدين** اي ممنوعين عن **رئس** هذا هو العول
 عليه عند اهل السنة لقوله تعالى خلاهم عن ربهم يومئذ **محمدين** لان رتبة
 الله تعالى اعظم الاطاعات والشريف والكافر ليس اهل لذلك وما يجب
 اعتقاده **ان الله تبارك** اي تبارك **وتعالى** اي تعاظم عن صفات المخلوقين
 بجوهوم **التي به** **والله صفا** صفا قال تعالى وجاربه والكلم صفا
 صفا وعدل عن لفظ الايقوع بالمستقبل ففضل ذلك نفي عن العرب
 تحير بالمخفي عن المستقبل اذا تحقق وقوعه واسناد اليه تعالى مصرح
 عن ظاهر اجماع اذ يتجمل عليه تعالى الجاهات والاعلند والقول قال سلف

مظهر دفين ادم في غار ابي قبيس

الصالح قالوا هذا من السر المكتوم الذي لا يفسر وكان مالك وغيره يقولون في
 الآية واما لها افر واما حات بلا عيف وجمهور المتكلمين ولو
 فهم من قال معنى مجيبه تعالى ظهوره لان الظهور في العادة لا يتحقق
 الا في انتقال فعبر عن السبب باسم السبب وقسمهم من قال بعناه حيا
 امره ونهيه فهو من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وال
 يوم القيمة من المنحة الثانية التي استقر الخلق في الدارين الجنة والنار
 والافراد الامم في ذلك للحق وهو معطوف على ربه وفيه الجمع بين القيمة
 والمجاز بناء على ان الفعل ينصب على المعطوف والمعطوف عليه انصب
 واحدة لان في الله تعالى مخاير لحي الملك في الحقيقة وصفا صفا نصب
 على الحال لانها توهده بعض النحاء من ان من باب التوكيد اللفظي المعنى
 تنزل ملائكة كل سما فيصطفون صفا بعد صفا محققين بالانوار والحق
لعمري الامم متعلق بحجج العرش تميز العرشين والنظر في احوالهم وظاهر
 كلامه ان سائر الامم من جميع الخلق فيعرفون قيل لا يحشر للعرش الامم
 بحاسب ويعاقب بل على هذا قوله **وحسابها وعقوبتها وتوابها** فاما
 لا تحشر لانها لا تحاسب ولا تعاقب والحساب هو ان يعاد عليه كما فعل
 من حسنة ومن سيئة فحاسب المومن بالفضل والمنافق والكافر بالحق
 والعدل والعقوبة فثمان يتبره وهو ما يصيب الجسم وشدة بدة
 وهي جميعهم عن الله تعالى وتختلف انواع العذاب عليهم والثواب للزاهدين
 فيما زرعوا من الحسنات في الجنة **ومن الاسماء في النار وما يحجب اعتقاده**
 شرعا انه توضع اي تنصب **الموازين** **الاجل** **وزن اعمال العباد** اي العبادات
 التي فيها اعمال العباد قال تعالى وتضع الموازين القسط ليوم القيمة
 فلا تظلم نفس شيئا وظاهر علامه العموم في المومنين محبين كما في
 او مسيئين وفي العاقرين وهو مذهب كلاهما في حكمة الموزن فان كان
 الله تعالى عالما بكل شيء امتحان الله عباده بالايان في الدنيا وجعل ذلك
 علامة لاهل السعادة والشقاوة في الحقيقى واختلف في المراد بالوزن
 جمهور المعتزلة على انه ليس في الاخرة ميزان حسي بل المراد العدل
 والصحيح الذي عليه السلف انه ميزان حسي لا كفتان ولتان واختلف

الفايلو

التقابلون بانده جسم هل هو ميزان واحد او كل امة ميزان او لكل واحد
 والصحيح انه واحد وما ورد في القرآن وغيره بلغنا الجمع فلعظمة او اريد
 بالجمع الفرد والصحيح هو ميزان قبل الله والميزان تحقيقا لتمام العدل
 ونفخ صحايف الحسنة في عفة النور فيثقل الميزان باذن الله تعالى
 ونفخ صحايف السيئة فيثقل الظلمة فيثقل الميزان بحول الله تعالى
 فمن ثقلت اي رجت موازينه اي ميزانه وانه في الصحايف والاعمال والنفوس
 او الناجون وانظر لم تترد قسم هذا وهو من تحت موازينه فاو كذا الذي
 خسر وانفسهم في جهنم خالدون قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه
 انما ثقلت موازين من ثقلت موازينه يوم القيمة بانواعهم في الدنيا الحق
 وانما خفت موازين من خفت موازينه يوم القيمة بانواعهم في الدنيا الباطل
 وصفة الثقل الاتقان وما يجب اعتقاده ان الامم **يوتون** اي يعطون
 صحايفهم جمع محبته وهي الخشت التي كتبت الملائكة فيها اعمالهم في الدنيا اعمالهم
 اي مصاحف الاعمال فاذ اعطوا خلق الله لهم علمنا ضرورياتهم
 بما فيها مما فعلوا في الدنيا **من اوتي كتابا بهمينه** وهو الوزن الطامع
 اجماعا والحاصي عند الآخر وهو المشهور ياخذ به قبل دخول النار
 ذاك علامة لعدم خلوه فيها ومن لطفه بعلة المومن وفضله عليه
 ان جعل كتابه بيده ولا يعطيه له على يده ملك ولا شيء حتى لا يطعم غيره
 احد فسوف **تحاب حبا يسي** اي سهلها لينا لينا فشد فيه
 ولا يترحم من له بما يوتى **من اوتي كتابا به ورأى ظهرا** وهم الكفار اجماعا
 فاولئك يصلون **سعي** التلاوة فسوف يدعون ثوابا يصلون سعيها
 والاصلا الاضراق واجمع بين هذه الآية وقوله تعالى واما من اوتي
 كتابا بشماله ان الكافر تخل عنه الى اعتقه وثيقب صدره فيدخل
 شماله منه فياخذهم كتابه اعادنا الله من ذلك بمنه وكرمه فانه
 الجواد الكريم وما يجب اعتقاده ان الصراط اي جوده في الجمل والمروءة عليه
 حوقا ليعلم فلا اقله الحقيقة قال مجاهد الضك العقبه الصراط
 يضرب على وجههم كحد المسيف مسيرة ثلاثة الاونعام الف سنة صمود
 والف سنة استواء الف سنة حبوطا وفي مسلم فهو يضرب الصراط بين

تحقيق المباحي
 وعن ابن عباس رضي الله عنه ان
 موازين ميزان ابن آدم
 ثقلت موازينه ما رأى
 يسمع به جميع الخلاق
 باسم الرجل الا ان فلانا
 سعادته لا تشقى بعد طار
 وان خفت نار في الا ان
 شقي شقاوة لا يسعد به

ظهر في جهنم الحديث وقال ابو سعيد بلغني ان الخنزير ارق من الشعر واخذ
السيف وجوز القاضى عياض ان يكون مخلوقا الان كجهنم ويكون
معنى قوله في الحديث يضرب اي يودن بالمرور عليه او يخلفه الله حين
يضربه على جهنم ووقت المرور عليه بعد الحساب من بعد اداء فقه الجحيم
جعل الله من النار جنة قال الحسن بن علي لم يثبت انه يلقى الخنزير
من النار فتعجزوا عليه الى الجنة او يراهم ثم يعاد لهم او لا يعاد او بعد
به الملايكة الى السور الذي في الاعراف وظاهر قوله يجوز العباد
اي على قدر اعمالهم التي كانوا يفعلونها في الدنيا ثم ذكر ذلك للمؤمنين
والكافرين ورغم بعضهم ان الكفار لا يمررون على الصراط لانهم النار والاول
ظاهر في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم انه جسر يضرب على ظهر
جهنم يمر عليه جميع الخلائق فاما جوارى فينزلون على الصراط متقون في متنازلين
في سرعة النجاة اي الجحيم عليه من نار جهنم على الصراط متقون في سرعة
النجاة وقوم او يقتلهم اي اهل جهنم في نار جهنم اعمالهم والظاهر
انهم ايضا متقون في سقوطهم في النار ويدل له ما قال في مسلم فيمس
المسلمون كطريق العين وكالبريق وكالبزخ وكالبطير وكالجوارى وكالحيل والرجال
فما ج مسلم ومحمد بن مسلم ومحمد بن عيسى في نار جهنم المصدوش بن محمد
المدني ومما يحى اعتقاده **الايمن** اي التصديق بوجوده وحضوره تعالى الله
تعالى محمد صلى الله عليه وسلم **ترد** اي تاتيه الله اي اتاهه حين عزيم
من قلوبهم عطاءا يشربون منه **لا يظلم** لا يعطى من شرب منه ابدا ويدل
بالجملة ثم قال الله بطريقه بعد قوله **من يدرك ثوابه** اي غير في العباد
كاهل الا هو او بالمعاصي لكن المقيد بالارادة لا يخلو في النار والمبطل
بالمعاصي في مشيئة الله تعالى حتى يمضي فيه مرادة ربي مسلم انه صلى
الله عليه وسلم قال اني على الخوض حتى انظر من يرد علي فمعه وسبوح
ناس وحيثما قول يارب ومن امتي فيقال اما شعرت ما عملوا بعد ذلك والله
ما رجا بعد ذلك من جوده على عقابهم ولا يخطر ببال ان الخوض على
هذه الارض وانما يعرف وجوده على الارض المبدلة وهي ارض بيضا كالفضة
لم يصف فيها دم ولم يطم على ظهرها احد قط فافهم في الترويح

مرفوعا

مرفوعا ان لكل نبي حوضا وانهم ليسوا هون ايهم اكثر واردة وانما الجوار
الكون اعظم واردة وقد اتفق الشيوخ على ان قول الشيخ وان الايمان
قول باللسان واخلص القلب **وعمل بالجوارح** لم يأت به على انه مما يجب
اعتقاده وان اوهم كلامه ذلك لعطفه على ما يجب اعتقاده لان الاجتماع
على ان من امن بقلبه وصدق بلسانه وعمل بجوارحه ولم يحتفل بالايمان
مجموع من هذه الثلاثة انه مؤمن وانما ذكره توطئة لبيان ان من ابد
اشار الى اولها بقوله يزيد ايا الايمان من حيث هو سبب زيادة الايمان
ويقتضيه سبب نقص الاعمال فيكون فيها **الاعمال النقص** وفيه زيادة
ما ذكره من زيادة الايمان ونقصه باعتباره الثمرات هو قد ذهب جماعة من
اهل العلم من سلف الامة وخلفها وهو احد قولي مالك وكان ابو يعقوب
يزيد لا ينقص وظاهر كلام بعضهم انه المشهور والاطلاق لم يمان
على الاعمال متفق عليه عند اهل الحق قال تعالى وما كان الله ليضيع
ايمانكم اجمعوا اعيان المراد صلاتكم ثم اشار الى الغاية الثانية
بقوله **ولا يكمل** قبل معناه لا يصح **قول الايمان** وهو التلطف بالشهادتين **الايمن**
اي عمل الجوارح وما ذكره مبني على القول بان العمل داخل في حقيقة الايمان
وقيل اكمل في كلامه على ظاهره وهو مبني على القول بان العمل غير داخل
في حقيقة الايمان وهو ما ذكره او الباب وعليه اذا عمل كان ايمانه
كاملا متجسما من النار اذا لم يعمل صح ايمانه وكان غير كامل ثم اشار
الى الغاية الثالثة بقوله **ولا يكمل** بمعنى لا يصح **قول الايمان** صحيح
ما يقتضيه اليقينة **الايمن** اي قصد واما قيدنا بقولنا مما هو مقتضى
اليقينة لان من القوال والافعال ما لا يقتضيه اليقينة كزوال الحاجات
ومرد الموديع والمعصوب والاذان وقراءة القرآن ثم اشار الى الغاية
الرابعة بقوله **ولا يكمل** بمعنى لا يصح **قول الايمان** **ولا يكمل** **الايمن** **الايمن**
النسوية موافقتها اتساعه صلى الله عليه وسلم فيما جاء به صلى الله عليه وسلم
واتساع الصالح قال تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
وقال عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين الحديث فثبت
بذلك ان القول والعمل يجب ان يكونا معروضا في السنة فما وافقها فهو

ل

[illegible][illegible]

شي من اعمال العباد تعالى الله عن ذلك وانما فائدة ترك كلهم لطف من الله تعالى
بعباده لانهم اذا علموا ان ملائكة تحفظ عليهم افعالهم او يحسنونها
انهم يحرصون على المعاصي ويتقون الحجة عليهم اذا جحدوا وما يجب اعتقاده
او ملك الموت اسمه عزرا بن قيس بن مازن بن ابي النضر بن مالك بن النضر بن
ياد بن ربيعة قال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي عهد على اجسامكم وفي حديث
طوله رواه الطبراني وغيره عن ملك الموت الذي عهد على اجسامكم وفي حديث
ما قد روي عن ذلك حتى يكون الله هو الذي ياذن بقبضها فان قيل جاز
في القرآن اسناد التوفي الى الله تعالى والى الملائكة قال الله تعالى الله يتوفى
الانفس حين موتها وان قال تعالى حتى اذا جاء احدم الموت توقفه رسلنا فلما
ان اضافة التوفي الى الله تعالى لانه الفاعل حقيقته هو ملك الموت لانه
المباشر للقبض والى الملائكة لانهم اعوانه ياخذون في حذم من المبدن
فهو قاضهم ومعالجهم وما يجب اعتقاده ان جبرائيل افضل القرون الذين
رواوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وامنوا به لقوله تعالى انتم خير امة اخرجت
للعالمين قل خطاهم خطاهم فما فعلت اي اثم وقيل الملائكة جميع ائمتهم في الايام الذين اوتوا
ثم الذين يلونهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الصحابة خير مني ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمر بن الخطاب لا ادرى اقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد مني او لا ولا انا وبقيل المصنف الحديث بالايان لانه
منع من لا يخرج من الكفار كما هو في القرن الاول ورواه صلى الله عليه وسلم
ولم تنفعهم رويهم له صلى الله عليه وسلم لعدم ايمانهم به صلى الله عليه وسلم واخذ
في القرن ما هو قبيل المار به الجليل واختاره بعضهم وهو الذي يوحى كلام
الشيخ في القرن الاول الصحابة حتى ينفصوا والثاني التابعون حتى ينفصوا
والثالث تابع التابعين حتى ينفصوا وقيل المار به السنون واختلف
في تحديد ما هو الاصح انه ما ينفصا عن جمل ما بعد القرن الممدوح
سواء او متفاضلون قولان فان قيل ما ذكرتموه من تفضيل القرن الاول
بعارضه ما روي باسناد رواة نقاة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
هل احببنا قال قوم يحبون بعدكم فيجدون حنا باباين لو احببنا
يومنون بما فيه ويؤمنون بما يروون ويصدقون بما حبت به ويعاين بها

اخرج الطبراني في الكبير وان
لهم وابن قتيبة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نظر الى ملك
الموت عند راس رجل من
الانصار فقال له يا ملك
الموت ارفق بصاحبي فانه
مومن فقال له ملك الموت
طلب نفسا وقر عينيا فاني
بمثل مومن رقيق واعلم
في الجمل لا قبض روح
من ادم فاذا خرج الصالح
فمن في الدار ومع ربه
قلت ما هذا الصالح
فرااه ما ظلمناه ولا
اجله ولا استعجلنا
وما لنا في قبضه من ذنب
فان ترصوا عما صنع
لنحرموا وان تسخطوا
ما تخموا وان زروا وان
ساقطوا عروءة اي عروءا
فالحذر الحذر

فيه

فيه فهم خير منكم قلت احببنا ان لا يلزم من تفضيلهم في جمل من الخصال
تفضيلهم مطلقا تنبيه على الخيرية المذكورة اما باعتبار الباطن
وخصرة الثواب ورفع الدرجات وذلك لا يعلم الا بالخبر يقطوع به واما
باعتبار الظاهر ولا يحصل ذلك الا بالتفاوت في افعال الفضائل فمن حيث
فيه فهو افضل في الظاهر دون الباطن فكم من قبيح العمل افضل من كثير
وما يجب اعتقاده قطعنا او طنا افضل هذه الامة صحابة بيتنا محمد
صلى الله عليه وسلم والصحابة بفتح الصاد الاصحاح جمع صاحب وهو من النبي
النبي صلى الله عليه وسلم مسلم مسلم مات على الاسلام والصحابة كلهم عدول
من لا يشك فيهم وغيرهم باجماع من يعتد به واولهم اسلاما علي الصديق
ابوبكر وافضل الصحابة اهل المدينة الذين رضي الله عنهم وافضلهم
اهل بيته وافضلهم العشرة ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير
وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وابو عبيدة بن الجراح وافضلهم
المخلف الاربع جمع خليفة سوا خلفا لانهم خلفوا رسول الله في الاحكام
الراشدة وجمع واستند الملهدون جمع عاود واللفظان بمعنى واحد
لانك تقول المار بصلوات الله اي هذا وقول هذا اي الله اي ابراهيم الخليل
الاربعه متفاوتون في التفضيل فافضلهم ابوبكر الصديق رضي الله
عليه وفي الخلافة باجماع الصحابة وكانت مدة خلافته سنتين وقيل ثلاثا
اشهر ومات وسنه كسني النبي صلى الله عليه وسلم ثم يليه في التفضيل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وفي الخلافة باستقلاله في ابي بكر رضي الله عنهما
واجمعت الصحابة على خلافته ومكانت مدته عشرة اعوام وكسروا في
وسنه كسني ابي بكر ثم يليه في التفضيل عثمان بن عفان رضي الله عنه
وفي الخلافة باجماع الصحابة وكانت مدة خلافته ثلاث عشرة سنة
ثم قتل طلبا ثم يليه في التفضيل علي بن ابي طالب رضي الله عنه وفي
الخلافة باجماع الصحابة ومكانت مدة خلافته اربعة اعوام وقيل
عشر سنين توفي بالكوفة قتله عبد الرحمن بن ملجم ودفن في حراء
سجدة رضي الله عنهم وعائشها جميعين وقد اشار النبي صلى الله
عليه وسلم الى مدة خلافتهم بقوله في الخلافة بعد علي ثلاثون سنة
ثم تقول ملخصا وعضوا وهذا قال معاوية رضي الله عنه لما ولي بعد

انقضا الثلاثين انا اول المفلوكين وانظر هل امر او بقوله وان لا يذكر احد
مجانبة الرسول صلى الله عليه وسلم الا احسن دكر معني قوله صلى الله
عليه وسلم اذ ذكرنا في قاصدنا او امرنا بالتوطيد بقوله ولا تشارك
اي الكفر والكفر عما شجر ووقع بينهم من التنازع والقتال وانهم احق
اي اول الناس ان يلقوا بغيرهم احسن النواويل واحق ان
يلقب بغيرهم احسن المذاهب اي لا را المشقة في الدين خاصيل
ما قال انه يحب على المسلم ان يتاول ما نقل عنهم نقلا صحيحا مما وقع منهم
من قتال وحلف واحسن النواويل فيا ورا ما وقع بين علي ومعاوية
رضي الله عنهما ان علي رضي الله عنه طلب اخفاء البيعة اولاد الانقام
الحدود ولا يستقيم امر الناس الا بالامام وطلب معاوية العتق من
الذين قتلوا عثمان كلهم فوقع ما وقع من انفق اهل الحق على ان عليا
رضي الله عنه اجتهله واصاب فله اجران وان معاوية رضي الله عنه
اجتهله واخطاه اجر واحد **تفصيله** لا تناقض بين قوله ولا تشارك
عما شجر بينهم الخ وقوله ان يلقوا الخ فان الاول في نحو العامد والثاني
في حق العلى اذ في صلح البيان وامر الالة الاشغال **والطاعة** اي الانقياد
واجب **لايئة المسلمين** بالاعتقاد والفعل باقتدار الاول امر ولا يمتنع الا في
وفسرايهم من **ولا امة** امورهم اي احكامهم **وعلى ايامهم** جمع بين القولين
في تاويل اول الامر من قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
منكم قال بعضهم المراد العلم العاملون بعلومهم الامر ومنهم بالمعروف
والناهي عن المنكر وقال بعضهم المراد بهم اولو الحق العاملون بامر الله
وامر السنة الامرون بالمعروف والناهي عن المنكر والجواب
لا يطعون لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
رواه احمد والحاكم ومن هذه **المادة** قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
من رأيي مخيم في اعوجاجا بعيني عن الحق فليدخر في مقام اليه بلال
او سلمان فقال لو ما بينا فيك اعوجاجا ليقولناك بسوفنا فقل الحمد
لله الذي جعل في هذه الامة من رأيي في اعوجاجا فوقي سيفي
اتباع السلف الصالح وهم الصحابة في قواهم وافعالهم وفيما تاولوا
عن اجتهادهم واقفا انارهم واتبعوا واحبوا كذا لك الاستغفار لهم اي

طلب

طلب المغفرة لهم واجب لقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين كفروا ربنا اننا
نرجو انك ترحم الراحمين والجد الذي لا يندرج في المرحومين
وفقد بالباطل والجد لا ينظر في المصلحة وانما يمنع من ذلك النذور
الى السطام معهم والظن في الصناديق الشبه في القلب قال ما له
رضي الله عنه ان هذا الجد لا يستحق الذين في شي وان كان العتق في الجد
اعلم بالحق فيون التفتت والحناء والافكار على الخصم ونسبة شرف العلم
اليهتد فذا لك جابر وقيل مندوب **والله** ذكره الجابره او ان منها
تجيب الضطراب ماعدا اللسان من الخوارج والاعتدال في وضع الصوت
وخفضه وحسن الاصباح الى كلام صاحبك وان يجعل الكلام مناوئة
لنا هبة والنيات على الدعوى ان كان فيجيبوا الاصرار على السوا الاخذ
سابلوا الاحترار من التعنت والنصب والضمير والحاج ونحو ذلك
وكل ذلك **كلما احثه المحدثون** واجبه لقوله صلى الله عليه وسلم من احث
في امرنا هذا ما يستمر منه فهو ردي وما ذكره الشيخ هنا لا يعارضه فيما ياتي
في الاقضية تحدث للناس اقضية بقدر ما احثوا من الفجور لان ما هنا
محمول على ما استند اليه كتاب او سنة او اجماع او قياس وما هنا محمول على
ما لم يستند اليه واحده منها **وصلى الله على سيدنا محمد** **والله**
واصحابه وذريته وسلم **تفصيله** كثير او هذا الخبر الظاهر على انطقه في السنة
واما ما نقله الخوارج وما ينقل بغيره في بيان **باب**
ما اي الشيء الذي **يجب منه** اي بسبب **الوصف والغسل** اما الاول فنضم
الواو والفعل وهو لغة الحسن والتظاخر وشرا يظهر في اعضا مخصوصة بالما
لتنظيف وتحسين ويرفع عنها حكم الحدث لانتفاء حكم العبادة الممنوعة
قبل ويقسم اسم الما وهل هو اسم مطلق الما اوله بعد جوده بعد الوضوء
او بعد كونه مستحلا في العبادة في نظر واما الثاني فقال ابن العربي
لا خلاف اعلم انه يفتح العوض اسم للفعل ويضم اسم الما وفي الذخيرة
الفصل بالضم اسم للفعل وبالفتح الما على الاشهر وعلى وجهها العتبات
والسند والاجماع قال الخالي بابا **الذين امنوا** اذا فتم الى الصلوة فاحملوا
وجوههم وايدىكم الى المرافق اي يوقوا الخالي بابا **الذين امنوا** الاقرب من الصلوة

وانتم كاري حق تعلموا ما تقولون ولا جبا الاعراب في سبيل حق تقتسوا
وقال صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة من اجرت حتى يتصاير الى الشيطان
واللفظ للضاري والاعراب بين الائمة في وجوبها ولو جرحها شرع الاسلام
والقبول والعقل والبرهان والحق واليقين والبرهان والحق واليقين
وبلغ الذوق وحسن التكلف غير متناه ولا نام ولا غافل وقد جرحها من قبل
الما المطلق وامكان الفعل اخرا فان المصروف وشبهه الذي يجب منه الحق
شبان اسباب وسائر واحداث جمع حزن وهو ما ينقص الوضوء بنفسه
وبناء لانه الاصل فقال الوضوء بحسب جرحه الذي يملأ التي يخرج معتاد
وقد عارض من احد المخرجين للعتادين القبول والبرهان وقد ناهى عن القبح
عما يخرج من معتاد كحسا والرد لانه لا ينقص الوضوء على المشهور ويرون العلة
لمخرج يخرج لعله كالسفر في حال الجوار والمعتادين لم يخرج عما يخرج من غيرهما
كدم الفسادة وكجاءه والحق المتغير عن حال الطعام والمحدث الخارج من فم
تحت المحدث ان لم يفسد المخرجان على احد القولين ومقابل ان حكم حكم الخارج
من المخرج المعتاد واما اذا انسدت المخرجان والحالة هذه فهو الخارج من المخرج
المعتاد فلا واحد او الخارج للمعتادين المخرج المتأنيب اشياء استدل
القبول البول الذي هو الذي دم الاستحاضة في بعض الصور والحق علة
والهادي وهو ما ابيض يخرج من الحامل علة وضع الحمل او السقط والحق
الذي هو الحامل علة الرحم وقد ذكرها كلها الشيخ ما عدا الهادي وقد
في بيانه فقال من بول وهو من القبول او غايط وحقيقته المنقوص من الارض
الفضل الخارج من الدبرين بان تسمية الشيء على مخرج المراه في الخارج من الدبر
سواء كان بصرف او غيره احتراز من الخارج من الذكر او من مخرج المرأة فانه
لا ينقص او لا يعطى على ما ابي وجب الوضوء ايضا الذي يخرج من الذكر من مخرج
ابن الخرج هو فتكون الذال المحجمة الفعل ويكثرها الاسم فعلى هذا يكون البول
احسن لان الاسم هو الذي يوصف بالخروج لا الفعل وظاهره انه ينقص بطلان
هذا الكلام فيه بفضل مذكرة قريبا ان شاء الله تعالى واما اعاد يخرج لرب
عليه قوله مع غسل الذراع كله منه دليله ما في الموطا والمصنفين ان علة
الله عند امر القناد ان يتكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجل او اذا ناس
فخرج منه الذي فاذا عليه قال القناد ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال

فقال اذا وجد احدهم ذاك فليستح فرجه وليتوضا وضوء الصلاة ونظرة الفرج
في الحديث ظاهر في جملة الذكر والمراد بالنظر هنا الغسل ويبين ذلك
ما وقع في مسلم مصر حياه بفسل ذكره وينتوا وظاهر كلام الشيخ او صرحه
ان الماحتين ولا يخرج فيه الحارة وهو علة ذلك على المشهور وفي بطلان
صلاة من تبرز عند كذا في افقار الغسل المذخور الى المنة فولا
استظهر صاحب التوضيح الافتقار لظهور التعبد في عليه اذا غسل من
غيره بعبء الصلاة وعلى مقابلة الاعادة ثم بين حقيقته عند اعتدال
الطبيعة وصحة خروجه فقال وهو اي الذي ابيض يخرج عند المنة
بالانحاط لقيام الذكر عند الملاعبة او التذكار عند الملاعبة او التذكار
بفتح التاء الشكر واخذ من علامه انه اذا خرج لغيره الا وضوء فيه اخذ
من علامه ايضا ان الانحاط من غير علة الوضوء فيه وهو المشهور ويؤخذ منه
ايضا انه لا وضوء عليه اذا انقصر التذكار في قلبه ولم ينحط لذكاء وهو
المشهور المعروف وعلة ذلك ان التذكار بالنظر فقط من غير مذي واما الذي
يداره بملء ابن العربي ومن رواه بوال مجيد فقد صححه في وجهان
ويستدل به الياء وان شئت خففه في رواية ابيض خارج مجيد وشا
مثلته اي يخرج من غاليا باشر البول بلسان الخمر وتكون المثلثة ونقما
مجب منه ما تحت من البول وهو الوضوء لمعتادة والاستبراء منه واستبراء
نافي المخرج بالسلب والمشرع في التضييق وعمل محله فاما ما قيل بانها
لا تخرج من غير بول وتخرج معه او قبله والمخالفة للذي في بعض الجرح
وفي الصفة التي باما الفاصلة الدالة على مخالفة ما قبلها لما بعدها ولما ذكر
ما يخرج كوكا الذي في حلقه وكان موجب للوضوء فقط في بعض الصور ذكره
بان موجبات الوضوء استلزام او ابي باما مخالفة للذي في الذي فقال
واما الذي يشهد بانها هو الماء الذي يخرج من المذفر اي المصوب الذي يخرج
دفعه بعد دفعه عند اللذة الكبرى بالجماع غاليا مراحيمة اي اذا كان وطأ
من صحيح المراجع كراحيمة الطلع وفيه لغة الطلع وهو اول حمل الفحل فيسقط عنه عيار
وتقييد بارتباط احتراز من الياسر فانه اشبه شي بنفسه من البصر والجماع
المراجع احتراز عما اذا كان مريضا فانه قد يتغير منه وتختلف مراحيمة
وغاية ذلك لوانتبه في جدد بل لا مراحيمة كراحيمة الطلع وهذا مستند من الرجل

في الصفة

الظاهر

وما المرأة يعني منها فصفته انه ما وقع اصغر حكمه انه يجب عند اذ ابرئ على حبل
العلقة والحبل الطير اي الفصل وقيل لا يشترط طير وزنه بل يكفي في وجوب الحمل عليه احسانا
وقوله فيجب من هذا اي من الملائكة **ظاهر الحديث** مع ما تقدم ومع ما ياتي
من قوله فيجب الطير ما ذكرنا من خروج الملائكة في قوله او ينقطع من حبل
او امرأة فان قيل الرخص الحكم بالمرأة دون الرجل قبل الملائكة من قولهم ان المرأة
لا يجب عليها غسل من فيها واما الغسل من بين الرجل غير متزوج وقوله كما يجب
غسل جميع ظاهر الحديث من طهر او انقطع **الحديث** اي الحجب فكيف لا افادة للحكم
فان قيل لا يقاس الا ما ليس بمضوء صا والعقل من الحجاب بقوله لا يجب كذا ما مضى
عليه فالحكم **اب** من وجوه ثلاثة احدها هو عليه فتقصر ان العقل من الحجب
اشهر من العقل من الحجب ولذا انكرت عائشة رضي الله عنها على ام سليم حين قالت
لنبي صلى الله عليه وسلم المرأة ترى مثل ما يرى الرجل اتفق على فقال رضي الله
صلى الله عليه وسلم نعم فله عقل فقال في عائشة رضي الله عنها ان عقل الرجل
ترى ذلك المرأة فقال رضي الله تعالى الله صلى الله عليه وسلم تترى عيني عيني وعيني عيني
الشبهة ثم اشار اليها فتمت السنة التي ذكرها من الاحداث بقوله واما دم الام
وهو كمال الدم في غير اياها من من الحجب **في هذا الوضوء** او احسانا انقطاعه احسن
يتبين الحاذل بكثر الدال المجهدة **في هذا الوضوء** او احسانا انقطاعه احسن
من انبائه اما و احسانا انبائه اكثر من انقطاعه او تارة او الامران فانه
لا يجب على الوضوء **في هذا الوضوء** اي المستحاضة ابن الخزي هو الذي لا يفرق بين
يجب لا ينقطع **في هذا البول** بكثر اللام الذي بين السينين اسم فاعل صفة
للرجل وينقطع اسم فاعل على حرف مضاف فقدمه صاحب البول
ابن الخزي معناه ان بكثر بول الانسان لا حرقه ان يتوضأ لكل صلاة ويكون
منصلا بالصلوة وفي استحباب غسل فرجها قولان واما ان لازم دم الاستحاضة
او سلس البول ولم يفارق فلا يجب منه الوضوء لانه خرج ولا يستحب الا لافادة
في الوضوء مع سبلان النجاسة وهو على تحقيق الملازمة وقوله تارة او فوات الصلاة
او مطلقا قولان وحيث قلنا بسقوط الوضوء عن صاحب السلس فهل يكون ذلك
مستويا لهما انكر احد يعني عليهما جواز اما منه لغيره صحيحا كان او صحيحا
وهذا الكلام على ما ذكره من الاحداث واما الاسباب فجمع سبب وهو

لا علم به وهو في هذا السبب

ما ذكره

لغة العقل واصطلاحا اما لا ينقض الوضوء بنفسه بل بما يؤدي اليه الخلق وهو
ما ذكره الشيخ فلا ينقض والى العقل وليس من شئ مني ومن الذي قد اشار
الي الاول بقوله فيجب الوضوء **في هذا الوضوء** اي الحجب فكيف لا افادة للحكم
اربعة اشياء هنا بسبب نوم **مستحب** مع الحجاب وهو الذي يحاط القلب
وبه العقل ولا يشترط صاحبه بما فعل وهو اما طويل فينقض اتفاقا او قصر
فينقض على المشهور ومعنى قوله مستحب ان الحجب الذي يشترط صاحبه
بأولي سبب لا ينقض وهو في ذلك مطلقا قصير احسانا او طويلا لما في مسلم
كان احسانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضون
كذا حمل عياض الحديث على الخفيف لكن يستحب من الطويل الوضوء ثانيا
اشار اليه بقوله او اعلم ان ما كان من اعني عليه فعله الوضوء ثانيا اشار اليه
او سبب ظاهره من حرام او حلال وهو كذا رابع اشار اليه بقوله او تحط
حقوقا راجعا الوضوء منه والذين قبله لا ندما رجب بالضم مع كونه اخر حالا
من هذه الثلاثة لا ينبغي ولا ينبغي الانتباه كان وجود هذه الامور او لم
لانها دخل في استتار العقل والتميز **في هذا** ان الاول ظاهر كلام الشيخ
ان في اول العقل بغير هذه الاربعة لا يتوضأ الوضوء وهو كذا عند ابن القاسم
الشافعي ان فقد ان العقل لا ينقض الطهارة **في هذا** ان الثاني اشار
اليه بقوله **في هذا الوضوء** وهو ما روي في الجماع على ما فسر به جماعة
من الصحابة والتابعين وما كان صاحبه بقوله تعالى ولا تستم المن الا حل
قصد لذة وجلاها ولا اول وجود اللذة من غير قصد كان اللامس جلا او امرأة
كان اللامس طهر او شعر كانت الملازمة على ثوب او غير ثوب على قول القاسم
وابقاء بعضهم على ظاهره وقيل بعضهم بان يكون الثوب خفيا او جليا كلامه
اذا كان اللامس جلا اما اذا كان اللامس من بطنه بلسه عادة احترازا
من الصغير فانه لا يلتزم بلسه عادة وهذا كالحكم لقيام المانع الحلال
وقلا في هذا حكم في اللامس اما اللامس فان بلغ والمستد فوضا والاولا شي
عليه ما لم ينفذ اللذة فيصير لامسا **في هذا** قوله والمباشرة بالحسد اللذة حتى
وكذا انك تحب الوضوء من قبله بغير الحجاب **في هذا** ظاهره كانه يفي على الغرض
وانه يفتقر قصد اللذة وهو كذا في احد القولين المشهور ان القبلة على الغرض
تتقضى مطلقا لانه مطلقا اللذة غايبا اما ان تكن قربة صادرة لذة فقبله صغيرا

ما ذكره

وذلك وجوب الغسل من الاجماع كعدم الاستحسان في حق دم الحيض
والنفاس اسود خدره والوجوب للنفاس ما يشاء الله بقوله او يغيب الغيب
وهو ليس بالدم وهو الكبر ومنهم من يسميه القيثرة والغيبلة يريدان بغيره
كلها او قدرا من عيب المنطق للشفقة بانثاء او غير ذلك فله حرقه ام لا
في الفرج سواء خرج اذينة او بهيمة حية او ميتة او في الدبر من الذكر او
برج الغسل وان لم يخرج الا في الوطاء او في الوطاء او في الوطاء او في الوطاء
عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل هذا
للحديث الخ لما روي عن قوله صلى الله عليه وسلم اذا اعلنت او اعلنت فلا تغسل ولما
روي عن قوله صلى الله عليه وسلم انما المني الماشي استنظر ذكره اشيا من مغيب
للشفقة فقال ومغيب للشفقة في الفرج بوجوبه حتى يحل ذكره اشيا من مغيب
اسودها ما تقدمه ان من وجب الغسل اذا دبره عليه ما بعده وثانها انه بوجوب الغسل
اي حلا الزنا على الزاني وحده الوطاء على كلاهما بشرطه المدخول وبما به وثانها
ان يوجب الصداق بالغيب والنفاس بغيره بوجوب الصداق والا فان نصف حاصل
بالعقد وهذا اذا كانا معاين او كان الزوج بالخاء والمراة من بوطا مثلها
ورايها انه **محسن الزوجين** وان لم ينشئ شره لم ينشئ شره وان شأ
الله خالي وخامسها انه **مطلقة** ثلاثا للذي طلقها وهو الخواص
مطلقة العدة فيكلها اذا طلقها اثنتين ولذا كان شره ما ينشئ شره في كل واحد
ان **ينشئ** الخ فضا كانا ونظروا عدا كانا او نسيانا اذا وقع قبل الوقوع بغيره
قبل طلاق الا فاضه وخرج من حرمه العقبه في يوم النحر ويملأ على عجه ويقبضه
من قبل او يملأ على عجه **ان يفسد الصوم** وضاحا اذا وسد عدا كانا او نسيانا
ويلزم القضاء والعتاق في الفرج ان يفسدوا الا فاضا كنعقد ذلك
في الغسل ولما ذكر موجبات الغسل وانقطاع دم الحيض والنفاس انتقل بين
ما يعلم انقطاعه فقال **واذا رأت المرأة القصة البيضاء فليست بها**
ويذكر ان **ان رأت الحيض** فليست بها القصة ففتح القاف ما ابيض يكون
اخر الحيض بديتته من اراء الرجم وميتت فميتت بها بالقصة وهو الحيض
لباؤها والحيض والنفاس بفتح الدم فميتت ان من جفت التي يحف جفون
جفونا وهو ان تدخل الفرقة او العظنة ففتحها جافة لا بلل عليها وظاهر كلام
الشيخ انها سواء وهو قول الداودي وعبد الوهاب وقال ابن القاسم القصة ابلغ

معتادة

لمعتادة وقال ابن عبد الحكم للنفاس ما بلغ وثمرته هذا الغلاف يظهر المعتادة
الا حيا العلامة من فعل قول ابن القاسم اذا لم تزل معتادة القصة للحيض
او انتظر القصة فلم يخرج الوقت المختار واذا لم تزل القصة او لا انتظر
للحيض وعلم قول ابن عبد الحكم اذا لم تزل معتادة القصة للحيض او لا انتظر
القصة واذا لم تزل القصة او لا انتظر للحيض فلم يخرج الوقت وعلم قول
الداودي وعبد الوهاب اذا رأت اي العلامة من عملت عليها ولا انتظر ما بقي
واختلف النقول عن ابن القاسم في المستدرة فنقل البايع عنده ان لا يظهر
لها الحيض ونقل عن المازني ان رأت الحيض فليست بها القصة ولا تغسل اذا
رأت القصة تنتظر للحيض **خمس** وما قاله المازني في وجوبها من حيضات
صورة المسئلة كما ذكرنا رأت الحيض ولم تزل القصة واما ما حكاه الامر على
ما قاله البايع ان رأت القصة وتنتظر للحيض فليست بها القصة ولا تغسل وهو
ان ابن القاسم ما رأت الحيض لم تزل القصة ومعنى قوله **مكتوبة** ان رأت
احدا من علاماته من حيض لم تزل القصة بظاهرها فلا تنتظر العلامة الثانية
ثم ذكر انه لا حد لقل الحيض بقوله **راية** اي الطهر المفهوم من قوله نظرت
بعد يوم او بعد يومين او بعد **ساعة** ثم **اراعا** بعد ان رأت الطهر
ظاهره ولو دفعه **اورات صفرة** بضم الصاد في الصلابة على صفرة ولو دفعه
البراءة التوبة والنفاس بضم الصاد في الصلابة على صفرة ولو دفعه
نرى **الصلابة** لان ذلك لا يوجب وظاهرا اطلاقه التوبة بين يدي العدة
والعبادات في رأت لاحدا لقل الحيض وهو قول ابن القاسم وزاويل ابن عمران
وابن رشد على الدونة ونحو المازني في ان المشهور في العدة والاستبراء
التحليل واستناد الحكم الى ما يقول السائل ان حيضه ثم اذا انقطع الدم عن
اي من المرأة القصة عاودة الدم بعد الطهر يعني ان يومين او ثلثة ايام فليست
ولا تنتظر هل ياتيها دم اخر او لا وهذه المسئلة المتعلقة وهي التي تقطع طهرها
اي تحللها دم فضايت تحيض قبل تمام الطهر الفاضل وقيل اشار الى صاحب
المختصر بقوله وان تقطع طهره بفتح ايام الدم في نقصها ثم هي مستحاضة
وتغتسل كما انقطع ونصوم ونصلي ونوطا بها ثم ان تقطع طهره دم فضايت
الدم بعضها الى بعض فان حصل ما يحكم بانها اكرت للحيض صارت جردا لكن مستحاضة

الشبهة

وهل كانت

426

عامة ثلاثا ايام مالم تجاوز خمسة عشر يوما واذا اختلفت استظهرت على اكثر
عاداتها مثل ان يحض في بعض الايام عشرة ايام وفي بعض خمسة استظهرت
على العشرة بثلاث ايام ولما انتهى الكلام في الحايض شرع يتكلم على النفاس فقال
واذا انقطع دم **النفاس** يضم النون ويخفف الفاء والمد على وزن عشرين او ثمانين
على وزن حمزا او ثمانين فيكون النون والفاء معا الحرة التي ولدت والنفاس
بكثر النون تقدم معناه اخذت شرعا ويعبروا بالنفاس بعد ما يعبرون به انقطاع دم
الحايض من القعدة والحوض فانه اذا احتق انقطاع دمها بعد ما كان في القعدة
بكثر الطهر وانما يخرج الولد **اعتلت** وصلت وتوحي بفتح الطاء من الدم فلو
توحي الطهر من خروج الولد البحر كما وتعيد على ما وصلت وظاهر علامه هنا وفيما تقدم
انه اذا ولد له لا جافا الاصل عليها وهو اصل الفولي وقيل الطهر هو المشهور
ان يجزى عليه الغسل وفيه من قوله وان كان كذلك انه لا حد لاقبل النفاس وهو
خذ اليك على المشهور وما اشتهر فلا حد لاشاء اليه بقوله **وان نزل في** أي في النفاس
الدم جلت **سنتين** ليلة على المشهور ثم انما تمت بعد السنتين او انقطع ثم عاود بها
قبل مقدار الطهر استظهر **اعتلت** وكانت مستحاضة وظاهر قوله **ينصلي** ونصرت **نوطا**
سواء كانت غير ام فان جهك المحرم جلت شهر من غير صلاة قضت ما فاقها من
الصلاة وقيل يستحب في المعتادة اما اذا انقطع الدم بعد السنتين وعاد بها
بعد مقدار الطهر فهو دم حيض ولما انتهى الكلام على موجب الوضوء الغسل
عقب ذلك كما يكون ان فيه فقال **باب** اي هذا باب في بيان اشتراط
طهارة الماء في طهره في الوضوء **الغسل** بيان وصفته وصفة ما لا يستعمل فيها
وفي بيان اشتراط طهارة **الثوب** وفي بيان اشتراط طهارة **القبعة** في الصلاة وفي بيان
ما يجزى من **الباس** في الصلاة وغير ذلك واقتصر الباري في قوله **المصلي** **يا حي** وفيه
بعض حديث رواه مالك في الوطأ وما جاز ان المصلي فيه عبارة عن احضان القلب
والخشوع في الصلاة وما اختص به ليس اخلاص تحت التزجده وانما ذكره ليترتب عليه
قوله فعليه أي المصلي **ان ينهض** يستعد **لك** أي الصلاة وما اخبر عليه من المناجاة
بالوضوء أو بالظهر أي الغسل لان هذه الحالة تعظم شرفها مستحقة تعظيما وقسنا
وقسنا في تعظيها الوضوء والظهر وانما قيل الطهر بقوله **ان وجه** عليه الطهر
أي الغسل باحد وجهي قد المتقدم لان الاستعداد بالغسل لا يكون الا اذا وجب
والاستعداد بالوضوء قد يكون بغير وجوب اذ يستحب تحديدا لكل صلاة ومن بعد

وحفظ الحديث والطائفة
 الله على الناس وهو يعلمون
 على اصواتهم بالثبوت
 علت ان المصلي يحتاج
 بما يحتاجه ولا يحتاج
 على بعض قال ابن
 المتصلي به عبارة عن
 النفس والشعور في
 عباد الله في قوله
 وتجب لهم صلاة

رسود این توفیق است
الطهور به باطن

حسنه بن شوله صلى الله عليه
هو طعام فطيم وشفا سقم

1

وقال الشيخ احمد بن محمد
 عقدة الامم في الدين
 احداث امر في الدين
 مندولين في الدين
 ومكره ولا يمكن ان يكون
 حد التخميم لانهم انما
 ولا رقتا حلا اصلها

اتمام يذكر المصنف
 البدن اكتفا بما ياتي
 في الاستحسان وقيل
 طهارة البدن واجبة
 لذاتها وان لم يرد
 اذ لا يجوز الاطعمة
 خصوصا من اغشاء
 حتى لقد عرفت

من المية والوعاء الذي على
الاستنارة واختلف اهل البيت
فمنهم من جعل البيت للاستنارة
من قبل المياح

5

قوله ان الشاة بالاستقبال والى التكليف يشقة التخذ بدلائلهم من يقول اليها
 هذا القتل ان يحلها في يد الغل وفيه منقذ ثم بعد ان يقع من غل
 الواحد الثاني ينقل الى فعل الواحد الثالث فما **خذ** كما على ما قاله ابن القاسم
 بيده اليمنى **فيمر** على **بال** **يد** **اليسرى** ثم **يمر** بها الى يمينه **راسته** كذا ومروا
 من قبل الوجوه واخره منتهى الحجج قال في الزاد في علم الصديق عند ابي الراس فيجب
 صعود الاصبع في مس الاس كله قوله تعالى واسجوا برؤسكم فان البعيد للاصلح وما
 قبله لا تتبع بعض الاصابع اهل اللغة وما صح انه عليه الصلاة والسلام مع راسه
 بيديه فقبل بها وادبر بها بيديه من مقدم راسه ثم ذهب بها الى قفاها ثم
 ردها حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه وهذا أصح في انه عليه الصلاة والسلام فيجمع
 راسه ثم عز من العز فيجب ان يمسح مع ذلك شيئا من الوجه فيجسط بالشعر ويخفف
 في صفة مسح الاس المستحب على ثلاثة اقسام مشهور ما اشار اليه المصنف قوله
يبدأ من مقدمه على جهة الاستحباب **مقدمه** **من اول منابت شعر راسه** المعتاد فلا
 يعتبر شعر الخم ولا الاصبع كما قدمنا في الوجه تكون البداية بيديه جميعا كما ذكره
 قد قرنا في جمع اطراف اصابع يديه باعداها به **بعضها ببعض** أي مع بعض
 على راسه وجعلها **بها** **في صدغه** الصدغان يقدم بينهما والاولى بان
 تشبه ايهام وهي الاصبع العظمى من الاصابع وهي **مؤنة** على الاعتراف حيث
 بذلك لان اهميت من بين שאير الاصابع فلم يختلط بها ثم بعد جمع اطراف
 اصابع يديه وجعلها **بها** **في صدغه** **بها** **في صدغه** حال كونه **ماحيا**
 الى طرف ففتح الراس **شعر راسه** المعتاد مما يلي قفاها وهو اخره وهو منتهى الحجج
 وظاهر كلامه ان طول الشعر لا يجب عليه ان يمسح ما طال منه وهو خلاف قول ابن
 القاسم انه يجب مسح ما طال ثم بعد ان ينتهي بالمسح الى اخر الراس **يدوها** أي يديه
 على جهة السنة **الحيث** أي الى المكان الذي بدأ منه من غير تحديد **بها** **واخذ**
 أي يمر بها **بها** **في صدغه** تشبيهه اذن بضم الحزة مع ضم الحجة وسكون
 وهي مؤنة من الاذن بفتح الحزة والذال وهو كاستماع ويتهى الروبر بابهامه
 الى صدغه ثم اشار الى ان الكيفية المذكورة في صفة مسح الاس غير واجبة
 وكيف ما مسح **اخره** **اذ** **الوجه** أي عظم **راسه** **كله** بالمسح بحيث لا يترك شيئا من الراس
 وهو على الصفة المتقدمة **اخره** **من غير** لانه قول ما لك الموافق للحدث فقدم
 ثم اشار الى صفة اخرى في اخذ المسح الراس وهي ما لك فقدم في غسل الوجه فقال

المساقين والمشهورين في الفقه والفتن...
فقد مضى ان يغسل ما حقه الغسل ثلاثا حتى اذا انتهى الى موضع
رفع ذلك التيمم بقوله **وبسبح على الله** في التيمم **بعض الاعضاء** اي المني
الغسل ثلاثا في ما لا يجرى ما هو عليه **بعض الاعضاء** اي التيمم ثلاثا في ما لا يجرى ما هو عليه
ما **الغسل** ولا فضيلة في ما زاد على الثلاث بل حكمي ان يشرع الجمع على منعه
والاصل في هذا ما روي ان اعراسا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء فقال
هذا فانراه ثلاثا فلا تأثم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم
وتعدو غلظ وفي رواية فقد غصا الماء الفاتر هذا مع تحقق العدة واما مع الشك
على ثلثة او اربعة فقبل يميني على الاقل كالشك في الركعات وقيل على الاكثر
خوف من الوقوع في الخطيئة فغسل فضله **ج** وهو الذي صنفه به ادرست من
من تقوى **من كان يوشع** اي يتيسر اعضا الوضوء **يا قل من ذلك** اي من ثلاث غسلا
اجزاء فغسل ذلك الاقل **اذا احكم** اي تقوى **ذلك** الفعل قد حدد الاكثر ولم يحدد
الاقل **اذا الاقل** يحصل الواحدة والاشقين وكما شرط في اجزاء الواحدة الاحكام بنه
بقوله **وليس كل الناس في احكام** بكيفية اي انما في الغسل **ج** او على ان يكون
بالواحدة لا يجرى به وتعين في حقه ما حكم به فان كان للحكم الا بالثلاث نوى بها
الفرق وان كان للحكم الا بالثلاث نوى بها الفرص وما شأله الفضيلة وما
بين صفة الوضوء المشتمل على ربي وحقه وفضائل شرح تحت على الاتيان بها على
الصفة لا تخل شي منها فقال **وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** من توضأ
فاحسن الوضوء ثم رفع طرفه يسكن الا بغيره رواية اخرى **الى الله** **افعل** اي
فلا ينك **استعد** لا اله الا الله وحده لا شريك له **واستعد** لان محمد وعبد
وبسبح الله تحت **الابواب** للجنة يدخل من ابوابها **شاهدا** وقد ورد في رواية انه يقول هذا
ثلاث مرات **وقد استجبت دعواتي** وهو ابن جبريل **ان يقول** يا شرف الوضوء
بكثر الهمة وسكون المشقة وبفتحها **اللهم اجعلني من التوابين** الذين كلما اذبحوا
تائبوا **واجعلني من المنظفين** من الذنوب طاهرين لا مدان ما نقله عن بعض
ليست الحديث وقد ذكره الترمذي في حديث وقد نقلنا الفقه **واحد** طريق الفقه
في الحديث واحده من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وهو المشهور
لان كل شي قبله وقبله الدعاء **السما** واما في الصلاة فلا يجوز اعلان الشك بل
في صفة الوضوء النبوية وهي في اتفاقا غلظا من شدة وعي الا مع كمالين

فانما قال اربع في التيمم
قال اصل المعاني شرع الوضوء
انما يجرى بغيره اذ لو
لم يكن له ان يجرى بغيره
لعماد ولا ايضا بالاطراف
لنفس الجهر والشوق قال ابن
باب شريح الاستحسان الوضوء
غسل الدين الى الكرمين فلا تغفل
اي انما تشرعوا المحرمين كطاهر
حالمين والاستحسان والرحمة
بعض غسل الوضوء للشرع الواجب
لكرم وغسل الدين الى الكرمين
سواء وصية الراس للناج
الاكل وصية الازنين لسماح
مرب العالمين وغسل الراسين
المسكين في الجنة امين

وقد

النية

وقد اختلف المشايخ هل نوى من كلامه ام لا فقالوا بغيره لم يتكلم على نية الوضوء
في الرتبة اصله وان بعضهم فوخذ من قوله **وبسبح على الله** في التيمم **بعض الاعضاء** اي المني
احتسب **باب احكام الله** تعالى لا يراى ولا سمعة طاعة في ان من عند الله تعالى لا يراى
ما امر الله من الاخلاص بقوله تعالى **يا ايها الذين آمنوا اخلصوا الصلوة** **باب احكام الله** تعالى لا يراى ولا سمعة طاعة في ان من عند الله تعالى لا يراى
النية على الخط القوي فان النية الصحيحة لا تكون الا مع الاخلاص والنية قصد
الكل كشي المأمور به على القلب والشي يقع به الاجزاء عند ان ينوي بقلبه
نطق باللسان بل هو الافضل على المأمور به من المذهب اذ اللسان ليس على اللسان
ثلاثة لانه اما ان ينوي في الحدث اي المنع المتقرب على اعضا الوضوء او ينوي اداء
الوضوء الذي هو من عليه او ينوي استحسانا ما كان الحدث ما كان منه ومن اراد
الكمال فينوي الجميع ومن شرط ان تكون مقارفة الاول واجبة وهو غسل الوجه
فان تقدمت عليه بغيره في اتفاقا وفي تقدمه ما يثبت في قوله **يا ايها الذين آمنوا اخلصوا الصلوة** **باب احكام الله** تعالى لا يراى ولا سمعة طاعة في ان من عند الله تعالى لا يراى
ان ينوي عند غسل اليد من يكون مستصفا الى غسل الوجه والتقوى على انه اذا
نوى بعد غسل الوجه لا يجرى به الاصل في النية ان تكون مستصفا الى اخره فان
حصل له ذلك غلظا واذا عمل على الوضوء اخلاصا صلا به اشتغال ما امر الله به
من جوهر النية **من ج** اي يلزم مع ذلك **تقبله** **وقد اريد** **من الذنوب** **ب** ما في
انما صلى الله عليه وسلم قال **ادعوا الى الله او الى ما بين يديه فاحسن وجهه** **ج**
كل خطيئة نظر اليه بعينه مع الماء مع اخر قوله **ما احدثت مع ذلك** **ب** **ج**
نفسه **ان ذلك** الوضوء **تأهبا** **لما** **استغفروا** **وتنظروا** **الذنوب** **والايمان** **وروي** **تأهبا**
وتنظرا بالنفس في الرواية المشهورة **ج** **وقد** **تأهبا** **لما** **استغفروا** **وتنظروا** **الذنوب** **والايمان** **وروي** **تأهبا**
خبران او في موضع نصيب على الى الخبران **لما** **استغفروا** **وتنظروا** **الذنوب** **والايمان** **وروي** **تأهبا**
ما قال ان الكلف اذا اراد الوضوء فليغسله حاله الله تعالى لا يندم به ذلك ولو
مع اخلاصه طاعة في ان يتقبله منه ولا يقطع بذلك وان يشبه عليه وان
يطهر من الذنوب ويتنظروا في فعله لاجل التاهب والتنظف لاجل مناجات
ربه وهو الوقوف بين يديه ووقفا معنويا **لاجل** **اذا** **ابعد** **اي** ما فرض عليه
ولا لاجل **الخصي** **اي** النازل **لله** **تعالى** **بالرجوع** **والسجود** **واغما** **دورها** **لان** **بها** **يتبع**
التنقل ولان اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا فاذا استغفرت ذلك
تخص من قبله الاخلاص والتعظيم **فينبغي** **له** **هذه** **ان** **يعمل** **الوضوء** **على** **نفس** **ب** **ذلك**
للموضوع **وتحفظ** **اي** تعيق **فمن** **اي** الوضوء **عن** **التقصير** **بوضع** **وسوسة** **النفس** **فثبت**
بذلك وجوب النية في الوضوء فان تمام اي صحة كل عمل النية شرط فيه **ب** **النية**

نوعها

نية الوضوء

سلم

181

على يقين ان عليه ان يحضر للمباركة
والسجود **وقد** **قال** **في** **الحج** **ب**
على يقين ان عليه ان يحضر للمباركة
والسجود **وقد** **قال** **في** **الحج** **ب**

افغانستان

[illegible]

التدوين
محمود

الحمد لله

12

6

پیرک

لا يقبله عليه وقال
والله اعلم بالصواب

33

[illegible]

اولی

المشور

طَبِی

تحت صرقة فقد تمكن وحول الوقت وقد انكر عليه حكايته هذا القول بان لم يعلم قائله
والمعتمد عليه عند الفقهاء في معرفة الوقت ما تقدم من اعتبار الظل الذي
وصدق عليه **محمد بن عبد الله** في هذا الوقت المختار للصلاة **ان الوقت**
فيه **ما لم يصف الشمس** القرافي وهو قريب من رواية ابن عبد الحكم فان الشمس
حينئذ اي عند الفاتحين تكون في قبلة والمذهب ان تقدم العصر اول وقتها
اقبل **وروي** صلاة المغرب الاختيار في اي صلاة المغرب لها ان هذا الاختيار
القول **صلاة الله** يعني ما لك من قوله **الله** ان شاء الله تعالى قال المصنف
في هذا **ان المسافر لا يصليها** **صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
المغرب بان هذا يكون المختار لا يصليها من الصبح والليل على ذلك بان
الشمس تغرب عند طلوع نجم يسمي الله اولها وروي الترمذي ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان هذه الصلاة فرضت على من كان فيكم فضعوها حتى حفظها
كان له اجر مرتين وصلاة بعد ما حلت بطلت الله الله والجمعة الذي
جاء في الحديث اولها الصواب ما قاله مالك انتهى قاله الترمذي قال ابن الخزي
والذي قال ابو محمد لا شيء او اعلم هذا فاعلم ان قوله وقت المغرب مبتدأ وقوله
وجي الى قوله احضره مع غيره من المبتدأ وخبره وهو قوله **وقت المغرب** **في صلاة الله**
وخبر المبتدأ الطول الكلام **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
دون انشائها وشعاعه فتقوله **فاذا انوار** اي استمرت وغابت **في صلاة الله**
اي المعنى ان انوار الشمس وهي الطينة السوداء قبل هوشى بيننا وبينه لا الله
لا الله تعالى ذكره مع قوله **وقت المغرب** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
وقوله **لا نور عند قوله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
وما ذكر من ان وقتها غير مبتدأ والمشهد والماء والثر في ان جبريل عليه السلام
صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم المغرب في اليومين في وقت واحد دون بقية الصلوات
وقوله **وقتها** مبتدأ في غيب الشفق الاحمر واختار الباقى واخذه ابن عبد البر
وابن رشد والمخفى المأزور في قوله في الموطا وان ذهبت الخيرة فقد روي
المختار خرج وقت المغرب واختاره بما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام
صلاة المغرب بالمغرب الشفق المأزور وهو ما اخبر عن حديث جبريل فيجب
البدن هو اضع سدا وتسا على بقية الصلوات **وقت صلاة العشاء** **في صلاة الله**
وقوله صلاة العشاء صلاة العشاء ليس العشاء وهذا الاسم في العشاء اولي

بعض صلاة العشاء

في التسمية من العتمة على وجه الاستحباب لانه الذي أطلق به الكتاب العزيز
وتسميتها بالعتمة ذكره عند جماعة من العلماء منهم مالك بن نزيهة ابن
القاسم واما ما ورد في الصحيح من تسميتها بذلك فهو قول ابو جهم ان ذلك
ليسان اجواز ابن الخزي سميت بالعتمة لطلوع نجم يطلع في وقتها يسمى العتمة
وقيل غير ذلك قوله **فليس** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
معنى **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
الشمس يوم الجمعة وهو ما روي عن جهم عن جهم عن جهم عن جهم عن جهم
يقول **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
او وقت العشاء وانظر كيف قدم الصفة وهو ما اخبر عن كحة احب بان الروا
التي تترتب في ذكر الصفة مع قوله والشفق كحة تدافع وفي قوله والشفق
والشفق كحة وفي قوله **لا ينظر الى البياض** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
محمد الله تعالى ان الشفق هو البياض وليلنا ما رواه الدارقطني ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الشفق لليرة فاذا غاب الشفق جبت الصلاة **في صلاة الله**
عقب الشفق الاحمر **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
الاحمر وفيه **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
ولم يقل في غير ذلك **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
لا يجرى عن اول وقتها الا اهل الاعذار اما غيرهم فان كان منفردا فاما **في صلاة الله**
اي المسافر له بها اي صلاة العشاء في اول وقتها **في صلاة الله** **في صلاة الله**
ولا بأس بمخفى حتى ان يوزعها **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
كرهه تترتب **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
ان عليه السلام كره ذلك **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
من الحديث في العلم وجميع القرب قالوا ويستثنى ايضا العروس والضيف
والمتأخر وما تدعى الحاجة اليه من الحديث الذي يتخلق به مصلح الانسان
كالمسك والشر او مثل خذ وكن **في صلاة الله** **في صلاة الله** **في صلاة الله**
الوقت الاختياري ولم ينكح على الوقت الضروري اما المصنف فقد تقدم الكلام
عليه واما الظاهر فيبدد ضرورة اول القنطرة الثانية ومبدؤه في العصر
الاصفر وانتهى في وقت مغروب الشمس ومبدؤه في المغرب فاعلم ان غيب
توان وفي العشاء اول ثلث الليل الثاني وانتهى في طلوع الفجر فيميت هذا

فصل
در بیان
تاریخ

الملاحق

جلیل الرحمن

معاني
جاء لانسان ان يتامل
في معنى الاله والاقامه
الفاظ الاله كبيره
فالكبر معناه كبير
ما يشترك بين الله
والكبر او قيل معناه
شيء فاشهد معناه
وحي على الصلاة
الشرع والحمد لله
قامت في كل حال
ادتها في كل حال

سبيل من زانين الصلاة وتبنيها وقضائها ان صلاة صحيحة وهو الصحيح ان كان
أخذ وصفاً من عالم وقيل تبطل ولذا قال بعضهم حاجتنا الى معرفة الحكم
احد من حاجتنا الى معرفة الصفة فالصفة الاحرام وهو الذي في الصلاة
فرضاً كائناً ما كان فيكون **قوله ان تقول الله اكبر لا يجوز في غير هذه الكلمة** ان كان
بالحسين العريضة اما من لا يحسنه فقال عبد الوهاب بدخول بالنية دعوت الحمد
يؤخر وقال ابو الفرج بدخول الحمد وتبني هذه الكلمة تبطل الصلاة للاسقاط
وهو من حق الامام وللعدا اتفاقاً وفي حق المأموم على المشهور واذا نسي
سأله الوعاظ بطلت صلاته وصلاة من خلف الامام على المشهور ودليل
وجوبه في الصحيحين من قولهم مفتاح الصلاة الطمأنينة وتوحيدها التكبير
وتبنيها التلبس وبشرطه القيام لغير المسبوق اتفاقاً وان رخصه
واما المسبوق ففي المذنبه اذا كان للركوع ونوي بالحق اجزاء ابن تيمية
هذا اذا كان قائماً وفسرها الباغي بما ينبغي شرعية القيام وبشرطه
ايضا مقارنته النية فادتاخرت عنها فلا تجزئ اتفاقاً وان تقدمت بكسر
فكذلك وان تقدمت بفتح فتقولان مشهوراً **قوله** اذا حرمت فادفع
يديك وطمأنينها الى السماء وطمأنينها الى الارض على الذهاب واتهان فوجها على
المشهور **قوله** انما مكسك تنسبه منك وهو جمع عظم العسل والحنق
وقيل انما هو الى الصلاة واليدان تقولان **قوله** او دون ذلك او دون المنكر والى
والمرأة في هذا الرفع سواء انظر هذا مع قول الفراء في المشهور ان منتهى الرفع الخط
للمنكبين وهذا في حق الرجل واما المرأة فدونها ذلك اجماعاً واختلف في حكم هذا
الرفع فقال الشيخ في باب حمل هو سنة وعده صاحب المختصر في الفضائل والظاهر
كلام الشيخ ان الرفع يخص بتكبير الاحرام وهو هذا الكسر على المشهور فلا يرفع
عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من التبين ثم بعد ان ترفع من
التكبير **قوله** اي تنسج التكبير ان بالقرآن من غير ان تفصل بينهما بشئ فقله
مرجعاً الله في القول المشهور عنه الشيخ والدعا بين تكبير الاحرام والقرآن
واسقط بعضهم الفصل بينهما لم يقطر سماعة اللهم ويحرم ويشاركهما
وتعالى حدك ولا يخرج **قوله** فان كنت في صلاة الصبح **قوله** انما
قراءة القرآن فترى في الصبح وغيره من الصلوات المفروضة على الامام والخط
وهو في كل الركعات او في كل ركعة لانها في المذنبه واما المأموم فليس عليه

بذلك

في سنة

في سنة فيها السجدة الامام واما كون القراءة فيها جهراً فستة واذا قرأت في صلاة
او غير من الصلوات المفروضة فلا تنسج القراءة **قوله** الله اكبر **قوله** الله
مطلقاً **قوله** انما في سورة التوبة **قوله** الله اكبر **قوله** الله اكبر
او غير والظاهر في كلامه فكر اخذ وهو مذنب المذنبه وشهر لما صح ان عبد الله
ابن خلف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والعدو قال ولما رآه من احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً انفض الجفون
في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكروا في عثمان
فلا سمع احد منهم يقول ما فلا تقلب ان انت قلت في صلاة الله رب العالمين
ولم يزل اهل المدينة واما قرأتها في المشاهدة فقال في المذنبه ذلك فاسمع من
شاذ الدرع وعذاك كيكه المتعوي في الفريضة دون النافلة **قوله** فان قلت لا
الضامن **قوله** على وجه الاستحباب **قوله** امين بالمذنب التكبير على المشهور باسم الله تعالى
ونونه مضبوطة على السند فيقديراً يا امين استجب دعائنا وقال ابن العربي في حق
نور امين لكونه وسكون اليقظة **قوله** ان كنت تخطي **قوله** وحرك سواك في صلاة
سريته او جهريه او كنت تخطي **قوله** امام صلاة تشرية ان سمعت ان سمعت يقول
ولا الضامن ولا تجهر به بل تخفي في الخائفين ولو كانت الصلاة جهريه **قوله**
يقول الامام فيما جهريه اي يعلن فيه على المشهور **قوله** فيما سرية اي يخفي فيه
اتفاقاً وقوله في قوله **قوله** يا ايها الذين آمنوا لا تذكروا ما قد انزلنا من قبلنا الا ما نريد
وفي الخبر خلاف فكان او جزئ من التكرار ووجه كلامه ما نهى اولاً عن
المختار عنه ثم نهى ثانياً على ان فيه خلافاً وصحاح عبد السلام مقابل المشهور
لشبه في السنن اذا فرغت من قراءة ام القرآن جهراً **قوله** الله اكبر **قوله** الله اكبر
لا تفصل بينهما سجدتين ولا غير وحكم قراءة السورة كما علة بعد القرآن الاستحباب
والسنة مطلقاً الزيادة على ام القرآن بدليل ان السجود اما هو داير مع ركعة
على الفاتحة لا السورة ويؤخذ من قوله سورة انه لا يقرأ سورة بين في الركعة
الواحدة وهو الافضل في حق الامام والعقل للعمل واما المأموم فلا بأس ان يقرأ سورة
اذا فرغ ولا امام متبادر السورة التي تقرأ في صلاة الصبح تكون من **قوله** الفصل
بكثر الظاهر في الفصل من اجزاء على القول المرتقي وبشيء مفصلة لكثر
الفصل فيه بالسنة وطول الذي ينبغي ان يغيب ومتوسطاً من ثم الى الضحي
وقصارى الى الختم وان كانت السورة التي تقرأ في الركعة الاولى من صلاة الصبح

اول

الطول من ذلك ما بين السورة التي من طول الفصل في ذلك حتى يستحق
 التسليم وهو اختلاط الظلمة والضيامة **في سجدة** أي السجدة التي هي في
 كل سجدة من السجرات فان حكمها في ذلك سواء وصفت للرجل تاتي **تلاوة السورة**
 التي هي في القرآن **في سجدة** أي السجدة التي هي في القرآن **في سجدة** أي السجدة التي هي في القرآن
 احدها التكبير وهو متقدم واختلف هل يجمع ما عدا التكبير في السجدة واحدة
 وهو قول الشافعي وعليه الاكثر وصوبه او كل تكبير سنة مستقلة وهو قول ابن
 القاسم شيخنا والظاهر انه المشهور لانهم رتبوا السجود في المشهور على ترتيب
 اثنان منه ولم يربطوا على الواحدة لعدم تداخلها ثانية مقارنة التكبير
 للركوع وهو مستحب وهذا عند كل فعل من افعال الصلاة الا في القيام ان يركع
 فانه يكون بعد الاستقلال بالثبات والركوع وهو من فروع الصلاة المجمع عليها
 ولا صفتان صفتا جزاء وسبقي وصفه كالاشارة اليها بقوله **فتمكث** يعني
 يركع **فتمكث** على جهة الاستحباب اذا كانتا ملتصقتين ولم يمتنع من
 وضعهما على ما نابع قال في الطراز قلوا ان يسجد بيمينه من وضوءه على
 ركبتيه او قصر كثير لم يزد في الاختصاص على تسوية ظهره واذا قطعت احدهما
 وضع الباقي على ركبتيه وحسن قلنا يصح ما عليه ما فانه يفرق اصابعها
 لما خرج الحاقم واليه سمي ان يصلي الله عليه وسلم كان اذا ركع فرج بين اصابعه
 واذا سجد ضمها **وتسوي يديك** أي يمسح يديه على السجدة لا لما روي عن ابي جابر انه صلى
 الله عليه وسلم كان يتسوي يديه **ولا ترفع يديك** أي لا ترفع يديك الى السجدة
وتحاذي نفسك يعني الضاد وتكون اليها عضد يدك **عرجك** ظاهره انه
 يسجد على احداهما ولكن يفسر قوله بعد **تجهم** بها تحيضا وستلوا ظاهره ايضا
 في حق الرجال والنساء ولكن يفسر قوله بعد **غير انما** تنضم وشكت عن تسوية
 الركبتين وهي ان لا يبالغ في الاختصاص جعلهما قائمتين وشكت ايضا عن تسوية
 القدمين وهي ان لا يفرق بينهما وهو مكره **وتعتدل** فتبكيك **للشروع** أي التمدد في ذلك
 مع بعض الشارة نحو ما تقدم من الانحاء والتجافي وتسوية الظهر وتساوي
 اليدين عن الركبتين ومنه من قال بفتح ما بعدها وهو قوله **كركعك** سجدة
ولا تدعوه في سجدة أي لا تدعوه في سجدة **وتسوي يديك** أي تسوي يديك
 بداهة على جهة الكراهة لما صلى الله عليه وسلم قال لا ما الركبتين فاعتدلوا
 اليه وانما السجود فاجتهدوا في الدنيا فتمين أي حقيق ان يتقاربكم ولا يمتد

ما صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده **سبحانك اللهم**
وسبحك اللهم اعرفي لان هذا المحمول على بيان الجواز والاول على بيان الوجوب
 وقوله **سبحان ربك العظيم** من سجدة ظاهره التفسير بين فعله وترجعه
 الجزولي وهو مستحب فيجب بحسن بين فعله وترجعه **سبحان ربك العظيم**
 في الركوع وهذا ان السجود **توقفت** أي توقفت في الركوع عليه الصلاة والسلام
 اما الركوع فمعهما فيه الرب ولم يعلق ذلك بحده واستحب الشافعي ان يسبح
 ثلاثا لما في الحديث **واودع** الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال اذا ركع احدكم
 فمات في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاث مرات فمات في ركوعه وهذا اذا كان
 واذا سجد فمات في سجده سبحان ربك العظيم ثلاث مرات فمات في سجده وهذا ان
 ادناه **واحد في السجدة** أي الملك في الركوع من يركع في السجدة واما قوله فمات في سجده
 ثم انما فمات في السجدة في الركوع **سبحان ربك العظيم** أي سبحان ربك العظيم
 الله **سبحان ربك العظيم** أي سبحان ربك العظيم الله **سبحان ربك العظيم** أي سبحان ربك العظيم
 ان كنت **وسبحك** لا يركع الامام بل يقتصر على قول سمع الله لمن حمده
 ولا يقول المأموم سمع الله المأموم **واذا سجد** أي سبحان ربك العظيم
 والاصل في هذا التفسير ما في الموطأ وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قلنا
 الامام سمع الله المأموم فقولوا اللهم ربنا وكبره فانه من وقوله قول
 الامام غفر له ما تقدم من ذنبه ذلك وهذا الحديث يقتضي ان الامام لا يقول
 ربنا وكبره وان المأموم لا يقول سمع الله المأموم **سبحان ربك العظيم** أي سبحان ربك العظيم
 بالامام اظهر من الحاقه بالما موم **واذا رفعت يديك من الركوع** فانك **تسوي**
قائم أي تحاذي نفسك **سبحان ربك العظيم** أي سبحان ربك العظيم
 والاعتدال وهو سنة عند ابن القاسم في تباير رجلي الصلاة وفرض عند
 ابيه وهو الفرق بينهما ان الاعتدال مثل انصب القامة والاعطانية
 استنفاذ الاعضاء من ما وقوله **مترا** مراد من المطينة وقبل خضاه منتهى
 ثم بعد فرك من الركوع **تسوي يديك** أي تسوي يديك في الركوع
 أي لاجل السجود فيكون سجودك من قيام ففعله عليه الصلاة والسلام ذلك السجود
 فرض بالاخلاق **ولا تحرك** أي لا تحرك **سبحان ربك العظيم** أي سبحان ربك العظيم
 اهل العلم ففعله عليه الصلاة والسلام ذلك الجواز عند ما قالت عائشة رضي
 الله عنها انه صلى الله عليه وسلم انما فعل ذلك في اخرها لما بدت لو تقلت حرجة



اور درویشها

الموصف

الحمد لله

وفي نسخة **شهادة على فخره** يريد ان يكتبه وهذا العمل مستحب والثاني
لان حفيظة وضع الشري في الفوضع اليمني وسيا في واما حفيظة
وضع اليمني فاشارة اليها بقوله **ويصير اصابع يده اليمنى بسط**
او عمل **السابعة** وهي التي تلي الاصابع تحت قبضته لان الحرب كانوا ينسبوا
بها وتسمى ايضا **الاعية** لانها كانت من عند الاعداء المسجحة لانه يسبح بها
وعند الشيطان وظاهر كلامه انه لا يمد اليهم وهو الواقف لقول الطبري
المعروف من اللذيق فيض اليمني الا المسجحة بسطه دليله ما في الموطأ من
عليه الصلاة والسلام والذي في المختصر مع السابعة بهرام في جعله تحت
السابعة ولعله ما في سطر من فعله عليه الصلاة والسلام فيسبى ظاهر كلام
الشيخ في المختصر وغيره ان القبض للذكر خاص بحلوس التشهد واما في الحلوس
بين السجدين فيضهما من قبضته وظاهر كلام عبد الوهاب وابن الخياط
انه عام في الحلوسين وما قاله لم يوافق المذهب من صواب **الثالث** اشار اليه قوله **يشير**
بها اي بالسابعة الاشارة بصفه زائدة على السطر وقد تقدم انه للدلالة اشارة
النصب حتى يمانه يري ان يطعن في شخص امامه واخره يد من ان يشعل لا يشير
ويقوله **وقد يفسر حركتها** اي حركتها اي قبالة وجهه من ان يشعلها
ويطعن الى الارض وظاهر في الى وجهه والعكس والاربع اشار اليه بقوله **انقل**
في حركتها فقال ابن القاسم يحركها وقال ابن مزين لا يحركها ولو اقلنا تحركها
فهل في جميع التشهد او عند الشهادتين فقط قال ان اقتصر في المختصر على الاول
كلام ابن الحارث ان الثاني هو المشهور وعليه القولين فهل هي من اولها الى
او اسفل قولان والخامس اشار اليه بقوله **فقبل يعتقده بالاشارة** اي بصفه
من غير تحريك **ان الله اليد واحدة** قبل **سأول** اي يعتقده من حركتها **انما تعتقه**
اي طوله **السلطان** ابن العربي المعتد بفتح الميم اذا جعلتها محل الاعتد وان جعلها
الاعتد فقلت فتعده بكسر الميم **واحسب** اي اظن **نا** و **اي** يعني **اذك** التحريك
ان يدرك يد التحريك من ارضه **الصلاة** **انما يعتقده ان شاء الله تعالى عن المشهور**
الزيادة والنقصان **فيها** اي في الطلوع وما يعتد **عن الشغل عنها** وهو ما يشغل به
قلبه خارج الصلاة ثم اشار الى حفيظة وضع الشري بقوله **ويستطاع** اي يمد
يد الشري على فخره **الايسر** **لا يحركها** الى السابعة **لا يشيها** **بسط** الممد
الشري مستحب وهو مدها وهل التحريك من ادنى للاشارة او خارج قولان
وظاهر كلام الشيخ المعايير لعطفه الاشارة على التحريك ويستحب التحريك

الصلوات المفروضة من غير فصل ما قبله ما رواه ابو داود ان رجلا صلى الفريضة
فقام يتنفل فجاءه عمر بن الخطاب رضي الله عنه واجلسه وقال لا تنفل الا صلاة
يا ابا عبد الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اصبت يا ابن الخطاب اصاب الله
بك الحق والذكر للذكر يكون يكون بالاعطاء المستوعب من الشائع صلى الله عليه وسلم
منها انه **يسبح الله ثلاثا وثلاثين** **تسبحه ويحمده ثلاثا وثلاثين** **تحمده**
ويكبر الله ثلاثا وثلاثين **تكبره ويحمده ثلاثا وثلاثين** **تحمده**
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير هذه الرواية الصحيحة يرويها
بجميع ما يستحسنه في الحديث ويرويها له الملك وله الحمد يحيي ويميت
انتهى وقد تم التحصيل على التحريك وعكس في باب السلام والاستئذان وانما فعلت بانك
لنفسه على انه وقع في الحديث كذا في في الصحيحين مثل ما هنا وفي الموطأ مثل
ما في باب السلام والاستئذان وظاهر كلامه انه يقول سبحان الله والحمد لله
والله اكبر ثلاثا وثلاثين مرة مجموعا لانه الى الروايات واما جماعة جماعة
منهم ابن عرفة ومنهم من اختار ان يقولها مفرقة فيقول سبحان الله ثلاثا
والحمد لله ثلاثا والله اعلم كذا في في رواية لمسلم يرويها ابن عساكر في
وتحتم ذلك بل الله الا الله الى اخره **ويستحب ان يركع ركعتين في الذكر**
والاستغفار **السبح والذكر** يظهر من هذه الروايات خلاف الاستغفار
والتسبيح والذكر فقال بعضهم يعني بالذكر قراءة القرآن وقال بعضهم يعني بالذكر
ما بعده فكانه يقول وهو الاستغفار **الحج المطلق** **الشمس** **او في ركعتين** **والصلوات**
يزدك ما رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الفجر
في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم رجع ركعتين كانت له
كأجر حجة وعمره قامة الي غير ذلك من الاحاديث وعليه هذا معنى السلف في
الله عنهم فكانوا ياتون على الاشتغال بالذكر بعد صلاة الصبح الى اخره
وقوله **وليس بواجب** مستغني عنه بقوله **يستحب** **ويركع ركعتي الفجر قبل صلاة**
الصبح بعد طلوع الفجر اخذ منه بيان وقها فلا تحري اذا ركعها قبل طلوع الفجر
ولو بلا حرام لان صلاة شرعت ناجدة لفريضة الفجر فتعلق بوقت التسبيح
ولم يوجب منه حكما وقد حكى في باب سجدة قولين الرخصة والسنة وذكر
بناول واقتصر عليه صاحب المختصر وصح ابن عبد البر وابن الحاجب الثاني وكايد
ان ينوي بها ركعتي الفجر ليمتاز عن النوافل فان صلاها بغير نية ركعتي
الفجر **الجمعة** **والشهر** **انه يقرأ في كل ركعة** منها على وجه الاستحباب **يام القرآن**

فقط اسرع لما في الموطا وسلم انما يشترط من الله عنهما قالت كاذب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل ركعتي الفجر فيخفف حتى يقول هل قرأتها يا ام القرآن ام لم تقرأ يا ام المؤمنين
انما سمع عن مالك بن ابي نعيم انهما يا ام القرآن وصورة من قصار المفصل لما في سلم
انما صلى الله عليه وسلم قرأتها بعد الفاتحة قل يا ايها المهاجرون وقل هو
الله احد شيخنا وهذا الظاهر من دليل المشهور لان دلالة نصه في الاوامر
والنصوص مقدم على الظاهر وصلاهما في المسجد افضل ومن دخل المسجد ولم يركع
ركعتيها فاقبضت عليه الفريضة تركها ودخل مع الامام ثم يركعها بعد الشمس
فان وقتها مما امتد الى الزوال وما يقضي شي من التوافل غيرهما واذ انما عن الصبح
حتى طلعت الشمس صلى الصبح ثم صلاها بعد من تسبها حتى صلى الصبح او دخل
في صلاة الصبح فلا يركعها حتى تطلع الشمس وان وجد الامام في التشهد
ولم يركعها احرم وجلس حتى يتم وينتفي عن اخرها منه ثم يركعها بعد طلوع
الشمس ولما انتهى الصلاه على صفة صلاة الصبح استقل بين صفة صلاة الفجر
والفجر في الظاهر حتى تقرأ في الصبح من الطوال او دون ذلك **قليلة** فاعلم
الشيخ علي ما قلنا انما اذا اتي بوقت صلاة لم تكون بمنزلة قبل فكانت في صلاة الفجر
في الظاهر حتى تقرأ في الصبح من الطوال في قول وهو شاهد ما في جيب وروى
ذلك في قوله وهو ما لا يخفى ولا يجهر فيها اي في صلاة الظاهر حتى **من الفجر** لا بالتمام
ولا بما زاد عليها وانما تقرأ في الاولى والثانية في كل ركعة بام القرآن وسورة
سرا وتقرأ في الاخيرة بام القرآن وحدها سرا وهو تكرار مع قوله ولا يجهر في صلاة
في الخلية الاولى في قوله واشهد ان محمدا عبدا لله ورسوله علم من
ان الزيادة التي ذكرها قبل متوله وما تترده في محلهما التشهد الثاني في بيان
تشهدان وهو هذا الذي على المشهور لا الاول فانه مبني على التخفيف بعد
ان يرفع من التشهد الى الحمد لله عز وجل **يقوم** الا الثانية **ولا يقف** عند شروعه في القيام
بل حتى يستوي قايما على العروة من المذهب للعمل ولا نه لم ينتقل عن ذلك
وانما استقل من سنة في فرض فافترض اولي بان يكون التكبير فيه وكان القيام
الى الشاهد كما يستفاد لصلاته جديلا **فقد انما يفعل الامام والرجل حذو**
واما الامام فلا يقوم الا بعد ان يقف الامام ويقف عند خمسين **يقوم** الامام
ايضا اذا قام واستوي قايما عليه لانه تابع الامام ومقتلده فيسبيل انما
ان تكون بعد افعاله وهذا لا يختص بهذا الموضع وقد قال عليه الصلاة والسلام
لا تسبقوني في شئ ولا تجوز قبلي في شئ على سائر افعال الصلاة **وتسبغ**

صلاة

صلاة الظهر من صفة الركوع والجمود والرفع منها والاعتدال والطمأنينة والجلوس
بين السجدة والاعتدال على اليدين في القيام **حيما تقدم ذكره في صلاة الصبح**
ودليله فعله عليه الصلاة والسلام وتعليمه الناس والاختلاف فيه **وتسبغ**
بعدها اي بعد صلاة الظهر واشار الى حمله وعمله فقلنا **وتسبغ**
له ان يتنفل يا ربيع **ركعتي** **يسلم** **من كل ركعة** لقوله عليه الصلاة والسلام
حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرم الله على النار رواه احمد
واصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح غريب وما ذكره من انه يسلم من كل
ركعتين هو المذهب في كل نافلة **ويسلم** **له اي** **يصل** **من كل ركعة** اي قبل اداء
التسبغ يا ربيع ركعات بعد الظهر ان يتنفل يا ربيع ركعات قبل صلاة العصر
لما صلى الله عليه وسلم قال ربح الله امرأ صلى قبل العصر اربع ركعات **وتسبغ**
في صلاة العصر **ركعتين** **ويقرأ في الركعتين** **الا انه يقرأ في الركعتين**
الاوليتين **ام القرآن** **بالتصاريح** **من السور** **من كل ركعة** **وانما** **انزلنا** **و**
ولما كانت صلاة الفجر في المخرج والفتحة لصفة القراءة في الظاهر العصر لا تنالها
على السور والحمد اي بام الفاتحة فقال **واما المغرب** **فيعجز** **بالركعتين**
الاوليتين **منها** فقط ويسر في الثالث وهذا اما لاختلافه **ويقرأ في كل ركعة** **بها**
او **الاوليتين** **بام القرآن** **وسورة** **من السور** **بالتصاريح** لان العمل استمر على ذلك ما روي
بخلاف قوله **يقرا في الثالثة بام القرآن فقط** مستكورا لانه بمعنى حسنة واذ كانت
بمعنى الزمن فهي مضمومة الطاء بحذف الهمزة **فقط** مستكورا لانه بمعنى حسنة واذ كانت
وغيره انه يقرأ مع ام القرآن سورة او ارفع راسه من سجود الركعة الثالثة
يتشهد **ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم** **ويده** **عسوا** **بعد ذلك** **يسلم**
على الصفة المتقدمة **ويسلم** **له ان يتنفل** **بعدها** اي بعد صلاة المغرب بعد ان
يقف من الركعة **ركعتين** **لعله عليه الصلاة والسلام** **ذلك** **وما زاد** **على الركعتين**
فموجز **للقوله** **تعالى** **فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره** **وان** **تعمل** **بعدها** **سنة** **ركعات** **من**
او **يستحب** **للقوله** **صلى الله عليه وسلم** **صلى على بعد المغرب** **سنة** **ركعات** **لم** **تسلم**
بينهن **يستوعب** **لله** **بعبادة** **ان** **تنتهي** **عشر** **سنة** **رواه** **ابن ماجه** **وابن خزيمة** **وابن**
وفي **سجدة** **الظهر** **ان** **من** **صلى** **بعد** **المغرب** **سنة** **ركعات** **غفر** **له** **ذنوبه**
وان **ركعات** **قبل** **سجدة** **البحر** **والتي** **بين** **المغرب** **والعشاء** **من** **غفر** **له** **ذنوبه**
سبل **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **عن** **قوله** **تعالى** **تعالى** **في** **حقوقهم** **عن** **المصاحح**
فقال **الصلاة** **بين** **العشاء** **ينتم** **قال** **عليهم** **بالصلاة** **بين** **العشاء** **فانها**

هذه نسخة من
الكتاب المذكور
الذي هو من
مكتبة
المكتبة
المكتبة

وہ کہتا ہے

وتكون منضمه من رتبة تكرار لان الانضمام هو الاذن والامر وانما تفعل ذلك بحفاة
يخرج منه لا يثبت كالرجل وحده فايلا قال له ابن كعب هذه الكلمة فقال
في جملته **وخرجوا دارا** او **شاهنا** وما ذكره رواية ابن زياد عن مالك وهو لا
قول ابن القاسم في المروية لا ندنا ويدين الرجل والمرأة في الحديث **بعد** اي
بصل **بعد** **الشفع** ركعتين وهما ثلثان فكل منهما مائة او ثلثي مائة
كانتا قولان ظاهرهما الثاني لما صح ان يصلي الله عليه وسلم قال صلاة التليل مائة
مثنى فاذا خشي احكم الصبح صلى ركعة واحدة فوتر له كما قد يصلي **بعد** ان يصلي
يرغبني الشفع يصلي **الوتر** ففتح الواو وعسرة وثلاثمائة فوق وهي مائة ركعة
أحد اثنين على المشهور والاقصّل كما ساقى ان تكون ركعة واحدة عقب
واحد فعمل الشفع شرطا كما لا يشترط صحة قولان ظاهرهما من الجاحان
الاول هو المشهور وصح الباقي مشهور به الثاني وثمة الخلاف على في العدة
كما سافر المرعي هل يجوز له لا اقتصار على ركعة **الوتر** او لا اما المقام الثاني
له فلا يختلف المذهب في حراة اقتصار على ركعة الواحدة فان اوترت بعد
شفع فقال اشهد بعينه وتره بآثر شفع ما لم يصلي الصبح واذا قلنا لا بد من
تقديم شفع فعل يلزم انضاله بالوتر ويجوز ان يفرض بينهما في الزمن الطويل
قولان الاول هو طرعاة للخلاف وهو الذي يعصده ظاهر لا آثارا وموجب
ان يقرأ في الشفع والوتر **حمد** **او** **ركعة** **الشفع** **في** **الليل** **الاجزاء** **وقرأ**
النهار **الاسرار** **وان** **جهر** **في** **النهار** **في** **الشفع** **قد** **الشافع** **او** **جائز** **على** **الشافع**
في **الشافع** **وقرأ** **الشافع** **ركعتان** **واما** **الكثر** **فلا** **يحد** **له** **ويقتل** **في** **الركعة**
الاولى **وقد** **بام** **القرآن** **وسمع** **اسم** **ربك** **العلي** **وقرأ** **الكرام** **الثاني** **بام** **القرآن** **وقرأ**
يا **ايها** **الضاحك** **وقرأ** **واخر** **من** **القرآن** **من** **الركعة** **الثانية** **من** **الشافع** **وسمع**
ثم **يرفع** **راسه** **ثم** **يجد** **سجدتين** **ثم** **يجلس** **ويشهد** **وبعد** **افراغ** **منه** **يسمى**
بعد **ان** **يتم** **يقوم** **بصل** **الوتر** **ركعة** **وهذه** **الفصل** **استحب** **الحديث** **للقدم** **والله**
يفرضها **اي** **في** **ركعة** **الوتر** **عليه** **الاستحباب** **بام** **القرآن** **وقرأ** **هو** **الله** **احد** **المعروفين**
كثير **الاول** **للمشقة** **لما** **رواه** **ابو** **داود** **وعمر** **ان** **عائشة** **سئلت** **باي** **شي** **كان**
يوتر **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **قالت** **كان** **يقرأ** **في** **الاولى** **بسم** **الله** **وعلى**
وفي **الثانية** **يقول** **يا** **ايها** **الضاحك** **وقرأ** **في** **الثالثة** **يقول** **هو** **الله** **احد** **المعروفين**
وان **راد** **من** **الشافع** **مع** **شفع** **وهو** **الراجح** **يعني** **لما** **رواه** **ابو** **يحيى** **ابن** **الاشعث** **الزهراني**
فصل **آخر** **في** **الوتر** **على** **جمعة** **الاستحباب** **لحديث** **المقدم** **لما** **رواه** **ابو** **داود** **وقرأ**

فصل

الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل **الليل** الذي انتهى عشر ركعتين أو ثلث ركعتين أو إحدى ركعتين
وقيل كان يصلي من الليل عشر ركعات ثم يوتر بواحدة الروايات في الصحيح وقيام
الليل واجبة على الصلاة والسلام مستحب في حقنا لقوله عليه الصلاة والسلام
عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم إلى ربكم ومكفر للسيئات
ومنيعة عن الآثام **وأفضل الليل آخره في المساء** أي لاجل أنه يجتمع فيه ما كان من النهار
لما في الصلوات من قربة على الصلاة والسلام يتكرر بها تبارك وتعالى كل ليلة إلى
المناسك الذين يحبون سعي تلك الليل الآخر فيقولون من يدعوني فاستجب له من باب السعي
فأعطيه من يستغفر في آخره لمعني يتكرر بها أي أمره ورغبته وإذا أتت آخر
الليل أفضل من أوله **وأفضل من آخره في المساء** أي لاجل أنه يجتمع فيه ما كان من النهار
لا يقصد فليقدم وتره مع ما سجد من التواضع **أول الليل** لما في سلم من حديث
جابر بن عبد الله عن خاتمه أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طلع أن يقوم آخره فليوتر
آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهورة وذلك فضل الذي الغالب عليه
أن لا ينتبه إذا قدم وتره وتكمل إذا استيقظ **أخوه** أي في آخر الليل **تسليما** أي
منها أي في التواضع لأن تقدم الوتر لا يمنع استيفاء صلاة بعد ذلك الأفضل في التيقظ
كما تقدم أن يكون سعي أي ركعتين ركعتين لقوله في الحديث بتقديم صلاة الليل في
سعي أي بعد أن يفرغ من صلاة **لا بعد الوتر** لقوله عليه الصلاة والسلام لا وتر في ليلة
رواه أبو داود وهو الترمذي وحسنه وصححه غيره **ومن غلبت عيناه** أي استغفرت النوم
عن حزنه أي ورده فلم يفعل **فيسبح الله** أي يصلي ما يندو **ومن طلع الفجر** أي
الأسفار أي السفر يعني استيفاء الصلوات قبل السفر الصبح إذا اشتد ضيقه كما يقال
في المرافقة أو الكسفة عن وجهها إلا أن هذا ثلاثي وقال في بعضهم في معنى
كلامه أي ما بين وقت انتهائه وهو طلع الفجر وأول الأسفار أي إلى الأسفار
يعني الأسفار الذي يتردد فيه الوجه فعلى هذا يصلي وتره وتره إلى الأسفار
ثم يصلي الصبح بعد ذلك فيكون فعله فيما بعد كاستيفاء واحد من أحد بني حمزة
خلاف ما حذره في الحديث لأنه حذر صلاة الصبح انتهى وهو أنه يسبح لا يفعل
الوتر بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الصبح عليه سعي صاحب المختصر بشرط طلع
في الأصل **أدأب** أي غلبت عيناه عن حزنه بعد طلوع الفجر فإنه **يوتر** أي
وقبل اختياره وتره بعد صلاة العشاء العجوبة أي طلع الفجر وهو وتره
من طلع الفجر إلى أن يصلي الصبح على المشهور وبعد ذلك يصلي **الصبح** هذا الأسبق

الوقت

الوقت ثلاث ركعات فإن لم يستطع إلا ركعتين ترك الوتر صلى الصبح على المشهور
ضرره أشد وقوله **ولا يقضي الوتر من ركعة واحدة** أي لا يصح أن يصلي ركعة واحدة في الوتر
عن جماعة من الصحابة فإن بقي الوتر وتره في صلاة الصبح استحب له القطع
على المشهور أن كان قد أتى بصلوات الوتر ثم سأنف صلاة الصبح واستظهر
مقابله لا يقطع الأقوي لا ضعف وإن كان مأموفا استحب له التمسك به وإن
روايات القطع وعدمه على القطع فهي يقطع المأمون قولان وهذا أصله مالم
يعقد ركعة فإن عقد هاتين ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
على وضوء **لا يجلس حتى يصلي ركعتين** أي ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة
عبد السلام إنما سئل عن هذا ما في سلم من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل
أحدم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وهذا رواه ما يصححه انتهى
وفي لفظ لا يجلس حتى يصلي ركعتين قبل أن يجلس يصححه الأمر وهذا الأمر على
جهة الاستحباب لا الوجوب والنهي على جهة الكراهة لا التحريم وكاف في الأمر
بختمة المسجد بين مسجد الجمعة وغيره ألا مسجد مكة فإنه يبدل فيه بالطواف مسجد
عبد السلام على الحديث وما كان في أنه يبدل فيه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم
قبل الركوع وقوله **لا يجلس حتى يصلي ركعتين** أي ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين
بفعل ختم المسجد شرط وهو **أن كان وقت** بالرفع ويروي وقتا على تقدير أن كان
وقته وقتا **فجوز فيه الرجوع** وأخبر به إذا دخل في وقت نهى كطلوع الشمس وغيرها
وخطبة الجمعة وبعد صلاة العصر وبعد طلوع الفجر فإنه لا يرجع **ومن دخل**
المسجد والمحال أنه لم يرجع الفجر أي سئل عن رجوعه إذا دخل المسجد في وقت
رجعت ختم المسجد **رجعت الفجر** ولا يرجع ختم المسجد قبل ما على المشهور
وقيل يرجع ما تم يصلي ركعتي الفجر ويستظهره ابن عبد السلام لأن العبادات
الواجبة لا تقوم مقام انتبهين والمشهور أن المقصود اقتراح دخول المسجد وهو
بصلاة سنة طائفة أو فرضا للفرق بين المساجد والبيوت **وإن رجع الفجر** أي سئل
في بيته أو غيره **ثم أتى المسجد** وبعد الصلاة لم تقم **وأصله في فضل ركعتين**
وقيل لا يرجع بل يجلس من غير رجوع وهما روايتان مشهورتان اقتصر صاحب المختصر
على الثانية واستظهر ابن عبد السلام الأولى ابن شاذان إذا قلت يرجع فهل ينية
النافلة أو ينية إعادة ركعتي الفجر لأن قلت آخر من ولما كان قوله وفي دخول
المسجد ولم يرجع للزمهما مجاز الختم لقوله أجزاء نفاة بقوله **لا صلاة ما أفله**
بعد الفجر **الرجوع** أي الرجوع إلى طلوع الشمس يعني حتى ترتفع الشمس وتذهب بها

الامام

الحرة والصفحة لا ينشر طوعا وكلامه محفل الكراهة والمنع **باب** في بيان
 من هو اولى **بالامامة** ومن يصح الاتهام به ومن لا يصح الاتهام به ومن تركه اما من
 ومن لا تركه اما من تركه في بيان **حكم الامام** من انما اذا اصابه حد يقوم مقام الجماعة وغيره
 ذلك في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 من هو اولى **بما يترفع** **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
واقول **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 او فضيلة الفقير اعلم من فضيلة الصالح ثم انما لا يصح الاتهام بغيره ولا في
 المراتب **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 فالذكر في بيان **حكم الامامة** وبيان شروطها واخرى وهي الاسلام والسنن والجمعة
 والعلم بما لا يصح الصلاة الا به قراءة وفهما وللحد الذي لا يقدور على الامانة
 في المقتضى فيه وموافقا لمذهب المأموم في الواجبات والاقامة في الجمعة والجمعة
 فيها وقد ذكرنا ما لم يقتضيه شرط ذلك في التخصيص من شرطه والله المجد ثم شرع
 حكم المأموم مع الامام فقال **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 على حجة الاستحباب ان تركه تركه في رتبة **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 ظاهره ولو كان لا يصح صوته وهو على المنصوص من فان رتبة اهل بيته
 ولا يتصل صلته ولا يصل في هذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 قل لا يسمع مني عما لا اريد ان يسمع مني الله صلى الله عليه وسلم ثم انما في الصلاة
 فتسمع قراءة فتسمع من الانصار وقيل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 وهو بيان من وجد اخر من عاهدا فقل في الخطبة ومن وجد اخر في الصلاة والخطبة
 انتهى **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 ونقطة اللطائف قوله عليه الصلاة والسلام من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك
 الصلاة ونقطة السبب في ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك ركعة من الصلاة
 صلته ومعنى ادرك الجماعة ادرك حكمها وفضلها اما معنى ادرك حكمها انما هو
 حكم الامام من السجود لله عز وجل ومعنى ادرك حكمها انما هو حصوله في
 ثواب من حضر مع الامام من اولها تاخرها وهو ركعة وعشر من ركعة وهذا اذا
 فان بقيتها اضطرارا للاختيار والملا فاما في ذلك من اختياره في ركعة او لا
 يحصل له فضل الجماعة الا اذا اراد الصلاة كلها وعن ابن حنبل في فضل ركعة
 الجماعة وهو ظاهر كلام الشيخ وادراك الركعة مع الامام يكون بفتح يد غيره

والجواب

مطابقا

مطبقا موقفا الى الامام لم يرفع رتبة من الركعة فلو شك هل رفع الامام رتبة
 ان يضع يده على ركبته او يقطع واستأنف وانما قلنا موقفا الى الامام
 عند الركعة عند اهل القاسم برفع الركعة من الركعة الاولى في اربع مسائل تأتي حكم
 المسوق الذي ادرك مع الامام ركعة واحدة او اذ اراد ان ياتي بها عليه فانه
 يكون قاضيا في القول ما ساق في الفعل على المشهور واما في الاول فيقول **فليست**
باعتدال الامام **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
الامام في الصلاة ونحوه فاقرا الامام في يوم القدر وسورة قراية مثله وياجر
 فيه الامام جهده وما اسرفه اسرفه ونحو القراءة مع الله في جهده فيجمع بينه
 وبين رتبة اهل بيته في التكبير للقيام فان جلس في موضع يجوز له فيه
 الجلوس لو اقر بان يركع في ركعتين فانه يقوم بركعتين وان جلس في موضع
 لا يجوز له فيه الجلوس لو اقر بان يركع في ركعتين فانه يقوم بركعتين وان جلس في موضع
 يقوم بغير تكبير وهو المشهور وهو من رتبة للدونية وفيه ايضا ان مذكر
 التكبير الاخير يقوم بتكبير ابن رتبة وعنه وهو تافه من للدونية وقد بين ابن
 عبد السلام التفاضل في التكبير **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 وللخروج **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 احال مجرى على محمول اذ الباني لم يتقدم له ذكر وهو الذي يصلي صلاة الى اخرها
 ثم يذكرها بفساد البعض وصورة ثلاث لا امان ان يذكرها بفساد البعض
 او ركعتين او ثلاث ركعات بركعة واحدة او ركعتين او ركعتين او ركعتين
 ما يتصل به الصلاة ووجه العمل في الباني ان يجعل ما يصلي عنده هو او الصلاة
 فيبني عليه وباقي ما فسده على نحو ما فعل في ابتداء الصلاة فاذ ادرك
 ما فسده الركعة الاولى من العت مثلا فانه ياتي بام القرآن خاصة وتجيد
 قبل السلام لانه نقص السورة والجلوس الاول لا يفسد ركعة على ما احل
 فقط ولا يعتد به من اذ الركعة الثالثة والمخافة وهو ان هذا من حكم المذكر ان
 فتقوله الركعة الاولى في باني بام القرآن وسورة جهرا لان الامام فعل ذلك
 ويجادل في الجلوس لان الامام لم يجلس عليها وجلس هو عليها لانه رتبة
 له وبقيته الركعة كونه في الاصل **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته
 احد المتأجلات لانه سجد مكي والمدنية والمجمل الاقصى لم يكن اما ما
 راقا ولم تقم الصلاة عليه وهو في المسجد فانه ياتي **باب** في بيان **حكم الامام** من انما يترفع الامام فيما يترفع به من رتبة اهل بيته

ابن قتيبة

وقد اشد الشك في هذه
الربعة فروع فيقولون
وايهما

وهو ان كان فاعدا ويجعل بنية التوجه الى الله تعالى ولا بد مع بنية التوجه
من بنية التوجه وظاهر قوله وحده انه لو صلاها مع غيره لا يعيد في جماعة مطلقا
شواذا كان خير حلة او امرأة او صبيا هو كذلك فاعدا الصبي اما هو فانه
يعيد ما صلى معه لان صلاة الصبي باطله وقيل بانها غير المتأخذة لثلاث فانه
اذا صلى في جماعة ثم وجد جماعة في غير لا يعيد واذا وجد جماعة في غير
الجماعة لم يكره ان يصلي في غير الجماعة مع الجماعة لا يكره ان يصلي في غير الجماعة
الصلاة التي احتزم بها لو اقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد فانه لا يكره ان يصلي في غير الجماعة
ومن سمع اقامة وقد صلى وحده فليس يراجع عليه اقامتها الا ان يشاء ولو كان
في المسجد لم يكره مع الامام الا في المغرب فانه يخرج والمقصود من اعادة المقعد
في الجماعة **فصل الفصل الرابع في ذلك** اي في صلاة الجماعة وهو ما مر من قوله صلى
الله عليه وسلم صلاة الجماعة افضل على صلاة الفرد تسع وتسعين مرة
والصلاة التي تقام لتفصيل الفضل عام في كل صلاة الفدية تسع وتسعين مرة
اذا اعيدت صارت شفعا وهي ما جعلت ثلاثا لتوتر صلاة عدد ركعات اليوم
والليلة وظاهر كلامه انه يعيد العشاء ولو اوتر والشهور لا يعيد الا في وقت
الاجتماع وترين في ليلة على احد قولي يحتمل في انه يعيد الا في وقت العشاء
ومن ادرك ركعتين فكثر من صلاة الجماعة لا يعيد اي في صلاة الجماعة وهو ما مر
الجماعة الثانية اكثر عددا او ازيد جزا او تقوى وهو المشهور ولا ينقضه فضل
الجماعة الثالثة بالخير وفضل الامام لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل
مع الرجل اربع من صلاته وحده وصلاة معه رجلين اربع من صلاته مع الرجل
وما كثر فهو ارجح الى الله ثم صرح بمعنى قوله ومن ادرك ركعتين فكثر من صلاة الجماعة
فقال ومن لم يدرك الا الشبهة والسجدة فله ان يعيد الجماعة وهو محرم
بما ان يبني على احرار فذا او يقطع ويدرك جماعة اخرى من رجاها حتى يحق
من لم يصل قبل ذلك وامام من صلى قبل ذلك ولم يدرك من صلاة الجماعة الا هذا
المقدار فانه يشفع ويقطع عند ابن القاسم مطلقا سواء احرم بنية العرض
او بنية التفضل ثم انتقل يتكلم على موقفه مع الامام وجعله على سنة مراتب
الاولى اشار اليها بقوله **والرجل الواحد فقط** والصبي الذي لم يجزئ الصلاة
اذا كان مع الامام فانه يعيد عن نفسه لما في الصحيح ان ابن عباس رضي
الله عنهما قالان في بيت عائشة في بيت عائشة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي فقامت عن يمينه فاحد يميني من وراء ظهره فعد لي هذا الذي في الصلاة

الى

الى الشك الامم والشائبة اشار اليها بقوله ويقوم الرجلان فلا يجزئهما في صلاة
قال جابر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فحيث فتمت عن يمينه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاحد يميني فادركني حتى اقامني عن يمينه ثم جازين
صلى فقام عن يمينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحد يميني فاحد يميني فاحد يميني
حتى اقامنا خلفه واشارت انما اشار اليها بقوله **فان كان مع امرأة معهما** اي
قامت خلفهما لما في مسلم قال انتم صليت وتيمم في بيتنا خلف رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولم تلمس خلفنا والرابع اشار اليها بقوله **وان كان معهما**
اي مع الامام والمراد **رجل من الرجلين من الامام** وقلت **المرأة خلفهما** لما في
عن ابن ابي اسود رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بدو اقامته فاقامني عن
يمينه واقام المرأة خلفنا وحكم جماعة الفتوة مع الامام والرجل تحصر
الواحدة معهما وقد اشار اليها في ذلك في باب الجمعة بقوله فتكون التا خلف
صفوف الرجال والخامسة اشار اليها بقوله **ومن صلى سره** اي سره من العزيم
الا فصح فيه خروج كل رجل قال تعالى اسكنات وزوجك الجنة يعني او يخرج
او يا جنبه **فان خلفه** والسادسة اشار اليها بقوله **والصبي** اي
مع رجل واحد **فان خلفه** اي الصبي والرجل **فان خلفه** اي خلف الامام لئلا
يحدث انشغال المتقدم لغيره قبل اهل المذهب هذا بقوله اشار اليها بقوله
ان كان الصبي يعقل اي من اتم الصلاة وانما من قطعها **لا يدرك** اي من
من يقعد **فان لم يعقل** اي من اتم الصلاة وانما من قطعها **لا يدرك** اي من
الصبي يعقل حيث شاء وحده المراتب كلها الاستصحاب من خلف
مرتبة وصلي في غير لا يجزئ عليه المرأة اذا انقضت لم ينسأ الرجل او امام
الامام فكل رجل يتقدم بغيره له ذلك من غير عذر ولا تنقض صلاة تدولا
صلاة من معه الا ان يلبس بدو ونها او نهما استنها وان تقدم المأموم
لعذر كضيق المسجد جاز من غير عذر **والامام المراتب** اي المنتصبة في المسجد
للامامة في جميع الصلوات او بعضها **ان صلى وحده قام مقام الجماعة**
في حصول فضيلة الجماعة المتقدمة وفي الخبر فلا يعيد في جماعة اخرى
ولا تجزئ الصلاة في ذلك المسجد مرة اخرى ومن صلى وحده يعيد معه
بعضهم وتجمع وحده ليلة المظفر لان المشقة خاضعة في حقه ويقول سمع
الله من عبده ولا يميز بيننا وبينكم ولا يكره كراهة تفرقه في كل سجدة

الحمد لله

[illegible]

فتع على ما لك وما
له هو الإمام المسجود
بالدعاء عقب الصلوات

بان اكثر ما ذكر في الصلاة وما بعد صلاة التيمم وان مشيئة الوصول لها تعلق بها
 وانما الصلاة مستقلة بغيرها في باب طهارة المصلي والاقوال **انما هي المرأة من**
الساكنة في الصلاة **سائر الدرع** **بلا علم** **بالصحيح** **للمصلي** **والجاء** **للمصلي**
الساكن **او الكامل** **الذي ليس له طهر** **فليس بها** **ولا كان** **الدرع** **لنظام** **شئ** **كما بين**
 درج للدرج وعرفه فسر بما هو المقصود في الصلاة قتال **وهو** **اي الدرع** **التي**
 وهو ما يملك في الحق **الشي** **الثاني** **ان** **يكسر** **لها** **المحج** **وهو** **توب** **بجعل** **المرأة**
 على راسها تستدل على خديها وتستر طوقها ما يستتر في الدرع **وهو** **التي**
 واخره في الموضعين من الخفيف السخ الذي يشق فانصلت به عاتقها وارتد ارجلها
 على المرأة في الصلاة ان تستر طهر قدسها وشعرها وعقها ولا يسهها ويجوز ان تظفر
 وجهها وتقيها في الصلاة خاصة والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل
 الله صلاة حائض الا تخار يعني بالغ وفي رواية صلى الله عليه وسلم ان المرأة في
 وخماره يستر عليه ازار قالوا وان الدرع سابعها يغطي ظهرها وقدميها **وجري الرجل**
الصلاة في قرب **والحد** **من** **محرمة** **ان** **كان** **عتيقا** **سائر** **الحج** **حمله** **فان** **استتر** **الا**
 عورت فقط اجزائه صلاة مع الكراهة وانما كراهة المسيلة ليرتد عليها قوله **ولا يغطي**
 المصلي ذكر اركان او انى **الله** **ووجه** **في** **الصلاة** **او** **بعض** **سائر** **او** **كفت** **اي** **بعض**
شعر **التي** **من** **هذه** **الامور** **كما** **يحي** **شرا** **هذه** **اما** **نظية** **الانف** **بالنسبة** **الى** **المرأة**
 ولان من التعمق في الدين واما بالنسبة الى الرجل فلكل امرئ كانت عاتقه في الصلاة
 كما هو مستوفى فيساح له في الصلاة وغيرها وتستر حركته في الصلاة واما نظية
 الوجه لهما فلكل من في الدين واما ضم الشيا فاما بشره او فعله ان لا يحل الصلاة
 او صوت الشيا به لا تتلوث بالتراب لان في ذلك صريحا من تركه للشيخ اما ان كان
 في صفة او عمل فخصه الصلاة وهو قد اكد فيجوز ان يصلي على ما هو عليه من غير كراهة
 واما كفت الشعر فاما بكراهة او افضل بل كراهة شعره ان لا تتلوث اما ان كانت
 عاتقه او فعله اكد لتخل فلا كراهة ولا افضل ان يحل ذلك كله **وكذا** **سائر** **الامر**
 او الغذاء والماء في بعض الصور **في** **الصلاة** **المفروضة** **النافلة** **على** **ما** **في** **الرواية** **بزيادة**
 سواء كانت من غير افعال الصلاة كالنكاح سائر اوقات من حيث افعال الصلاة
 كالرجوع والسجود **فليس** **بذلك** **اي** **السجود** **على** **وجه** **السجود** **على** **ما** **في** **الختار** **بعد**
السلام **وقد** **نا** **الزيادة** **بشيء** **اخر** **ان** **من** **الغث** **والنسي** **فانما** **يطلق** **سوا** **اوقات** **من** **غير**
 افعال الصلاة كالسلام شيئا ولا يطول اوقات من غير افعال الصلاة مثل
 ان ينشئ الله في الصلاة فياخذ ويشر او يحيط ثوبه او حائض من جنس افعال الصلاة

والكثير

واكثر منه في الرابعة مثلا اربع ركعات على ما شهره ابن الحاجب ومنه
 وفي غلظة ما ينصفها قولان قيل تطل وقيل لا تطل وتجد السجود والمكان
 على حد سواء لا واحد اشهر من الاخر وطاهر المختصر الثاني والعشرين في الثاني
 مثلا ركعتان فلا تطل بزيادة ركعة على المشهور واكثر في المغرب ركعتان
 على الاصح فتطل بزيادة ما ولا تطل بزيادة ركعة وطاهر قوله **فليس** **بذلك**
 اي سجدي نحو والسهو السجدي انه لا يحرم للسجود السجدي والمشهور افتقار
 الى الاحرام ويكتفي بتكبير الاحرام عن تكبير السجود بعد فراغه من السجود
سليم **اي** **حد** **السجود** **في** **الصلاة** **سواء** **الاحرام** **او** **الغذاء** **او** **الماء** **من** **غير**
 الصور **فليس** **بذلك** **بعض** **سنة** **مكة** **فليس** **بذلك** **اي** **السجود** **في** **السلام** **وانما** **قد** **نا**
 النقص في علامه سنة موحدة لانه ينقص على انه لا يسجد لنقص فرضه لانه
 خفيفة ولا تضلله والسنة الموحدة التي يسجد لها ثمانية الاولى امرأة نازا على
 ام القرآن في الغريفة فيسجد لترك ذلك لاني المناقلة على ما في المختصر الثانية
 الجهر بام القرآن في الغريفة الجهرية فيسجد لتركه فيها لاني المناقلة على ما في المختصر
 بان ياتي بالسجد فيها الثالثة الاسرار ايضا في تحمله الرابعة التكبير سوى تكبير
 الاحرام الخامسة قوله سمع الله من حملة السادسة والسابعة تشهد الاول
 والآخر له الثامنة تشهد الاخر ولا يسجد لغيره الثمانية هذا نقل
 في التوضيح عن المقدمات وذكر في مختصره انه لا يسجد لغير تكبير واحدة ويجوز قول
 سمع الله من حملة وترك تشهد واحد شيخا هذا والله اعلم اذا ترك لخطئه
 ولم يترك الجلوس له اما لو تركه بحلوه يسجد والسجود الذي قبل السلام انما
 يكون **اذ** **انتم** **تشهدون** **ثم** **بعد** **ان** **يفرج** **من** **السجدة** **ين** **يقعد** **على** **الشهر** **ثانيا** **سليم**
 وهو اختيار ابن القاسم ووجهه ان سنة السلام اربع تشهد واحدة **وقيل** **لا** **يسجد** **التشهد**
 وهو مروي عن مالك ايضا واختاره عبد الملك لان سنة للجلوس الواحد لا يتكرر
 التسليم مرتين **ومن** **نقص** **في** **صلاة** **شيء** **من** **السنة** **الموكدة** **وسمع** **ذكر** **ان** **ابن** **شباب**
 مما تقدم بيانه **سجد** **قبل** **السلام** **ايضا** **مثل** **ان** **يترك** **التشهد** **والجلوس** **له**
 ويترك سجدة وما ذكره الشيخ من التفصيل من انه يسجد للنقص فقط او له مع الزيادة
 قبل السلام وسجد الزيادة فقط بعد السلام هو قول مالك وعن الشافعي يسجد
 للسهو قبل مطلقا وعن ابي حنيفة بعده مطلقا وليس لنا على الزيادة ما ضار انه
 على الله عليه وسلم صلى العصر قسما من ركعتين ققام ذو البدين فقال اقصر الصلاة

منها

السلام

فكان يرجع باحرام ما ذكر وهو جالس احرم وهو على حاله ولا يطلع منه قيام وان
ذكر وهو قائم ففي احرامه وهو قائم قولان وان ترك الاحرام وجع سنة فقط
ففي التوضيح عن المصنف لا يطلع صلاة ثم بعد ان يكبر التكبير الثاني احرم
بما **عليه** صلاة اذا سلم على يمين ان صلاة تامة اما ان سلم
عاما بان صلاة لم تتم او شك في صلاته فله ان يطلعه وهذا ايضا اذا
كان في الوضوء اما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى في الكافي واما الفقه فان اجزه
عدلان بان بعض من صلاة ركعة مثلا رجع الى قوله ما ان لم يقف في صلاة في
ما اجزاه به وان يقف خلاف ما اجزاه به فلا يرجع الى قوله ما وان كان
المحذور له جراح اليهم ولو يقف خلاف ما اجزاه به ولا يرجع الى قوله ما
على المشهور ثم صرح بمضمون قوله ان كان يقرب ذلك بزيادة للابتناح فقال
وانما علم ذلك التذليل في النص في **اخرج من المسجد ابتداء صلاة** لان من شرط
الصلاة ان تكون كلها في موضع واحد وظاهر قوله **وعند اتيه من نسي السلام** ان فيه
التفصيل المتقدم فيرجع الى الخلو من ان كان يقرب ذلك فيكبر تكبيرة يجزم على من
حالفه وشهد وباتى بالسلام ويحسد بعد السلام وان تباعد ذلك اخرج من
المسجد ابتداء صلاة وقادركم من القسم الاول محله اذا تذكروا بعد ان قام من محله
اما ان تذكروا بالغيب وهو جالس مستقبل القبلة سلم ولا شيء عليه فانما تذكروا
استقبلا وسلم ويحسد للمسلم **ومن لم يدرك ما صلى ثلاث ركعات اتمام اربع**
يعني ولم يقف سكتا **بنو علي** الذين في الثالثة **وعليه ما سكتا** وهي
الاربع فقول **وان لم يدرك ما صلى** فله ما سكتا فله **ويحسد بعد سلامه** حال الشك
وقال ابن ابي عمير قبل السلام وهو ظاهر ما في الوضوء وسلم من قوله صلى الله عليه
اذا سكتا احرم في صلاة لم يدرك صلى ثلاثا ام اربعاً فله طلع الشك وليس
على ما استيقن ثم يحسد بعد ثنتين قبل ان يسلم **فان** الاول قبل ما احل له
بغير المستكبر احتراز من الاستسجاع فانه ليس عليه اصلاح وانما عليه السجود كما
سبقت عليه الثاني في مروي قوله ام اربعاً بالنسبة عطفاً على ما قبله والرفع على انه
مجرى مثلاً مضمر **ومن كان اما ما او قد لو تكلم** في صلاة كلاما يترأسها **احمد**
بعد السلام لا يجوز زيادة ولا تخطا الصلاة به او هو معذور فيجب سجد ما احوذ
وقيد بالامام في التمدد احترازاً من المأموم فان الامام كما تقدم يحسد سجد ما احوذ

سكن

تكرار بعضه باليتي احتراز من الكثرة فانه مبطل واحسن من الساجي من العاصم
والجاهل والمكره ومن وجب عليه السلام لا تقرأ اعمى تلافاً من صلاة ثم باطله
ومن لم يدرك ما صلى ولم يقف من مقامه وكان يقرب تشهد **احمد**
سجدتين لانه اذا كان سلم صلاته صححته واللام الثاني واقع في غير الصلاة
فلا وجه للمحذور وان كان لم يسلم فقد سلم الان ولم يقع منه شيء ويجوز
وقيدنا كلامه بقوله لم يقف من مقامه احترازاً عما اذا كان قريبا ولم يفتتح
من مقامه فانه يرجح بتكبيره ويتشهد ويسلم ويحسد بعد السلام لانه قد
وبقولنا وكان يقرب تشهد احترازاً عما اذا طالع فانه صلاة تامة **استحس**
او رخصه **الشيخ في السجدة** الصلاة **فله** عند بفتح الحاء الاخر بمعنى يضرب عنه
لا يحول على ما يجده في نفسه من ذلك ايحيا لانه عليه من الشيطان قد رواه
ابن ابي عمير اذا قال له مثلاً ما صليت الا ثلاثاً فاقول له ما صليت الا اربعاً وان
صلاة في سجدة وما قاله الشيخ في الخلف لقول ابن الحاجب ان العوسج يعني على اول
خاطر به وهو لبعض التزويدين وتا بعد عليه احتراز من التاخيرين لانه في الخلف الاول
سليم الدهن وفيما بعده شبيه بغير العقل وما قاله الشيخ هو ظاهر المدونة
وبغيرها ابن عبد السلام وهو الذي كان يتردد بعض من الغيبة ويقول به وجوه
بان المستكبر ومن هذه صفته ان يضبط له الخط الاول ما بعده والوجه في تشهد
لذلك وقوله **ولا اصلاح عليه** تكرار مع قوله فله لانه لا يترك الاصلاح
هو الاصل **ولكن عليه ان يسجد بعد السلام** استحباباً ما عند ابن القاسم لانه في
الزيادة اقرم ثم فسر استكبر الشك بقوله **وهو الذي يكثر ذلك** **استكبر**
ويشك كثيراً ان يكون سجدتين او نقص وفي رواية **او نقص اي سجدتين** زيادة
او نقص **وحكمه** ان يطرأ عليه في كل وضوء في صلاة او في اليوم مرتين او مرة
وان لم يطرأ عليه الا بعد يوم او يومين او ثلاثة فليس بمستكبر وقوله **ولا موقف**
تكرار مع قوله يشك وكذا قوله **فليس يسجد بعد السلام** تكرار مع قوله ولكن عليه ان يسجد
بعد السلام وقوله **فقط** اشاراً الى قوله عليه للاصلاح **واذا اتين المصلي**
بالسجدة يريد عن سجدة او ركعة بقوله عليه للاصلاح **صلاة**
اي سجدة تامة بما قصد وقال **وصورته** اذا ذكر ما اقتضاه ركعة فانه ياتي
بها ويسجد سجدة واحدة او هل ذلك قبل السلام او بعده فنقول بغير فرق للجواب

فان كانت الركعة من الاولين فانه يجزئ قبل السلام لان بعد الزيادة والنقصان
فالزيادة الركعة للزيادة والمقصود من غير محله والنقصان تركها السورة لانه
اما بقى ما بالناس وان كانت على الاجرة لم يكن بعد الا زيادة خاصة فيجوز
السلام انتهى **وان كثر ذلك الموضع من بعد ما يصيبه كثيرا** مثل ان يكون عادة
السجود بعد كل ركعة او في الركعة الاولى او في الركعة الثانية **او سجودا**
ولم يجزئ سراجا ان السجود قبل او بعد بالاجل المشقة التي تلحقه وذلك
ومن قام يريد تخرج القنم **من انقضى من صلاة** التي يصيبه تذكير **بما**
بما قاله في الصلاة **وكره** ما ذكره في الصلاة من ان يركع في الصلاة
خاصة ان يرجع ثم يشهد ويتم صلاته ولا يجوز عليه في المشهور لخطأ الاخر
فان عاد في الصلاة عما بدأ بطلت صلاته على المشهور لانه ترك ثلاث سنن عظام
وان عاد في الصلاة قبل السلام **فان اقامتها** اي الاصل بيلد ورجعته
ولم يجزئ **وتجوز قبل السلام** هذا اذا كان يصور بين الاولين ان يقرأ في الصلاة
ورجعيته ولم يجزئ قايما ثم تذكر بعضا من الركعات **والثانية** ان يفارق
الارض ويجعلها قايما والحكم فيها واحد وهو ما ذكره في عدم الرجوع في الاولى
على المشهور وعليه لا تنطلي صلاة ان يرجع الى الجلوس من سجود او سجودا
ويجوز بعد السلام لتحقيق الزيادة وفي الثانية متفق عليه فان يرجع الى الجلوس
عما بدأ في التوضيع المشهور النجدة وعليه يجزئ بعد السلام لتحقيق الزيادة
وان يرجع جاهلا في السجود من سجود فسد صلاته وروي ابن الغنيم في الحديث
تيمادي على صلاة تفيد سجودا رجعا شيئا فلا تنطلي صلاة انه اتفاقا ان القام
وتجوز بعد السلام ثم انقل يتكلم على ما اذا نسي صلاة او اكثر ثم تذكرها وقم
ذلك على ثلاثة اقسام لانه اما ان يتذكر بعد ان صلى صلاة خاصة لم يرجع فيها
او قبل ان يصليها او فيها وقد اشار الى الاول بقوله **ومن كثر** صلاة في
الصلوات المبررات بعد ما نسي **صلاها** اي سجودا ان يقضيها وحدها ان نسيها
او تركها عند المأني مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام من نسي صلاة او اياما فكفار
ان يصليها اذا ذكرها وانصارت في الحديث على كذا المستند والى قيامه عن التسببه
من الذي على الاعلى الذي هو المتعبد **وان** امتنع من قضا المنسيات قال المازني
يستحب فان تاب ولا قبل وقيل لا يقتل مراعاة الخلاف وهو المشهور واذا ثبت

صلوات

سجود

وجوز قضا المنسيات فانه يصليها متى ما ذكرها في دليل او في روعه طلوع الشمس
وعند غروبها وظاهر كلامه ان قضا الغوايت على الغروب لا يجوز تاجيرا الا بعد
وهو هذا كما في نقل الاكثر واذا اراد قضا المنسية فانه يفعلها **على نحو ما تقدم**
من اعداد الركعة والسجود وحياتها من اسرار وجوز ان تسبها سريفة قضاة سجدة
وان تسبها سريفة قضاها حاضرة وظاهر كلامه ان قضاها في وقتها من غير ان
كل صلاة **م** بعد ان يفرغ من قضا الصلاة التي تذكره سراجا ان يقرأ في الصلاة
ما هو ما **اعادها** اي الصلاة التي كان فعلها في وقت الصبح عايد على ما الواقع على
الصلاة وذكره مراعاة للفظ وهذه الاعادة على جهة الاستحباب والزيادة بالوقت
هذا الصريح في المشهور وقوله **ما** صلى بيان لما كان في الضمير في **بعد** على المنسية
اي اعادة الحاضرة بعد ان يقضي المنسية مثاله ان ينسى المغرب في امس مثلا
فيذكر بعد ان صلى الصبح من غده وقبل ان تطلع الشمس فانه يصلي المغرب بعد
الصبح ولا يجزئ الحضور وقتها وان ذكر المغرب بعد طلوع الشمس فانه ياتي بها
ولا يجزئ شيئا أصلا وقوله **ومن عليه صلوات كثيرة** وتباني حدها سراجا
او اياما **او** **صلاها** اي قضاها في كل وقت **دليل** **او** **روى** عند طلوع الشمس
وعند غروبها **ما** تكرار سجودا ومن ذكر صلاة الا ان يقال تكلم اولا على الصلاة المبررة
وتكلم هنا على الكثرة وهو قوله عند طلوع الشمس الحاشية الا في حقيقة الغايل
بانه لا يصلي عند طلوع الشمس الا صبح يومه وعند الغروب الا عصر يومه وليكن
الحديث المتقدم وقوله **وكيف ما يكثر** اشار الى دفع المشقة في قضاها
وذلك غير محدود وانما يقضي بقدر ما يستطيع مع شغله من غير قهر شرط للنقص
ولا تارك شغله لذلك ثم اشار الى القسم الثاني بقوله **وان كان** اي الصلوات التي
عليه **سيرة** **اقبل** **من صلاة يوم** وليلة وهي أربع صلوات **لا** **يؤمن** اي قد مر على الصلاة
الحاضرة **وان فات وقتها** **وقت ما هو في وقت** يعني وان خاف الذي عليه الغوايت فوات
وقتها هو في وقتها الضمير في وقتها عايد على ما هو واقع على الصلاة وهو
عايد على الصلوات ما ذكره في هذا الباب هو ظاهر المرونة عند جماعة وشرو وقال
المازني مشهور هذه هي كل ان النسيخ من هو ظاهر المرونة عند جماعة وما
ذكره من الترتيب بين النسيخ والحاضرة اختلف فيه هل هو بالترتيب او واجب
غيره الاول هو المشهور والثاني رواه طائفة من المحدثين عن مالك وهو ظاهر

المدة عند سنده وتظهر في الخلاف فيما اذا خالف ما امر به بان قدم الخاص على
العام في التسمية فحلي الشريعة بجعل الخاص اولا وعلى ما يله بعد اعادة اتمام
الوقت فيكون في باقي افعي الظاهر من الخبر والمشتور في اعتبارين الى طلوع الشمس
وما ذكر من تقديم التسمية على الخاص اذا صار الوقت عن ادراك الخاص هو
المشهور في الصلاة في الحديث فليست كما اذا ذكرها في ذلك وقتها وما ذكر من
سائر الحكم من غير اعتبار التسمية مع الخاص في شرعيه حكم الغوايب التسمية مع
الخاص فقال **وان كان في اي الصلوات التي عليه وعلى ما قال في غير ذلك**
وعلى ما شاع من المأثور في ست ففوق **بما كان في وقتها** مفهوم كلامه ان
يجوز في وقت الخاص ان يدعى بالصلوات وهذا القول لا ينحسب وجوباً بل
عن ابن القاسم وقال في موضع اخر وهو ان القاسم يبدأ بالخاصة في وقت
او اتسع فتكون الصلاة بخلاف هذه من القاسم في المدة ثم انتقل يتكلم على التسمية
المشائية فقال **ومن ذكر صلاة** يعني او صلوات يجب ترتيبها مع الخاص في حال التسمية
بصلاة مفروضة **فقد هذه** الصلاة التي هو فيها **عليه** طاهر كلامه ان
القطع واجبة قبل استحقاقها غير واحد واستشكلوا من بعد السلام بان الترتيب
اما ان يكون واجبا قبل التطلع او استحقاقه فيلزم انما هو ظاهر ان المأموم
يقطع صغره وهو قول في المذهب المشهور مما في المدة فيما دعي به بعد
وفي وجوب اعادة خلافي انتهى في مختصر الاعادة في الوقت **ومن يحكم** اي
فيقتد ويحيى الصلوات وصوت وهو **الصلاة اعادة** وجوباً ابدلاً لا مطلقاً اتفاقاً
ان كان عمداً سوا كان فذا او اماماً او مأموماً وعلى المشهور ان كان سهواً او غلبة
في ظاهر كلامه وان كان فحكمة سرور بما اعد الله للمؤمنين كما اذا قرأ الله فيه بسعة
اهل الجنة فيصحب سروراً في غير واحد من الغنيم من المؤمنين والقرابين
وعلى المشهور في السهو والخطبة يستقبل الامام في رجع ما موقفاً ثم يجيد بعد
وحياً في الوقت وبعده وهل يجيد المأمومون ام لا قولان واثان قوله **والله والوجه**
اشارة الى حصة القائل بان التقهقه تنقص الوضوء ايضا كما بطلت الصلاة
الا ان يكون في صلاة الجنازة فتبطل الصلاة فقط والمكان المأموم يجازي العبد
والامام في حاله سده على ذلك قوله **وان كان** اي الذي يحكم في صلاته **مع امام** مادام
استجاباً بأمر اعادة لخصه **واعاد صلاة** وجوباً ابدلاً او طاهر كلامه كما في المدة انه

يتبادر

يتبادر مطلقاً سواء كان في حكمه هذا او غيره او غلبة وقت المدة بما اذا لم يستكمل
عمداً ومتى على هذا التقدير صاحب المختصر **ولا يخفى** اي المصلحة في ذلك ان او اماماً
او مأموماً **في التسمية** في حال التسمية بالصلوة لا اعادة ولا يجوز ان التسمية انما هو
تتريك التسميتين فهو ترك افعال العبد من **والسجدة في الصلاة كالسلام**
فيسجل بعد ذلك في هذه ولا تنطلي بسم الله التسمية كما تقدم في سجدة بعد السلام قوله
والاعادة للكل اي في الصلاة **فصل الصلاة** حشره لا يشترط في الاطال بالشيخ
ان يظهر منه عرفان ودليل الاطال ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال
استوفى الصلاة كلام يعني فبطل وكل هذا الاقوال من قبل الراي فان طاهر
خرج التسمية لصحة لا يبطل الصلاة ولا يجوز فيها نقااً ولا يضر ضرورة قولان
لما كان احدهما يفرق فيه بين العمل والسهو والآخر لا يبطل مطلقاً وبه اخذ ابن
القاسم واحضاره الامم والجمعي لمحمد الامر والمذهب ان الامم لو لم يبطل
الصلاة وحده انك انك اذا كان في التسمية **ومن كان** من اهل الاجرة دبالاً للمصونة
على الكعبة وكان يضره في المديد واحتمل في جهة علي طه انها الاماراتها
فصلي اليها ثم تبين له بعد النزاع منها **ان احداً التسمية** اي جهة الكعبة باستند باراً
ولا تخاف عنها الخرافة شديداً في غير قتال **اعاد ما صلى** مادام في الوقت المختار
استجاباً بالجوهر ان يكون قصر في اجتهاده واحتمل ما يقولنا من اهل الاجتهاد ان
من لم يتبين كذا ان كان لا يجزى والبصير الخاص فان فرضهما التمسك بالحرف عارف
بادلة التسمية على **وقد انك من صلي** اي ساقب **سجدة** اي على **سجدة**
او كانت على يد من تجاسة ثم تذكر بعد الفراغ من الصلاة تجاسة ذلك اعاد في الوقت
والوقت في الظاهر من الاصغر والعش ابن السليل كله ومن صلي بذلك عامداً اعاد
ابدأ **وقد انك من ترمي ناسيا** اي يحكم بجاسته **مختلفة** في جاسته
عند غيره من العمل كما لما القليل الذي حله تجاسة ولم يدخر حتى خرج من صلاته
فانه يجيد الصلاة في الوقت استجاباً ما وشك انك يجيد الوضوء ويجعل ما صاب
سجدة وتوعد من ذلك الما **واما من توضا بما قد خيره** **لو دعا** **وطهر** يعني اذبحه
بشيء طاهر او يجزى **اعاد صلاة** **ابدأ** **ومن** **توا** توضا به عامداً او ناسياً
لان اوقفها بوضوء لم يحز ويجيد الاستنجاء ثم شرح يتكلم على الجمع بين الصلواتين
وذكره في عدة مواضع اولها اشارة الى بقوله **وارض** **في الجمع** بين الصلوات

الصوري في جابر لا وفي اعداد غيرهم انتهى وقتها بنوي التزول بعد الغروب
ما اذا نوي التزول قبل الغروب قبل اصفار الشمس فانها لا تجمع بل يصلي الظهر
قبل ركعة ويؤخر العصر لغيره لئلا يفتك من ابتاع كل صلاة في وقتها المقدار لما شرعا
وانما قلنا قبل اصفار الشمس لانها فانوي التزول عند الاصفار صلى الظهر
قبل ركعة والعصر ان شاء الله جازيا وان شاء الله اخرها الى نوي التزول وهو الموضع بين
نصف شعبان احدى الاشارتين بقوله **والله يغفر اي رجس له ان يجمع بين الصلوات**
المشتركت في وقت على المشهور **واذا خاف ان يغلب على عقله في وقت الصلاة**
الثانية والجمع المذكور على المشهور يكون في اول وقت الصلاة الاولى فيجمع بين الظهر
والعصر **عند الرواية** بين الغروب والعشاء **عند الغروب** وانما كان يجمع في اول الوقت لان
الاغماض يجمع في جميع وقت التقديم لخوف الغوان اصله الجحد في السر واخذ من
هذا التقدير ان الغروب متعلق بجمع لا بخاف ويقع عليه ما اذا خاف ان يغلب على
عقله في اول وقت الصلاة الاولى وقد نص ابن الخطاب على المسئلة في قتال
حكم المريض اذا خاف الخلة على عقله في وقت الصلاة الاولى اخرها الى وقت الصلاة
الاخيرة وان خاف في وقت الصلاة الاخيرة قدما الى الصلاة الاولى فينصب
اذا جمع اول الوقت للوقوف على عقله لم يذهب فقال عيسى بجدة الاخيرة عند
يريد في الوقت وقال ابن شعبة لا يجيد ثم اشار الى انفسهم في قولهم **وان**
كان اجمع ارقوه لاجل حاله **بطل** **بده** **نحوه** ما يتصور عليه من تاييد الامراض القيام
معد كل صلاة **جمع** بين الصلوات في وقتها فانظر في وقتها فانظر في وقتها
وسلطون الظهر والمغرب والعشاء **عند عيسى بن الشافعي** **عاش**
في سبط وسط قبل لا قبلها وفي الدار الا بالاسكان واما وسطها فبفتحها
على قال تعالى امة وسطا وقال ابن زيد يقال وسطا الدار ووسطا وطرفا واختلفا
في المراد بوسط وقت الظهر فقيل الراوي نصف الجماعة لان حقيقة الوسط نصف
وقيل الراوي اخر الجماعة وهو قول شاذ وغيره فيجمع جمعا صوريا واعتقد
لان لا ضرورة تدعو الى قيام الصلاة الثانية قبل وقتها والضرورة انما هي من
اجل تكرار الركعة وليوافق طاهر قوله وعند عيسى بن الشافعي ثم انتقل يعلم
على غير من الاحكام المستقطعة لفضا الصلاة احدى الاشارتين بقوله **والله يغفر**
اي الذي يغفر لا يقتضي ما خرج **وقد** من الصلوات المفروضة في حال الحاجة قليلا

تسمى
الصلوات

كان او كثيرا **ويقتضي** معنى ويرد الى **ان** **وقد** من الصلوات المفروضة والمراد بالوقت
هنا الضميري وهو الغروب في الظهر والعصر وطلوع الفجر في المغرب والعشاء
وطلوع الشمس في الصبح وقوله **ما يدركه من ركعة فاكثر من الصلوات** بيان
للقدر من الوقت الذي لا يرد فيه اذا افاق فيه وسقط ما اعني عليه فيه والمراد
بالركعة ان تكون كاملة بحيث يحصل ما يمكن به اذا الصلاة من طهارة
وسنة سجدة وخروجك فاذا اعني عليه ولم يكن صلى الظهر والعصر وقد بقيت
النهار مقدار خمس ركعات بعد تحصيل شرائط الصلاة لم يقصر ما لا بد اعني
عليه في وقتها ولو افاق وقد بقي من النهار مقدار خمس ركعات فضاها
لانها افاق في وقتها فاذا اعني عليه ولم يكن صلى المغرب والعشاء وقد بقي من
وقتها مقدار خمس ركعات لم يقصرها ولو افاق في هذا المقدار فضاها
والعشاء الاخر اشار اليه بقوله **وكذا ان كان منظر** **نظر** **بمعني** انقطع حياء
فانما لا تقتضي ما خرج **وقد** من الصلوات في حال حياء وتواري ما ظهرت
في وقتها ما تدركه من ركعة فاكثر والوقت الذي ظهر فيه اما ان يكون
نهارا او ليلا **فاذا ظهر نهارا** **وقد بقي عليه من النهار بعد ظهرها** **يا** **يا**
نهارا بعد الوهاب وليس شيئا بغيره ان اي غير نهارا ظهرها وليس شيئا بها
خمس ركعات حلت الظهر والعصر **بلا خلاف** لانها تقدر للعصر مع ركعات
وتدرك الظهر ركعة فان ذكرته فثبتت من قبل حياء صلواتها اولا للترتيب
ثم تقتضي الظهر والعصر لانها ظهر في وقتها وهذا التقدير في حق الحاضرة
واما المسافرة فانما تقدر للظهر والعصر ثلاث ركعات لانها مجبلة للعصر
مركعتين والظهر ركعة **وان ظهر ليلا وكان الباقي من الليل بعد ظهرها**
وليس شيئا بغيره **وان اربع ركعات حلت المغرب والعشاء** **على قول ابن القاسم**
بنا على ان التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات وتبقى ركعة للعشاء
وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافرة فانما تقدر ثلاث ركعات
مركعتين للعشاء وركعة للمغرب **واما ان كان الباقي من النهار او من الليل**
اقل من اربع اي اقل من خمس ركعات في المسالا الاول واقل من اربع ركعات
في المسالا الثاني **صلت الصلاة الاخيرة** فقط وهي العصر والعشاء في الثانية
لانها لم تدرك وهي طاهرة الا وقتها هذا في حق الحاضرة واما المسافرة فانها

سجدة

جلوسه

اي

حتى يصير السجدة كسائر السجرات في وقت المذكرة وهو يتطوع التزويده
لكنه لا يجزئ من السجدة الا ان يخرج منها ما يشاء من السجرات في وقتها
بالركوع والسجدة تكون اربعة اجزاء **الاجزاء** اولها الركوع وثانيها
الركوع وثالثها الركوع ورابعها الركوع والاربعون السجدة
او ما يبدى الى الارض وينوي السجدة بين السجدة قايما وعلى ذلك جلوسه
الشهادة قايما وينوي السجدة بين السجدة قايما وينوي السجدة
فيه ما يخرج والسجدة والركوع وقوله ليس الاخره اجزاء اما اذا نيت ان
يخرج منه قبل خروج الوقت فانه يخرج الى اخر الوقت وقوله لا يستطيع
التزويده لقوله **عند لم يقدرا ان ينزل في السجدة** عن خروج الركوع على
على راسه الى السجدة بعد ان يوقف له وهذا ان لم يكن طين وخاله من نزل
الصورة السجدة فانه يصلي على راسه بوجه الركوع والسجدة الى الارض ورفع
عامة عن وجهه اذا رما للسجدة ولا يسجد على سرح الدابة ولا عمرة ويكون
جلوسه متزجعا ان امكنه ذلك وحكم الخاص باخذه الوقت في طين خضاض
حكم المسافر واما اقصر على المسافر لان الخفض من غلبه اما يجوز في السفر
والجور **للسافر ان ينفل على راسه في سركه حيثما توجهت** راسه
ظاهرة سركه الى القبلة ام لا وهو المشهور وظاهرة ايضا جوازها لئلا اوتار
وهو مذهب مالك ويكون في جلوسه متزجعا ان امكنه ويرفع العامة عن وجهه
في السجود ولا يضرب الدابة في الصلاة ويركض وضرب غيرها الا ان لا يتكلم
ولا يلتفت واختر بالسافر من الخضر فانه لا ينفل على الدابة ويذكر الله من
الماشي فانه لا ينفل في سركه ماشيا وحيثما توجهت به من راسه السجدة
فانه لا ينفل فيها الا الى القبلة فيدبر وجهه على المشهور والاصل فيما ذكره
ما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يسبح على الراس له قبل ان يجلس في سجده
ولا يصلي عليها المكتوبة ويشترط في جواز تنفل المسافر على الدابة شرط ان
اليه بقوله **ان كان السفر قصره من الصلاة** اختار اماما اذا كان السفر
مساقة القصر من سفر المعصية **ويؤثر المسافر على راسه** بالشرط المتكلم
وان شأوتر على الارض وهو الافضل اخذ بعضهم من هنا جواز صلاة الوقت
حالا اختاروا ذهب بعضهم الى المنع وهو الاقرب اخذ اماما لا حول القول
اي حسيقة بوجوبه ولما ذكر ان التزويده للسافر فعله على الدابة حتى

ان يتزعم منه جواز ذلك في الغرض من ذلك الا ان يتقوله ولا يصلي
الى اخر الوقت **وان كان من غير الدابة** في وقتها لا يصلي
ثم استثنى منه مسألة فقال **لا يكون ان يركع في وقتها على الدابة**
بالركوع **لاجل من جعل السجدة على الدابة** **سجدان يومه**
وسجدان في وقتها كالمختصر الجواز في غير وقتها الذي
في المذكرة الكراهة وقيدت بما اذا صلى حيثما توجهت به واجتبه
واما اذا وقفت له واستقبل وصلى في مكانة واحدة وهذا التقيد بقله
عن الشيخ ثم قال والذي في الراس له تقيد لما في المذكرة واختر بقوله
ان نزل على جالس اما ما لو قد نزل على السجدة اذا نزل في الارض فانه
لا يجوز له الصلاة على الدابة اتفاقا ثم استقبل يتكلم على سبيل ذات
خلاف بيننا وبين اي حسيقة محمد الله تعالى وهي الزعامة في الصلاة
وهو الدم يخرج من الاثني فقال **من رجع** بفتح العين على الاثني فيد
وفي قصار عده اي خرج من انقضاء حاله كونه في الصلاة **مع الامام**
فصل في اي يخرج لغسل الدم الذي خرج من انفه مسكا لا يغسل منه
اعلاه ثم بعد ان يخرج من غسل الدم **من محبتي** يعني ولا يقطع الصلاة استخفا
على المشهور لمصلحة جهه من الصحابة والتابعين وقال ابن القاسم الافضل
القطع وعلى ما ان الثاني في الصلاة ان يتصل عليها ولا يتكلم بها شغل عشرين
والانصراف عن القبلة وقال ابو حنيفة تبطل الصلاة بنا على ان الخافج
المتحس ينقض الوضوء وحيث قلنا بالبناء فله سنة شرط ان يشار الى الثاني
نما بقوله **الم يتكلم او مشي على نجاسة** اما الاول فظاهرة المطلاق ان تكلم
مطلقا محذورا او مشيا ما هو كذلك واما الثاني فظاهر المطلاق
ان مشي على نجاسة مطلقا كما تنافيها في رطوبة او يابسة اما اذا كانت رطبة
فتمتقع عليه وان كانت يابسة كالقشب فكذا انك عند حنوفه وقال ابن
عدي وس لا تبطل به راء وهذا كله في العذرة اليابسة واما الروايات
وابوالها فانه ينبغي ان يمتشي عليها اتفاقا لان الطرقات لا تخلو عن ذلك
وبذلك قدم من ذلك الشرط الثالث الاتجا وزما الى اخره فان تجاوز
مع الامكان مطلقا صلاة اتفاقا الرابع ان لا يستند من القبلة لغير طلبة لها



لا يفتقر إلى شيء من القاسم في الكتاب يتم وراه ان اذكر ركعة الى ان قال وان اذكر
اقل من ركعة قال مالك لا يتم رابعها على ما فيه ايضا عن الكتاب لا يقصر
حتى يبرهن عن بيوت القرية واليه اشار الشيخ بقوله **ولا يقصر حتى يحل**
سنة المصالح ظاهر كلامه سواء كان الموضع موضع جمعتهن أو هو كذا الذي هو
في قوله **وتقصر خلفه** **سنة** **بغير يد** **ولا يحل له** **حتى يكرار مع ما قبله**
زيادة في البيان كما أنه يقول في ذلك بان تقصر خلفه ليس بين يديه ولا يحل له
منها شيء ولا يقصر امامه ولا عن يمينه ولا عن شماله منها شيئا ولما بين هذا
المقصر انتقل يتكلم على منتهاه فقال **ثم لا يتم حتى يرجع اليها** أي إلى البيوت
او يقران بما قبل من الميسل واستشكل لفظ الشيخ فقال هذا لفظ مشكل
لأن اول الكلام جعله في اقل من الميسل متاخرا واما الكلام جعله فيه مقبلا
وهذا لا يصح فقال بعضهم قوله حتى يرجع اليها يعني على قول وقوله او يقران
يعني على قول اخر ومنهم من قال قوله حتى يرجع اليها أي حتى يدنو منها ويكون
قوله او يقران هو قوله حتى يرجع اليها وهذا الكتاب يدل بواقف في المدونة
والاولى فيها لأن ما في المدونة الا قول واحد **وان مرقى المسافر اقامه**
اربعه ايام موضع **او ما يصلي فيه عشر من صلاة اتم الصلاة** حتى
يطهر أي يبرئ من مكانه **ذلك** تقدم أنه اذا أتى باو يكون اراد ان المسافر
وان قوله من معنى كلامه ان المقصر بشرطه يقطع عنه اقامة اربعة ايام
صحيح فاحذر عند ابن القاسم وما يصلي فيه عشر من صلاة عند جنود
وعبد الملك وقايدة الخلافة يظهر اذا دخل وقت الظهر فان قدر بالصلوات
حسب ظهر يومه وعصره فيتم الظهر والعصر وان قدر بالايام التي اليوم
الذي دخل فيه وقصر ظهر يومه وعصره واخذ من قوله نفي ان الاقام يكون
بالسنة خاصة بخلاف المقصر فانه كما تقدم لا يكون الا بالسنة والفعل
وذلك ان الاقام هو الاصل فلا يفتك عنه الا شئ من المقصر فخرج
ينتقل عنه بشي واحد واخذ منه ايضا انه اذا قام من غير شيء يقصر
نادام ناويا للسفر واستثنوا من كون نيته اقامة اربعة ايام بطل حكم
المقصر منه العكس بدار الحرب فانهم يقصرون ولو نوى اقامة اربعة
ايام فأكثر قال في المدونة والعكس بدار الحرب يقصر من وان طال

مقامه

مقامه وليس اراد ركعة كغيره وما يقطع المقصر ايضا العلم بالاقامة عادة كما
علم من عادة الحاج اذا نزل العقبة او دخل مكة ان يقم اربعة ايام فارت
العلم بهذه الاقامة كونه الابطال ولو لم ينو الاقامة ثم انتقل يتكلم
على المسائل المتعلقة بصلاة السفر وهي اربعة لانه اما ان يخرج للسفر
منها را قبل ان يصلي الصلواتين المشتركين في الوقت ولما ان يدخل المحضرها را
قبل ان يصليهما واما ان يدخل قبل ان يصليهما واما ان يخرج قبل ان يصليهما
قبل ان يصليهما وقسم الاول قسمين لانه اما ان يخرج وقد بقي من النهار
ما يتسع الصلواتين معا او لا وقد اشار إلى الاول بقوله **ومن خرج**
أي شرح في السفر الحال انه لم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار
قد ركب **ركبان** **صلاهما** **سفر** **من** **انقضاء** **ان** **كان** **تركها** **ناشئا**
وعلى المقصود ان كان تركهما عامدا او يكون انما وانما كان عذرا لانه
مسافر في وقتها ما اذا بقدر الظاهر ركعتان فيبقى ركعة للعصر
في هذه التقدير هل يراعي قبله بقدر الظاهر ان لم يكن على طرفة
ام لا والشا في اشار اليه بقوله **فان بقي** أي من النهار بعد ان خرج والحال
انه لم يصليهما **قد ركب** **ركبان** **صلاهما** **سفر** **من** **انقضاء** **ان** **كان** **تركها** **ناشئا**
لان فاق وقته وهو غير متافر فترتبت في وقتها حضرتين والعصر **سفر**
لان متافر في وقتها وبدا بالظهر عند ابن القاسم وبالعصر عند ابن
وهب لانه يقولان عن وقتها وقال اشهب بدا بالثمنين لاختلاف
اهل العلم في ذلك **ولو دخل المحضر ركعتان** أي واذا دخل وقد بقي من
النهار مقدار ما يصلي فيه خمس ركعات والحال انه لم يكن صلى الظهر والعصر
ناشئا **صلاهما** **سفر** **من** **انقضاء** **ان** **كان** **تركها** **ناشئا**
والعصر ركعة قالوا وحكم العامد كالناشي واما المقصر على الساق
لان الخائب ثم اشار إلى الشا في قوله **فان بقي** **أي** **من** **النهار** **بعد** **ان** **خرج** **وقد** **بقي** **من** **النهار**
فاقل **الركعة** **صلى** **الظهر** **سفر** **من** **انقضاء** **ان** **كان** **تركها** **ناشئا**
سفر **من** **انقضاء** **ان** **كان** **تركها** **ناشئا**
على الصلواتين المشتركين في الوقت كما راخروا ودخول لا ينتقل يتكلم
على المشتركين في الوقت لانه كما لخصه بدا بالايام على الدخول على ما علم

في الذكر وهي المسئلة الثالثة كما اشترى اليد في التقسيم وان قدم في دليل وقد
بقي لطلوع النحر **وكانت فاكهة ما يقدر** الخال ان لم يكن على المغرب
واقعت ناسيا او عامدا صلى المغرب ثلاثا **والحاشا** حصرية لانه
قد بقي من الوقت ما يدرك به العشا فوجب ان يصليها حضرة واما المغرب
فلم يختلف حكمه في السفر والحضر فلا معنى لذكرها ثم عقب بالخروج وهي
المسئلة الرابعة فقال **ولو خرج** وقد بقي عليه من الليل ركعتا **الحاشا**
على المغرب صلى العشا **سفره** لانه قد ذكر في الوقت في السفر والاصل
في هذا الباب انه يقدر الخروج ثلاث ركعات فاشترط له حكم ما يستقبل
وقدر للدخول بخمس ركعات فاشترط له حكم ما يستقبل **الحاشا**
بان يحرم السجدة **الصلوة الجمعة** بضم الميم على الشهر ورويه قري في السبع
ومحور في الاثني عشر والفتح وبها قري في الشواذ وبها في وقت جوامعها
والجمل الذي يجب فيه ومن يجب عليه وبها في صفتها وعين ذلك ما يتعلق
بها وهي مستقاة من الجمع لاجتماع الناس فيها **واما** الحكم السعي فقال
والسعي في الجمعة **قصة** واذا اوجز وهو وسيل فاجزي ما سعي اليه
وقد صرح به في باب حمل فقال في صلاة الجمعة والسعي اليها فبعضه دل عليه
الكتاب والسنة والاجماع **اما** الكتاب فقوله تعالى **اذ انذرت الصلاة**
من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله قال مالك السعي في كتاب الله
العمل والفعل الى ان قال فليس السعي الذي ذكر الله تعالى في كتابه
السعي على الاقدام وانما عني الحمل والفعل وقال **وفي المأدبا السعي**
هذا السعي وهو فرض في الحضور وحقق لو كان في المسجد لا يجب عليه واما
وجب السعي الى الجمعة ولم يجب في غيرها لانه لا تكون الا في الجامع واما
غيرها لا يتخصص بموضع واما السنة فما في مسلم من قوله عليه الصلاة
والسلام تقوم بخلفون عن الجمعة لقد همت ان امر رجلا يصلي بالناس
ثم اهرق على رجال يخلفون عن الجمعة يسوقهم واما الاجماع فقال
لا خلاف بين الامة ان الجمعة واجبة على الاعيان والسعي اما يجب
حيث الامان فاذا كان ثم مانع سقطت وهو ان شاملا ما يتعلق
بالنصر كما لم يكن الذي شق بعد الايمان اليها ومنها ما يتعلق بالاهل مثل

ان يكون قد استلبا حد والديه المرضي ان اقتصر او خشي عليه الضيعة ومنها
ان يخاف على ماله من سلطان او سارق او حريق وفيها المظنة المستلزمة
والرجل الكثير ومنها ان يكون معسرا وخاف ان يجبر ان يملك وفيها اصل
النعم وليس من الاعذار المبينة للتحلف عن الجمعة والجماعات المعترسة
على المشهور ولما ذكر ان السعي الى الجمعة واجب بين الوقت الذي يجب
فيه فقال **ورأى** اي وجوب السعي الى صلاة الجمعة على من قرب داره
بكونه **عند طلوع الامام على المنبر** بضم الميم وفتح الموحدة ولو اقتصر على
هذا لاغناء عن قوله **واخذ** بصيغة الفعل بفتح القاف والزال المعجني معني
المودون في الاذان وفي بعضا واخذ بصيغة الاسم وجر المودون على
الاضافة وقيدنا بمن قربت داره اخرازا من بعدت داره فانه انما
يجب عليه السعي في مقدار ما يصل فيه عند الزوال يد له عليه قوله بعد
وجوب السعي اليها على من في المصروف على ثلاثة اميال منه فاقبل لانه اذا
كان لا يسعي حتى يجلس الامام على المنبر فلا يصل الا الامام قد فرغ من
الصلاة واخذ من قوله عند جلوس الامام انه لا يجب حضور الخطبة من
اولها لانه اذا كان السعي حين يجلس فمعلوم انه يفوته شيء من الخطبة
ولما تقدم لذكر الاذان وكان للجمعة اذانان احدهما لم يكن في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم واخر في زمنه اراد ان يبين انما قال
والسنة المتقدمة ان يصعدوا بمعنى يرتفعوا الى المودون **حينئذ**
اي حين جلوس الامام **على المنابر** **فروا** **فروا** امر ارباب السنة المتقدمة
سنة الصحابة اذ لم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم منار واما كانوا
يرون عند باب المسجد قاله **د** وفي كلام **د** مخالفة له انظر **يوم**
حينئذ اي حين الاذان يعني يدري الامام **السعي** لقوله تعالى واذروا
السبع فان وقع السبع بين اثنين تلتزمهما الجمعة او احدهما فيه فان
فاته فالتزمه حين يقضه **وكان** بضم الكاف **حينئذ** **لما يتصل** بفتح
الساو **الخير** **عن السعي** كالاجل والحياطة والسفر **هذا الاول**
الثاني في الاحداث هو الاول في الفعل **احد** **سواء** يعني عثمان
ابن عفان رضي الله عنه وهو الاول امرا بني امية ولو صرح باسمه كان

اولا لا بد من معرفة الاقتداء وسماه محذرا لانه لم يكن في الزمن الاول واعلم ان الجمعة
لها شرائط وجوب وشرائط اداء والفرق بينهما ان شرائط الوجوب اما ان
يكون في الزمان ولا يجب على المكلف تحصيلها وشرائط الاداء اما ان يكون في الزمان
على المكلف تحصيلها والا في غير عشرة الاعلام بدخول وقتها والاستسلام
والسجود والعقل والذكورية والحرية والافاقة والصحة والقرب
لا يكون منها في وقتها على احسن ثلاثة اميال والاستحيطة والثانية
الجمعة الامام والجماعة والجامع والخطبة وقد ذكر الشيخ بعض هذه
الشرائط ولم يبين بعضها من بعض فقال **والجمعة تحبها الجماعة**
اما الاول فظاهره على قول ابن حنيفة ان الجمعة لا تكون الا في الامصار
وزاد بعض اصحابه وان يكون بالمصر الامام الذي يقيم الجسد وذهب
ما كان ان يكون في المصر في القرى المنقطعة بالنبات وفي الاحصان فخل
هذا الامد من تاويل في قول الشيخ تحبها بالمصر بان تقول يريدوا بالقرى
المنقطعة بالنبات وبحرها واما الثاني فشرط اداء شرط صحة ايضا ولا
علة محصورة في جماعة عند مالك واما المطلوبين يستقل بنفسه يدفع
من يقضه ويتاعد بعضهم بعضا في المعاش كالحاجي وهذا اما هو
شرط في اول جمعة نقام واما ما بعد ذلك من الجمع فلا يشترط فيه هذه
الجماعة بل يجوز بان ياتي عشر حلاف من تمام الصلاة مع الامام بشرط
فيهم ان يكونوا احزابا بالخير ثم اشار الى شرط اخر فقال **والخطبة فيها**
اي الجمعة **واحدة** على المشهور بشرط لا انه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلاها بلا خطبة فاذا تركها لا يصح الجمعة فاذا صلاها بغير خطبة
اعادوا في الوقت فاذا لم يعيدوا حتى خرج الوقت فامم يعيدونها
ظهر ان صحة الخطبة شرط فيها ما اشار اليه بقوله **قل الصلاة** لقوله
تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض والحق الترتيب
وافعله عليه الصلاة والسلام وفعل الخلفاء بعدهم والتابعين فلا
يجوز ولا يبيحهم قتل الخطبة ثم خطب اعاد الصلاة فقط ومنه ان تكون بعد
الزوال فلو خطب قسلا اعادها فان لم يعدها فلا تخير في قول الشيخ قبل
الصلاة يعني بخلاف الزوال ومنه ان تكون بحضور الجماعة التي انعقد

باب
الجمعة

بهم الجمعة ومنه ان تكون اثنين على المشهور فان خطبت واحدة وصلى
اعاد الجمعة وهذا انما اذا خطب خطبتين ولم يخطب من الثانية بماله
قد روي ان لم يجزهم واقل ما يجزي من الخطبة على المشهور ما يقع عليه اسم الخطبة
عند العرب فان هلكوا وغيره لم يجز وقيل اقله صلى الله عليه والصلاة على نبيه
صلى الله عليه وسلم وتخير بين اثنين وقص ابن بشر على انه لا خلاف
في الجمعة اذا فعل ما قاله في القول الثاني وهذا يشترط في صحة الطلوع
قولان مشهوران **ويشترط** اي يعتمد الامام في قيامه للخطبة استحبابا
بيده اليمنى **على عصا** ابن العربي ولا يقال عصاة وهو اول الجن شيع بالقبض
او سيف وشيء لفعله عليه الصلاة والسلام والخلفاء ذلك **وعلى**
واولها اي الخطبة **وفي وسطها** اختلف في هذا وفي القيام الا قال الذي
قاله للنازيحي ان ذلك واجب شرط او قال ابن هارون المشهور ان
الجلوس الاول ليس بشرط في صحة الخطبة لانه انما كان للاذان وشهر
الباقي سبعة الجلوس الثاني ومقدار الجلوس الوسط مقدار الجلوس
بين الاثنين والاصل فيما ذكر استمرار العقل في ذلك في جميع
الاعصار والاخصار من ذلك ما نهى صلى الله عليه وسلم الهم واحدا من
قوله **وتقام الصلاة عند فراغها** اشترط اتصال الصلاة بالخطبة
ويشتر العزل عفو بخلاف عشرة والمطلوب ان يكون الذي خطب هو الامام
فان لم يما ينع اما عند كونه غاف فان كان لما يعيد فاذا يتخلف
اتفاقا وان قرر في ذلك عند مالك وحيث يتخلف في المدة
يتخلف من حضر الخطبة واذا ذكر منته بعد ما خطب صلاها ثم
صلى الجمعة ولا شيء عليه ثم انتقل يتكلم على صفة الجمعة فقال **ويصلى**
الامام ركعتين اتفاقا فان زاد عمدا بطلت وان زاد سهوا فعلى
حكم الزيادة في الصلاة واختلف هل هي طهر مقصورة او صلاة قائمة
بنفسها فعلى الاول يعني بانها طهر مقصورة وعلى الثاني بنوع صلاة
الجمعة ولا بد ان ينوي الامام الامانة والالتماس ويستحب تحصيلها
في اول الوقت فان اخرت جاز ما لم يخرج وقتها بهرام لم يخلوها
ان اوله من الزوال الشمس المشهور بانتداده الى الخروب وصفة القراءة

في ركعتي الجمعة انه يجزئها بالقرآن اجماعا في الركعة الاولى بعد الفاتحة
بسورة الجمعة واعتبر بقوله **ويقرأ** لان القراءة في سورة الجمعة
مستحبة لما تضمنته من احكام الجمعة ولان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في اول ركعة **ويقرأ** الركعة الثانية بسورة **قل ان احب**
الناس **ويقرأ** وخرجه والمناقض ولما ذكر ان السجدة واجبة بين
من يحكي عليه فقال **ويقرأ السجدة** **المصر** اتفاقا اذا وجدت
فد شروط الجمعة ولم ينعقد مانع شرعي وهذا الكسبي على من هو
خارج عن المصر اذا كان **على ثلاثة اميال** من المصر ظاهره ان مبدأ
الثلاثة من المصر وهو قول ابن عبد الحكم وصدره ابن الحاجب وقيل مبدأ
من المسجد وهو قول عبد الوهاب وغيره وصدره صاحب الجملة واستدلوا
لان الخلاف في الثلاثة للسياح والسامع انما هو من المنار وظاهر
قوله **فاقل** ان الثلاثة اميال تحديد فلا يجب على من زاد عليها ولو قلت
الزيادة وهو رواية اشبه ومذهبنا ان القاسم ان الثلاثة تقرب
فتحت على من زاد عليها زيادة يسيرة ثم اشار الى بعض شروط الجمعة
فقال **ولا يجب على مسافر اتفاقا ولا على اهل بيته** غير مستكسرها وانما
صرح بهم وان دخلوا فيها قبل ما يتوهم من اقامتهم هناك ثلاثة ايام
لزمهم الجملة ما سكتوا ففتح عليهم اذا كان فيهم علة فتعقد
فهم الجمعة كانوا حجاجا او لا **ويقرأ** **الركعة** **على** **الجمعة** **على** **الجمعة**
ولا على امرأة ولا على صبي اتفاقا فيها ما والاصل فيها ذكر ما رآه
الطبراني في الكبير من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة الا على
امرأة او صبي او مريض او عبدا او مسافرا ولما كان بعض من تقدم
من لا يجب عليه الجمعة اذا حضر وصلا فاجزأه عن الظاهر منه عليه
بقوله **وان حضرها عبدا وامرأة او مسافرا فليصلها** يعني ويجزئ عنه
الظاهر اما العلة في اتفاق ويستحب له حضورها ان اذن له سبيله
ليشهد الخير ودعوة المسلمين واما المرأة فعند الكسبي اتفاقا
وصلا في بيتها افضل له واما المسافر فتجزئ عنه ما كان وقال
ابن الماجشون لا تجزئ له من غير مخاطب والتفصيل لا يجزئ عن الفرق

ورب

وربما لا اتفاق في المرأة والتجسد على الاجزاء لما ذكر ان المرأة ان حضرته فصلية
بني موقفه بقوله **ويكون النساء صنفين الرجال** ولما اوضح علامه ان
المرأة تخرج الى الجمعة مطلقا شائبة وغيره رفع ذلك التوهم بقوله **ولا يخرج**
اليها الى الصلاة للجمعة **الثانية** وهذا الذي على جهة الكراهة الا ان يقول
ما يقفه في حال فبحرهم خروجها وفهم من خلا مدان المتخالف يخرج اليها
انتقل يتكلم على شيئين واجبين كان المناسبة كرها عند الكلام على
الخطبة لانها يتعلقان بها احدهما اشار اليه بقوله **ويستحب** بالبناء
للمفعول اي يجب الانصات وهو السكوت على كل من شهد الخطبة لاجل
سماع **الامام في حال خطبته** الاول والثاني وفي الخلق بينهما
مطلقا سمع الخطبة اول سماعها سبلا امام من لا يجوز سبدا وولوج من لا يجوز
مدح وذاك ابن حبيب يجوز الكلام اذا تكلم الامام بما لا يجوز وصوته
النجوى اقتصر عليه صاحب المختصر ولا يشمت عاظما واذا عطين هو
حمد الله سر في نفسه ولا يسلم ولا يبرئ سبلا ما ولا يخصص من تشلم
ولا يشرب الماء والاصل فيما ذكر قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا على احد التقاسيم انما نزلت في الخطبة وقوله صلى
الله عليه وسلم في الصحيحين اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب
يوم الجمعة فقد لغوت سمى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اولي اللغو
الكلام الذي لا خير فيه وظاهر كلام الشيخ ان العلام بعد
الفراغ من الخطبة بين التزول من المنبر والصلاة جازية وهو مذهب المدونة
في يجوز العلام حال الخطبة في مسائل منها الشد في القليل عند سبده
والثاميين عند سماع الخطبة مخففة او بحجة من المنار والتقصير
عند سماع ذكر المنار والشيطان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم عند ذكره كل ذلك سرا على الصحيح والشيء الثاني اشار اليه بقوله
ويستحب اي الامام **الناس** بوجوبهم وهو في خطبته وجوبا وظاهرا
كلاما سواء كان في الصف الاول او غيره وهو ظاهر المدونة عند
بعضهم وبحكم الثاني ان الصف الاول لا يلزمهم ذلك فان لم يستقبلوه
فلا شيء عليهم ثم انتقل يتكلم على بعض ادبار الجمعة فقال **والصلوات**

وهو

مسألة

اي صلاة الجمعة لا الميوسم **واجب** وجوب السنن يدل عليه قوله اخر الكتاب
وغسل الجمعة سنة يعني موصوفة يدل عليه ما قاله من ان هذه قسمة شريك
وتلك قسمة غيره والصحيح عند الاكثر ان سببه العزم على حضور الجمعة
فمن لا يجتمع عليه لا يومه اذ العزم على حضورها وظاهر المدونة انه
يعتبر الى سنة ومع لا نه تعبد ووقت قبل صلاة الجمعة فلا يجزي قبل
طلوع الفجر لا خلاف ولا بد من اتصاله بالروح على المشهور وفهم من
المدونة ان التراخي اليسير لا يضر بخلاف الكثير فانما بعد وصفته
كصفة غسل احبائه ومن الاداب **التجبر** وسياق تفسيره ومعه انه حسن
اي مستحب لان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه رضوان الله عليهم كانوا
ياتون المسجد في هذا الوقت وفي كلامه تدافع لانه قال والتمسح حتى
وهو المشي في المهاجرة ثم قال **وليس لك في اول النهار** والمفاجأة لا تكون
في اول النهار **والجواب** ان تقول التمسح يطلق على المشي في المهاجرة ويطلق
على التمسح وعلى هذا الثاني يحمل قول الشيخ كانه يقول ليس التمسح
المستحب في اول النهار وانما هو بعد الزوال واما في اول النهار فيكره
انتهى ومن الاداب الطيب والبدة اشار بقوله **وليس تطيب** اي يستعمل
الطيب **باب** اي للجمعة استحبابا من محضها من الرجال دون النساء ما هو
لونه وظاهره ان رتبته كالمستحب ويقصد به امتثال الاستدلال بقوله
به الفخر والرياء ومن الاداب التمسح باللباس والبدة اشار بقوله
وليس احسن ثيابا اي ما بعد هذه الناس حسنا احسن ان من ان
تكون عنده حسنة وليست تحسنه عند الناس والتمسح باللباس
في الشرع البياض والاصل فيما ذكره من اراء ابو داود من حديث اي هريرة
رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة
ولبس من احسن ثيابا ومس من طيبا كان عذرا ثم اني الجمعة فلم
يتخط الخاق الناس ثم يمسح ما عتب الله تعالى ثم يصب اذا خرج اما ملة
حتى يفرغ من صلاته كانت له كفارة لما بينها وبين جمعة التي
قبلها قال ويقول ابو هريرة ومرة يا دة فلا تدايام ويقولون ان الحسد
بعشرة امثاله ومن الاداب ما اشار اليه بقوله **واجب لبس** اي الى الماك

ان ينصرف مصلّي الجمعة **بعد فراغه ولا يتنفل في المسجد** ظاهره اما ان
او ما موما وهو كذا في الاول اتفاقا وفي الثاني على احد قول المدونة
ان التنفل اثر الجمعة في المسجد مكره لما روينا ان عمر رضي الله عنهما
كان اذا صلى الجمعة انصرف فصلى ركعتين في بيته ثم قال عان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك هذا حكم التنفل بعد ما واما
قلنا فيباح للمسلم دون الامام والى الاول اشار بقوله **وليس تنفل**
يعني الميوسم **باب** اي قبل صلاة الجمعة ما لم يحضر الامام على
المسجد فاذا خطب فانه لا يتنفل واذا دخل عليه وهو في اثنا التنفل
خفف والى الثاني اشار بقوله **ولا يعطرك** اي التنفل قبل صلاة الجمعة
في المسجد **الامام** لما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي قبل الجمعة شيئا
من طاهره ولا من الشجر انما عام اتسع الوقت ام لا وليس هو على طاهره
واما يعني به عند خوله للخطبة يد عليه قوله **وليس** اي يضعه
المسك **باب** اي وقت دخوله واما قبل ذلك فقال ابن حبيب يجوز له
اذا اتى قبل الزوال ان يتنفل في المسجد وهذا كذا بعد الزوال ما لم
يرد ان يخطب ويصل على الناس حين دخوله ولا يسلم اذا صعد
المسجد ومن الاداب المستحب قص الشارب ولا يظفر ويغسل الاطراف والا
ان احتاج والسواك والمشي لما ورد في ذلك من الاخبار **باب**
في بيان صفة **صلاة الخوف** وهي الصلاة المحتوية بحضور قتها والمسلمون
في مقاتلة العدو وفي جرائتهم ولم يذكر الشيخ حكمها هنا وذكره في باب العمل
فقال وصلاة الخوف واجبة يعني وجوب السنن وقال ابن الموارزجي
واقصر عليه صاحب المختصر لصحة الرخصة عليه وهي المشروع لعذر
مع قيام الحرم لولا العذر والدليل على ثبوت حكمها وانما غير مستوحدة
الكتاب يقال تعالى واذا كنت فيهم الامة والسنة فقد ورد في ذلك
احاديث صحيحة والاجماع فقد صلاها بعد موت صلى الله عليه وسلم
جماعة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب وابو هريرة وانهم لم ينكروا
ذلك اجمع احدهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وتنعفل في السفر
والحضر عما عداه وفرادى وقد بداهما **باب** الام على صفة في السفر

جماعة لان الخوف غالباً مما يكون في السفر فقال **وصلاة الخوف** اي صفتها في حال
السفر ان المسلمين **ان اخافوا العدو** او ظنوا به والمراد بهم الكفار لان قتالهم
هو محل الرخصة وقاسوا عليه قتال الحارثيين **ان يصليهم الامام بالطائفة**
ويصلي طائفة واحدة العدو ظاهرة كالمختصر كان العدو في جهة القبلة
او لا وهو كذلك وظاهره لا ينافي لا يشترط تساوي الطائفتين في القسم
وظاهر المختصر على ما قاله الشافعي تساويهما قال وهذا ظاهر لا يشترط
العدو ويقابل بالنصف واما اذا قوبل باقل من ذلك فينبغي ان لا تقع
على هذا الوجه فانظر ذلكنا انتهى وعلى الامام ان يعلم الناس قبل ان
ياخذوا في الصلاة كيفيتها خوفاً من التخليط لعدم الف كثر الناس لها
وبعد ذلك **يصلي الامام بالطائفة ثم يتبعها بما ينظر الطائفة الثانية**
انتفاها وهو خير حينئذ بين الدعاء والقراءة والسكوت اما الطائفة التي
صلت معها فامامهم **يصلون لانفسهم ركعة ثم يسلمون** فيصيرون **خلف الامام**
فيصليهم الركعة الثانية ثم يتشهد الامام ويسلم على المشهور
ان الذي يصلوا معه الركعة الثانية **يقصرون الركعة الاولى التي**
قامت معده وينصرفون وقوله **هكذا يفعل الامام في صلاة الخوف**
كلها قوله **الا المغرب** فانه اي الامام **يصل بالطائفة الاولى** يعني
ويتشهد فاذا تم تشهد ثبت قائماً على المشهور ويشير الى الطائفة
الاولى بالقيام فاذا قاموا اتوا صلاتهم لانفسهم ثم يتشهدون
ثم يسلمون وينصرفون وكان اصحابهم ثم تاتي الطائفة الثانية
فيصليهم خلفه **ويصلونهم اي بالطائفة الثانية ركعة ثم يتشهد**
ويتسلم ثم يقصرون لانفسهم الركعتين اللتين قامتهم بالفاتحة وسورة
ثم ينصرفون والامام في حال قيامه لا يتكلم في الثانية ثم يركع
او يدعو ولا يقرأ واما حينئذ في قراء في قيام الثانية دون الثالثة
على المشهور لانه في الثانية اما يقرأ بام القرآن فقط فربما وقع في ذلك
قبل مجي الثانية واما في قيام الثانية فانه يقرأ مع ام القرآن سورة
فيذكر سورة قبل فراغ القراءة **تتبعها** ان الاول الضعيفة التي ذكرها

ركعة

الشيخ

الشيخ في المشورة من قول مالك وصح فعلها عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولها شرطان ان يكون القتال جازياً فلو كان حراماً لم يجز وان يكون
الذي يصلوا مع الامام بمحضهم الترك فلو كان العدو تحت لا يقاوم
المرد لم يجز الثاني اذا انقطع الخوف بقاء الصلاة اتوا على
صفة الامن واذا حصل الامن بعد الصلاة لا اعاد عليهم وهذا
اخر السلام على صفة صلاة الخوف في السفر جماعة شائبة وثلاثية
واما صفتها في الحضر فاشارة اليها بقوله **وان صلى الامام بهم اي بمن معه**
في الحضر **لقد خوف صلى بهم في الظهور والعصر والشائكة بالطائفة**
قبل هذا الاشارة فلو كان من واما ان كانوا طائفتين فلا وعبرة
بالجلاس اخر فائدة من عبارة الشيخ وبصحة اذا نزل الخوف في صلاة
الحضر لم يجز قصر الصلاة وجاز تغيرهم فيها فيصلّي الامام باحدى
الطائفتين ركعتين ويجلس ويتشهد ثم يشير اليهم بالقيام
للانمام وقد قيل انه يقوم اذا قضى تشهد فينظر انما هم وانهم
ومع الاخرين قائماً يعني ساجداً او داعياً لا قارياً ثم يصلي بالطائفة
الشائبة الركعتين الباقيات ثم يسلم وينصرف ويقصرون
ما قامتم بعد سلامه وقد قيل ينتظرهم حتى يقصروا ما قامتم ثم
يسلم ويسلمون بسلامه انتهى والاول هو المشهور **ولكل صلاة**
ما تقدم في السفر والحضر جماعة **اذ ان واقامة** لان كل صلاة فرض يجتمع
فيها اذان واقامة ثم اشار الى صفة صلاة الخوف فاردى فقال **واذا**
استند الخوف عن ذلك اي عن الصلاة جماعة على الصلاة المتقدمة صلوا
وحداً اي فرادى **بقدر طاقتهم** فان قدروا على الرجوع والسجود فعلوا
ذلك وان لم يقدروا على شي من ذلك صلوا ايما ويكون ايما هم للسجود
اخفوض من الرخوع **مشاة اي غير ركبين وركباناً** اي الخيل والابل
حال كونهم **ما بين اوساعهم اي جازين** **يستقبل القبلة او غير**
مستقبلها ثم لا اعاد عليهم اذا امنوا لافي الوقت ولا بعدة ولا
فيما ذكر قوله تعالى فان خضتم فركبوا ولا يركبوا وقوله تعالى فاذا خضوا
الله قياماً وقعوداً وعلي جنتهم فاذا اطمانتم فاقبوا الصلاة

وَأَخْلَفَ فِي حِكْمَةٍ ذَكَرَ عَلَى أَنْوَالٍ
أَحَدِ الْأَنْوَالِ إِنَّهُ كَانَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ذَكَرَ لِنَعْمِ
بِرُكْنَةٍ كُلِّ حِجَّةٍ وَقِيلَ لِنَفْسِهِ
الْخَطَا إِلَى الْمَحْمُودِ وَقِيلَ لِأَجْلِ
شُكْرَةِ الطَّائِفِينَ لَهُ بِذَلِكَ
كَذَا ذَكَرَ ذَكَرَ أَنْوَاعٍ فِي عَصْرِ

کے

يكبر يوم الفطر حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلي وهو على اهل المدينة
خلفا عن خلف وظاهر كلام الشيخ انه يكبر سوا حرج قبل طلوع الشمس
او بعده ما وهولما كان في المبسوط وصح وفي النواذر عن مالك لا يكبر
اذا اخرج قبل طلوع الشمس وفيهم عليه التحسين المندرج وشهره في المختصر
لان ذلك شرع لاجل الصلاة فلا يكون فيه قبل وقتها قياسا على الاذان
وهذا المذكور غير محذور وعند مالك واستحب ابن حبيب تكبير ايام التشرع
في الصلوات وسياقي والتكبير المذكور يكون **جمعا** عند عامة الفقهاء
يسمع نفسه ومن يليه وفوقه ذلك فليلا القرافي كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخرج يوم الفطر والاصحى افعاصوته بالتكبير وهو على خلف
بعده وقوله **حتى ياتي المصلي الامام** غايته لتعظيم الامام وليلا حديث
الدارقطني المتقدم انفا واما قوله **والناس عندك** فتحناه انهم
مثل الامام في ابتداء التكبير وصغته واما في الانتهاء فيجاء لقوله فيمدد
عليه قوله **فاذا دخل الامام للصلاة** اي لمجلا ويروي في الصلاة
فلمعوا اذا تكبير والساكنون المحظية **يكبرون سرا تكبير الامام**
في خطبه على المذبح يفعل جماعة من الصحابة الذكر وينصتونه له اي للامام **فما**
سوي ذلك التكبير عند مالك في رواية ابن القاسم لان عليهم ان
يستمحو اذا شبهت الجمعة **فالكاتب الايام** **اليوم** ويجوز رفع
ايام عليا دسار تامه اي فان حضرت ايام الفطر فليكن **الناس** استقبالا
في الصلوات المفروضة والحاضرة قبل التسبيح والتحميد والتكبير
وظاهر كلامه ان الامام والمأموم والعبد والذبح والاني في ذلك
سوا واحترق بالمفروضات من النوافل وبالحاضرة من الغائبة وابتداء
التكبير اثر الصلوات المفروضة من النوافل وبالحاضرة من الغائبة وابتداء
الصلوة **الصبح في اليوم الرابع** من صلاة الظهور من يوم النحر وانتهاؤه
آخر ايام **مى** ورفع بقوله **يكبر اذا صلى الصبح** الامام في قوله في الصلاة
او يحتمل ان تكون الزيادة للعادة ويحتمل ان تكون بمعنى **ثم** اذا فرغ من التكبير
بعد صلاة الصبح من اليوم الرابع من ايام الفطر **ينقطع التكبير** الذي يكبر الناس
في الصلوات له صفتان احدهما الله اكبر الله اكبر الله اكبر والثانية

قال ابو عمر في شرحه للرجال
واذا انتهى الامام عن القبر
كبر المائتين واذا انتهى
حتى طال الحان وان ذكر
بالقبر كبر انتهى

اشار اليه بقوله وان جمع مع التكبير **فصل في صلاة الجمعة** اي مستحب
 ثم بين صفة الجمع بقوله **ولا انشا** **واكبر الله اكبر الله اكبر**
الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
وقد روي عن ابي عبد الله من رواية ابن عبد الحكم واستحبها ابن الخلال
 وروي عنه ايضا **الاول** من رواية علي وصرح عياض مشهور فيه
وعلا اي جابن وانظر هل يوجب خلع في صلاة الجمعة
 احدها على الاحرام لا ولم يتقدم له الامر بالذخيرة في خروج الصلاة
 العبد من وجوبه الا في الذكر المأمور به في قوله تعالى **ليذكر الله**
 في ايام معلوماته وقوله **واذكر الله في ايام معلوماته** ما يجب ان
 يذكره الامام المذكورة وبين هذه من هذه فقال **والايات** **المعلومة**
 المذكورة في الايام الاولى **فهي ايام النحر الثلاثة** **الاول** **والثاني** **والثالث**
المعلومة **المذكورة** في الآية الاخرى **فهي ايام منى** **هي ثلاثة ايام**
بعد يوم النحر **ثاني يوم النحر** **ثالث يوم النحر** **فالاول يوم النحر** **معلوم** **غير معلوم**
 ورابعه **معلوم** **غير معلوم** **والثاني** **معلوم** **غير معلوم** **والثالث** **معلوم** **غير معلوم**
 ثم سترع على مستحبات العبد فقال **والفصل للعبد من حسن** **الغسل** **والفصل**
 في باب غسل العبد يستحب وهو المشهور واخذ ما قاله هنا بقوله
وليس يلزم اي لزوم ان ينزل قبل هوسه وصرح **في** **مستحب** **غيره** **ففضل**
 اوقات هذا بعد صلاة الصبح **وتحريمه** اذا اغتسل قبل طلوع النحر **تختلف**
 غسل الجمعة **ويستحب** **لها** اي العبد من **الطيب** **للرجال** **من خرج** **منهم**
 للصلاة **ومن لم يخرج** **واما** **النساء** **اذا خرجن** **لها** **فلا يجوز** **لهن** **الطيب** **ويستحب**
 فيها ايضا **للرجال** **الحسن** **اي** **لبس** **الحسن** **من الثياب** **للعاقد** **والخارج**
 وادله ذلك كله وردت به السنة **باب** **في بيان حكم صلاة**
الختوف وفي بيان صفتها الاشارة على ان الختوف والكسوف مترادفان
 واحده في الشمس والقمر هو ذهاب الضوء منهما وقيل الاجود بتأنيدهما
 فالكسوف التغيير والختوف الذهاب بالكسوف ولما كان القمر يلهي جملة
 كان اول الختوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس **حسفت** **القمر** **ول** **علي**
 مشروعيتهما الكتاب والسنة والاجماع وحكما كما قال هنا وفي باب غسل

معلومة
 ومعرفة معلوماته للفرق
 والمعدودات للزمن

فانه
 سئل ما كثر في السنة
 عن قول الرجل لا خير في العبد
 اغتسل الله منا ومنه وغفر لنا
 وكان قنار ما عرفه ولا انكر
 ان جيبه لم يعرفه ولم
 يفكره لا يعرفه احسن

وصلاة الخسوف سنة واحدة اي من عده وهو متفق عليه في خسوف الشمس
 ومختلف فيه في خسوف القمر والمشهور كما قال ومقابل قول الاكثر
 ومنه انه فضيلة ولم يبين من يتعلق بهذه السنة ومن ذلك في المأثور
 بقوله يصلها أهل الترمذي والبخاري والمشافع من الايام **فصل في صلاة**
 والمشافع وحده والمرأة في بيتها وقوله المشهور واعلم ان صلاة خسوف
 الشمس تفعل جماعة فرادي اما الاول وهو الافضل ولذا ابداه فقال
اذ خسفت الشمس كلها او بعضها **فخرج الامام الى المسجد** **فاذا وصل الى**
المنبر **الصلاة بالناس** **ولا يشترط** **فيهم** **عدد** **مخصوص** **كالجمعة** **بغير**
الذان **ولا اقامة** **لان** **صلواته** **عليه** **وسئل** **هل يصلها** **ما** **ان** **واقامة** **ولا**
 يقول الصلاة جماعة وفي الحديث ما لم يأت على ان يصليها واستحب
 عياض وغيره ويكره في وقت واحد كالتكبير في سائر الصلوات فاذا اكبر
 افتتح القراءة بفاتحة الكتاب **ثم قرأ** **او طويلا** **على المشهور**
 لان صلى الله عليه وسلم قرأ ذلك وحدها ان تكون **سورة البقرة**
 لفظة نحو مقبحة فان المذهب استحباب قراءة البقرة في القيام الاول
 من الركعة الاولى **فاحتمل** **ثم** **بعد** **القراءة** **من قرأها** **سورة** **ركوعا**
طويلا **فذلك** **الذي** **قرأ** **في** **التفكير** **بذكر** **الله** **في** **ركوعه** **ولا** **يقرا**
 ولا يدعونه **بعد** **ذلك** **يرفع** **راسه** **من** **الركوع** **والحال** **ان** **يقول** **جمع**
الله **سبحانه** **والما** **موم** **يقول** **ربنا** **وكذلك** **معه** **ذلك** **الفاتحة**
 على المشهور ويقرا بعدها **قراءة** **او** **قراءة** **او** **قراءة** **او** **قراءة** **او** **قراءة**
 بالعمرة ثم بعد فراغه من قرائته الثانية **يرفع** **رأسه** **ويقرأ** **قراءة** **او** **قراءة**
 ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعونه **بعد** **ان** **يرفع** **الامام** **الركوع**
 المذكور **يرفع** **راسه** **منه** **والما** **مومون** **وهو** **يقول** **سمع** **الله** **سبحانه**
حمد **ويقول** **الما** **مومون** **ربنا** **وكذلك** **الحمد** **ثم** **يحمد** **هو** **الما** **مومون** **يحمد**
تأنيده **اي** **يطأ** **بنيته** **وهل** **يطول** **بما** **كالركوع** **فولان** **مشهور** **ها** **الاول**
 والاخر مختصر ابن عبد الحكم وهو ظاهر علام الشيخ **ثم** **يحدث**
 برفع من السجدة **يقوم** **فيقرأ** **الفاتحة** **ويقرأ** **قراءة** **او** **قراءة** **او** **قراءة**
 التي تلي **قراءة** **اي** **قراءة** **التي** **في** **القيام** **الثاني** **من** **الركعة** **الاولى** **ويستحب**

وحكمه ملاخض في الشمس
 ان يعود اليها وضوءا
 كذا في هذا ان رجعي

۵

يدرك احد منهم ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب فيها وامامنا روي
 عن عاتبة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف
 ثم انصرف فخطب الناس فحمد الله عز وجل وانى عليه ومعناه انه
 انى يكلام منظوم فيه حمد الله وصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقوله عليه السلام ما يوفى به في الخطبة وظاهر قوله **ولا ياتس**
بخط الناس ما ياتي **وبدعهم** ما مضى بخلاف ما فعله لانه لا معنى
 للخطبة الا الوعظ والتذكير اجيب بانه يعنى بالخطبة المنقبة
 التي يخطب في اولها وفي وسطها ويقول **ولا ياتس** الى آخره الوعظ
 والتذكير من غير ترتيب للخطبة واستعمل **لا ياتس** هنا بما فعله اولي
 من تركه وقد نص في المختصر على استحباب الوعظ **باب**
في بيان حكم صلاة الاستسقاء في بيان الوقت الذي يفعل فيه و
 المحل الذي يفعل فيه وبيان صفتها والاستسقاء لغة طلب السقي
 وشرعاً طلب السقي من الله تعالى للخطأ نزل بهم او غيره **وصلاة**
الاستسقاء اي حكمها انها **سنة تقام** اي يفعل عند الجمهور
 ولا تترك خلافا لما نقل عن ابي حنيفة رحمه الله انه غير مشروع
 وبما نقل عنه انه بدعة ودليل الجمهور ما في الصحيحين انه صلى الله
 عليه وسلم خرج الى المصلي فاستسقى واستقبل القبلة وقبلة الاولين
 ركعتين جهرا فيهما بالقرآن **يخرج لها** اي لصلاة الاستسقاء **الامام**
 زاد في رواية **والناس** وظاهرها العموم وليس كذلك فانهم قسموا
 من يخرج لها ومن لا يخرج ثلاثة اقسام فقسم يخرج لها باتفاق وهم
 المسلمون الاحرار المكلفون والمتجالات اي المسنات من النساء والصبيان
 الذين يعقلون العرب والعبيد وقسم لا يخرج لها باتفاق وهم الثقات
 من النساء المفتات والنساء والحائض وقسم اختلف فيه وهم
 الصبيان الذين لا يعقلون القربى البهايم والثقات غير المفتات
 واهل الذمقة المشركون فيما عدا اهل الذمة لا يخرجون وامامهم فالمشركون
 انهم يخرجون مع الناس لا قبلهم ولا بعدهم ويكونون على جانب الاستسقاء
 ورواهم يوم ويستحب ان يامر الامام الناس قبل خروجه الى المصلي بالتوبة

ورد المظالم ونحو ذلك من بعضهم من بعض لان الذوق سبب المصائب لقوله
تعالى وما اصابكم من مصيبة تهماكسبكم وتباعدكم عن الاحياء
كلها في الحديث وبما هم بالصدق والاحسان ويستحب قيام ثلاث
ايام قبل الاستسقاء وخرجوا في شيا من المذلة والمهنة وعلوهم السكينة
والوقار والمشهور ان الامام لا يصبر عند خروجه اليه وقوله **كس**
تخرج للعبد يحتمل ان يكون التشبيه فيه للمصلي اي يخرج الى الامام
الى المصلي كما يخرج للعبد ويكون قوله **صنعة** بياناً لوقت الخروج
لان تكرار احتمال ان يكون ما في كماله اي يخرج الى الامام في وقت خروجه
للعبد ويكون قوله **صنعة** تكراراً على الاحتمالين فليس التشبيه
في الصفة لان خروجه للعبد يكون باطلاً والزمية وهذا ما ظهر
المذلة والفاقة قال في التوضيح والمذهب انما تصلي **صنعة** زوايا
الى الزوال والظاهر ان قوله تفسير فاذا وصل الامام الى المصلي فامنه
يصلي بالناس ركعتين فقط بانفاق من يقول عشر ركعتين ويحتمل
قبلها وبعدهما على المذهب **ويحرم فيها بالة** اتفاقاً لما صح عند علي
الله عليه وسلم انه جهم فيها بالقراءة **تقرأ في الركعة الاولى بسم القرآن وسبح**
اسم ربك الاعلى ونحوها وفي الركعة الثانية **بسم القرآن والشمس** **وتسبح**
وتنحوا وروى قوله **وفي كل ركعة سجدة** بالياء والصواب سجدة ثاب
بالالف على انه مبتدأ خبر ما قبله وفي النصب باضمار فعل السجدة
سجدة **وروى قوله ركعة واحدة** بالنصب هو الصواب لانه يعطى
على منصوب وبالرفع لا وجه له ويعني بالركعة الركوع وانما احدى الركعة
احتراراً من صلاة الكسوف واذا فرغ من سجود الركعة الثانية **يسهل**
وبعد فاعده منه **سلم ثم اذا سلم فانه يستقبل الناس بوجهه**
وهو على الارض ولا يرف في المنبر على المشهور فاذا استقبلهم **جلس**
يفتح الجهم لياخذ الناس امكنتهم **فاذا اطمان ابن العربي** وان شئت قلت
الطمين بالسلامة احره اهل الامة **الناس في اماكنهم** قام الامام على جهة الاستسقاء
حال كونه متوكفاً على قوس عن جحر او عصي فخطب **ثم جلس ثم قام فخطب**
اخذ من كلامه ان الخطبة بعد الصلاة والمشهور ان الخطبة في الاستسقاء

مثل

مثل خطبة العبد بجلوسه فيهما والوقوف بين يديه وهو المشهور لفعله عليه
الصلاة والسلام ذاك والحد الجلس بين الخطبتين ولكنه وسط
فاذا فرغ الامام من خطبته استقبل القبلة **محمداً** **وخطب** **وتعالى**
بخطبته حاله من الشدة الى الرخا وصفة التحويل **ان يجعل ما على يمينه**
الامم على يمينه الا يشرع ما على يمينه الا يشرع على يمينه الا يشرع
لفعله عليه الصلاة والسلام ذاك **ولا يقبل ذلك اي** **واذا سئل**
يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم قلبه ولا عن احد بعده وفي الجلاب ان
قلبه جعل اسفله اعلاه ابن كثير واسفله ما يلي الظهر يعني باطنه
واعلاه ما يلي السماء وهو ظاهر ولا يشرع ما على يمينه على يمينه
الامم تغيير ظاهره باطنه وباطنه ظاهره فيجعل ما على يمينه على يمينه
الجلاب ما يلي الجرح منه واعلاه ما يلي الرأس انتهى **ويصنع الناس**
الذكور دون النساء **مثل** اي مثل الامام ان كانوا اصحاب رتبة فيقولون
امرهم ويديعون وهم جلوس واما الامام فانه يحول وهو قائم ثم يدعو
عز الله وهو قائم مستقبل القبلة جهراً ويكون الدعاء بين الطول
واقصر ومن دعاه صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك وبما يحسن
وانشركم واخي بلداك الميث واليتيم من قريبه ان يؤمن
على دعائه ويرفع يديه ويطونهما الى الارض وروى الى السماء **ثم**
الافرع الامام والناس من السجدة **يتصرف ويتصرفون على المشهور**
ولا يكبرون اي في صلاة الاستسقاء **والا في صلاة الخسوف غير تكبير**
الحرام وتكبير **الخسوف والرفع** وهذا لا يصح في الخطبة ولا في غيرها
فيما من الاستغفار بل في التكبير في خطبة العبد **كذا اذا ان فيها**
اي في صلاة الاستسقاء **لا اقامة** وفي غالب النسخ فيما اي في صلاة الاستسقاء
وصلاة الخسوف وفيها تكرار بالنسبة كصلاة الخسوف لانه قد مر
هناك وهذا آخر الصلاة على ثلاث مرات ثم ابتدئ التثنية الثاني
بالسلام على الجنائز فقال **يا اباي** **يا اباي** **يا اباي**
بالمختصر يفتح المضاد وكبرها الميث سبباً لك لان اجله حشره **ويبين**
كيفية غسل الميت ومن يغسله ويحضره **في حفته** يفتح النافوسكونها

اية بيان عدم ما يقف فيه الميت ويجوز ذلك في بيان **تختلط** تحت طه كنه
 وفي بيان **تخرج** لم يرد ذكره في هذا الباب وفي بيان كيفية **دفع** اي
 وضعه في قبره وما يدفن فيه ويد ايا صلبه يرد في الترجمة فقال **تختلط**
استقبال القبلة بالحنصر حين يغلب عليه ويرقى من موته وعلامته
 ذلك ان شاحص بصره ولا يستقبل به قبل ذلك كما يفعل العوام والمستغفرون
 في صفة الاستقبال ان يجعل على جنبه الايمن ومصدره الى القبلة
ويستحب انما اي يغلب عليه **او اقصى** تحته ويقال عند ذلك **لستم**
 الله وعلى سنة رسول الله وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 لمثل هذا فيجعل العاطلون وعلم غير واحد وبوت تحتها شاذ لحيته
 بعصا به وتليين مفاصله برفق ويرفعه عن الارض وسقته بشوب
 ووضع سيفه ونحوه على بطنه وتلقينه واليه اشار بقوله **ويلقين**
 بان يقال عند **لا اله الا الله محمد رسول الله عند الموت** ولا يقال لم يقل
 لانه قد يقول الشيطان عند قوله له مت على ديني كذا فيسأله الظن
وان قدر على ان يكون جسده طاهرا وما عليه طاهر والذي تحت طاهر
فما احسن بمعنى حسن **ويستحب ان لا يفرده حاضرا ولا احب**
 باخا من ولا غيره اذا كان ثم غيرها اما ان لم يكن ثم غيرها فاما غيرها
وارخص بمعنى استحب **بعض العلماء** هو ابن حبيب **في القراءة عند راسه** او جلوه
 او غير ذلك **تسور ويسر** لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت
 يقرأ عند راسه يس الا هو من الله عليه **ولم يقرأ الا ما ذكر من**
القراءة عند الحنصر عند ما كرم الله امره **اجملا** **واما ما هو**
 مكره عنده وكذا روى عنه تلقينه بعد وضعه في قبره **ولا يأت**
بالكا بمعنى يباح البكاء **بالدموع** **حينئذ** اي حين **احقوا حسن التحدي**
 وهو تقوية النفس على الصبر بما تزل به **والصبر** وهو حمل النفس على الصبر
اجمل اي احسن **من استطاع** ويستعان على ذلك بالنظر في الادلة على
 اجر المضايك **وبني** بمعنى بني **عن الصراخ والنساج** بقوله عليه
 الصلاة والسلام في الصبيحين ليس من ضرب الحنود وسوق الجيوب
 ودعا بدعوى الجاهلية وفي رواية لهما ان ابري من طلق وعلق وعرق

لقوله صلى الله عليه وسلم
 موتاكم لا اله الا الله ورسوله
 ولقوله صلى الله عليه وسلم
 من كان له كلام لا اله الا الله
 دخل الجنة رواه ابو داود والترمذي
 قال البخاري في شرحه ولا ينبغي
 ان يقتصر على تلقين لا اله الا الله
 بل يزاد معه محمد رسول الله
 وهذا امر لا ينبغي ان يختلف فيه
 ادل على العبد على الاما
 انتهى

الحالفة هي التي تخلو شرعاً عند المصيبة والصالفة التي ترفع موتها
 بالندب والنياحة والجارقة هي التي تحرق نوبها عند المصيبة وتور
 لمسلم النياحة اذا لم تنب قبل موتها مقام يوم القيمة وعليها سربال
 من قطن ودرع من جرب ولما انتهى السلام على ما يتعلق بالحنصر
 انتقل يتكلم على ما يتعلق بالميت ويد بالحنصر فقال **وليس في غسل**
الميت غير شطرت الحركة عند **الحد** **ولكن** المقصود عنده انه **سقى** اعترض
 ما ذكره من عدم التحديد بقوله **ويجوز** **ونرا** فانه تحديداً واجب عند
 بان التحديد هو الذي لا يزد عليه ولا ينقص عنه والوتر يكون ثلاثاً
 او خمسا او سبعا وعون الغسل وتراستحب وحكم الغسل على ما قال
 الشيخ في باب غسل الميت وشهر وقيل واجد صحيح وهو بعد لا النظا
 على المشهور ولا يحتاج الى نيته وانما يحتاج التعبد الى نيته اذا كان
 مما يفعل الانسان في نفسه **بما وسد** تتعلق بغسل **معناه** عند
 جميع العلماء ان يزار السهم المحرق بالماء ثم يعرج به بدن الميت ويدفن
ح ظاهر كلام الشيخ كماله وانه يفعل به كذا في غسل **ويجوز**
في الغسلة الاحمر على جهة الاستحباب **كما في** **قوله** **لا امر** عليه الصلاة والسلام
 بذلك فان لم يوجد قام غيره من الطيب مقامه ويقوم مقام السدر عند
 عدمه الا شئنا ونحوه **واذا جرد الميت للغسل** **سقى** **قوله** **وهي السونا**
 خاصة على فهم النجاشي المدون وجوبا ولو كان الخاسل بوجها او سبيدا
 لما في الحديث لا يبين تحذيره ولا ينظر الى تحذيره ولا ميت **ولا تعلم الظن**
ولا علق **لشعره** فان فعل به هذا حرة وهم في كفته **ويحصر بطه** استحبابا
 قبل الغسل ان احتج الى ذلك **عصا** **فبقا** **مخافة** ان يخرج منه شيء
 يلطخ الكفن ولان ذلك يبلغ في النظافة **وان روي** **في الميت وصلى الصلاة**
فهي حرة ولا يفتقر الى نيته لانه فعل في الغير وهل يتحى تحذيره
 مع تكرار الغسل او لا قولان وقوله **وليس** **بواجب** **تكرار** مع قوله فحسن
 وانما لم يكرر واجبالا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر به حين لم يغسل
 انفسه صلى الله عليه وسلم ولو خرجت منه نجاسة بعد الغسل انزلت ولا
 يعاد غسله ولا وضوءه بل يغسل المحل فقط **ويقلب** **الميت** **حينئذ** **في الغسل**

وفي غسل الميت فوايد منها
 الملك ومن ان يعلم الغسل
 ان من زاهبه الاطباء
 مولاه ان لا يقدم
 القلت من الحاصي متغير
 سوي الله تعالى ان
 ينظرون جسده بلغوا
 فلا يفتي او قفا
 باق وهو التفسير
 سبحانه ان يطهر قلوبنا
 رعونات البشر والبر
 من غير قلوبنا من كرم
 بقلوبنا اليه وهو
 محمد وآله

الحسن من جلوسه لانه المني في الافتقار والرفق باليت فيجعل اولا على شقده
 الايمن فيغسل شقده الايمن تقا ولاثم يجعل على شقده الايمن فيغسل
 شقده الايسر وهذا على جهة الاستحياء فان ابتدأ من اي جهة وانفق
 اجزاء **وان جلس** في الغسل **فذلك للجلوس** **واسع** اي جازي وهو اختبار
 عبد الوهاب لانه امكن في مناولته غسله **ولا يابس** يغسل احد الرجلين
ساحبه من غير ضرورة لابس هنا ظاهرة لما هو خير من غيره وليس كذلك
 فان كل واحد من الرجلين اذا مات للحي مقدم في غسله على الآخر الا ولما
 ويقضي له بد عند منارعة الاول والآخر وطاهر من الامه ولو طهرها طلاقا
 من حياء وهو رواية عن مالك والشهور عدم الغسل ولا غسل فيها ذكر
 ان عليا غسل فاطمة وان ابانك غسلت زوجته وفي حكم الزوجين
 المسلولات منه ومدبر تدوام ولد ولا يقضي الاولا اتفاقا **والا** **الملك**
تموت في السفرة **اسلأت** **بجربها** **ولا** **الرجل** **لها** من الرجال وانما معها
 رجالا احانب عليهم **رجل** منهم **وجربها** **وكيفها** الى الكوعين فقط لانها
 ليست بحرة يساح له النظر اليها بغير شهوة بخلاف ما عدا الوجه والكفين
 فحرة لا يجوز كشفها للبد وظاهر كلامه اخر الكتاب انه لا يساح
 النظر الى الوجه والكفين **ولو كان** **اليت** **رجلا** **لهم** **الف** **الاحانب** **رجل**
ويدين **الى** **الرفق** **ان** **لم** **يكن** **معهم** **رجل** **سلم** **او** **كن** **او** **يغسل** **ولا** **المرأة**
من **بحار** **منه** **فان** **كانت** **مع** **الرجل** **الميت** **اسرا** **من** **بحار** **منه** **فان** **لها** **او** **صهرا**
عسلته **وستر** **عورتها** **فقط** **على** **احد** **التا** **ويدين** **على** **المدة** **منه** **ومح**
 لان حشده علم من غير ممنوع والتا ويل الاخرى تنوع جميع حشده **والمرأة**
مع **المرأة** **الميتة** **في** **السفر** **ومحرم** **من** **بحار** **منه** **ولم** **تكن** **معها** **المرأة** **عسلته** **ومح**
 على ما في المتن **من** **فوق** **نور** **س** **من** **جميع** **حشدها** **وصورة** **عسلته**
 ان يصيب عليها الماصبا ولا يباشر حشدها بيديه من فوق الثوب ولا تحت
 ولما انتهى السلام على الغسل انتقل يتكلم على التعفين فقال **ويجب**
ان **يتكلم** **الميت** **غير** **شهاد** **المعركة** **في** **ثلاثة** **اثواب** **او** **حبة**
او **سبعة** **تكلم** **على** **المستحب** **وتكلم** **عن** **الواجب** **وهو** **ثوب** **سائر** **جميع**
 حشده وقيل الواجب ستر العورة فقط وشهر وظاهر ما قال الشيخ

والصلوة ذكر كل ما رواه ابو
 داود انه سئل عن الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا ماتت امرأة
 مع الرجال ليس معهم امرأة غيرة
 او الرجل مع النساء ليس معهن
 رجل غيرة فانها ما بينهما
 ويرفان

من استحياء السبع عام للرجال والنساء الذي في المختصر اختصاص استحياء
 التسبع بالمرأة وذكره ما زاد على المختصر للرجل ولما ذكرناه بتحب
 في الكفن الوتر حتى ان يتوهم انه الكفن مقصود على ما يلف فيه من ذلك
 الالهام فقال **وما جعل له** **الغيب** **من** **وزيرة** **صوابه** **المرأة** **فقط** **فكانت**
تدرك **مخسوبة** **في** **عدد** **الاثواب** **الوتر** **المستحب** **ثم** **استدل** **على** **استحياء**
الوتر **بقوله** **وقد** **كفن** **التي** **من** **الله** **عليه** **وسلم** **في** **ثلاثة** **اثواب**
يقرب **حوائه** **بفتح** **ال** **بين** **يعني** **بعض** **من** **قولهم** **سحلت** **الشرا** **واقصرت**
وتسعت **الى** **حوله** **قرب** **بقا** **اليمن** **المرج** **اي** **لغف** **فيها** **المرح** **اي** **لغف** **صالح**
الله **عليه** **وسلم** **ولا** **يأثر** **ان** **يقبض** **الميت** **ويحرم** **استعمل** **الابا** **هنا**
 فيما فعله خير من تركه فقد نص في المختصر على استحبابه والخامسة
 انما تحب للرجل ويترك منها قدر الذراع ذوا ينقطع على وجهه
 واما المرأة فلا تحجم وانما يجعل علوانها حجابا يترك منه ذوا ينقطع
 على وجهه وفضل الكفن الأبيض وبكره المعصر من حبرة والكفن
 والخطوط وموونة البدن مقدم على الدين والوصية ثم انتقل يتكلم
 على الحنوط فقال **ويجب** **محم** **في** **الحنوط** **الميت** **اتفاقا** **ان** **كان**
 غير محرم ومعتدة وعلى المشهور ان كان محرما او معتدة وعلى ذلك بينهما
 غير محرم ومعتدة **ويجب** **ان** **يشف** **جسده** **بحرقه** **ظاهرة** **قبل**
 ان يحنط **ويجب** **ايضا** **ان** **يحنط** **بده** **ونرا** **من** **مواضع** **الحنوط**
 فقال **ويجب** **الحنوط** **بفتح** **الحا** **على** **الاصح** **وهو** **ما** **يتطيب** **به** **من** **مسك** **غير**
 وكافور **من** **كفا** **نوع** **في** **جسده** **ومواضع** **السجود** **منه** **للجبهة**
 والانف والركبتين واليدين والاطراف اصابع الرجلين وظاهر كلامه
 انه لا يجعل شي من الحنوط فوق الاثواب وهو كذلك لانه سرف **ولا**
يغسل **الشهيد** **في** **المعركة** **وهو** **من** **قات** **بسبب** **القتال** **مع** **كفار** **وقد**
 قيام القتال **وكذا** **ان** **لا** **يغسل** **عليه** **ظاهرة** **كلامه** **ولو** **قتله** **العدو**
 في بلاد الاسلام وهو المشهور وظاهره ايضا ولو لم يقتل بايمان كان
 او غير نائم وهو كذلك وظاهره ايضا ولو كان جنبا وشهرا صاحب
 المختصر ابن شاس فان رفع من المعركة حيا ثم مات فالمشهور يغسل

وحوله بفتح السين منها
 فالتعريف منسوب الى السجود
 وهو القصار لانه يسجلها
 اي يغسلها او الى السجود
 قرية بالهمزة الا في
 جمع محل وهو التوريق
 النقي ولا يكون الا في
 واكثر من الفطن انما

وفى التوضيح اجاز عليا
 ذكر حرا وخسبه عند راس الميت
 عالم يكن منقوشا للمادويانه
 صلى الله عليه وسلم وضع يده
 الكثره حرا عند راس عثمان
 بن مطعون وقال اعلم به
 قبر اخي وادفن اليه كم مات
 من اهله وكرم ابن الفاسم
 ان يجعل علي القبر بلاط مكتوبه

عليه علي ما قاله في آخر الكتاب انما فرضت كفاية ويصلي عليه في كل وقت من الليل
او نهار الا عند طلوع الشمس وغروبها فانها تنكح في هذين الوقتين
الا ان يخاف علي الميت التغيير فلا تنكح ويصلي علي كل مسلم ميت حاضر
تقدم استقرار حياته ليس بشهادة معركة ولا يصلي عليه ولا تقبل
اكثره وان فقد شي من هذه الشروط سقطت الصلاة عليه وهذا
العمل فانما هما متلازمان والاولي بالصلاة الموصى له بالصلاة
فيقدم علي الولي اذا كان معروفا لم يخبر به حتى ببركة دعائه الا ان يعلم
ان ذلك كان من الميت لعداوة بينه وبين الولي فلا يجوز وصيته
وامر حان الصلاة علي الجنازة خمسة القيام فان صلوا فعودوا اليهم
تحرر الا من عليه وهذا اعلی القول بوجوبها الثاني والثالث الاحرام
والسلام الرابع الدعاء الخامس التغيير واليه اشار بقوله **التغيير**
علي الجنازة اربع تكبيرات لفعله صلى الله عليه وسلم فان سلم من ثلاث
ناسا وذكر بالقرب ربح نية فقط ولا يكسر وان زاد الا امام خامسة
سلم المأموم ولا ينشط رواء ابن القاسم واعتزضه ابن عمارون بما
اذا قام الامام خامسة سهوا فاما هم ينظرونه حتى يكملوا اسلامه
واذا ابتدأ التكبيرات فانه **يرفع يديه في اولاهن وان رفع في كل**
تكبيرة فلا بأس بأذنه اطلاقا فالاربعة وهو لا شبه قال برفع
يديه في الاولي وهو مخير في الباقي ان شارب وان شالم برفع يديه
انه يرفع في كل تكبير وهو في المدونة واختاره ابن حبيب شيئا
في المدونة ايضا برفع في التغيير الاولي فقط علي جهة الاستحباب
كتاير الصلوات واختاره الثوري توصي وهو اشهر من الرفع
في الجميع ولهذا اقتصر عليه في مختصر وقد قدمنا ان الدعاء احد
اركان الصلاة فتعاد الصلاة لتركة واختلف في الدعاء بعد
الرابعة فاشتبهت بحنون قياسا علي تاير التكبيرات وخالفه تاير
الاصحاب قياسا علي عدم القراءة بعد الركعة الرابعة لان التكبيرات
الاربعة اقيمت مقام الركعات الاربع **هذا الذي اعرضه في المذهب**
يعني من مكاتبه القولين وظاهر كلام الشيخ التغيير حيث قال

10

۱۸۸۸

لا
قد روي انه من صل عليه اربعون
قل الله شفاعة فيه وروي
ايضا من شفيع فيه امه قل
شفاعة من شفيع فيه فاستجاب
الميت ان يحمله في حبه
هذا العدد واهل الله
تعالى يتقبل دعاه

الى الامام صفاء الرجال ثم صفاء الصبيان ثم بعد صفاء النساء وظاهر كل امرئ
القبيلة الاولى لا يستد ايد بها وتقول في الثاني لا بأس لانها تشبه
في الغالب بالتميز ولما كان وضع الجنين اذا اجتمعت للصلاة
عليها فحالفوا وضعها في قبر واحد اذا دعت الضرورة لذلك في الشيخ
باب صلاة الفضل فقال **واما من الجماعة في قبر واحد فيجعل افضل**
منها في القبلة لما في السنن الاربع ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال يوم احد احضروا او سحوا او عثوا واخسروا وادفنا في القبور
والثلاثة في قبر واحد وقد عوا اكثرهم قرايا قال الامير مدي حسن
صحيح وظاهر كلام الشيخ جواز دفن الجماعة في قبر واحد مطلقا لغير
وغيرها وليس كذلك بل كبره ان كان لغير ضرورة ويجوز اذا كان
لضرورة مثل ضيق المكان او بعد من تحفر ويجوز ذلك واذا وقع
ذلك فليجعل بينهم حاجزا من الزراب **وروي عن ابي القاسم محمد بن**
محمد بن يعقوب عليه ورواه في انه يصلي على قبر عن ابي القاسم محمد بن
المستبين وقال اشبه لا يصلي عليه القرافي وهو احسن اماما روي
انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة فذلك خاص بها ولانها
بالصلاة عليه وحيث قلنا بالصلاة على القبر فقليل يصلي ما لم يغلب
عليه الظن انه تغبر في ترق وقيل ما لم يحا ويز شمرين ومعه يوم فوله وروي
انه لو لم يوارى تخرج ويصلي عليه وهو كذلك **ولا يصلي على من قد صلى**
عليه على جهة الكراهة على ما في المختصر ويصلي على الكافر **كالثلاثين**
فاكثر بعد غسله تشفينا لا يحكم الجمل حكم العقل وينوي بالصلاة
عليه الميت ولا يصلي على نصف الجسد عند ابن القاسم واستحسن بعضهم
الصلاة عليه **واختلاف في الصلاة على مثل اليد والرجل** اطلق
المختل على الشيء نفسه فذكر الخلاف في اليد والرجل فقال اما ان لا يصلي
عليه لاحتمال ان يكون صاحبا حيا وقال ابن مسلمة يصلي عليه الميت
والرجل وينوي بذلك الميت وانتق على انه لا يصلي على الاطراف مثل
الاصبع والظفر والشعر قال **في ان الاصبع فيه الخلاف المنقسم**
باب في الدعاء في بيوت ما يكره للطفل امر ابيه المحرم

ذكر اكان او انتي وقال بعض اهل الاختلاف ان الذكر طفل واللائق طفلة
وحلة سنة فاقول وعند العقبة يطلق على من دون البلوغ في بيان
الصلاة عليه امر ادين يصلي عليه ومن لا يصلي عليه من الاطفال في بيان
غسله امر ادين يصلي عليه ومن لا يغسله ومن لا يغسله وانما غسله او غسل
قبله بالامراة المذكورة للعد هو المذكور في هذا الباب لا ما يحيطه من
ظاهر الغسل وانما افر هذه الباب عما قبله لا نجد احكاما تخص بالطفل
من الاستبراء وغسل الصغير ويجوز ذلك وقد ابتد الادعاء بقوله **شي**
علي الله سارح وتعالى وتصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم يقول
اللهم ايها الله ابد اي الطفل الميت **عليه و ابن عمك وابن امك ونحو**
بدله وما قبله وابن عمك **انت خلقت اي انسانة وراقت وانت انت**
في الدنيا وانت تخيب في الآخرة اللهم فاجعل له الدارين روي
بسم الله الا فيد خلقه الاجداد والجدات ولذا قيل وتقل به وازرعهم
بصيغة الجمع وكما كان بالفتح لقول موازينهما الى اخره **تلفا اي متقدما**
وخررا بذرا محبة اي مدحرا في الآخرة والادخار في الدنيا بدل المصير **في**
معنى سلفا واجرا عظيما وتقل اي باجر مصيبة موازينهم اي موازينهم واعظم
اي اكثر باجر مصيبتهم اجورهم ولا تخرمنا واياهم احرى اي احب
شبهوه الصلاة عليه ولا تقتلوا اياهم بعدة بما شغلنا عنك اللهم
الحق بصالح سلفا او كاد المرء من في كفالة او حضارة ابن ابيهم
المختل عليه افضل الصلاة والسلام **وابد له دار اي في الآخرة خير من داره**
اي الدنيا وابد له اهلا اي قرابة في الآخرة خير من اهله اي من قرابته
في الدنيا بخوارق الانبياء والصالحين بوسونته **وعاقبه من فتنه**
الفتن وهي عدم الثبات لسوء المنكر ونحوه فتنه الفتن اذ لا بد منها
كل احد كثر اذ كان صغيرا مواشيان او كافرا لكنها ضمنها للمؤمن
ضمنه شفقة كضمنه الموالدة الشفقة قد لولدها وتقول من حيا بمن كنت
احبه وهو علي طهر في فتيان الان وهو في بطني وضمنه الشا فرضمنه
عذاب حتى تختلف اصلاعه وتقول الامر حيا بمن حيا من حيا من حيا
علي طهر في فتيان الان وهو في بطني **وعاقبه من عذاب جهنم تقول ذلك**

ايكل ما تقدم من الشاة على الله تعالى صاوي كل اي بعد كل كبيرة ما عدا الربعة
عند بعضهم يحل ما عدا الربعة ويقول بعد الربعة ان شئت الله ما عدا الربعة
واقر اطباءهم بالحر والحر واغفر لمن سقيا بالامان الله هو من احببه
منا فاحبه على الامان الكامل ومن توفيقه منا فتوفقه على الاسلام
يعني شاة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واغفر للمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم والاموات ثم بعد ان تفرغ من هذا اكله فسلم
كتلتم من الصلاة ولا يصلي على من لم يستهل صارا ولا يغسل
ولو تحرك او بالاو عطس او رضع كثيرا وهذا المسمى على جهة الشر اهـ
اما من استهل فله حكم الحياة في جميع امور وان مات بالغور بالاحلاف
ويثبت لمن لم يستهل انه لا يرث من تقدمه بالموت ولا يرث ما خلفه
به عليه او وجب له وهو في بطن امه لان الميراث فرع شئ الحياة وهو
ان يولد من السقط يتشبهت السنين المملة وهو ما سقطت المرأة قبل تمام خلقه
في الدبر خوفا من ان تتقدم الدار فتفسد عظامه وايضا فانه قد
يحتاج الى بيعها فيدخل الخن في البيع ولا يكون ذلك عيبا في الدار
بخلاف دفن الخمر فيها فانه عيب **باب من يغسل النسا**
الاجانب الصغار من سنين وسبع اي سبع سنين وثمان
سنين ولا يغسله اذا اراد على ذلك ولا يغسله بحضور الرجال ولا يستر
عورته لانه يجوز لمن ان ينظر الى بدنه ولا يغسل الرجال الصبية وهذا
المسمى على جهة المنع اتفاقا ان كانت من سنين كسنت سنين وسبع
ويغسلونها ان كانت من سنين اتفاقا **واختلف في اغسلها ان كانت**
عبر سنين وكانت من سنين كسنت سنين ثلاث سنين فاجاز
اشبه قياسا على غسل النساء ابن ثلاث سنين واربع سنين وخمس سنين
ومنع ابن القاسم ان يطلق الا نوث مظنة الشهوة واختاره الشيخ بقوله
والاول اي ترك غسل المشرقية بقوله ولا يغسل الا **احد البنات** ظاهره
ما ذكره المصنف عام في الحرم وغيره وهذا قول وقيل هو في الاجانب واما
دو الحرم فيجوز له غسلها ويستحب له سترها واما الاجنبي فيجب عليه ان
يستر عورتها ولما فرغ من الكلام على الصلاة التي هي احد اركان الاسلام

يتكلم

يتكلم على كنه ما اركانه وهو الصوم فقال **باب** في بيان حكم
الصيام وما يتعلق به وهو لغة الامساك والترك فمن امسك عن شئ ما
وتركه قيل له صام قال تعالى حكايه عزه من اني نذرت لكم نعمت صوما
اي صمنا وهو الامساك عن الكلام وشرب الا لمسك عن شئ هو في البطن الذي
من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية قبل الفجر او بعده في غير ايام البيض
والنفاس وايام الاعياد والصوم باعتبار حكمه فيقسم الى واجب وغيره
ومن الواجب صوم رمضان واليه اشار بقوله **وصوم شهر رمضان**
فريضة اخبر بالموت عن المذكر لان الصوم مصلية تخرج عنه بالذكر والموت
ولو جوبه شروطا في الكلام عليها دل على فريضة الكسب والسنة ولا
فمن جوبه صوم رمضان فهو كما فراجعا فاستتار ثلاثا فان
تار والاقبل ومن اقر فوجوبه وامتنع من سومه فهو عاص مجبر على فعله
فان لم يفعل قتل هذا كما فصله وثبت صوم رمضان باحد شيئين اما
بتمام شعبان ثلاثين يوما واما بروية الهلال واليه اشار بقوله **بصام**
لروية الهلال يعني هلال رمضان طاهر حلالا ما سوا كانت الروية
مستقبضة او ثباتا هذين فقط مع غيم او صحو وهو كذا كذا بصام لروية
يقطرون **روية** اي لروية هلال شوال كان الشهر الذي قبل الشهر الذي ثبتت
روية ثلاثين يوما او تسعة وعشرين يوما فان غيم الشهر الذي بعده
الهلال يعني هلال رمضان بان حال بينه وبين الناس غيم فبعد ثلاثين يوما
من غرة يعني من اول الشهر الذي قبله وهو شعبان ثم بصام **وحديث** في الفطر
يفعل فيه عذاك فان غم هلال شوال فانه بعد ثلاثين يوما من اول
الشهر الذي قبله وهو رمضان ثم يفطر واصل هذا كما في الصحيحين
من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية فافطروا الروية فان غم عليكم
فاكسروا العدة وشروط الصوم سبعة اولها النية والى اشار بقوله
وبيعت الصيام في اوله اي ينوي بقلبه اول ليلة من رمضان بعد غروب
الشمس وقبل طلوع الفجر مع طلوعه القرية الى الله تعالى باذنا اقتصر
عليه من استغراق طر في النهار بالامساك عن الاكل والشرب والجماع وبعد ان
بيعت الصيام اول ليلة فليس عليه البيات في بقية شهر رمضان

وحيات

وعزها لك بحسب التيسير كالملة وبه قال الامامان ابو حنيفة والثاقفي
لان ايام الشهر عبادات ينفرد بعض عن بعض ولا يفسد بعض بقا
بعض ويحتمل ما بنا فيها كالاكل والشرب والجماع لئلا فصار
من الايام كالصلوات الخمس في اليوم فيجب ان ينفرد صوم كل يوم فيه
وروجه المذهب قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فتنها واهلها
الامر صوما واحدا وهو صوم الشهر وانما كانت عينية لما رواه اصحاب
السنن من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل
وانما صححت مع الخبر لقوله تعالى وحلوا واشربوا حتى يتبين لكم
الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ولان الاصل في النية ان
تقارن اول العبادات وانما اغتفر بقدر ما في الصوم المستفاد **تنبيه**
ج ظاهر كلام الشيخ انه لا يلزم تحديده لئلا يقطع صومه بغيره
وهو كذلك عند ائمة وغيرهم والشمس لا تجزئها ثمانية
الاسلام تأنسها العقل **ابحار** النفا من الحيض والقاس فاسهلها
الامساك عن المفطرات يادسها الفقدرة على الصوم **ابحار** البلوغ
وساقي الكلام عليه ثم بين ما ينه بقوله **ويتم الصيام الى الليل** الآية
ولقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح اذا قبل الليل من هاهنا واخر
النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم اي انقضى صومه وشم
تنبيه ج قال الباجي وجوب الامساك الى الليل يقتضي وجوبه في اول
جزء منه ومن **السنة تجزئ الفطر** بعد تحقق دخول الليل واختلف في
بعد الغروب فقال بعضهم يحرم كما يحرم يوم العيد وقال بعضهم هو حلال
ولذا جاز الصائم **ج** يجب على الانسان ان يفطر على طعام حلال وقد جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يعق الله في كل ليلة من رمضان سبعين
الف عتق من النار الا مفطرا على مسكر او حرام او من اذى مسلما انتهى انظر
من خرج من امة الحديث فاني لم اقف عليه في شيء مما رايت من كتب الحديث
ومن استفاد ايضا **احذر السجود** افتر السجين وضما فالفق اسم لما حوّل
والصائم للفعل بعد تحقق جزء من الليل وانظر هل ايراد السنة المصطلح
عليها او المستحب وقد عدها صاحب المختصر في المستحبات والاصول

كان في كلامه
في

في هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا تتركوا ما اخبروا السجود عجلوا
الفطر ورواه احمد وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم كان يفطر
قبلا ان يصلي على طيات فان لم يكن فتمرات فان لم يكن حتى اخوات من
تنبيه انظر هل يؤخذ من حكم تأخير السجود حكم السجود والظاهر انما
مسئلة اخرى والحكم فيها الاستصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم ان
تسجدوا فان في السجود برقة بعضهم برقة التقوى على العبادات
ودروى ابن ناجية والحاكم في صحيحه وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال
استحبوا بطعام السجود على صيام النهار وبالفعل له على قيام
الليل **وان شك** صام رمضان في طلع **الحجر فلا ياكل ولا يشرب** ولا يجامع هذا
النيي تحتمل الكراهة والتحريم والشهور والتحريم وان شك في الغروب
فيقيم الاكل اتفاقا **ولا يصام يوم الشك** لعن طرده من رمضان
وهذا الذي ذكره على طاهر المدونة وقال ابن عبد السلام الظاهر
انه التحريم لما رواه الترمذي وقال حسن صحيح ان عمارا من باسرا قال من
صام اليوم الذي شك فيه فقد عصا ابا القاسم صلى الله عليه وسلم
ويوم الشك المنهي عن صيامه عندنا ان تكون السجدة المغنمة ليلة الثلاثاء
ولم تثبت الرواية فصحيحة تلك الليلة هو يوم الشك وعن الشافعية
يوم الشك ان شيع على السنة من لا تقبل شيئا منه ان الناس قد راوا
الاهمال ولم يثبت ذلك ابن عبد السلام وهو الظاهر عندي لانا في الغيم
ما موهون باكمال العدد ثلاثين فلا شك في هذه الصوقة ابن بشير
ينبغي امساكه لوصول اخبار المسافر من ابن عرفة فان ثبت وجوب الفضا
واكتفا فلولوا على وفيها من تعمد فطره فلا عفاة الا ان يثبت
بفطره لعلمه ما على متعمد فطره ومن **صامه** يعني يوم الشك **كذلك** يعني
احتياطاً ثم ثبت انه من رمضان **لم يجزه وان وافقه من رمضان** لعدم
جزم النية وقوله وان الرواية كذا بالواو وهي تفهم المبالغة والصواب ان
وافقه اذا لا يجزئ لغيره ويباح صومه في مسايل منها ما اشار اليه بقوله
ولمن شام صومه تطوعا ان يفعل وفيها ان من كانت عادته في الصوم او صوم
يوم بعينه كالمخمس والاثنين فيوافق ذلك **ومن اصبح يوم الشك فلم**

12. 

وقوله **وإذا كان طلع من قضا رمضان حتى دخل عليه رمضان**
آخر راجع إلى القدر لا إلى الحكم فان الحكم مختلف لان اطعام الشيخ كما
 تقدم مستحب اطعام الموضع واجب وظاهر علامه ان قضا رمضان
 على التراخي وهو الذي عليه حديث عائشة في الموطأ وعن مالك
 انما هو على الفور وعلى الاول انما يرادى تفریطه في شعبان اذا كان فيه
 صحبا مقبلا فيجب عليه الاطعام وان مرض فيه أو سافر فيه فلا اطعام
 عليه وعلى الثاني انما يرادى تفریطه في شوال فان لم يمرض ولم يسافر
 فقد وجب عليه الاطعام وانظر هل التيسار عند ريقه عند الاطعام
 ام لا انتهى وفي **لا يجب قضا رمضان على الفور** بائنا اتفاق عند ابن شبر وقال
ولا يجب في قضا رمضان التتابع والفور ولو كان رمضان ثلاثين
 وصام شهرين اقضا عنه فكان تسعة وعشرين كحل ثلاثين ويجوز القضا
 في كل وقت يجوز فيه التطوع بالصوم ولا يقضي في الايام المنوعة في الصوم
 انتهى ثم اشار إلى الشرط الموعود بحجبه وهو البلوغ بقوله **ولا يصام**
على الصبيان لا وجوبا ولا استحبابا حتى يحكم **العلام** ويحضر **الحار** لوقال
 حتى يبلغا كان أو في غير البلوغ يكون بالاحكام أي الاثر الى اولى
 وهي ثمانية عشر سنة على المتروك من بعد الاثنى للخص بخلاف الصلاة
 فانما يومه ورونما استحبابا وقد تقدم توجيها الفرق بينهما على ما في صدر
 الكتاب فان الصلاة تنكرها ورواها لم يردوا عليها لئلا تشغل عنهم
 بعد البلوغ بخلاف الصوم فانه في العام مرة فلا يتأتى فيه تكرر **بالف**
لزمهم اعمال الامان من صلاة وصيام وحج وعزوفه يرضونه وهذا الك
 بالبلوغ لزمهم اعمال القلوب كوجوب النيات واحكام الاعتقاد وظلال
 اشكله كور وجوابه في الاصول ثم استدل على لزوم الصبيان الفرائض
 بالبلوغ بقوله **قال الله سبحانه وتعالى** **واذ بلغ الاطفال من الحلم فليست**
لان الاستيذان واجب عليه بالبلوغ وهذا الك تارة اعلى الا لان لا يجب
 الا بالبلوغ **ومن اصبح** معني طلع عليه التحسين **حب** كانت للثانية من وطى
 او احتلام عند او نسياناً في فرض او تطوع **ولم يتطهر** بالما **او امرأة** طاهر
 طهرت معني انقطع عن عدم للبعض ان علامه الطاهر **فصل طلع النحر** الطاهر

اي الحب والماء من المذكورين **الابعد النحر** سواء افكها الغسل بعد طلع النحر لا
اجزأها صوم ذلك اليوم والشيء عليها اما صوم اليوم للنبذ فليس عليه
 صلى الله عليه وسلم كان يدرج النحر في رمضان وهو جنب فيغتسل ويصوم
 واما صوم النحر اذا طهرت قبل النحر فتفق عليه اذا كان طهرها
 قبل النحر بقدر ما تغتسل فيه وعلى المشهور ان كان قبله في فقد لا يصح
 غسلها فيه ومنهم من علامه انها اذا طهرت بعد النحر لا يصح صومها وهو
 كذا كما اتفقا **ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا صيام يوم النحر** كما صح من جهة عليه
 الصلاة والسلام عن صيامهما ولا اجتماعهما **ولا يصام الرومان** **الذي لا يمتنع**
 فاعله والمتمتع بالرفع والصواب ان يقولوا لا يصوم اليومين الى اخرها
 ووجه الرواية بان المتمتع فاعل بفعل مضمر تقديره الا ان يصوم بهما
 المتمتع وظاهر علامه ان لا يصوم بهما غير المتمتع وليس هذا كذا فقد نص
 في الحج ان الفارين مثله يصومهما **والذي على سبيل الكراهة** لا التحريم
 وقال **واختلف** هل النحر عن صومهما تعبد او محلل ايضا قد الله تعالى على
 الثاني يجب **واليوم الرابع** من يوم النحر لا يصوم منه **متطوع** ويصوم
من نذر او من نذر في صيام **متتابع** **فصل ذلك** من صام شوال او القعدة
 ثم مرض فيه ثم صح في الرابع فانه يصومه فظاهر قوله من نذر وجوز مطلقا
 اعني سواء قصده بالنذر او وافق نذره مثل ان ينذر يوم الخميس فوافق
 ذلك وليس كذلك لان استلزامه على التعيين مكره ويلزمه صومه
ومن افطر ياكل ويشرب ويحاج في **فيها** **ومضان** حال كونه **باسيا** **فعلية**
القضا فقط وجوبا احترازا فيما رخصه رمضان عما اذا افطر في تطوعه **باسيا**
 فانه لا قضا عليه كما صرح به قبل او افطره واجب غير رمضان لعذر من
 مرض او حيض او نسيان فانه لا قضا عليه على المشهور واحتج **باسيا**
 عما اذا افطر متعمدا غير متناول فان عليه مع القضا الكفارة كما سيصرح
 به بعد ويقتض الكفارة عليه خلافا لابن الماجشون والثافعي واحمد
 ان عليه الكفارة اذا كان فطرة بحاج الحديث الا عرابي الذي جال النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يضرب صدقة وينصف شعرة ويقول هلكت واهلكت فقال

الاول او نذر صومهما
 قضاها وتطوع

نقله النبي صلى الله عليه وآله ما ذكر قال اجامعت اهلي في رمضان فامر بالكفا
واجمعت اصحابنا بان قرينة الحال من الضيق والنتف بل على ان
الجماع كان عمدا **والكفا** على من افطر في اي شهر من ايام رمضان **والكفا**
مرض يتوعد الصوم ولا يشق كنهه يخاف منه طول المرض او زيادته
القضا فقط من غير كفاة اما اذا كان المرض لا يشق معه الصوم ولا يخاف
زيادة المرض ولا تأخير البرز وافطر فعليه القضاء والكفاة **ومن سأل**
اي شهر يسفر وقت انعقاد السنة **سأله** باحاطة **السنة** وهو اربعة من
فأكثرها اياما او ارجعوا لم يكن سفر معصية وبات على الفطر **فله** اي في ايام
ان يفطر باكل او شرب او جماع وبات على ذلك يقول **وان لم تسلك ضرورة غير**
ضرورة السفر مع الضرورة اخرى مع اياها فله الفطر **فله** اي في ايام
اذا افطر من غير خلاف لقوله تعالى في عدة من ايام **والصوم في السفر احسن**
اي الى المالكية لمن قوي عليه على المشهور لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وبات
الصيام في السفر كل ليلة **ومن سأل** اقل من اربعة من فطر اي عليه ان
ويحتمل ان يكون معنى تيقن ان الفطر **سأله** فافطر **فله** اي في ايام
لانه متاويل ولم يقصد انتهاك حرمة الشهر وانما يجب عليه القضاء فقام
غير خلاف ولو ذكر هذه السبل بعد قوله **ومن سأل** اقل من اربعة من فطر **فله** اي في ايام
او لم لا يجرى فيه من هذه الكلية وظاهر كلامه ان المتاويل لا كفارة عليه
مطلقا وهو خلاف المشهور اذا المشهور التفصيل وهو ان كان المتاويل قريبا
وهو ما يقع سببه فلا كفارة عليه لانه معذور باستناده الى سببه شر
في المختصر لا الكفاة ستصور احدها المسئلة التي تقدمت من كلام الشيخ
وباقها نقلناه في الاصل وان كان السبب بعيدا وهو ما لم يقع سببه فالكفاة
وذكر في المختصر لذلك خمس صور منها من يرى هلال رمضان فلم يقبل شهادته
فطن ان الصوم لا يلزمه فاصبح مفطر **وانما الكفاة على من افطر متعمدا**
ياكل او شرب بغير اجماع من غير خلاف وان كان على سبيل الاشتراك وعلى المشهور
ان كان متاويل بعيدا ولا تخاف ان كان متاويل قريبا واحتبر بالمتعمدين الثاني
والجاهل وقيدنا الاكل والشرب بغير احراز اعمى الواصل الى الخلق او المعلة
من غير الغم وانما يقول **مع القضاء** الى ان القضاء لازم للكفاة ففي كل موضع

نقله

نقله فيه الكفاة بلزم فيه القضاء **تفسير** في اوجبه الكفاة على المتعمد
وسكت عن الجاهل والمشهور انه كالتعمد وقال **في** لا خلاف ان من افطر
متعمدا انه يوجب اياما ثانيا واما ان جازنا ثانيا فاختار العفو واما
تقدم له ذكر الكفاة استشرحوه الى سائل قال له وما هي فقال **والكفاة**
والكفاة اي في الاكل والشرب والجماع عمدا في شهر رمضان وعدا في جميع
ما يوجب الكفاة فيه على وجه الانتهاك او التاويل بالبعيد يكون باحد
امور ثلاثة على وجه التحصيل احدها الطعام **ثاني** سكنى **ثالث** اكل **سكنى**
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من زنى رجل وثلاث ما بعد ادى ان يشرب
وهو يكون من عيش الكفار ومن غلب عيش المسلمين اختلفوا في الكفاة في غير
ذلك على الخلاف في الكفاة وفي تركاة الفطر ومفهوم قوله تعالى **فله**
سكنى الى اخره انه لا يجزي اعطاء ثلثين مسكينا مدين فان اعطى لثلاثين
سكنى استرجع من كل واحد ما اراد على المدين شارب بيده وكل السنتين
فان ذهب ذلك فلا رجوع له لانه هو الذي سطرهم على ذلك وليس المراد
بالمسكين ما يلا يديه في تركاة بل المحتاج وما ذكرناه من ان كفارة رمضان
واجبة على التحجير هو المشهور وعليه اختلف في اي انواعها الثلاثة
افضل والمشهور انه الامعاء واليد اشار الشيخ بقوله **فله** اي في ايام
المذكور **احد السبل** اي الى بعض اصحاب مالك وهو منه الانداع نفعيا
وثانيا المعنوي واليد اشار بقوله **فله** اي في ايام **بغير رقة** ويشترط فيها
ان تكون كمالا مومنة غير ملققة سليمة محررة وتحريرها ان يقتضي
اعتاقها من غير ان تكون مستحققة بوجدها ثلثها الصوم واليد اشار بقوله
او صيام شهرين متتابعين اختلف هل يعتق افضل او الصوم
قولان كلام الشيخ محتمل لهما وتعدد الكفاة بتعدد الايام ولا تعدد
تكررها في اليوم الواحد قبل اخراجها اتفاقا ولا بعد التكفير على المذهب
وليس على من افطر في قضاء رمضان **متعمدا** لان الكفاة لا تجزى
رمضان وما ذكره لا خلافا فيه على ما قال **في** وانما الخلاف هل يقضي يوما واحدا
او يومين ظاهر المختصر ان القولين مشهوران **ومن اغنى** عليه اي ذهب عنه
للافاقة بعد طلوع الفجر فعليه قضا الصوم في المغني عليه اما ان يغني عليه

مشقة الكفار

قبل الفجر او بعده فالاول ان افارق بعدة بكثرة الجزاء فلا خلاف وان افارق بعدة
يسير الجزاء على المشهور والثاني ان افارق بعدة ممد يسير اجزاء وان
افارق بعد الزوال او بعده لم يجز حكم الجنون حكم المخفى عليه **لا يتقضى**
اغنى عليه للافافاق بعد طلوع الفجر **من الصلوات المفروضة الا**
ما افارق في وقت وقد تقدم هذا في باب جامع في الصلاة اعادته ليشهد على ان
الصوم بخلاف الصلاة الا ترى ان المأخوذ يقضي الصوم **ويستحب للصائم ان**
يخط لسانه قبل يبعثه بكلامه بمعنى الاستحباب وقيل بمعنى الوجوب
وجواز من عطا العام على الخاص وجواز سبعة السجود البصر واللسان
واليدان والرجلان والبطن والفرج وانما صرح باللسان وان كان داخل فيها
لان اعلمها قبل ما من صباح الا والمجوارح تناسل اللسان ناسداك الله
ان تستقيم فان استقيمت استقيمتا وان انحوت انحوت وخلع على ابي
رضي الله عنهما فوجده بعد لسانه فقال يا ابا بكر فقال عني فانه امر
المؤثر فاذا احسان ابريك يقول هذا فما طمناك بخبر **وخص الشيخ الصائم بالذكر**
هنا تاحيد الله فينبغي لاهل الفضل والصلاح ان يقولوا من الكلام فيما لا يبعث
ويستحب للصائم ايضا ان يعظم من شهر رمضان ما عظم الله من رايه المعنى
ويحفظ شهر رمضان الذي عظمه الله **بالحمل** وتعالى بقوله تعالى في شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن الآية بقراءة القرآن والذكر والصيام والقيام والصدقة
وتأخير العبادات ويكره تعظيمه بالتزويق والوقود ونحو ذلك **ولا يقرب**
بهم الا وقتها وهو الافصح **الصائم فاعلمه والناس** مفعول **يؤتى** لا
مباشرة ولا قبله اما الوطى فام اجاعا واما ما بعده فقبل مكره وقبل هرام
وهو الذي يؤخذ من علامته لعطفه على المحرم اجاعا وتوقله بعدة ولا يحرم
ذلك عليه في ليلة فان فعل شيئا من ذلك لم يفسد عليه وان انزل فعله
القضا والكفارة واعترض بعضهم قوله **للذلة** لا ظاهره يقتضي اياها القلة
لغير ذلة قابلا وقد تحدى الله وان لم يقصد بها والصواب المنع مطلقا
وظاهر علامته ان القلة منهى عنها مطلقا في فعل او فرض شيخنا او شارحه
كذلك في المشهور **قاله** وفيه نظر بالنسبة للتمتع فان قوله **في شهر**
رمضان برده ثم صرح بمفهومه ان زيادة في الايضاح فقال **ولا يجزى** ذلك

اي

اي ملوك من الوطن والمباشرة والتمسكة للذلة **عليه اي على الصائم في ليلة** اي في ليلة
لنقله تعالى الى اجل ليلة الصيام الوقت الى تسايهم واما يستوي الليل
والنهار في حق المعتكف المحرم وقوله **ولا بأس ان يصوم الصائم حسنا من الرب**
تكرار مع قوله قبل ومن اجتمع حسنا ولا يقطر الى اخره **ومن التمسك في ثيابه ومصل**
بمباشرة او قبله فامدق **لذا** **الكلمة** اي المباشرة والتمسك **فعلية التقضا** وجوب
مفهومه انه اذا لم يمسك فلا قضا عليه وان يعطى وهو قول ابن وهب واشتب
وقال ابن القاسم اذا حرر ذلك منه لسهة وان عطا كان عليه القضا **ان يمسك**
الكلمة اي المباشرة والتمسك **فعلية التقضا** **الكلمة** اي المباشرة والتمسك
والتمسك **ان** تابع النظر حتى انزل فعلية القضا والكفارة وان لم يتابعه فعلية
القضا فقط على المشهور وقال ابن القاسم ان نظر نظرة واحدة متعمدا فعليه
القضا والكفارة ومصحح الجاهلي وحكم المتذرع حكم النظر فان تابع التذكر
حقا انزل فعلية القضا والكفارة وان لم يتابعه فعلية القضا لا كفارة
ومن قام رمضان ايماننا اي تصديقا بالامر بالمعروف ونهي عن المنكر **واحتسابا** اي بحسب
اجرة على الله تعالى بدخوله في الاخرة ولا يفعل ذلك رياء ولا سمعة **فمن**
له ما تقدم من ربه لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام
رمضان بقوله من قام رمضان ايماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
قال ابن شامة يستقر في رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم كان
الامر على الامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي
الله عنهما والمراد بالذنوب التي يخففها القيام الصغائر التي بينه وبين
ربه واما الكبائر فلا يخففها الا التوبة وحكم قيام رمضان على ما ذكره
اخر الخطاب انه نافلة ثم ذكر ان ثوابه لا يتقبله بالليل كله وبحصل كل من
قام فيه شيء على قدر حاله من غير محذور بقوله **وان تمت فيه اي في رمضان**
بما عسر فداك القيام **موجو** **ظلم** **ومرجو** **تكميل الذنوب** **به** لان الصلاة
من افضل العبادات يبرح بها التعقيب **والقيام** **فيه** اي في رمضان يجوز
فعله في سائر الشهور وفي كل موضع يجتمع فيه كاهل العمود ويكون امام
يستحب ان يكون من يقرأ القرآن عن ظهر قلبه ومن سنة القيام ان يكون بعد
صلاة العشا **ومن شاقامة في بيته وهو احسن** اي افضل من قوت بيته

يعني شطت نفسه **وحده** ولم يكسل وقيد بعضهم هذا بان لا تقطع المتاحد
 ولما فرغ من بيان المحل الذي يفعل فيه شرع بيده عدده فقال **وكان السلف**
 الصالح وهم الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا **يقرون فيه** في زمن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه **في الساجد بعشرين ركعة** وهو اختيار جماعة منهم ابو حنيفة
 والشافعي واحمد والعلل لان عليه ثم بعد قيامهم بالعشرين ركعة
بوتر وثلث اي ثلاث ركعات **مفصلة** بين الشفع والوتر **ثلاث**
 وقال ابو حنيفة لا يفصل وخير الشافعي بين الفصل والوصل ثم **صلوا السلف**
 غير السلف الاول في زمن عمر بن عبد العزيز **بالحمد والثناء** اي بعد القيام بعشرين
 ركعة غير الشفع والوتر **ثلاث** **ولا بين غير الشفع والوتر** هذا اختيار
 مالك في المدونة وعنه الذي يأخذ بنفسي في ذلك الذي جمع عمر عليه السلام
 احدي عشر ركعة منها الوتر وهي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم **وكان**
 اي القيام بعشرين ركعة وبيت وثلثين **واسع** اي جازي **وليس**
كل ركعتين ولما بين قيام السلف استشرعوا سائلا قال له هذا قيام
 السلف فما قيام النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب بقوله **وقالت عائشة**
 رضي الله عنها ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان **والاشغ**
 غيره **على اثنتي عشرة ركعة** بعد الوتر ما ذكره عن عائشة عن عائشة في الوتر
 عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان وكان في غيره على
 احدي عشر ركعة وهما ثم السلام على الصيام وعقبه مما هو ملائم
 له فقال **باب الاعتكاف** **في الاعتكاف** وانما عقبه بذلك شرع
 عقبه لانما من ليلة القدر اذ هي مختصة به على احد التشهيرات
 محله فقال **والاعتكاف من نوافل الخير** المرغب فيها على المشهور وافضل
 في العشر الاواخر من شهر رمضان لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ثم
 بين معناه لغة بقوله **والعكوف الملازمة** على الشيء وجس النفس عليه
 وانما معناه شرعا فهو لزوم المسلم المميز المتحد للزجر والصلاة وقرائة القرآن
 صائما كما فاعى الجماع ومقدما له يوما فافوقه وقد اشتمل هذا على اركانه
 وقد اشار الشيخ الى احدهما بقوله **ولا اعتكاف الا بصيام** على المشهور ولا يصح
 من عطل ولو احدث في لا يشترط ان يكون الصوم للاعتكاف على المذهب وقال

لما رواه الدارقطني انه
 قال عليه الصلاة والسلام
 الاعتكاف لا بصوم

ابن المهاجرون وحنون الامم من يومئذ فلهذا جازي في رمضان وبيده فعله
 صلى الله عليه وسلم له في رمضان ومن شرط الاعتكاف ان **الاعتكاف**
 ما لم يندره متفرقا فان نذر كذا لم يلزمه التسامع ثم اشار الى ركن آخر
 بقوله **ولا يكون الاعتكاف الا في المساجد** فلا يصح في البيوت والخوانسار
كما قال الله سبحانه **موتعتا** اي دانتهم عاكفون في المساجد فيصحب الاعتكاف
 في اي مسجد كان ولو كان غير المساجد الثلاثة في اي بلد كان **فان كان البلد**
 بالرفع على ان كان تامثورا بالنصب على انما ناقصة اسمها ضمير فيها فقد يروى كان
 هو اي عتكاف في بلد فيه **للجنة** وهو من يلزمه الجنة ونذر ايا ما تأخذه
 فيه **للجنة** فلا يكون معنى لا يصح الاعتكاف **الا في المساجد** في المكان الذي
 تقع فيه الجنة فلا يصح على سطح المسجد ولا في بيت الخطابة ولا السقاية
 ولا بيت قناديل كقوة محجور عليها فاشبهت بذلك الخواص والبيوت
 التي لا تدخل الا اذان والمستحب من المسجد لان اذني العبادة وليبعد
 من قد يتشاغل بالحديث عنه **الا ان يندرا ايا ما لا تأخذه فيها الجنة**
 مثل سدة ايام فاقول فانه يصح ان يعتكف في اي مسجد كان على المذهب **والقول**
احادي مستحب **السنن** اي الى المالكية على رأي من الاعتكاف عشرة ايام واكثر
 شهر وتكره الريادة عليه وعلى رأي اقله يوم وسبعة واكثر عشرة ايام وما
 زاد عليه مكره او خلافا لا ولى **ومن نذر اعتكاف يوم فاكتر من يوم** ما نواه
 ظاهرا انه اذا نذر يوما لا يلزمه ليلة ومذهب المدونة خلافه **وان نذر**
ليلة لزمه يوم **وليلة** على المشهور وعن حنونا البطلان لان من نذر الاعتكاف
 ليلة لا يقدر بواحدة بخير شرط فلا يصح ويراي في المشهور ان الاصل في الكلام بالاعمال
 دون الاحمال ثم شرع ينكح على امور مفسدة للاعتكاف فقال **ومن اخط**
فيما في الاعتكاف بالمراد شرعا **شعبا** **ان لم يستد** **اعتكاف** **ظاهر** **لا**
 التقرب بين العامد والناس وهو الذي لا يشرع **اعتكاف** **من جامع فيه**
ليلا او نهارا **اناسيا** **او شاعرا** **او مذكرا** **او قسلا** **او باسرا** **او**
 ع ظاهرا وان لم يحصل له وقيد امور الحسن بقوله اذا وجد له او قصد
 ولم يجد لها **وان مرض** **المعتكف** **من ضا** **بمنعه** **من المكنى** **في المسجد**
 الصوم خاصة دون المكنى في المسجد **خرج** **منه** **الى بيته** **فاداه** **من**

منه رجع الى المسجد **في** على **الاعتكاف** من **الاعتكاف** **كذلك الحكم** **ان حاضرت**
المعتكفة او نكحت فانما يخرج **من** على ما تقدم **حرمة الاعتكاف** **مسفرة**
عليها فلا يجوز لهما ان يفعا **المعتكفة** ما بنا في الاعتكاف **غير الصوم** **من**
وكل ما يفسد في الاعتكاف **عابدا على الحيض** **الا انه لو قال في المني** **الحيض** **كان احسن**
من **افكر** **فاد اطر من الاعتكاف** **معنى** **انما رأت علامة الطهر** **او افا في المني**
من **منه** **سواء** **الحصل** **لها** **والك** **في الليل** **او نهار** **يرجعا** **وفي** **منه** **رجع** **اي** **كل** **من**
الاعتكاف **والمرء** **ساعت** **او** **ساعة** **طهر** **الاعتكاف** **من** **الحيض** **بعد** **عسلها** **واذا** **افتر** **المرء**
من **منه** **الى** **المسجد** **وان** **لم** **يرجعا** **حينئذ** **ابتداء** **على** **المشهور** **واذا** **افتر** **المرء** **والاعتكاف**
لغير **الصوم** **ولا** **يجز** **المعتكف** **من** **معتكف** **الالحاجة** **الانسان** **وهو**
البول **والخايط** **ويستحب** **ان** **يختار** **الذي** **الذي** **موضع** **قريبا** **ان** **كان** **من** **اهل** **المنزل**
في **غير** **منزله** **ان** **كان** **مسكونا** **او** **فيه** **اهله** **واما** **ان** **كان** **غريبا** **في** **منزله** **حيث** **شأ**
وانظر **ما** **معنى** **المصرفة** **علامه** **فان** **له** **ان** **يخرج** **من** **معتكفه** **لغير** **ما** **ذكر** **فجده**
لما **يجتاج** **اليد** **من** **الكل** **وشرب** **ومضغ** **وعسل** **ومحبة** **وجنابة** **ثم** **شرح** **بيان** **الوقت**
الذي **يبتدئ** **منه** **الاعتكاف** **فقال** **وليدخل** **معتكفه** **قبل** **غروب** **الشمس**
من **الليلة** **التي** **يريد** **ان** **يبتدئ** **فيها** **اعتكافه** **وهذا** **الامر** **على** **جهة**
الاستحباب **وانظر** **مع** **ما** **في** **الصحيحين** **من** **حديث** **عائشة** **رضي** **الله** **عنها** **قالت**
كان **رسول** **الله** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **اذا** **اراد** **ان** **يعتكف** **صلى** **الفجر** **ودخل** **معتكفه**
ثم **انتقل** **يتكلم** **على** **مسائل** **ينبغي** **المعتكف** **عنها** **فقال** **وايعوذ** **من** **ظن** **او** **لو** **كان** **احد**
ابويه **سوا** **طائفة** **معه** **في** **المسجد** **او** **خارجة** **ولا** **يصل** **على** **جنازة** **ظاهر** **لو**
لاصقت **والنهي** **عن** **هما** **في** **مراعاة** **فان** **عاد** **مريض** **في** **المسجد** **او** **صلى** **فيه** **على** **جنازة**
ثم **يصل** **اعتكافه** **وانظر** **قوله** **ولا** **يجز** **لجنازة** **هل** **خرج** **مخرج** **الغالب** **لان**
الجنازة **انما** **تكون** **في** **الاسواق** **او** **يكون** **بعد** **وشراؤه** **في** **المسجد** **وقال** **ق** **اي**
عقد **على** **سلعة** **داخل** **المسجد** **لم** **يفسد** **اعتكافه** **وهذا** **الذي** **لا** **يجز** **في** **المسجد**
وانما **خرج** **كلامه** **مخرج** **الغالب** **الا** **انه** **ان** **كان** **بمسار** **منع** **من** **غير** **خلاف**
وان **كان** **بغير** **مسار** **فان** **كان** **شيئا** **يتبرأ** **لجنازة** **من** **غير** **كراهة** **وان** **كان** **كسرا**
كراهة **ولا** **يفسد** **الاعتكاف** **في** **الوجهين** **وهذا** **الذي** **لا** **يفسد** **الاعتكاف** **من** **غير** **خلاف**
انتهى **ومعنى** **قوله** **والشرطي** **الاعتكاف** **انه** **لا** **يجوز** **الشرطي** **فيه** **مثل** **ان** **يقول**

وفي المطاع عن عائشة رضي الله عنها
انها اذا اعتكفت
لا تقبل من رخص الا وهو
وفي رواية اخرى
على المعتكف
ولا يباشرها ولا يعوذ
ولا يبتغى جنازة ولا يخرج
الا الحاجة الانسان

اعتكف

اعتكف فان بدالي في الخروج خرجت فان وقع ذلك بطل الشرط ومع الاعتكاف
ق وانظر على امره بقوله **ولا** **ان** **يكون** **امام** **المسجد** **ان** **ترجى** **احسن**
او **اشار** **اليمن** **يقول** **لا** **يكون** **امام** **مسجد** **او** **اما** **الخبر** **بالجواز** **قال** **ابو** **عمر** **ان**
انما **الخبر** **بما** **جواز** **انتهى** **وقد** **نص** **في** **المختصر** **على** **كراهة** **شونه** **اما** **ما** **اراد** **انظر**
هذا **مع** **ما** **صح** **ان** **النبي** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **كان** **يعتكف** **وهو** **لا** **امام** **ولا** **يؤم**
للمعتكف **ان** **يرجى** **معنى** **يعتد** **نفسه** **او** **يعتد** **نكاح** **غيره** **وقيل** **في** **المدة**
بان **يفتأ** **وهو** **في** **مجلسه** **وهو** **مقيد** **ايضا** **بان** **لا** **يطول** **التأ** **على** **ب**
سوا **ان** **زوجا** **او** **وليا** **فان** **ق** **الحرم** **منوع** **من** **عقد** **النكاح** **بما** **الفرق**
بينه **وبين** **المعتكف** **مع** **ان** **خلامتهما** **في** **عبادة** **يمنع** **فما** **الولي** **اجيب**
باجوبة **منها** **ان** **الاصل** **جواز** **عقد** **النكاح** **لكل** **احد** **خرج** **الحرم** **بقوله** **صلى** **الله**
عليه **وسلم** **لا** **ينكح** **الحرم** **ولا** **ينكح** **وبقي** **ما** **علا** **على** **الاصل** **ثم** **ختم** **البيان**
الوقت **الذي** **يجز** **فيه** **من** **اعتكافه** **فقال** **ومن** **اعتكافه** **ولا** **الشهر** **يعني**
اول **شهر** **من** **الشهر** **غير** **مضان** **او** **وسطه** **خرج** **معنى** **جازه** **للمخرج** **للمعتكف**
بعد **غروب** **الشمس** **من** **اخر** **ايام** **اعتكافه** **من** **غير** **خلاف** **في** **ذلك**
في **المذهب** **واختار** **الشيخ** **مكت** **الكلي** **التي** **هي** **اخر** **ايام** **الاعتكاف** **لقول** **الي**
سعيد **لخدر** **ي** **رضي** **الله** **عنه** **فلما** **كانت** **ليلة** **احدي** **عشرين** **وهي** **التي** **يجز**
رسول **الله** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **صبيحتها** **من** **اعتكافه** **وانما** **قد** **با** **الشهر**
في **كلامه** **غير** **مضان** **لقوله** **وان** **اعتكف** **بما** **يصل** **في** **اعتكافه** **يسوم**
الفطر **فليس** **ليلة** **الفطر** **على** **المشهور** **على** **جهة** **الاستحباب** **في** **المسجد**
حتى **يقدم** **منه** **الى** **المصلي** **لمعلقة** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **وما** **ذكره** **على** **الغالب**
وهذا **الذي** **يفعل** **ان** **اعتكف** **الحشر** **الاول** **من** **ذي** **الحجة** **فانه** **يبين** **ليلة** **يوم** **الحشر**
في **المسجد** **حتى** **يقدم** **منه** **الى** **المصلي** **ولما** **انتهى** **السلام** **على** **الاعتكاف** **الذي**
هو **من** **قواع** **الصوم** **الذي** **هو** **احد** **اما** **كان** **الاسلام** **انتقل** **يتكلم** **على** **الركاة**
التي **هي** **احد** **دعامة** **فقال** **باب** **في** **سائر** **حكم** **ركاة** **العين**
وفي **بيان** **الفطر** **الذي** **يجز** **فيه** **والفطر** **المخرج** **منه** **وفي** **بيان** **حكم** **الزكاة** **وبما** **الفطر**
الذي **يجز** **فيه** **الزكاة** **منه** **وفي** **بيان** **حكم** **الما** **شيقو** **بيان** **ما** **اي** **الفطر** **الذي** **يجز** **فيه** **الزكاة**
وما **يجز** **من** **المعدن** **وبما** **بيان** **فطر** **المخرج** **منه** **وفي** **بيان** **حكم** **الزكاة** **اي** **ذكر**

من توخذه ومن لا توخذه منه وبيان القدر الذي يؤخذ منها وفي بيان ما هو القدر
الذي يؤخذ من تجارة بالضم والقصد مدح تاجر كفا جرد و تاجر و بالضم
والتحقيق كصاحب وصاحب **أهل الأمانة والبر** وجمع في هذا الباب
على شيتين الأولى زكاة العروة والبركة فلهما مائة دينار في كل سنة وهو المسمى
بقال في الشهر و زكاة المال إذا كان في شري وهو مال مخصوص بوجه مخصوص
إذا بلغ قدره مخصوصا في وقت مخصوص بصر في وقت مخصوص بوجه مخصوص
زكاة أن فاعله يزكو عند الله تعالى أي يرفع حاله بذلك عند الله تعالى
تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقد بدل الشيخ رحمه الله
بالحكم فقال **زكاة العين** وهو الذهب والفضة سمي بذلك لشرفه ما أخذ
من العين الباصرة وهي نقد البضائع **والجزء** وهو المقتات المذخر للحيشة غالبا
والماشية وهي الأمل والبقر والغنم **فمن يصد** بالكتاب والسنة والجماع من
مجد وجوبها فهو كافر ومن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها ضرب واحد من غيرها
وتجزئه ولا يكفر عن ابن حبيب يكفر واستبعد ذلك لما شرط وجوب وشروط
أجزائها الأولى فسد هذه الأسلام والحرية والنصاب والملك والقر في غير
المعادن والمعدن و علم الدين في العين ومجى الساعي في الماشية أو كان
ثم سعاة وأمكنهم الوصول وأما الثانية فاربعة النية وتقر بها بموضع
وجوبها وأخرجهما بعد وجوبها ورفعهما للإمام العدل أن كان أولاهما بها
وشرح هذه الشرط كلها مبسوطة في الأصل ثم بين وقت وجوب زكاة للثالث
بقوله **فأما زكاة للثالث فيوم حصاده** بفتح الحاء وكسرها ما ذكره أحد أقوال
ثلاثة حكاه ابن الحاجب من عبد السلام وهو أقرب لنص القرآن وهو قوله تعالى
وانتوا حقه يوم حصاده أن صح حمل الآية على الزكاة والمشهور أنه أي الوصف
الذي يجب به الزكاة الطبيب وطبيب كل نوع معلوم فيه وفيه **الوجوب** يتعلق
بيوم الحصاد والإخراج يتعلق بيوم التقفية هذا هو المذهب وأما العين
غير المملوكة **والماشية** يجب به كل منهما في كل حال مرة أي بعد تمام القول
بشرط الماشية بعد القول بمجى الساعي على المشهور أن كان و وصلوا الأوتار
بالقول اتفاقا وعلى المشهور ولو أخرجت قبل مجيئه حيث يكون لم تجزئ من قدما
النصاب الذي يجب فيه الزكاة من الثروة بقوله **ولأن كالا من الحب والتمر أقل من**

عشرة

خمس أو سبعة ما يصح أن يصح عليه من سلم قال ليس في حبه ولا في صدقة حتى يبلغ
خمس أو سبعة انظر هذا هل تدخل القطا في الحب والبر والبر في الحب
أم لا فيطهر مما قاله في اليسوع أو القطا في خلاف الحب فقول إنما تعرض هنا
للنصاب وذلك لجمع الجميع وذكره في الوسق خمسة ما يطهر أحدهما بالكل
والآخر بالوزن أما الأول فبينه الشيخ بقوله **والأول خمسة وسبعة** **أفقر**
ربيع فقصر بقرينة في زمرة **والوسق** والوسق بفتح الواو وكسرها والأول
هو المشهور وأحد أو سق وهو لغة ضم شيء إلى شيء قال تعالى في الليل وما وسق
أي جمع وجمع واصطلاحا **ستون صاعا تصاع النبي عليه الصلاة والسلام**
وهو أي صاع النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أمدا **وهو صلى الله عليه وسلم**
وقد حرر النصاب على ما يحسنه على ما صلى الله عليه وسلم فوجدته أراد
والصفا ونصف وزنه بأرب الفاهة وأما ما بطه وزنه فمضى للجلاب
الوسق ستون صاعا والصاع خمسة أرطال وثلث والوسق ثلاثمائة وعشرون
رطلا فيبلغ النصاب وزنه ألف وستمائة رطلا بالعدل والعدل ما به
وثمانية وعشرون درهما مكي كل درهم خمسون حبة وخمسة حبة من مطلق
الشعير أي تكون الحبة متوسطة غير مشورة وقد قطع من طرفها ما اقتلعت
الأول **نكح الشيخ** على النصاب وسكن عن القدر المأخوذ فيه وفيه تفصيل
فإن سعى بغير مشقة كما السماع فيه الحشر وإن سعى بمشقة كما في البقية
نصف الحشر كذا أمر في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم **الشيء** في تحصيل
الأوسق بعد وضع ما فيها من الشغل والطويات **الثالث** تؤخذ الزكاة من القدر
المذكور سواء كانت الأرض بوجوبها إجماع لا ثم شرع بغيره أن الأنواع تقسم
فإذا اجتمع من مجموعها نصاب زكاة والأفلاوان الأجناس لا تنضم فإذا لم يجتمع
من كل جنس فاضا **والأول** **فمن الأول قوله** **والشعير** **والسلط** بضم
السين ضرب من الشعير ليس له قشر كانه حنطة بنا على أنها جنس واحد وهو المشهور
في المذهب ولا مفهوم لقوله **في الزكاة** لأن هذه الثلاثة في البيع أيضا جنس واحد
على المشهور وما ذكره من الجمع محله إذا كانت زراعتا وحصادا في عام واحد
أما إذا كانا في عامين أو أعوام فقبل المعبر ما ثبت في زمن واحد فيضاف
بعضه إلى بعض ولا يضاف ما ثبت في زمن إلى ما ثبت في زمان آخر وقيل المعبر

الزراعة فان زرع الثاني قبل حصاده الاخر فم ائنه وان زرع بعد حصاده
اليوم الاول والاكبر في حصار من حنون والثاني لابن سلمة واقتصر عليه
ما جاء في المختصر بين فائدة المضم بقوله **فانما اجمع من جميع ما ذكر**
من الغنم والشعر والسكر **عشرة اوسق ظن كذا** فيخرج من كل ما ينوبه
فيخرج الاعلى عن الاعلى والادنى عن الادنى والابسط عن الاوسط فاذن
اخرج الاعلى عن الادنى اجزاء وان اخرج الادنى عن الاعلى لم يجزه فوقع الاتفاق
في الجنوب انه يخرج عن كل نوع ما ينوبه ووقع الاتفاق في المواشي انه يخرج
الوسط واختلف في التمر فقبل هو مثل المواشي وقيل هو مثل الجنوب ومنه
ايضا قوله **وكذا اجمع اصناف القطن** كسائر القاف وفتحها واصلا من قطن
بالمكان اذ لا قام به فاذا اجمع من جميعها عشرة اوسق كذا ها هنا على انها
خمس واحدة في الزكاة وهو المذهب بخلاف البيع فانه فيه اجناس ورجل البيل
والخص بكسر الميم المستددة وفتحها والعدين الجلبان والبقول والتمرس والوربا
والجلجلان وجب الفجل ومنه ايضا قوله **وكذا اجمع اصناف التمرا** والاصم
من جميعها عشرة اوسق كذا ها **وكذا اصناف الزبيب** اجمع فاذا اجمع من جميعها
عشرة اوسق كذا ها ومن الثاني **الارز** فيه ست لغات احداها ضم الحاء والار
والاخر يضم الدال المهملة **والزرة** يضم الدال المعجمة **كل واحد منها صنف**
على حديثه **لا يضم الى اخر** على المذهب لتباين مقاصدها واختلاف صورها في المظنة
وقوله **في الزكاة** اشار الى قولنا انها كل ما صنف واحد في الربا **واذا كان في الغنم**
اصناف ثلاثه في التمر جيل وري ووسط **ودي الزكاة عن البيع** من ستة على
المشهور واما ان كان في نوع واحد منه جيد او رديا وليس عليه ان
بقي بالوسط ولا بالافضل منه وان كان فيه نوعان جيد وري اخذ من كل ما يصيبه
بخصته ولو كان الردي قلبه الا ان الاصل ان تؤخذ كل عين من اصله لقوله صلى الله
عليه وسلم زكاة كل مال منه فخصته السنة بالماشية ان تؤخذ من الوسط وبني
ما سواه على الاصل قاله **كرويتون** **از ابلغ جب خمسة اوسق** على المشهور
لعموم قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده وعموم قوله عليه الصلاة
والسلام فيما سقت السما العشرة وقال ابن وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زكاة
ابن عبد السلام وهو صحيح على اصل المذهب لانه ليس بمقتاة وعلى المشهور بتركه

اذا بلغ النصاب **اخرجت** زكاته **من ثمنه** الامن جبه على المشهور العشران سقي
بغير مشقة ونصف العشران سقي مشقة ولا يشترط في الزيت بلوغه نصاب
واما يشترط بلوغ النصاب كما صح به الشيخ وهو ان لا يجزى عليه الاتفاق
فلو اخرج من جبه لم يجزه **وكذا** ان على المشهور **يخرج من الجبلان** وهو المضم
وفي **جبل الجبلان** وهو ما يعصر **من ثمنه** اذا بلغ خمسة اوسق العشران
سقي بغير مشقة ونصف العشران سقي مشقة ونقصه وعصر على ربه وانما
ياخذ المساكين مصفا كما لم يجز ما ذكر انه يخرج من ثمنه هو المشهور حتى لو
اخرج من الجبل اجزاء **فان باع ذاك** او الزيتون وما بعده **اجزاء ان يخرج**
من ثمنه كان الثمن نصابا ام لا وانما يرعى نصاب الجبل خاصة لانصاب الثمن
بعضهم انما قال **ان ثمن الله** لضعف هذا القول ومنهم من قال انما قال ذلك
لعوة الخلف فيه والذي في المختصر شرحه ان الزيتون ونحوه ان كان له زيت
اخرج من ثمنه وان لم يكن له زيت كزيتون مصر اخرج من ثمنه وهذا الذي لا يخفى
كطريق مصر وعنه والقول الاخر من كونه من ثمنه وان بيع ما قل مما يجزى فيه الزكاة
بشيء اذ احيان خرج منه خمسة اوسق وان نقص عنه لم يجب فيه شيء وان بيع
بكثر مما يجزى فيه الزكاة باضعاف ذلك **ولا زكاة في الفواكه** للتحريم والاتفاق والخمس
ولا في **الخضر** لما صح عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما سقت السما والبعل والسيل العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر وانما
ذلك في التمر والخططة والجنوب واما القثا والبطيخ والرمات والقصب فعفو
عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولا زكاة من الذهب في اقل من عشرين دينار**
فاذا بلغت الدنانير **عشرين دينار** اخرج منها نصف دينار وقوله **بيع العشر**
تفسير لنصف الدينار وزيادة ايضا **فاذا زاد على العشر دينار** اخرج منه
بختار **واي ما زاد او اقل** ولا يشترط بلوغه في الذهب اربعة دنانير
وفي الفضة اربعين درهما **ولا زكاة من الفضة في اقل من مائتي درهم**
وذا اي المائتي درهم خمسة اواق وحدوا واليا ويونتها محففة ومشددة وجمع
اوقيه **والاوقية** يضم الحمة وتشد يد اليا زنتها **اربعون درهما**
بالدرهم الشرعي وهو الدرهم المكي وتقدم زنته خمس درجته وخمسة اجته من
الشعير المتوسط الى اخره وبالله درهم الكيل ثم فسر الاوقية بما هو معلوم عندهم

فقال من وزن سبعة اعراف سبعة دنائير سبعة وعشرون
دراهم سبعة واذالك انك اذا اعتبرت ما في سبعة دنائير وما في عشرة دراهم
من درهم الكيل ودناير الكيل وجدتهما واحد الان ومن الدرهم كما تقدم
خمسون حبة وخمسة حبة وكل دينار ودينار اثنان وسبعون حبة فاذا ضربت
عشرة في خمسين خرج من ذلك خمسمائة وبقى الاثمان وهي عشرة في اثنين
باربعة حبوب وهذه خمسمائة واربعة حبوب واذا ضربت سبعة في اثنين
وسبعين خرج من ذلك خمسمائة واربعة حبوب فانفق السبع دنائير العشر
دراهم في غلة الحبوب وكبر قوله فاذا بلغت الدراهم من هذه الدراهم مائة
صواب ما في درهم ليس عليه قوله ففيها اربع عشرة دراهم وهو خمسة دراهم
على الما في درهم **بالحساب** ذلك وجمع الذهب والفضة في الزكاة **مقال**
عليه الصلة في الامم ذلك **في مائة درهم وعشرة دنائير** فخرج من كل
مال اربع عشرة فالجمع بالاجرة الا بالقيمة باق فيجعل كل دينار بعشرة دراهم
ولو كانت قيمته اصغافها كما لو كان مائة درهم وعشرة دنائير او مائة
ومخمسون وخمسة دنائير فلو كان مائة ومخمسون درهمها ودينار يساوي
عشرين فلا يخرج شيئا ويجوز اخراج احد النعمتين عن الاخر على التمهيد ولما
فرغ من زكاة العين شرع يتكلم على زكاة العروق فقال **والزكاة في العروق** **مقال**
بما في هذا الباب للرقق والحقار والرباع والشباب والقمح وجميع الحبوب
والنشاير والحبوب اذا قصرت عن الخصاب وهي اما للقيمة والزرع فيها
اتفاقا واما للقيمة ففقها الزكاة اتفاقا وهي اما للادارة وسنانيق واما
للاحتكار وهي التي يترصد بها الاسواق لربح وافرو ولو جوب الزكاة فيها شروط
لحصولها واليه اشار بقوله **حتى اي الا ان تكون للتجارة** اي يبيع بها
التجارة فقط او للتجارة مع القسمة او الخلطة احتراز من عدم البينة كان
يعاون بها ولا بينة له او تكون له بينة متبادرة لبينة التجارة كالقسمة فقط
او الخلطة فقط او هما معا فانه لا رخصة فيها ثانياً ان يترصد بها الاسواق
اي يسكنها الى ان يجد فيها ربحا جيدا واخذ هذا من قوله **فاذا ابتاعها بعد**
حيا فاك ثانياً ان يملكها معا وخذ هذا من قوله **من يوم الفوت**
ثالثاً او ركنيته احتراز من ان يملكه بميراث او هبة ويخوذك فانه لا زكاة فيها

الا بعد حيا من يوم قبضت ثمنها اربعها ان يبيعها بعين واخذ هذا من قوله
ففي ثمنها الزكاة **مقال** **اولا** **احد** احتراز من ان يبيعها بعين فانه لا يترجي
خامسها ان يكون مقامها قبل البيع حولها فوقعه ومبشر اخذ هذا
من قوله **قامت قبل البيع** **مقال** **الا** **والثاني** من قوله قبل فاذا ابتاعها بعد حول
احتراز من ان يبيعها قبل تمام القول فلا زكاة فيها حتى يحول عليها القول
ثم انتقل يتكلم على عروق الادارة وهي التي تشتري للتجارة وتباع بالسعر
الواقع ولا ينتظر فيها سوق نقاق البيع والسوق فتد الشراكا كسائر ارباب
الحوانيت الذين ينالون السلعة فقال استثنى من قوله ففي ثمنها الزكاة الحول
واحد **الا ان يكون مديرا لا يتصرف** اي لا يشتري **عنه ولا عرض**
بل يبيع بالسعر الحاضر ويختلفها ولا ينتظر سوق نقاق البيع ولا سوق كساد
الشرا فانك تقوم **عروضك كل عام** كل جعفر بما يباع به غالباً في ذلك الوقت
فتمه عدل على البيع المعروف دون بيع الضرورة فالديار جوسهده والرقق
والحقار يقوم بالذهب والشباب الغليظة واللبنة وشبهها تقوم
بالفضة وابتدأ التقوم عند اشرب من جرم اخذ في الادارة وقال الباجي
من يوم ركني الثمن او من يوم اخذته واستظهر بعضهم قال بعضهم هو
ظاهر قوله الرسالة من يوم اخذت ثمنها او ركنيته **وبعد الفراغ من التقوم**
تكريرا **مقال** الذي فرغته من العروق بشرط ان ينض من ثمان العروق من المدايرة
شئ ما ولو درهما والفرق على المستهوز بين ان ينض في اول الحول او في اخره
اما ان ينض له شيئا ونض له بعد الحول يشترط ان يبيع بغيره بغيره
ويقتل حوله اليه ذلك الشهر ويبلغ الزايد على الحول وكذا ان يركب المدين
المنقلان كان معه واليه اشار بقوله **مع ما يبيدك من العين** وكذا ان يركب
عن دينه المنقل للمال المرحوم **مقال** **اولا** **احد** ظاهره كان الفصل فصلا
ام لا وهو عند ذلك على المشهور مشال ان يكون عند دينار اقام عنده احد
عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشر من فانه يركب الان لان
الربح يقتدر كما في اصله **وكذا ان يكون نسل الانعام** **مقال** **اولا** **احد**
في هذا قول عمر رضي الله عنه عليهم السخلة يجلبها الرعي ولا تاخذها والربح
كالسحل ثم انتقل يتكلم على زكاة المداير فقال **من مال يعني من العين**

2
نشر في...

يدل عليه قوله بعد ولا يسقط الدين زكاة حمله **في الزكاة** مثل ان يكون عند
دينارا **وعليه دين** يعني سوا ان عرضا او طعاما او ماشية او غيرا وسوا
كان حالا او موجلا **مثلا** لو مثل الدين الذي له وهو عشرة
دينارا **او عليه دين** يعني اي يفتقر المال الذي معه **عنه مقدار ما لا زكاة**
اي القدر الذي يجب فيه الزكاة مثل ان يكون عند عشرة دينارات وعليه نصف دينار
مثلا فلا زكاة عليه في الصورة بين وظاهر كلام الشنقان الذين يسقط الزكاة
ولو كان ممرامه التي في عصمته وهو هذا الذي على احد الشهور بين على الشهر
الاخر لا يسقط ما وظهر ايضا ولو كان الدين دين زكاة وهو هذا الذي على الشهر
وقيل بالقوله او عليه دين بقولنا يعني احتراز من السقوط والعقارات
قال **ثم استثنى من سقوط زكاة العين بالدين** فقال **الا ان يكون عند**
اي عند من له مال فيه الزكاة وعليه دين **مثلا** او دين يفتقه عن مال الزكاة
شي **ما لا يترك من عرض مقتضاة** تقدم ان المراد بها هذا الرقوى العقارات
والشباب النخ وجميع الخبوب والثمار والحيوان القاصم عن النصاب بقوله
او رقيقا او حيوان مقتضاة او عقار بالفتح محققا وهو الاصول الثابتة وان لم
يكن لها عتبه **او ربع** وهو ما لا عتبه كالذئبة عطف الخاص على العام **ما لم يكن**
بمعنى شيء خيرا الظرف المتقدم وما لا يترك في الخمر بيان لما في كلامه تقدم
وتأخر تقدم من ان له مال يجب فيه الزكاة وعليه دين **مثلا** او يفتقه عن مال
الزكاة فان الزكاة تسقط عنه الا ان يكون عند شي **في دينه** **وما لا يترك**
فيه الزكاة من عرض القتبة **فلجعله** في مقابلة ما عليه من الدين على المشهور
شرطان يحول عليه **ما لا يترك** وان يكون ما يباع **مثلا** في الدين **ما لا يترك**
من المال **مثلا** ان يكون عند نصاب من العين وعليه دين بقدر ما لا يترك
عن مقدار ما يجب فيه الزكاة وعند من العروض ما يوفي دينه فانه يقوم العروض
وقت الوجوب اخر الحول ويجعل ما في الدين بالشرطين المتقدمين ويركي العين
هذا اذا وفت عروضة دينه **فان لم تف عروضة دينه حسب دينه**
في ما لا يترك **من المال فان بقي بعد ذلك** اي بعد ان يحسب دينه بما لا
ما لا يترك في الزكاة **مثلا** ان يكون عند ثلاثين دينارا وعليه عشرة
دينارا وعند من العروض التي تباع في الدين حال عليه الحول ما يوفي بعشرة

تبقى

تبقى عشرة ياخذها من الثلاثين ويعطيه فتبقى عشرة دينارات **وهو كذا**
انما اذا لم يبق بعد ذلك نصاب ان لا يترك شي **وهو كذا** **مثلا** ان
يكون عند عشرة دينارات وعليه عشرة دينارات والعروض ما يفي بعشرة فتبقى
عشرة فتبقى عشرة يعطيه من العشرين فتبقى عشرة لا زكاة فيها ولما بين ان
الدين يسقط زكاة العين شرع حينئذ لا يسقط زكاة ما عداه فقال **ولا**
يسقط الدين زكاة **ولا زكاة** **ولا زكاة** وكذا لا يسقط زكاة معدية
ولا ربحان مثل ان يكون عند شيء من هذه المدعوات وعليه دين يستغرق
ما عداه فتجب عليه الزكاة ولا يسقطها والعرض بين ذلك وبين العين
ان السقطا مما جات باسقاط الدين في العين واما الماشية والتمار فقد
يجب عليه الصلاة والسلام والخلقا بعدة الخراس والسعاة فخر صواعب الناس
واحدوا منهم زكاة مواشيهم ولم يسألوا هل عليهم دين ام لا ولا يسقط
الدين زكاة العطر عند الشب ويسقطها عند عبد الوهاب ثم استقل يتعلم
على ثعلب الزكاة بصاحب الدين فقال **ولا زكاة عليه** اي على من له مال **في دين**
اصل عين عند او عرض تجارة **حتى يفتقه** يريد بالدين دين القرض ودين البيع
اذا كان حقا مثل ان يكون عند مال فيسقط له كل دين يملكه **ما لا يترك** **وان اقام** اي الدين
اعواما عند الدين فانما يترك زكاة **زكاة العام واحد** لما مضى من السنين **بعد**
قبضه اذا كان نصابا او مضافا الى ما عند قد جمعه وانما الحول فيكمل به
النصاب **تقريب** **ما لا يترك** **ما لا يترك** **ما لا يترك** **ما لا يترك**
والذي قلنا من القاسم ان ان تركه فزار من الزكاة ركي ما مضى من السنين وانما قد بنا
قوله في دين بقولنا اصله عين او عرض تجارة احتراز عما اذا لم يترك شي **ما لا يترك**
كان ميراثا مثلا فانه يستقبل به كما يصح به وقيل ما بين البيع مما اذا كان
محكما احتراز عما اذا كان مديونا فان حكم دينه حكم عروضة يقوم **ولا زكاة**
يعني عرض تجارة الاحتكاك وحكم حكم الدين اذا كان اصله عينا فانه انما
يترك لعام واحد وان اقام احوالا عشرة **حتى يفتقه** وهذا مكر مع قوله قبل
فانما يترك **ما لا يترك** **ما لا يترك** **ما لا يترك** **ما لا يترك**
من ميراث او هبة او صدقة او نحو ذلك **فليست تقبل به حولا** **ما لا يترك**
يعني من الدين او عرض من العروض ما يتركه فزار من الزكاة ام لا وعلى الاصل

والشركة كما لو احدى وقال سبحانه لا شركة الا بالله العلي الاعلى والشركة كل
واحد من اعيان النصاب في حقه وهذا هو المشهور في علل بان المعدن
شبه بالشرع والشرع لا يتركه عياله ولا نصرا في حق يصيب للمسلم
ما يحجب عنه الزكاة وطاهر في يوم **يوم** خلاصه انه لا يشترط
فيه احوال وهو عند ذلك **ق** يريد بجني الشئ ان يكون ليس بشرط ويريد
بعد تصفيته على المشهور وتظهر فائدة الخلاف انما رفع شيئا من
المعدن فلم يصعد الا بعد حوله من يوم خروجه فمن قال لا يجب للمعدن
التصفية قال بركا فمرة واحدة ومن قال يجب يوم خروجه وهو ظاهر
الرسالة قال في حقه بركاين وهذا انك اذا ملكت احوالا بغية تصفية انتهى
وكذا انك فيما يخرج من معدن الذهب الفضة **بعد ذلك** اي بعد
ما خرج منه نصاب الزكاة مبيع عشرة حاله كونه **متصلا** اي بالنصاب المخرج
وان قل وهذا الاتصال يحتمل ان يكون في النبل وان يكون في العمل وان
يكون فيهما معا ويرجع الاول قوله **فان انتطع نبل** اي عرقه الذي في المعدن
نبل اي بطله بان يتعد حتى انقضي فاطلق النبل هنا على العمل **والنبل**
غيره لم يخرج شيئا حتى يبلغ الخارج بعد النصاب الذي خرج او **ما فيه الزكاة**
فان لم يبلغ نصابا فلا زكاة ثم انتقل يتكلم على اخرها حتمه الزكاة وهي الزكاة
فقال **وتؤخذ الجزية من جبال اهل الزمة الاحرار البائعين ولا**
تؤخذ من نسايتهم ولا من صبيانهم ولا من عبيدهم انما لم تؤخذ من هذه
الثلاثة لان الله تعالى انما اوجبهما على من قاتل لان قوله قاتلهم يستدعي
مقاتلتهم وهم في الخائب الرجال دون النساء والصبيان واما العبيد فانهم
مال تبع لما لهم واخذ من كلامه اربعة شروط للاخذ الجزية الذخيرة
والبلوغ والحرية والكفر ويشترط في هذا الاخير ان يكون غير قريشي وان يقر
على كفره فالقريشي لا جزية عليه اجماعا لما كتبه من النبي صلى الله عليه وسلم
وعند ذلك المرتد لا تؤخذ منه اذ لا يقر على كفره ويقر عليه شرطان القتل
والقدرة على ادائه احرار ام الفقير الذي لا شيء عنده **وتؤخذ من الجوع**
منسوب الى الجوع من محلة **وتؤخذ من نصارى العرب** عبد الوهاب العرب
والجهم ونصارا تغلب وغيرهم وذلك هو القول تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله

الذين

الذين والذين المشرك قدما شملهم فلا اعتبار بانسابهم ثم بين حقيقة الجزية فقال
والجزية على اهل الذم اربعة دنانير وعلى اهل الوريق اربعة دراهم
وهذا في حق اهل الذم وهم قوم من الكفار فتحت بلادهم قهر او غلبة وهذا ان
اهل الذم وهم قوم من الكفار في بلادهم حتى صولوا على شطوط
من اموالهم اذ اطلق ولم يقدر عليهم شي معين اما ان قدر عليهم شي معين
اخذ منهم فليس الا ان او كثيرا **واذا اخذت منهم فانه** **تؤخذ من الجزية**
يقدر ما يراه الامام واقصر عليه صاحب المختصر وقال ابن حبيب لا تؤخذ من الجزية
واستحسنه اللخمي **ويؤخذ من الجزية** من اهل الذم من جبال الاثافي والقيس
احرار اثنان او عبيد اربعة دنانير او صبيان اربعة دنانير **وقال** نعم الجزية والقيس
الاق اي من عمل الى غير محل جزيته وعملاته **عشر من مائة** عند
ابن القاسم وقال ابن حبيب عشر ما يدخلون به كالحرييين فعلى قول ابن القاسم
لو ارادوا الرجوع قبل ان يبيعوا الويتروا لا يجب عليهم العشر وهو ظاهر
كلام الشيخ وعلى قول ابن حبيب يجب عليهم وتسبب لكلف هذا لما جردتهم
عن الانتفاع او نحو الويتروا الى القطر ومعهم كلامه انه لا يؤخذ منهم
العشر اذا اتوا في بلادهم وهو عند ذلك ثم بالغ على اخذ عشر الثمن
فقال **وان اختلفوا اي تردوا في السنة** **مرا** وقال الامامان ابو حنيفة
وان افعي لا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة لنا فعل عمر رضي الله عنه
وشكر الانتفاع والحشم ينكره ينكره **وان عملوا** اي اهل الذمة
الطعام المراد به المنفعة والربح خاصة وقيل المراد به ما يقتات به ويحرمه فيدخل
في ذلك الجوز والقطاف والربوون والمراة وما في معنى **انك الزكاة والمدينة خاصة**
اخذ منهم نصف العشر من ثمنه واختلف في علة التصفية فقيل ليكثر
الحاجة اليها لشد حاجه اهلها اليها **انك** وهو المعروف وقيل لفضلها **ما تنفق**
الاول ظاهر كلام الشيخ ان قري مكة والمدينة ليست كهما والحقهما ابن حنبل
بهما **الاشافي قال** **تؤخذ من الجزية** نصف العشر في اهل الزمة وهل
المريون مثل ذلك ام لا فان نظرا الى العلة والعلة جارية في الجميع **وتؤخذ**
من تجار العرب العشر اي عشر ما قدموا به ظاهر بلعوا او لم يبيعوا
وسوايا عوا في بلاد واحد او في جميع بلاد الاسلام وهو قول ابن القاسم

فألوا جفها شاة بعد عدة أو ثنية وهما ما أو في سنة ودخل في الثانية
من جمل غنم أهل ذلك البلد من شأن **أربع** فأنك زحل غنم الضان
أخذت مندوان كان المخذ أخذت منه لأن الحكم للغالب ولا يثبت في الشاة
المأخوذة أن تكون أنثى واشترطه ابن القصار وجعله بعضهم ظاهر
قول الشيخ جعدة أو ثنية ولو دفع رب المال عن الخمس بغير إملاء من الشاة
الواجبة عليه أجزاء على الصحيح لأنه مواساة من جمل المال بأجزاء مما
وجب عليه وغاية أخذ الشاة **التي** فالخمس من الأربعة وقص في
أقل الوقاصي لأجل أني اختلف في هذه الشاة هل هي مأخوذة عن الخمس خاصة
والأربع الزائدة لأشئ فيها أو هي متعلقة بالجميع والأوقاص من جملها
أيضا في ذلك قولان انتهى وقال لا يصح قول من قال إن ظاهر قوله إلى
تسع أن الأوقاص ترجى بل الشاة وجبت في خمس ولا شئ فيها لرد عليها
إلى العشرة انتهى وهذا هو الموافق لقوله بعدد ولا نزاع في الأوقاص
ثم إننا لم يقبلة الأربعة فربما يفسر المأخوذة فيها من غير جنسها بقوله
ثم في العشر شاة **أن** إلى أربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث شاة
إلى تسعة عشر فإذا كانت عشرين فإن ربع شاة إلى أربع وعشرين
فالوقص في كل واحد من هذه الفروض الثلاثة أربعة أيضا وهي أقل وقاص
للمل ثم شرع في السبعة الباقية فقال **ثم في خمس وعشرين بنت مخاض**
وهي بنت سنتين فظاهر أنها مكملت سنتين والمقصود بخرج ما أوفيت
سنة ودخلت في الثانية وسميت بنت مخاض لأنها ما خضت في حامل
لأن الأصل تكمل سنة وتز في سنة **فإن لم تكن** بنت مخاض موجودة فيها
أي في الخمس والعشرين أو كانت موجودة لكنها ليست له خالصه فالمأخوذة
حينئذ **أين** لو نوه هو ما اكمل سنتين ودخل في الثالثة وقوله **وذكرنا** أنه
فإن عدا ما أي بنت مخاض وابن لبون كلفه الساعي بنت مخاض وغاية أخذ
بنت مخاض وابن لبون **إلى خمس وثلاثين** فالوقص هذه عشرة ثم في ثنتي
وثلاثين منها بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين ليس هو على ظاهره
بل مبلده ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لأن أمه إذا لم يكن لها
إلى خمس وأربعين فالوقص سبعة ثم في ست وأربعين خمسة عشر

المهملة وهي التي يصل على ظهرها اللسان وطرقها **الفحل** أي استخفت
أن تركبة تحمل عليها الفحل والفحل بكسر الحاء في الاسم وبفتحها في المصدر
قال تعالى ولمن جاء به حمل عبيد **وهو** أي للغة بنت أربع سنين مراده ما اكمل
ثلاث سنين ودخل في الرابعة وغاية أخذ **إلى ستين** فالوقص هذه ثلاث
عشر ثم بعد ذلك **في إحدى وستين جعدة** وهي بنت خمس سنين
مراده أيضا ما اكملت أربعين ودخلت في الخامسة سميت بذلك لأنها تجزع
سنة أي تقطع وهي آخر سنين ما يؤخذ في الزكاة من الأبل وغاية أخذها
إلى خمس وسبعين فالوقص أربع عشرة أيضا **ثم في ست وسبعين بنتا**
لبون إلى تسعين فالوقص أيضا أربعة عشر ثم **في إحدى وتسعين**
حقان إلى عشرين ومائة فالوقص تسع وعشرون قلخص من هذا كله
أن أوقاص الأبل خمس مرات **فإن زاد على ذلك** أي على المائة والعشرين فالواجب
في كل خمس حققة **وفي خمس أربعين بنت لبون** ثم تنى بالسلام
على زكاة البقر ونصبها ثلاثون وأربعون وما زاد وقد أشار إلى الأول
وما ينسحب به بقوله **ولا زكاة من البقر أقل من ثلاثين بقرة فإذا**
بلغت إلى الثلاثين فبها تتبع بمشاة فوقية ثم موجود ثم مشاة من تحت
ثم عين مهملة سمى بذلك لأنه يتبع أمه وقبل يتبع قرناء الذينة وسوى
بهما **كل جذع** ظاهره اشتراط الذكور به وهو المشهور وما ذكره في سنة من
أنه قد أوفى سنتين هو الصحيح على أهل اللغة وقال عبد الوهاب هو ما أوفى
سنة ودخل في الثالثة **ثم كذا** أي كذا **بنت** حتى يبلغ البقرة
المزجي أربعين بقرة **فإن بلغت** أي الأربعين خمسين ينقطع
تركبتها بالتبعية **ويكون فيها مسنة** بضم الميم وكسر السين المهملة
ثم بالنون المشددة فعلى هذا الغاية غير الحقة في الغيا وقوله **ولا**
تؤخذ إلا أنثى زيادة بيان فإن فقدت المسنة من البقر أجبر بها
على الأثيان ما إلا أن يعطى أفضل منها **وهي أي المسنة بنت أربع سنين**
ظاهره أنها أوفت أربع سنين وهو قول ابن جبير وعبد الوهاب ومنهم من
من أول سلامه بأن مراده ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة
وهو قول ابن جبير أيضا وابن شحان واقصر عليه صاحبها المختصر

ومعنى قوله **وهو سنة** زالت تنابها والمصاب الثالث وما ينز كيه اشار اليه
 بقوله **فما زاد** اي على الاربعين بقية **والواجب في كل اربعين بقية سنة**
وفي كل ثلاثين بقية تسع يريد فيها بمسألة في ذلك فانه اذا
 ختمت على الاربعين فلا شيء فيها وقال ابو حنيفة فيها ثمان سنة وان
 بلغت خمسين فلا شيء في العشرة عندنا وقال ابو حنيفة فيها سنة وربع
 سنة فاذا بلغت ستين ففيها تسعة وان بلغت سبعين ففيها
 تسع ومائة وان بلغت ثمانين ففيها مائة مستثنى فعلى هذا يجري قوله
 فما زاد الية ثم قلت بالكلام على زيادة النعم وفروضها اربعة وقد اشار الى
 اولها وما تتركى به بقوله **ولان زيادة في النعم حتى تبلغ اربعين شاة**
فاذا بلغت اربعين شاة اي على الواجب فيها حينئذ **جدعة او ثمانية**
 وقد تقدم بيانهما في تركاة نصاب الابل ويستمر اخذ الشاة الى عشرين
وما به فالوقص ثمانون ثم اشار الى الفريضة الثالثة وعائيتها وما تتركى به
 فقال **فاذا بلغت او حلت النعم عند المذبح احدى وعشرين شاة وما به**
 اي ما به شاة **فالواجب فيها حينئذ ثمانون** اي يستمر ذلك **الى ما يقرب شاة**
 فالوقص هنا تسعة وتسعون ثم اشار الى الفريضة الثالثة وعائيتها وما
 تتركى به فقال **فاذا زادت على المائتين واحدة فاكثري فالواجب فيها**
ثلاث شاة الى ثلاث مائة فالوقص فيها تسعة وتسعون ثم اشار الى الفريضة
 الرابعة بقوله **فاذا زادت عدد النعم على ثلاث مائة فالواجب في كل مائة**
شاة وفي ثلاث مائة تسعة وتسعين ثلاث شاة وربع الاربع مائة اربع شاة
 وفي الخمس مائة خمس شاة ثم كذلك العبرة فيما بعد ذلك من المئات هذا
 مذهب الجمهور منهم مالك وابو حنيفة والشافعي وقال الشعبي والخمس كل
 مائة وفي **في** بدل الحسن الشعبي مائة المائة اذا زادت واحدة ففيها اربع
 شاة **وتقلل عن بعضهم** وما قالاه عمر صحيح الخبر الذي روي فيه وفيه فان
 مراد على ذلك يعني على الثلاث مائة ففي كل مائة شاة وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة
 وهذا نص منه صلى الله عليه وسلم انتهى ولما فرغ من بيان حكمه فذكر من انواع الماشية
 الثلاثة شرع بين حكم ما بين الفريضة فقال **ولان تركاة في الاوقاص** قص
 نسكين المقاصد للجمهور على ما قاله سند وقال **في** وقص بفتح القاف ومن

وقال صاحب
 فيها مستخرج

رواه

رواه بالكونه فهو خطأ **وهو لغة من وقص العنق** المحصور عن النصاب اصطلاحاً
 هو ما بين الفريضة من كل الانعام في كلامه مشا حجة لفظة تعرف ما بين
 تأمل وما ذكره احد قولين مشهورين في المشهور الاخر فيها تركاة وتظهر من
 الخلاف في الخلطة مثل ان يكون لواحد خمسة من الابل والاخر تسعة فيخلطان
 فعلى القول بعدم تركاة الاوقاص يكون على صاحب خمسة شاة وعلى صاحب تسعة
 شاة وعلى القول بتركاة ان يكون عليهما شاتان يقتسمانها على اربعة عشر
 جزءاً على صاحب التسعة تسعة اجزاء وعلى صاحب الخمسة خمسة اجزاء **تفسير** او رد
 على ما قال الشيخ قوله **بعد** وكل خطين فانها تترادف بالسوية لان ظاهره
 ان الاوقاص من تركيحي واجب بان قوله لتركاة في الاوقاص يعني على الافراد
 وما ذكره بعد على الاجتماع **جمع الضان بالهمز** وعلمه واحدة ضاين ويقال
 ايضا في الجمع ضنين بفتح الصاد وكسر الهمزة ضاينه وجمعها ضواين وهي
 ذان الصبي **الغزوه** هي ذوات الشعر **الركاة** اجماعاً على ما نقل بعضهم وعلى
 المشهور على ما نقل بعضهم لان اسم الجنس جمعها في قوله عليه الصلاة والسلام
 في كل اربعين من النعم شاة **وكذا** ان يجمع في الركاة **الواحدة** اتفاقاً
 لان اسم الجنس جمعها في قوله عليه الصلاة والسلام ففي كل ثلاثين من الغنم
 تسع **وكذا** ان يجمع في الركاة **البخت** وهي ابل خراسان صخرة مائلة الى القص لها
 شامان **والعرايد** هي ابل العرب المعروفة اذ لفظ الابل صا دق على مائة قوله عليه
 الصلاة والسلام في كل خمس من الابل شاة **تفسير** لم يبين الشيخ صفة الاخذ
 حاله المجمع فتقول ان وجدت واحدة وقساوي النوعين كعشرين ضاينه ومثلها
 معز خير الساعي فاخذ واحدة من الضان والمعز وان لم يتساويا كعشرين
 ضاينه ومثلها من معز او العكس اخذ الشاة من الاكثر على المشهور انظر بقية
 الاقسام وهو ما اذا وجدت اثنتان فاكثر في الاصل ثم انتقل تكلم على الخلطة
 وهو جعل ما بين الاثنين مثلاً ما لواحد ابعده حصول النصاب في مال كل واحد
 منه ما فقال **ولكل خطين فانه ما يترادف بالسوية** على عدد الماشية فالذي
 توجد للخلطة المجمع فيها الشروط لا يترادف ان يكون المأخوذ من المالكين
 كما مأخوذ من المالك الواحد في المقدور السن والصفة مثال الاقول
 ثلاثه لكل واحد اربعون من النعم فان الواجب عليهم شاة واحدة على كل

الذي هو

واحد تلميذا وقال **الثاني** اثنتان كل واحد سنة وثلاثون عن الابل فان الوا
 عليه ما جرد على كل واحد نصفها وقال **الثالث** اثنتان لو احدهما نون
 من الضان والاخر يعلو من المعرفان الواجب شاة من الضان على صاحب الثنيتين
 ثلثها وعلى الاخر الثلث فبايد الظلمة التفتيح وقد تفيد التفتيح
 وقد لا تفيد هما واسئلة ذاك في الاصل وبشرط في عون المالك كالمالك
 الواحد شرط منها ان يكون لكل واحد نصاب فاحترج حال حوله والي اثر شرط
 النصاب اشار بقوله **والزكاة على من لم يبلغ حصته عدد الزكاة** لعموم قول
 عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس ذر وصدقه ومنها ان يكونا حليطين
 بالزكاة اخرا من ان يكونا عبد من او كافرين او احدهما فان كان احدهما
 مخاطبا بزي زكاة المفتر ومنه ان يتخذ الفحل والرعي والمراح والدسو
 والميت ولا شرط عند ابن القاسم اجتماع هذه الشروط وكلها بل يكفي اثنان
 ومنها ان تكون خلطتهما للامتنعاق اخرا من ان يجتمعافرا من الزكاة
 والي هذا اشار بقوله **ولا يفرق بين مجتمع ولا جمع بين مفرق مشتبه**
 الزيادة في **الصدقة** ولوقدم هذا على قوله وكل حليطين الزكاة ان اولي لانه
 وقع في الحديث مرتين كذا **ذكر** اي التمي عن التفرق والجمع المذكورين يمي
 تحرم على المشهور **اذا قرب الحول** ابن القاسم في الكتاب او كان ذاك الاصل
 قبل الحول بشهرين او اقل فهم خلطوا وانا اري انهم خلطوا في اقل من شهر من عالم
 يتقارب الحول ويهربا فيه الا ان يكونا حليطين فاما من الزكاة ابن شاسا
 هذا كله اذا كانا واحدا عليه من اجتماع او اقتراق متقضا من الزكاة
 فان لم يكن متقضا فلا يتمان عليه بل ينزكي المال على ما يوجب عليه والي هذا
 اشار الشيخ بقوله **فاذا كان** اي يشترقا او الاجتماع عند قرب الحول **ينقص اداها**
بافتراقها او اجتماعها اخذت ما كانا عليه قبل ذلك الاقتراق والاجتماع
مثال التفرق نحو الزيادة وحلان لكل واحد ما يتو شاة فيفترقان في آخر الحول
 لجمع عليهما اثنتان وقد كان الواجب عليهما ثلاثا وقال **الجمع** كذا
 ثلاثه لكل واحد منهم اربعون فيجمعون في آخر الحول لجمع عليهما شاة واحدة
 وقد كان الواجب عليهما ثلاث شياه ثم شرع بين مالايوخذ في الزكاة من الانعام
 فقال **ولا يوجب الصدقة الخلقة** وهي الصغيرة من الضم ضانا كانت او معد

ذكر اقسامها التي هي مع ذلك **تحويل الصدقة** كما في الاصل فصاحبها لا يقول غير **المستقدم**
وكذا **الكل** تؤخذ **الحاجل صدقة** **البر** جمع عجل وهو ما كان دون السن الواجب
الذي هو التمتع **وكذا** لا تؤخذ **الفصلان** في صدقة **الابل** جمع فصل
وهو ما دون بنت مخاض مع كونه **الحاجل** **والفصلان** لا يؤخذ في الصدقة
تعد عليهم اي على ارباعه لتؤخذ كلها **وكذا** لا يؤخذ في الصدقة **تيسر** وهو ذكر
الصغير وقيل كره مطلقا **لذاته** **وكذا** لا يؤخذ في الصدقة **هرمة** وهي اكبر الكسيرة **الضريبة**
وكذا لا يؤخذ في الصدقة **الناخر** وهو الخامل التي ضربها الطلق **قاله** **وقال**
الناخر الخامل سواء كانت في اوطى العمل او اخره وانما لم يؤخذ لانها من خيار
اموال الناس **وكذا** لا يؤخذ في الصدقة **حمل النخ** وهو الذي يعد للطريق
صانكا او معز الا من خيار اموال الناس **وكذا** لا يؤخذ في الصدقة **شاة العلف** وهي
المعدة للفسمين للاكل لا للتسل **ذكر اقسام** او اني لا منها من خيار اموال
الناس **وكذا** لا يؤخذ في الصدقة **التي تربي ولدها** وتسمى الربا بضم الراء والموحدة
المشدة **مقصود** ولو قدم قوله **ولا** اي ولا يؤخذ في الصدقة **خيار اموال**
الناس يريد ولا يشرها ثم عطفه بالمسايل المتقدمة كانا اولي الابد
ضابطهما **والاصل** انه لا يؤخذ شرار التعلق حق المساكين واخبارا التعلق
حق ارباب الاموال فان اعطي احد من الخيار طيبة به نفسه جاز ذلك وان
اعطي من الشرار فلا يجزيه وان كانت كلها خيارا او شرارا كلف الوسيط على المشهور
فان امتنع اجبر على ذلك **وجميع ما ذكره** **وهذه** الاحاديث الصحيحة **والايراد**
في الكلي الصدقة عرض ولا تمن اي غلبت يد ما وجب عليه من حرامه او ما شية
فان اجبر **الصدقة** تخفيف الصاد وكسر الدار وهو **السايع** على اخذ الشف
في الانعام **وعبرها** كالحقبة والمعدن والشرار **اجزاء** مفهوم الشرط
لوقوع ذلك احتيايا **وانتم** بجزء وهو على الكلي على المشهور وفيه ما على ما في ابن الحاجب
ابن عبد السلام وظاهر المدونة وغيره انه من باب شراء الصدقة والمشهور
فيه انه مكره ولا يجوز هو باحتماله انه اضطرب في ذلك ابن القاسم فقال في مجزي
سوا حاز ذلك طوعا او كرها **ذكر** في التنبه وشرطي كتاب ابن الموزان الاكره
وقال **وقال** اذا كانا يرضعونه في مواضعه وقرق مرقبين ان يخرج عن الحريم عينا
فغيره ويبين ان يخرج عن الحريم جبا فلا يجزيه انتهى **وقال** **واختلف** للذهب

او تؤدى قبل خروج الناس الى المصلي وتعرض لوقت الاستقبال ولم يتغير
لوقت الوجوب وفيه قولان مشهوران احدهما انها يجب بغير وقت
من ايام رمضان والاخر بطلوع الفجر يوم العيد وتظهر في الخلاف
فمن ولد او مات او سلم ونحو ذلك وجوز ان اجاب قبل يوم الفطر يوم
او يومين ولا تسقط عليه صلاة الا انها حق للمساكين ترتب في وقتها ولا
يأتي ما دام يوم الفطر باقيا فان اخرها مع الفطرية على اخرها اتم وتدرج
لحرم مسكن من او غير ذلك في العيد ولو كان فيه شاة لم يترك
ولا يحكم في ولا يخفى **وبسبب المنطوق في الغد والصلوات**
الفطر على اى شي يمكن الافضل ان يكون على تمر وما صح من فعله صلى الله
عليه وسلم ذلك **وليس** كما استحب الفطر قبل الغد الى المصلي
في عيد الاضحية بل المستحب فيه الامساك حتى يرجع فياكل من افعيته ليعلم
عليه الصلاة والسلام ذلك وقوله **ويستحب في العيد من**
طريقين **في اخرى** تكلم مع ما تقدم لم يرد صلاة العيدين ولما انما
السلام على امرئ كان من اركان الاسلام كحكمة الشهادتين والصلاة
والصوم والزكاة شرع يتكلم على خامسة وهو الحج فقال **باب بيان**
حكم الحج للحاكم **وفي بيان الحج** وصفتها وما يتعلق بها وكل فنها
معنى لغوي واصطلاحي اما الحجة فهو القصد وقيل بنية التكرار في كل
حج ولان فلان اذا ذكره زيادة واصطلاحا القصد الى البيت الحرام بالاعمال
المشروعة فضاوسنة واما العرف لغة فهي الزيادة واصطلاحا فهي زيادة
مخصوصة لا فعال مخصوصة وبما يحكم في قول **وجاءت** **الله احكام** الذي
يكمل بالالف في مكة **فريضة** شرط حجة احدا اشار اليه بقوله **على كل من**
استطاع الى ذلك اي بيت الله الحرام **سبيلا** والى الثاني بقوله **من المسلمين**
ظاهرة ان الاسلام شرط وجوب وهو الذي يشي عليه ابن الحاجب والذي صحى
عليه صاحب المختصر انه شرط صحة فعله الاول والاضحى مانع من وجوبه والثاني
مانع من صحته والى الثالث بقوله **الا حرام** لانه حرم شرطا وجوب
فالعيدان من فيه شاة لا يجب عليه لانه صلى الله عليه وسلم حج بارواجه
ولم يحج بام ولد والى الرابع بقوله **بالفحين** ولا يختص بشرط البلوغ بل

هو

وجوبه

هو شرط في سائر الطاعات والخامس لم يصرح به وهو العقل وهو ما قبله شرط
وجوب فلو حج غير المصلح والعبد لم يحج ولا يسقط عنه حج الاسلام وفي
على الفجر والشرطي قولان مشهوران دل على صحة الفطرية والسنة
والاجماع قال تعالى والله على الناس حجة البيت واستطلاع البهت سبيلا وصح عنه
انه صلى الله عليه وسلم قال ايها الناس قد فرغ من الله عليكم الحج فحج الحديث
والاجماع حكم غير واحد من محد وجوبه او شاة فيه في وقت او يستتاب
فان لم يثبت قبل ومن اقر بوجوبه وامتنع من فعله تركه كما قال الشيخ في احكام
الادما ومن ترك الحج فانه حسيبه اي لا يعتزر له وليس من شرطه وجوب الحج
على المرأة وجوب الزوج او الحرم بل يخرج اذا وجدت رفقة ما مونة سوا كانت
شاة او غير شاة والرفقة المأمونة الرجال الصالحون وقيل حتى يكون معهم
نساء وانما يجب الحج على من اجتمع فيه الشرط **باب** **واحدة في البر** اجماعا وما
حكى انه يجب في كل خمسة اعوام فهو مما لا يلتفت اليه **والسبيل** المذكور عبارة
عن جمع اربعة اشيا **الطريق السائل** اي المأمونة فان خاف على نفسه سقط
عنه اتفاقا وان خاف على بعض ماله وكان يحج به سقط وان لم يحج به فقولان
وثانيها **الراي المبلغ** اي الموصل الى مكة ظاهره انه لا يعتذر الا ما يوصله فقط
وهو نفس الحج وقوله بقوله الا ان يعلم انه ان بقي هناك صناع وخشي عيب
فراعى ما يبلغه ويرجع به الى اقر الموضع مما يحسن ان يتم حجه فيه واعتقده
صاحب المختصر ويصح في زيادة داره وغير ذلك وان كذا ينكره زوجته وولد
لا مال لهم الا ان يحشي عليهم الصياع فلا يلزمه **والثالث** **القوة على التناول**
المكة اما **الاجل** اي ما شيا **او ركبا** فالاعمال ان وجد من يقوده ولم يحصل له
شقة قاذفة فانه يحج عليه ومثل ذلك الشيخ الكبير فان حصل له ما شقة غير معتادة
سقط عنه ما ورأى بها الشاة واليه بقوله **مع صحة البدن** فالمرضى لا يجب عليه
وان كان يحل ما يرضى ثم اعلم ان الحج فريض وسبق وفضائل وقد بين الشيخ بعضه
في باب عمل ولم يبينها هنا وانما ذكر صفة الحج على الترتيب الواقع المشتملة
عليها ونحن ننبه عليها ان شاء الله تعالى فنقول من الفرائض الاحرام وسياقي
بيان حقيقة ولا شغافان زمانى ومكانى والا ولم يدرى الحج وهو سؤال
وهو الفقد وهو الحج يتأمد على المشهور وان احرم قبل شر الشرع واعتقد احرامه

وروى ايضا ان كان رجلا على جهة السنية ان يخرج من تحت الشجر فيجلس
 انما روى او تعلية **في قوله** اي يقوم بالحد السني ان كان غير حاضرا
ان يغسل له رجل ما ذكره من استحباب هذا الغسل نص عليه في باب غسل
 ايضا ونص فيه على ان الغسل للوقوف بحرفه منه ونص صاحب المختصر على
 ان السنية سنة احدها غسل الاحرام ويتكبر فيه دون غسله وعرفه
 ويتكبر ان يغسل غسل مكة الذي يطوي بفتح الطاء مقصورا الغسل عليه
 الصلاة والسلام ذلك ومن لم يأت على ذي طوي اغسل مقدار ما بينه ما ستر
 اشار الى سنة من سنن الاحرام وهي تحديد التلبية فقال **لا يزال المحرم يلبس**
وبير الصلوات المفروضة الزاقل **وعند كل شربة** اي مكان عال وفيه بطون
 وفيه **وعند ملاقات الرقاق** جمع رفق فقد مضى الراوي كرها الجماعة
 يسترقون فيقولون معا ويكلمون معا ويسترق بعضهم بمونة بعض
 وعند الغلظة من النوم وفي المنازل والبرد الملبس لاما حتى يفرغ ويبقى
 رفع الصوت بالتلبية للرجال ولا يغسل صوتا جدا لئلا يحقر حلقه والذكرات تنع
 نفسه ولا تكلم التلبية للجنب ولا للحائض **وليس عليه** اي على المحرم **كثرة الاكل**
في الاكل اي بالتلبية لا وجوبا ولا استحبابا بل هو مكروه عند مالك لان الحاج
 الاكثر وهو ملازمة التلبية حتى لا يفرغ عن ذلك وكما انه لا يلح لاسيما
 حتى تقوية الشحنة ثم بين غاية التلبية بقوله **فاذا دخل مكة استلم**
الكعبة حتى يطوف ويسبح على ما شربه ابن شبي ومقتضى كلام ابن الحاجب
 ان المشرك ان يقطعها عند روية البيت والكف عن التلبية حال الطواف
 مستحب لان تلك حال يستحب فيها كثرة الدعاء والابتهاال والتضرع والخلع
 القلب فشر ان يستعمل فيها غير ذلك ثم بعد فراغه من الطواف والسعي
 يعاودها اي التلبية وسعيه **حتى تزول الشمس** من يوم عرفه ويروي
مصلحتها ما ذكره من ابتداء التلبية بعد تمام السعي وهو رواية ابن الموارزقي
 عليه ابن الحاجب وما ذكره من قطع التلبية عند الزوال من يوم عرفه والرجوع
 الي مصلحتها هو رواية ابن القاسم وصدرها ابن الحاجب وروي بقطعها بعد روية
 جرة العقبة واليه مال النجاشي في مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبس حتى
 روية جرة العقبة **ويستحب للحاج والمعتكف ان يدخل مكة من كذا التلبية التي ياءلا**

التلبية

مكة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل عند ذلك التحية بعدة والمس في هذا الدخول
 ان نسبة بام البيت اليه كنسبة وجد الانسان اليه واما ان الناس انما
 يقصدون من وجوههم لامن ظهورهم ومن اتي من غير هذه الجهة لم يأت من قبلة
 الباب ويستحب دخولها من اربعة اركان الصلاة والسلام ذلك فان دخل
 قبل طلوع الشمس فلا يطوف فان طاف فلا يبرئ حتى تطلع الشمس ويستحب
 اذا قدمت من اربعة اركان الطواف الى البيت وكذا ان يستحب له **اذا خرج من مكة**
خرج من كذا وهو موضع من أسفل مكة الصحيح الذي عليه الجمهور ان كذا
 الموضع مفتوح الكاف ممدود وهو غير منفرد وذلك مجتهد في الثاني
 مضموم الشافعي مضمون مقصور وداله مملوءة **فان لم يدخل في الحرم** ما ذكرنا من
 الدخول من التلبية العليا والزوج السفلى **لا يجب** اي الاثم ولا دم لانه لم يترك واجبا
 ولا مندوبا قال الامام رضي الله عنه **فاذا دخل الحاج او المعتمر مكة فليدخل**
المسجد اي يبادر بدخول المسجد على جهة الاستحباب ولا يقدم عليه الا مالا
 بد منه من خطا عمل او اكل خفيف ان احتاج اليه لانها المقصود قال الرازي عنده
 اسائة ارب وقلة غيرة اذا اراد دخول المسجد احرام **مسبحا** او مستحب
 ان يدخل من باب **بني شيبه** وكان قبل هذا يعرف باب عبد الله وعبد مناف
 والاربعين باب السلام فاحله عليه الصلاة والسلام ذلك ولا يستحب
 عند مالك تحذير روية البيت الدعاء لاعتدال الكعبة واستحب ابن حبيب
 لما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه كان اذا راي البيت رفع يديه وقال اللهم
 زهد هذا البيت شرفا وتعظيما ومهابة وزهد من شرفه او كرم من حج او عبادة
 تشريفا وتعظيما وبعد دخول المسجد فليكن اول مقصده بعدئذية الكوا
 الركن الاسود **فاذا وصل يستلم** اي يلمس **الحجر الاسود بيمينه** ان قدر على ذلك
 حينئذ ولا قول **الا** اي ان لم يقدر على استلامه بيمينه **وضع يده عليه** اي على الحجر
 الاسود ثم **وضعها على يمينه** من غير تقبيل اي بمقتوى فان لم يقبل اليه كبر
 وهذا الاستلام في اول الطواف سنة وفي ياقية مستحب والاصل في الاستسلام
 ما في الصحيحين ان عمر رضي الله عنه قبله وقال اني اعلم انك حجرا لا تقوى لا تقوى
 ولو لا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلك **ثم اذا فرغ من**
استلام الحجر الاسود فانه يطوف بالبيت الشريف طواف القدوم وهو واجب

رفع اليد

يصح

كل من احرم من الخلق سوا كان من اهل مكة او غيرها ان كان غير من اهل مكة فليحرم من الخلق
احتراما ما اذا احرم من الحرم فانه لا قدوم عليه كونه غير قادم وقوله عليه
احتراما من المراهق وهو من صاغر وقته فانه لا يخرج لعرفاته ولا دم عليه
والطواف من حيث هو واجبات وسنن وسجيات اما واجباته فستة
الاول ترايط الصلاة من طواف الحلائل والحيت وسر العور ولو احدث شيئا
تطهر وابتدأ ولا ينبغي على المشهور ان تذكر سجدة طرفة ونبى على الاصح ويصاح
فيه الكلام لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الطواف حول البيت قبل الصلاة
الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بغيره والشافعي ان يكون
الطواف داخل المسجد الشاكت جعل البيت عن يمينه والبيات ان يقول
والبيت الشريف على يساره فلو جعله عن يمينه لم يصح طوافه ولم يمتد الاعادة
ويصح ان يجتاز عند ابتداء الطواف فيقف قبل الركن يقليل بحيث يكون الحجر
عن يمينه وقد يستوعب علمه بذلك لانه ان لم يستوعب الحجر لم يجز
بذلك الشوط الاول فليست فيه كذا اذا ركبا اما يقع فيه للجمال ويكون في
خارجا على البيت فلا ينبغي على شاذروانه وهو البيت المحذور الذي في حيطان
البيت واسقط من اساسه ولم يرفع على استقامته ولا حل شونه من البيت
قال بعضهم اذا قبل الحجر فليست رجليه ثم يرجع فاما ما كان ولا يجوز ان يسلم
ثم يمضي وهو مطلق الراس لئلا يحصل بعض الطواف وليس جميع بدنه خارجا
عن البيت والرابع ان يطوف **سبع طواف** مع طوفه هو الشوط والركن
الحجر الى الحجر الخامس المسوا لانه فلو نسي شوطا من ركعة بالقرب ولم ينتقص شوطه
عاد اليه بالقرب كما يرجع الى الصلاة وان طال بطل الطواف قياسا على الصلاة
الساكن ان يرجع ركعتين عقيبهما وسباني الكلام علمهما **انفسهما** الاول اذا كان
في الطواف يني على الاقل في الصلاة الشافعي اذا اقيمت عليه ركعة وجعل عليه
القطع ثم يني من حيث قطع وسجدة ان يخرج عن كل شوط ولا يقطع سجدة
وعلى المشهور فان فعل ابتداء واما سنة خمسة احوالها الركن بالفتح
والبدن اشار بقوله **ثلاثة حيا** للجنب الركن وهو المرفوع فوق المشي ودون المرفوع
وهذا سنة في كل من المراهق ولو نسي او سجد او لا دم في ركعة **اربعة** او
هذا كله فعله عليه الصلاة والسلام ذلك ان ينيها المشي فان طاف ركبا او سجدا

لعذر

لعذر اجزاء وان لم يكن لعذر اعادة الطواف الا ان يكون مرجح لبلده فليحرم
ثالثها الدعاء وهو من ركعة او ركعتين استلام الحجر الاسود او الطواف
كما قدمنا حاشتها استلام الركن اليماني او الشوط واما سنة ثمانية
فاربعة الاول استلام الحجر الاسود في اول شوطه عند الاول والبدن
اشار بقوله **يستلم الركن** يعني الحجر الاسود **كل ما مر به كما ذكرنا** او الا وهو
ان يستلمه بغيره ان قدره او وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير قبيل
وظاهر قوله **ويكره** انه يجمع بين الاستلام والتكبير وظاهر المدونة خلافه
الثاني استلام الركن اليماني في اول كل شوط من الاول والبدن واليمين استلامه
اشار بقوله **لا يستلم الركن اليماني بغيره** ولكن **سنة** ثم يضعها على فيه
من غير قبيل ومخو في المدونة بزيادة نقلها في الاصل الثالث الذي
من البيت للرجال دور الثبات كالصنف الاول الرابع الدعاء بالترجم بعد
الترجم من الطواف والمترجم ما بين الركن والباب فيعنتقه ويخطى بالركن
واما **كرهها** انه فاحد عشر على خلاف في بعضها السجود على الركن واستلام
الركنين الذين يليان الحجر وقراءة القرآن وسبق الكلام فيه وان شاذ الشعر
وشرر الما غير المضطر والسبع والشراو الطواف تحت طابا التا وتعطية
الرجل منه وطواف المرأة متقبية والركن لغيره **فاذا انتم طوافكم**
عند المقام ركعتين اشتمل هذا على واجب ومستحبين فالواجب فعل
ركعتين بعد الطواف على المذبح يجبران بالدم قاله العراقي والمنسحب الاول
فعلهما عند المقام وهو الحجر الذي يرفع به ابراهيم الخليل عليه الصلاة
والسلام عند صنعته صنع الحجار التي علنا تمهيد عليه السلام
يناوله اياه في بنا البيت وعرفت قدماه فيه وان لم يمسكه فخطما عند
فحيت تيسر من المسجد ما خلا الحجر والبيت وطريقا ويستحب ان يقرأ فيهما
بالكافرون وقيل هو الله احد والمستحب الثاني انصا لهما بالطواف فان
فرق وكان قريبا اجزاء وان بعد استحب اعادة الطواف فان لم يفعل
اجزاء **ثم** اذا فرغ من صلاة ركعتي الطواف **استلم الحجر الاسود** ان قدره على
جهة السنية على ما قاله الخليل في مختصره وقال في مناسكه انه مستحب
ونقصه فاذا فرغ من الطواف فيسجد لركن يستلم الحجر الاسود وان لم يفعل

فلا شيء عليه ولا يستلم اليه ان يوسم له بعد استلام الحج ان يمر من زمزم فليس
منها ثم بعد ذلك **يخرج الى الصفا** ابن العربي وهو مع صفات وهو الحج
العريض الاملس وقيل هو واحد وليس جمع وهو في اصل جبل الى قميص وهو
مبدأ السجى ولم يبين من اين يخرج وصرح **ق** و **ع** باستخدام الخروج
من باب الصفا كونه اقرب للصفا ونقل عن ابن جيبان النبي صلى الله
عليه وسلم خرج منه فاذا وصل اليه رقا اعلاه **فيقف عليه** لاجل الدعاء الذي
الدعا ترأته **في سجى** اي يمشي الى المروة ابن العربي هي حجارة بيض مرفوعة
في الشمس وهي مقبرة السجى في اصل جبل قحيفتان **والحال انه** يخرج الى
دور المروة في مشبه على حفة السنية **في بطن المسيل** خاصة في الاشواط السبعة
اسرع من ماله في الطواف وهو اي بطن المسيل **ما بين الميدين الاخضرين** الى الميدين
قال في المسدود من زمزم في جميع سعيه بين الصفا والمروة اجزاء وقد رآها
وان لم ير في بطن المسيل فلا شيء عليه **فاذا الى المروة وقف عليها** لاجل الدعاء
والدعاء عليها وعلى الصفا غير محدود وهو الوقوف عليها والبدء بالصفا
سنة وهذا لك الدعاء على ما في المختصر والذي في المدة انه مستحب وهذا
الوقوف عليها بعد فراعده من الدعاء على المروة **يسعى** اي يمشي بطن المسيل الى
الصفا متعل **واك** اي ما ذكر من الوقوف على الصفا والمروة والدعاء عليها والحب
في بطن المسيل **سبع مرات** فيحصل ما ذكره **بالتفصيل** **الدعاء على الصفا**
واربع على المروة وهذا السعي واجب من اركان الحج والعمرة التي لا بد منها
لا يزي في تركها ولا يجوز الا غير ذلك على صفة الكتاب المستزلة شروطا
ومستحبات اما شرطه فاربعه الاول الترتيب وهو ان ياتي بالسعي
بعد الطواف وفيهم هذا من قول الشيخ ثم يخرج الى الصفا ولو بدأ بالسعي رجع
قطاف وسعي الشاة المرواة فان جلس في سعيه شيا خفصا لاجزاء فان
كانت اركان البدء ولا يسبح ولا يشترى ولا يقف مع احد فحدثه فان فعل
وكان خفيفا لم يضرب وان اصابه عن نوصا ونا والكلام فيه اخفى الكلام
في الطواف وان اقيمت عليه الصلاة كما رى الان يصيب وقت تلك الصلاة
فليس عليه ان يمشي الى المروة **الثالث** انما الاعداد والبدء اشار بقوله **سبع**
من ترك شوطا من جلاوة مكحكة او فاسدة فليرجع الى ذلك من ملكه ومن ترك السعي

ذراعا

ذراعا ثم تجزء الرابع ان يتقدم طواف سعيه ولا يشترط ان يكون فيه واجبا
بل يكفي اي طواف كان على ما صدر به ابن الحاجب وفيه خليل من المدة
وقال **والمشهور** ان شرط كونه واجبا كطواف الافاضة والقدوم وتقديمه
اي السعي عند طواف القدوم واجبا لغير المراهق والحائض والناسي
فيؤخره للافاضة وان اخبر غيرهم له قالدم خلافا لا يشهد
واما سنيته فثمانية الاول انصا الى الطواف الا ان السعي الثاني
المشي الامن عند رفات من سعيه غير عذر اعدا سعيه ان كان قريبا وان
تباعد اجزاء واحده في المشاة ان يتقدم طواف واجبا على ما في الذمة
عند سنيته الرابع الرمل الخامس تقبيل الحجر الاسود بعد الفراع
الطواف وركعتيه على ما في المختصر وعدة بعضهم في المستحبات الساد
ان يرفي على الصفا والمروة السابع الدعاء عليها **الثاني** البدء بالصفا
واما مستحباته فطهارة اللحية والخبث وستر العورة واستحب مالك
ان يستغفر وضوءه ان يتوضا ويصلي فان لم يتوضا فلا شيء عليه وقد
تقدم انه ان جلس في محله او وقف لمحدث مع غيره او صلى على حارة
او باع او ابتاع بني فيها خف وان تقاضى ابتداء ويقطع لغيره
اقيمت عليه لا غيرها وبعد فراعده من السعي اذا قرب وقت الوقوف فانه
يخرج يوم التروية بتخفيف البيا وهو الثامن من ذي الحجة سمي بذلك
لانه مستحق من الرمي وهو سقى الماء لانهم كانوا يستعدون فيه بالما
ليوم فخره **الي منى** سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام تمت
كشف ما نزل به من ربح ولده وادم تمتي ان يلتقي فيما مع حوي وقيل
لان الله ما تمتي اي تراق فيها ويعينها وبين مكة ستة اميال فاذا خرج
اليها يستحب ان يكون خروجه اليها بقدر ملاذ او صلح حانت الصلاة
فيصلي بها الظهيرة والعصر ويستحب له ان يصا على ما في المختصر او يسكن على
ما قال الشيخ في باب عمل ان يبيت بها فيصلي **بالمغرب والعشاء والصبح**
والاصل في هذا صلاة فاعله الصلاة والسلام ومن لم يصل بها الظهيرة
والعصر ويات فلا دم عليه اتفاقا ومن ترك المبيت بها خسر ذلك وادم
عليه علي المشهور وكذا ان يكره التقدم اليها قبل يوم التروية

والتي عرفه قبل يوم عرفه ثم اذا صلى الصبح اليوم التاسع عني يستحب ان لا يخرج
منها الا بعد طلوع الشمس **فان قيل** وهو موضع الوقوف يعني
بذلك ان لا يخرج من مكانه حتى يبرأه الله عليه السلام الناسك ويقول له
عرفت ويستحب له في ذلك ان يسكن على المزدلفة ويجوز من بين
الماز بين كل ذلك لفعله عليه الصلاة والسلام فاذا وصل الى عرفه فليستحب
ان يترك البعرة وهو من اخر الحرم واول الحرم **ولا بدع التلبية في هذا اكله**
اي فيما ذكر من بعد فراغه من السعي **حيث تروى الشمس من يوم عرفه**
ويرجع الى صلاتها تصار مع ما تقدم من قوله ثم يعاود كما حتى تروى
الشمس من يوم عرفه ويرجع الى صلاتها وهو بعد بغير صلاة **ويستظهر اي**
يقبل بعد الزوال **قبل واحد الى المصلي** ولا يتبدل في هذا الغسل ولا
بالغسل بامر الله فقط وهذا اخر غتت الا ان الشك قد تقدم
بيان حكمه وهو الوقوف في الصلاة فاذا وصل الى المصلي **يجمع بين الظهر**
والعصر مع الامام جمعا وقصر ازا في المدة وانهما باذانين واقامتين وقال
فيها ويؤذن المؤذن قبل فراغ الامام من خطبته والقرآن في ذلك سرا ولو
وافقت جمعة وظاهر المختص ان هذا الجمع مستحب وفي باب جامع انه سنة
ومن فاته الجمع مع الامام جمع في رحله وما ذكرناه من القصر فهو في حق غيره اهل
عرفه امام فيتمون والصائب ان اهل كل مكان يتمون ويقصرون في ما سواه
والقصر عرفه انما هو للسنة والا فهو ليس بمسافة قصر في حق المكوي اهل
المزدلفة ويحرم ثم انتقل يتكلم على تيمم اركان الحج الاربعة وهو الوقوف
فقال **ثم اي بعد الفراغ من الصلاة مع الامام يروح معه الى موقف عرفه**
اخذ من هذا ان موقف عرفه خلاف مصلاها وهو جوفه ايضا ان اول الوقوف
من بعد الزوال وظاهر قوله **فيقف** اي اي مع الامام **الى غروب الشمس**
ما قاله وغيره انه لا يؤخذ جزء من الليل والمذهب انه لا بد من جزء من الليل
ابن الحاجب والواجب من الوقوف الركعتي الذي حضور جزء من الليل وجزء
من عرفه عرفه كل موقف حيث شاسوي بطن عرفه ويستحب الوقوف في ارضا
لفعله عليه الصلاة والسلام قالوا ما لم يشق على السائفة فان لم يكن ارضا
فقايا ولا يجلس اللحلة او خلال اي يجب ويستحب ان يكون ظاهر من اللحاة

متويا

متويا ليكون في هذا المشهد العظيم على كمال الجلال لا يستحب التسبيح والتحميد
والتهليل والتعظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
والدعاء لنفسك ولو الذي والنظر في ذلك للغروب ويستحب له الفطر
كما نص عليه في باب عمل لتقريبه الى العباد **ثم بعد غروب الشمس من يوم**
عرفه وتكون التلبية **في الحاج** **يدفعه** اي دفع الامام **الى المزدلفة** على جهة الاستحباب
فان دفع قبل دفعه بعد غروب الشمس اخره وكان تاركا للافضل ويستحب
له الدفع من بين المازمين بالهزم وكسر الزاوي بفتح الميم من عشي وهما
جبلان بين عرفه والمزدلفة وان دفع خلفهما فقد ترك المستحب وحيت
من دفع بكسر اللام لانما ان دفعه اي قرية يتقرب من حوله الى المصلي وحيت
ايضا فرجاو جمعا بفتح الجيم وسكون الميم وبالمهمله فاذا وصل اليها
فليكن او الاهتمام به بالصلاة بعد خط ما خف من الحبل **فصل في معاني يوم**
الامام بالمزدلفة **المغرب** **الغروب** جمعا وقصر اللغات لغزاه من دفعه على
ما قال الشيخ وظاهر المختص ان هذا الجمع مستحب وعنه ان كان وحده على
المشهور واذا طلع الفجر استحب له ان يصلي مع الامام **الصبح** لولا الوقت اخذ
من هذا انه يطلب منه البيات بالمزدلفة وقد نص في المختص على استحبابه
ثم بعد ذلك يستحب على المشهور ان **يتنق** **معه المشعر الحرام** ويجعل
وجهه امام البيت والمشرع جيل بالمزدلفة سمي بذلك لان الجاهلية كانت تشر
هذا اياها فيه **يوم بيده** اي يوم النحر **اي** بالمزدلفة اطلق اليوم على بعضه
وهو بعد صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس يدرك عليه قوله **ثم يدفع**
بقرب طلوع الشمس الى موقف عرفه كالمختص جواز التماسي بالوقوف
الى الاسفار والذي في المسند انه لا يقف احد بالمشرع الى طلوع الشمس
او الاسفار ولا حتى يدفع قبل ذلك وفي الصحيح ما يرد للاور **والدافع**
الومني ان كان ركبا **يترك دابة** على جهة الاستحباب **يسطن بحجر** بكسر
السين المهمله لا غير وهو ادين المزدلفة ومبي والطريق في وسطه وان
كان ماشيا اسرع الرجل في مشيه ولا تسرع المرأة وهذا الاسرع تعبد
وقيل معقول المعني لان الله تعالى انزل فيه العذاب على اهل الفيض الذين
اتوا الهدم الصعبة فاذا وصل الى موقف عرفه **يدفع** **معه** **الغرفة** يعني يدبرها

اول ما ياتي في وجوبه على حاله الذي هو عليه من كونه في حرفة الاستجماع
 وهو البناء والتجديد وهو في حرفة من ناحية مكة سميت حرفة باسم ما يبرمج فيها
 وهي الحجاز **والزمن** وقت اداءه وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس يوم النحر
 ووقت قضاءه هو كل يوم من ايام الرمي والاعلاف في وجوب الدم مع الغوات
 واختلف في وجوبه في وقت من القضا ولا يبطل الحج بقوات من الحجاز انتهى
 والرمي شرط صحة وشروط كمال اما شرط الصحة فتلاثة الاول ان
 لا يضع الحصى عليها ولا يطرحها فان فعل ذلك لم يجزه بل تحرقه حدا
 وبوجه هذا من قول الشيخ رضي فان الرمي هو الحذف وصفة الرمي ان يجعل
 الحصى بين ابعديه وسبائده وقيل يمكنها بابعده والوسطى الثاني
 العدة والبداية يقول **سبع حصيات** واحدة بعد واحدة فلا يجزي
 اقل من ذلك ولو رجم سبع في مرة واحدة احتسبت منها واحدة الثالثة
 ان يكون الرمي به حجرا ونحوه فلا يجزي الطين والمعادن كما حديد واختلف
 في مقدار الرمي به فالذي عليه اكثر الشيوخ ما اشار اليه بقوله **مثل حصي**
الحذف حتى الحذف فقبل قدر الغولة وقبل قدر النواة ولا يجزي اليسير جدا
 كالحصاة واما شرط الكمال فتبعة **الاول** ان يسلم الرمي بالحجارة او بالماقي كما
 قدمناه لفعله عليه الصلاة والسلام الثاني انه لا يكون **سبع حصيات** تحسب
 وان لم يكن اجزاء الرمي الثالث تتابع رمي الحصيات الرابع لفظ الحصيات
 دون حصىها وله اخذها من منزله بمشي الا حرم العقبة فالأفضل اخذها
 من المزدلفة لخافس طهارتها فليكن الرمي بحجر السارسان ان لا يكون عماري
 به فلو خالف ورمي بحجره وهل يجزى ولا قولان السابع رمي من بطون الاربعة
 فلو رما من فوق اجزاء **تنبيه** في تحللان اصغر وهو رمي حرم العقبة
 فيجعل كل مكان ممنوعا الا التنا والصيد ويكره له الطيب والكبر وهو طواف
 الافاضة كما سيأتي ثم بعد فراغه من رمي حرم العقبة **ثم** ما يبرمج وما يند
ان كان معه هدي وقف به عرفه ومعنى كل محل للنحر الا ما وراء حرم الحجاب
 ولا ينتظر الا امامه في ذلك الا ان يمشي هناك صلاة عيدا **ثم** اذا فرغ من النحر
 فليقل او يقصر ان كان رجلا لم يلبس له ولم يعقصة ما ان كبد او عتق

فالحلاق

فالحلاق ليس الا كما سيأتي وان كانت امرأة فالسنة في حلقها التقصير ليس الا
ثم بعد الحلاق **ياي البيوت الحرام** فيقبض او يطوف طواف الافاضة وهو
 احرام كان الحج الاربعه التي لا يجزى بالدم وتحلل به جميع ما كان ممنوعا
 منه حتى التنا والصيد والطيب خط منه ان البياضة به يوم النحر افضل
 وهو عند الكهول واخره من ايام التشريق لا يلزم دم الا يخرج من ذي الحجة
 على المشهور كما قد مضى **وطواف سبعا وربع** تفسير لقوله فيقبض ولا
 يبرمج في هذا الطواف ولا يجزى لانه سعي بعد طواف القدوم هذا في حق
 غير المأثور ومن احرم من الجمرات او التعظيم واما من قبضتها ثم الرمل
 به طواف الافاضة **ثم** بعد الفراغ من طواف الافاضة ورغبت في **نعم** مني
ثلاثة ايام بلباسها ان كان غير متحجلا والاقامة حاله عنوة فيقبض الصلاة
 ولا يتم اذا كان من غير اهل بيته ولا يجوز المبيت دون حرم العقبة لانه ليس
 من منى واستثنوا عن لزوم البيات منى لروى السقاية لانه عليه الصلاة
 والسلام امر خص للعباس البيات بمحطة من اجل السقاية والمراعاة
 ابن الحاجب وامر خص للرعاة ان ينصرفوا بعد حرم يوم النحر وياتون ثالثه
 قبر مومن اليومين وقال محمد بن ابراهيم بن ابي الليث **فاذا زالت الشمس من محل**
يوم منها اي من الايام الثلاثة **رمي الجمرات الاولى** التي هي مسجد بني سبيع
حصيات بالشرط **يكبر مع كل حصاة** ثم يرمي بعدها **الجرمات** من
 فيبدا بالوسطى ثم يختم بالثالثة وهي حرم العقبة **كل حصاة بمثل ذلك**
اي سبع حصيات مثل حصى الخذف **ويكبر مع كل حصاة** **ويقف للدعاء** **يا اشر**
الرمي في الجمرات الاولى التي هي مسجد بني سبيع في الجمرات **الثانية** وهي الوسطى **تنبيه**
 في قوله فاذا زالت الشمس المستحب ان يرمي قبل الصلاة فان صلى ثم رمي اجزاء
 ذلك لقوله فاذا زالت الشمس قبل الصلاة فان رمي قبل الزوال لم يجزه ويجزى
 بعد الزوال كما اذا رمي حرم العقبة قبل الفجر **الدعاء عند حرم العقبة**
وليس في اي يذبح امامه كما يرفع خلفه ولم يبين موضع الوقوف للرمي في
 الثلاثة ولا موضع الدعاء في الاولى يبين وقيل بينه ابن الحاجب بقوله ويبدأ
 بالجرمات التي هي مسجد بني قريظة من فوقها ثم يتقدم اماما فيستقبل الكعبة
 ويرفع يديه يقولان وضعت يدي في حرمك فبرئ من جميع ما عداك والاستسقاء

وقدر اي رافعا يد في الاستسقا وقد جعل بطوننا الى الارض وقال ان كان
الرفع فخذوا ويحرو ويملل ويحسد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ويذوقون مقدار ارتضاع سورع البقرة ثم يثني بالوسط على هذا الان وقولها
امامها ذان الشمال ثم يثني برجي جرح العفة كذا كذا الا انه يبرمها
من اسفلها في بطن الوادي ولا يقع للدعا فلك السنة ويستحب لان
يأتي بالحمار في الايام الثلاثة ما شيا ذاهبا ورا جاعا لمن قدر كما فعل
سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **فادار محي في اليوم الثالث وهو رابع**
يوم النحر انه من مني الى مكة شرفها الله تعالى ولا يقيم بمكة حتى يبرمها
في اليوم الثالث والمستحب ان ينزل بالمحصب فيصلي به الظهر والعصر
والمغرب والعشاء ويدخل مكة ليلة الان النبي صلى الله عليه وسلم كذا كذا
فعل والصحابة بعده وان صلى الظهر قبله فلا شيء عليه وان لم ينزل به
فلا دم عليه انتهى وفي قوله **وقد تم حجه** شجوه وان يقال ما ذاراد
بالتمام فان اراد تصنعه وفر ابيضه وقضايه فقد بقي عليه طواف الوداع
وان اراد الغريض فقد تمت قبل هذا فالحجاب ان ارادتم بغير ابيضه وسنة
ولم يعتبر طواف الوداع لانهم يحضرون بالحاج بل يفعل كل حاج من منى
حاجا او غيرهم وقوله **وان شئتم فليجئ في يومين من ايام مني في يوم النحر**
تميم قوله يقيم معنى ثلاثة ايام هذا اما لم تغرب الشمس من اليوم الثاني
فاذا غربت فلا تجعل لان البسطة اما امر بالمقام فيها من اجل رمي
المنار فاذا غربت الشمس فكانت التزم رمي اليوم الثالث وظاهر
الاطراف ان اهل مكة كغيرهم في التجليل وهو عند ذلك على المشهور
قوله تعالى فمن جعل في يومين فلا اثم عليه وظاهر ايضا اماما كان
وليس كذا كذا لقولها كذا لا يجزي لامي الحاج ان يتجمل وعلل بانه
مستحب فلو تجمل لتعد اثم الناس ويقتدي به من لم يكن نية التجليل
فيؤدي الى تضيق تلك الشبهة في اليوم الثالث **فادار محي** اي اراد الحرج
من مكة للشرقة **طواف الوداع** بفتح الواو وكسر حا وهذا الطواف مستحب
لادم في تركه وقال الشيخ في اخر الكتاب سنة وهذا كذا بفتح الهمزة
يكن في احد السنين اذا اراد سفر امكيا كان او غيرهم وكان مل فيه واذا اراد

ركع وقبل الركوع **واصف** ولا يرجع في خروجه الفهم في لانه خلاق السنة ولما
انتهى السلام على الحج كان سايلا قال له وكيفية العمة ما هي فقال **العمة**
ينقل بها احما وكربا اولا الى تمام السعي بين الصفا والمروة اخذ منه
ان اراد كما كانت ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وانما يبرم في الطوافها سواء كان
من اهل الافاق او لموطا هو قوله **ثم يحل** **وقد تمت عمرته** ان العمة لا تتم حتي
يحل ولا يسعد انك لان ما لشاقا لستم عمرته بالطواف والسعي واما الخلق
فمن شروط اكتمال **وللحلق افضل في الحج والعمة** من التقصير فان كان في حج
فلا افضل ان يكون بمكة ولا يتم نكاح الخلق الا بجميع الراس لعله عليه
الصلاة والسلام لذاته واذا بدأ بالخلق بدأ باليمين وبلغ بالحلاقة
والتقصير الى عظم الصدغين ونهت في طرف الخيئة وما ذكر من افضلية
الحلق فهو في حق من له حجة وهو غير مخفوض ولا ملبد ولا مطفر والمخفوض
هو الذي يقتل شعرا في مكان واحد ويرخي الى ناحية ققاء والمخفوض
هو الذي يقتله صفيرا والمليد هو الذي يجعل عليه الصمغ والغاسق
فهو لا يجب عليهم الحلق ولا يجزئهم التقصير لانه لا يثبت فيهم **والتقصير**
يجزئ عن الخلق والمقصرون كاذرجلا **فليقصروا جميع شعرة** ابن الحاجب
وستتد اي التقصير من الرجل ان يجز من قرب اصلة واقله ان ياخذ من جميع
شعرة فان اقصم على بعضه فكالمعدم على المشهور **وسنة الذاة التقصير**
ويكره له الخلق وقيل هو حرام لانه مشقة والاصل في ذلك ما رواه ابو داود
من قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المتاحق انما على النساء التقصير
ثم اتفق رحمه الله تعالى ونفعنا بعله وحشرنا في من رتبته تكلم على ما يجوز لمجرم
قتله فقال **ولا باس** معني ويجوز ان يقتل المحرم **الفارة** ابن العربي صوابه
الفارة بالضم وهو الصواب عند اهل اللغة والمخفوض ابن عرب وما يقتضيه
الاتواب ويجوز ان يقتل ايضا **الحية والعقرب وشبههما** بفتح الهاء بين
والمراد بالشبه الشبه في الاذية لا في الخلقة كالمربور وظاهر كلامه حيوان
قتل الثلاثة حتى الصغير منها وهو عفا كذا على المشهور **كذا كذا** يجوز له
قتل **الكلب العقور** المراد به على المشهور ما بعد وفيد خلد السبع والكلب

والمنزلة قال **ح** وقال ابن عبد السلام الاشبه ما قال بعضهم انهم اتفقوا
على دخول السباع تحت لفظ الطيب العقود واختلفوا في الطيب
والشهيرة ولم يدخلوه انتهى مراده به الانبياء صرح به خليل في معناه
فعل على هذا قول الشيخ **والصيد من الطيب والسباع ونحوه** كما في تركه
وتفسير الفقهاء وهو ما بعدوا الى اخره وانظر في الاسلوب بين ما تقدم وتو
ويقتل من الطير ما يقتل من الغراب والاحدية ابن العربي صوابه
الحدا بالهمزة والقصر ظاهر كلامه ان هذين النوعين يقتلن وان لم يبتدبا
بالاذية كغيره كان او صغيرا وهو كذلك ومعلوم قوله **فقط** ان ما اذى من الطير
غيرهما وما اذى من غير الطير لا يقتل وهو كذلك على احد قولين حكاهما ابن العربي
من غير ترجيح والقولان ايضا في حق الطير المؤذي وغير الطير اذا اذى ثم يقتل
يكتل على مخطورات الاحرام فقال **ويقتل من الطير ما يقتل من الغراب**
او الاستمتاع بهن بالطير في الفرج وغيره كان بعد انزال الام لا او بعد ما
اما القول في وجوب الفساد والقضاء والهدى ان وقع قبل الوقوف او في يوم
الفرج قبل الرجوع والتقصير واما مقدما منه وهي الاستمتاع بهما دون الفرج
كالقنطلة والمباشرة فحرام على ما في المختصر وان فعل شيئا من هذا وكان معه
انزال الفسد وان لم يكن معه انزال فليس عليه بدنة **وكذا** لا تجتنب الحرم في عهد
وعمرته **الطيب** من شاة او موشا او لوركا او لورد والياسمين فلا بد
فيه ويكره والحنان منه لكن اسقط في المدة منه القدية في الرقعة الصغيرة منه
دون الكبيرة واما الثاني وهو ما لا حرم بهلحق بالجسد والثوب كالمسك
والعنبر فيقتب القدية باستعماله ولو ازاد سر بها ولم يعلق على المشهور
ولو خلط الطيب بخير فان لم يطبخ فالمشهور وجوب القدية وان طبخ فلا ي
عليه سواء صنع الطيب الغرام **او** تجتنب الحرم ايضا في عهد وعمرته
في طيب السباع لا خلاف في تحريمه على الرجال دون النساء والاختصاصية للحيطة
بالكل ما اوجب فاهية فخطا كان او غير ذلك اجلك الحيوان يسلخ ويلبس
او باليد على شغل الخطا او في عهدك ولو طرخ فخطا على بدنه من غير
لبس فلا قدية والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم ليس بالذي يلبس
عما يلبس الحرم لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا المسراويل ولا الاقباس ولا

يجتنب

بجنت الحرم في عهد وعمرته **الصيد** ابن شاسق يختص القنص بصيد البر فقط
فيجوز انك في صيد البر كله ما اكل لحمه وما لم يؤكل لحمه من غير فرق بين ان يكون
مناسا او حشيا مملوكا او بياحا ولا يستثنى من ذلك شي الا ما يتناول بالحدث
وهو الغراب والحسداء والفاروق والحرقب والقطب العقور **وكذا** لا تجتنب
فيهما **قتل الدواب** من حشرة فلا يقتل القمل ولا يلقنه عن حشرة الا انه
تعرض لقتله بخلاف الدرعوث فانه يجوز القنص لانه من الارض يخرج ولا يقتل
وكذا لا تجتنب فيهما **القنا** التفت بقص الشارب يقتلهم الاطفا وحلق
العانة وتغسل الابط وكذا لا تجتنب غطية راسه وحلقه واليهما اشار
بقوله **لا يقتل راسه في الاحرام** وسياتي حكم ما اذا غطي راسه **ولا يخلع الا**
من صوته وانظر في غير الاسلوب والاصل في منع الخلق قوله تعالى ولا تخلقوا
سوءكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فقلد بغير
المعنى الخلق لانه الذي قد يدعي من صياحه او صدقه او ذك وقد
اشار الشيخ الى تفسير القدية المذكورة في الآية فقال **ثم يقتل راسه**
لا خطا ان يجتنبها او المعام **شاة** من مدبر القدر **شاة**
من الشاة من الشاة تطلق على الذكر
والانثى واقل الهدي شاة واعلاء بدنه قال تعالى في استنسية الهدي وشاة وقوله **ويحرم**
حيثما سار من قبله ما اذ لم يقلدها او شعرها فان دخل لم يدخلها
الا مني واحده من كلامه ان الكفار على المزاخي ولو كانت على الغنم لو جبت
عليه في ذلك المكان ثم بين ما تحل للمراة الرجل فقال **وليس الا بالخصين**
مطلقا وجبت لعلين ان لا **تلبس الثياب** الخبيطة في احرامها **وتجتنب**
ما سوى ذلك اي ما سوى لبس الثياب **وتجتنب الرجل** في احرامه
من الوطى ومقدما منه والطيب والصيد وقتل الدواب والقنا التفت واما تعطية
الراس فلا يجتنبه واليهما اشار بقوله **واحرام الالة في وجهها وقمها**
معناه شدي ذلك لان الاحرام مستقر فيه ولها ان تلبس جميع وجهها
وقمها شوب تسد عليه من فرق راسها ولا تغزى بابر ولا يلبس
الثياب ولا البرقع ولا اللثام فان فعلت شيئا من ذلك فقتلت **واحرام**
الرجل في عهد راسه معنى انه يبيد بهما في حال الاحرام ليل او نهارا

فان عظمى تيامن ذلك وانتفع به حرم عليه واقتدي ناسكنا وعلما اوجا
وان نزع مكانه فلا شئ عليه ويجوز توسل وسنة بيده من شمس او غيره
وحمله عليه ما لا بد منه من خرجه وجرابه وغيره فان عمل الخيرة او الخفارة
فالغلبة وقال الشهاب الا ان يكون عيشه ذاك ويجوز استطلاعه بالناس
والاحسية وما في معناه **ولا يلبس الرجل الخمين الا ان لا يجد علبين**
ليقتطعا من اغسل من العصبين كما ورد به الحديث وهذا ان كان
دفع عليه الثمن فانه لا يلبس الخمين الا بعد قطعهما وقيل قوله فليقطع
مقصوده فلا يلبسهما حتى يقطعهما بنفسه حتى لو وجدها مقطوعتين
لم يتركها ذاك ولا يلبسهما وقيل يجوز له شرائها كذا ذكره في بعضها
ثم انتقل بين الفاضل والمفضول من اوجه الاحرام الثلاثة المستقلة
لها فقال **والاخر اذ هو ان يحرم بالحق فقط افضل عندنا اي المأكبة**
التمتع ومن القرآن وسيدكر تعريفهما وظاهر كلامه ان التمتع افضل من
القرآن حيث قدم التمتع عليه والمشهور ان القرآن افضل وانما كان الاخر
افضل منه لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم افرده وافضل على الخلفاء
والائمة بذكره ولان الافراد لا يحتاج الى جبر ان يهدي بخلاف الاخير
فانما يحتاج الى اليه واليه اشار بقوله **فوقن** بفتح الاء **او تمتع من عبي**
اهل مكة فله هدي معناه ان اهل مكة لا يهدي عليهم وهو هذا الذي
به والمراد بهم من كان حاضرا بها او يذوي طوي وقت فعل النكاح ولو جاز
على القارئ سلطان ان لا يكون من الحاضرين وان حج من عامه وشروط وجوب
التمتع نافي ثم بين محل الهدي وذبحه فقال **يدك** اي الهدي ان كان ما بين
او يخر ان كان ما بين **مهي** او في منى منها را بعد الفجر فلا يجزيه ليل الاصل
في هذا كله فعليه الصلاة والسلام وهو متفق عليه وفي كل ما عمل العبد
ولصحة التخرجه شروطا احدها ان **اوقته** من وجوبه او بانه **معرفة**
ان حارون اما اشتراط كون الوقوف بالهدي ليس الا فلا اعلم فيه خلافا
لان كل من اشتراط الوقوف بعرفة جعل حكمه حكم ربه فيما يجزيه من الوقوف
ثانيها ان يكون التخر في ايام منى **ثالثها** ان يكون التخر في مكة لا في غيرها
فاز اجمعت هذه الشروط فلا يجوز التخر بمكة ولا غيرها فان

جانه اليه اشار بقوله **وان لم يفته بعرفة** يعني اوقات ايام منى ولو وقع
فابعد او بذكره **مكة** او ما يليها من البيوت وجوبا والخره او نكره فالافضل
ان يكون ذاك **بالمرور** وحيث تعين الهدي وذبحه بمكة فلا يفعل الا **بالمرور**
ان **يدخل من الليل** من اي جهة كانت ليل كل هذه الابد في من الحج من الليل
والنوم وفهم من كلامه ان الهدي يكون من العنق والبقرة والمبل وهو هذا الذي
كن افضل الا بل شئ البقر من العنق ولا يجوز في البيع الا الاسلام كالاخيه
وهذا ان لا يجزي الا المذبح من الضان والشي مما سواه والهدي من هذه
الثلاثة انما يتعين على المتمتع والقارئ اذ اوجده فان لم يجد هديا بان
من جوده من الواجب عليه **صيام ثلاثة ايام في الحج** وفاعل **بني** صير يعود
على الله سبحانه وتعالى والثلاثة في منى ويجوز ان يكون في مكة او في مكة او في مكة
تتم اي ابتداء صيام الايام الثلاثة من وقت تحريم الى اخر يوم عرفه فيكون
يوم عرفه مضموما وليس هو افعارضا بقوله في اخر الكتاب وموم يوم عرفه
غير الحاج افضل منه للحاج لانها هنا في الصيام الواجب وما هنا في منى
المتطوع **فان فاته** اي صوم ثلاثة ايام في الحج **صام ايام غرة** لا
انتم عليه ان اخر الصوم اليها العذر اما ان اخره فغيره فانه ياتم مع الاجزا
وانظر ما قال هنا ان القارئ المتمتع يصوم ايام منى مع قوله في الصيام
ان لا يصوم بها الا المتمتع احاب عنه **ع** بان ما قال هنا يجزي على قول
وما قال في الصيام يجزي على قول اخر **و** بعد فاعده من الايام الثلاثة سواء
صامها في الحج او في منى فانه يصوم **سبعة** اي سبعة ايام **اذا حج** من منى
الي مكة سواء قام بمكة او لا فان اخرها صام في ثا والتسابع في العشر ليس
بلائم وانما هو مستحب على المشهور ثم انتقل بين حقيقة التمتع والقرآن
وبدا بالتمتع وله شروط سبعة اخذت من علامه احدها ان يقدم التمتع
على الحج واليه اشار بقوله **وصفة التمتع ان يحرم بعرفة** اولانا ثانيا ان يحل
من غرة قبل الاحرام بالحج واليه اشار بقوله **ثم عمل منها ثلثها ان تحصل العروة في شهر الحج**
ولا يشترط ايقاع جميعها في شهر الحج بل الحرام بما في رمضان وكلها في شوال
كان متمتعا والمعتبر في البعض الذي اوقعه في شهر الحج ان يكون ركنا فلو
لم يبق عليه الا الحلق واوقعه في شهر الحج لا يكون متمتعا **و** ان يكون

لم يحصل التمتع خامسا
لا يجوز الاغتسال ببلد
او شدة واليه اشار بقوله

الحج والعمرة في عام واحد واليه اشار بقوله **ثم يحرم من عامه** لانها اذا لم يكونا في
تلك السنة الى ان تقضى بضم الفاء وسكونها **او الى مثل ما تقدم في البعد** ظاهره
ولو كان من اهل الحجاز وهو المشهور بانها ان لا يكون حاضرا او قد قدم
تقريبه وايضا بانها ان تكون العمرة والحج عن واحد فلو كان احدهما
عن نفسه والاخر عن غيره فالاشهر سقوط الدم لانه لم يحصل الا احدهما
الحج والعمرة الذي هو حقيقة التمتع وهذا الشرط ما هو من قوله وصيغة التمتع
الى اخره **ولذلك** الامام للاختلاف في الاشارة عايدة على الحرم بعينه في شهر الحج
عليه الساقاي وبيع الحرم اذا حل من غير تداخلكم **الحرم** من بعد ان كان
ويستحب ان يكونا حرامين بالسيور **ولا يحرم منها** اي من مكة **من اراد ان يحرم**
حتى يحرم الى الحل لان من شرط العمرة ان يجمع فيها بين الحل والحرم ثم شرع
بين حقيقة القرآن فقال **وصفة القران** ان يحرم **الحرم** من مكة **وغيره** معناه
بالعمرة في بيته واذا اردت **الحج على العمرة قبل ان يطوف** وركعتين **فهي**
ظاهره انه لا يرد في الطواف والمشهور جوازها ويصح بعد كماله وقبل الرجوع
لكنه مكروه فان ركب فان اراد ان يركب بعد الحج لم يكن قازا اتفاقا
ثم صرح بمفهوم قوله فمن قرن او تمتع الى اخره فقال **وليس على اهل مكة**
تقدم اتمهم كالحاضر في ابي طوي وقت فعل النسيك **هذه** مع اتفاق
ولا في قران على المشهور ولما كان الاول متفق عليه فقدموه وهو محل النقص الثاني
مقتضى عليه قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الى ان قال
ذلك من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام فقوله لا ذلك عايدة على ما استيسر من
الهدي عند ما كان الشافعي رحمه الله سقوطه عنهما لانا الهدي واجبا لمساكين
مكة ولا يكون عليهم خلافا لامين الماحشون في اجابة الهدي واختاروا النسيك
ولم يظهر من كلام الشيخ هل التمتع والقران جائزان لهما مع ضرورة والمنقول
عن ما ذكره جوارهما من غير هدي ثم صرح ببعض ما صدق عليه مفهوم قوله
يحل منها في شهر الحج زيادة في الايضاح فقال **ومن حل من عمره قبل ان يحرم**
ثم يحرم من عامه فليس تمتع ومن احل من قبل **صيدا** برباها كقول الله او غير
ما ذكره غير ما نص الشارع عليه سواء كان القاتل محرما باحد النسيك او بالكل
وسواء كان حرا او عبدا ذكر او انثى صغيرا كان او كبيرا كان القاتل عبدا

او خطا

او خطا او نسيانا او مباشرة او تبسبا تذكر ذلك عند اول من تذكره فعليه
وجوب **احد مثل ما قبل من التمتع** والمثلية تكون في الصورة والمساواة
في القدر او القرب فعلى من قتل قبل بلده خراسا نسيان من
وعلى من قتل بجيرا او بقرعة وحشية او حمارا وحشيا او طيبة بقرعة مسنة
وعلى من قتل نعاما بلده لانها تقارب في القدر والصورة وعلى من قتل
سباعا او ثعلبا او حمارا من حمام مكسة والحرم ومما هما شاة وفي غير
حمام مكسة والحرم حكومته وادني ما يجزيه جزا الصيد للذبح من الضان
والتي هي مسواه لان الله تعالى حماه هديا فيثرت فيه ما يثرت ط
في الهدي ولما كان وجوب الهدي وجزا المثل لا يكتفي فيه بمعرفة نفسه
قال **الحكم به** **دواعي** كما قال الله تعالى **من قتل مسلما** ولا يشترط
ان يكونا فقيهين في جميع ابواب الفقه لان كل من ولي الامر انما يثرت في حق
ان يكون عالما بما ولي فيه وما يطر اعليه من ذلك فقط ومن شرط
حكمهما ان لا يتفهما الحكم ما في غير ما يحرم به النبي صلى الله عليه وسلم
والصحيحة فلو حكما بما لم يتقدم فيه حكم من مضي فانه يرد ولا يتقدم
ولا يخرج احدهما من غير حكم فان اخرج من غير الحكم اعاده ولو اقر فيه
حكم من مضي وخرج عن ذلك حمام مكسة والحرم ومما فانه لا يحتاج في لزوم
الشاة الى حكم لخرجه عن الاجتهاد بالليل وكان حكما مقدرا كغيره
وحل اي محل يخرج جزا الصيد ان كان مما يضره ويحبه ان كان مما يبدع **معي** ان
وقد هو وانما يبدع **معرفة** **والا** اي وان لم يقدر لاهو ولا يبدع فله فعل فخره
او بدعه **مكة** وهذا التفصيل في حق الحاج واما المعتمر والحلال اذا قتله
فمكته لا غير حيث كان محله مكته فانه يدخل به من الحل لان من شرط الهدي
ان يجمع فيه بين الحل والحرم فان ملكه في الحرم فلا بد ان يخرج به الى الحل ثم اشار
الى ان وجوب مثل ما قتل على التحريم بقوله **ولدا** اي لمن قتل صيدا **او يختار ذلك**
او مثل ما قتل من النعم او يختار احد شيئين احدهما **اختار وطعام**
مسألة صفة الطعام **ان ينظر الرقيمة** **الصيد** **طعاما** امر غالب طعام الموضع
الذي قتل فيه الصيد بالغاما بغتة فان لم تكن له قيمة هناك اعني قيمة اقرب
المواضع اليه **فيصدق** به عليهم فان لم يكن فيهم ساكن فعلى مساكين اقرب

والتي من الطير ما دخل في السنة الرابعة هذا مفسر في الزكاة وهي
اربع سنين **التي من الابل ابر سنين** اي ما دخل في السنة السادسة
تسب ظاهر كلام الشيخ ان الاضحية لا تقرب الا من اتهم الابل
والبقرة العتق وهو كذا في الاضحية لا يكون من الطير والوحش لان النبي صلى
الله عليه وسلم واصحابه انما ضحوا واهدوا من الابل والبقرة العتق فوجب
الاقتصار على ذلك وحكي ابن الحاجب فيما اذا كانت الام من النعم والاب من
الوحش قولين بالاجزاء وعدمه وانفق المذهب على عدم الاجزاء اذا كانت الام
من الوحش والاب من الانعام واذا كانت الضحايا والهدايا لا تكون الا من هذه
الانواع الثلاثة فاختلف في الافضل منها فعن ابي حنيفة والشافعي
ان الابل افضل من البقرة والبقر افضل من الغنم في الضحايا والهدايا وعندنا
الضحايا تحالف الهدايا في ذلك اما الضحايا فاشترط فيها الشيخ بقوله
وتحرف الضان في الضحايا **احصياها افضل من اناثها** **هكذا**
روايتنا في هذا الموضع وفي بعض النسخ وتحرف الضان في الضحايا افضل من
خصيانها وخصيانها افضل من اناثها ولا يخفى ما بين العبارتين من التقليل
فانه في الولد لا يعطى ان الخيل افضل من الخصيان بخلاف الثانية والثانية
موافقة للمشهور وهو ان الحمل افضل من الخصي قبل ان ياكمل منه في الخلق
ومقابلته ان الخصي افضل من الحمل وعلى طبيب اللحم ومحل الخلق ان اناثها
في السم لما اذا كان الخصي اسمن فهو افضل قاله ابن حبيب ولم يحكم البايعي
غيره وما ذكره من تفضيل الخصي على الانثى هو المشهور لفضل المؤنث فيه
على الانثى وهذا في الخصي القاييم الاثنيتين اما ان قطعنا او خلقنا ذلك
ففسده الاضحية به **واناثة اي اناث الضان افضل من ذكره المعز من**
اناثة طيب اللحم **واناثة المعز افضل من الابل والبقرة في الضحايا** قيل
ظاهر كلامه ان الابل افضل من البقرة لتقدمها وقيل لا يظهر ذلك منه اذ العوا
لا تقتضي ترتيبا وظاهر صنيع صاحب المختصر ان القولين مشهوران قال
في توضيحه والخلاف بينهما خلاف في حال هذا الطبيب وهذا والظاهر
عليه البقر وهذا اخر الكلام على التفسير في الضحايا **واما في الهدايا فالابل**
افضل ثم البقرة ثم الضان ثم المعز هذا هو المشهور لان المقصود من

الهدايا

الهدايا فكثير اللحم للمساكين والمقصود من الضحايا طيب اللحم ثم شرح بيده صفا
تتقى في الضحايا والهدايا متى وجد شيء منها فيها لا يجوز اي فقال **ولا يجوز**
بعضها بجري في غيره اي من الضحايا والهدايا **وهي التي ذهب**
نور احد عينيها وان بقيت صورتها اما اذا كان على المناظر بياض نسي
لا يمنعها ان تبصر او كان على غير المناظر لا يمنعها الاجزاء او اذ لم تجري العوار
فالعي او لم يركب ذلك لا يجوز فيهما **سبعة** من ضايفنا اما ان كان خفيفا
لا يمنعها من التصرف تصرف الغنم فلا اثر له ومنه البشم اي القحمة
والجرب العشرة وسقوط الاجناب او جلدها وكذا ذلك لا يجوز فيهما **العرج**
البن **صلحها** بفتح الضاد المعجمة واللام وروي بالظا المشالة اي عرجها
وهي التي لا تلحق الغنم اما ان كان العرج لا يمنعها ان تبصر بغيره فلا
يمنع الاجزاء وكذا ذلك لا يجوز فيهما **الحصاة** واختلف في تفسيرها فقال
تبع ابن حبيب **هي التي لا تحم فيها** وقال الاكثر من هي التي لا تحم في عظامها
وهو المنقول عن اهل اللغة وهذه العيوب الاربعة مجمع عليها وروي في الحديث
في الموطا وغيره واختلف هل يقاس عليها غيرها من العيوب اذ اخبرنا ام لا والشبه
القياس عليه مشي الشيخ فقال **ويجوز فيها اي في الضحايا والهدايا** **العيب كله**
اذا كان كثيرا ويختص اليسير ويعتبر بذلك كقاروهي المسقوفة الاذن
والمقابلة وهي التي قطع من اذنها من قبل وجهها وترك معلقا والمدايرة وهي
التي قطع من اذنها من جهة قفاها والشرقا وهي المسقوفة الاذن واليهما
اشار بقوله **ولا اي ولا يجوز في شيء منهما** **المشقوق الاذن الا ان يكون**
الشر يسيرا وهو الثلث فما دونه وكذا ذلك المقطع اي قطع الاذن لا يجوز
الا ان يكون يسيرا فيجوز واختلف في حله فالذي صححه البايعي ومشي عليه
صاحب المختصر ان ذهاب ثلث الاذن يسير وذهاب ثلث الذنب مشر لا ذنب
لحم وعصب والاذن طرف جلد لا نكاد نستعربه ويضرب ابن حبيب على ان ذهاب
ثلث الاذن مشر وصرح بمشهوره **ومكسورة القرن ان كان القرن يدعي**
يعني لم يسرا **ولا يجوز وان لم يكن يدعي** بازيه **فذا لك جاز** ويجوز في المذمة
وظاهر كلامنا كسر من اعلاه او من اسفله وعليه اكثر الشيوخ لان ذلك ليس نقصا
في الخلقة ولا في اللحم لان المعالج لا يقر لها وما فسرنا به قوله يدعي قال هو

الصحيح قال وقيل المراد بالدم على ما به انه اذا كان يسيل الدم فلا يجزي ولا يقطع
الدم فيكون وهذا بعيد وما استبعد من عليه **قوله في الرجل اذا قطع**
او حرق وكذا الكهني عليه **سنة** على جهة الاستحسان ان امكنه ذلك اقتدا
برسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يسهل ذلك لحد من ضرره ضعفه نحو
ذلك وكل مسلما وصحبا ان يكون من اهل الفضل والصلاح فاذا وكل
تارك الصلاة كره وتجزئه على المشهور وان وكل عاقر اكتابا او غيره لم تجزه
ج ظاهر قوله الرجل ان الصغير والمرأة لا يثبتان لانفسهما ما يثبتان
غيرهما وهو كل الكافي الصحيح باتفاق وفي المرأة قولان **قوله** الا فصلان قد ع
اضحية يسهلها واستدار من ذبح الناس وتجرهم الاضحية **بعد ذبح النحر** ما يباح
او تجزئه ما يتجره **يوم النحر** اي في يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة وذبح
للإمام يوم النحر ويجوز **صحة** وهو وقت حلق الناقة وما قاله هنا مخالف
لقوله وصلاة العيدين يخرج للمعاليق والامام والناظر في حق فان المراد بها هنا
ما قاله اهل اللغة طلوع الشمس احب بان يفتق عنه فقط مشترط بطلوع
على طلوع الشمس وعليها بعد ذلك ثم ذبح قبل يوم النحر او يوم النحر بعد الغدس
قبل طلوع الشمس تجزئه واعاد اضحية وكذا **قوله** ان ذبح **الاسام**
او تجزئه واعاد اضحية لقوله تعالى لا تقربوا بيديكم الى الله وسئل
قال الحسن البصري نزلت في قوم ذبحوا قبل الامام وظاهر كلامه مطلقا سواء
خرج الامام باضحيته الى المصلى ام لا ويحتمل ان يكون مفصلا بقوله في صلاة العيد
خرج باضحيته الى المصلى هذا حكمه في الامام **ومن لا امام له فليضح**
صلاة قرب الامنة اليهم وذبحه فذبحه نحو حنيفة فلو تجزوا ثم تبين خطاؤهم
اجزاهم على المشهور والفرق بين هذا وبين من تجزى النحر في ذبح ثم تبين انه ذبح قبل
النحر لا يجزيه لان اعادة الاضحية ما يثبت بخلاف اعادة النحر وانظر هل اراد
امام الصلاة او امام الطاعة قولان واختلف الشيعة في ظاهر كلام ابن محمد
فقال بعضهم ظاهر الاول وقال بعضهم ظاهر الثاني والمشهور ان المعتمد
امام الصلاة وقال النجاشي المعتمد الخليفة او من يقوم مقامه **ومن ضحى بابل** في
ليلة اليوم الثاني او الثالث **الزهد** **قوله** لعلنا في بيده والاسم الله والامام
معلومات فذكر الايام دون الليالي والمراد بالليل هنا من غروب الشمس الى طلوع النحر

ومن ضحى في اليوم الثاني والثالث بعد طلوع النحر قبل طلوع الشمس اجزاء
ويكون تاريخا للمستحق بخلاف من ضحى في اليوم الاول بعد النحر قبل
طلوع الشمس فانه لا يجزيه **وايام النحر عند ما لك** تتجمل الجماعة من الصلاة
والثاني بعين **علامته** اي ثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعده **بذبحها**
ما يباح او يتجره ما يتجره قد تقدم ان استدار من النحر والذبح من ضحى يوم النحر بعد
صلاة الامام وكذا ما لم يذبح **النحر** اي من اخر الايام الثلاثة
وهي متفاوتة في الفضيلة وقد بين ذلك بقوله **وافضل ايام النحر**
اولها افضلها على الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون بعده **ومن فاته**
الذبح او النحر في اليوم الاول الى الزوال فقد قال بعض العلماء وهو
ابن حبيب على ما قاله القنادلي ونقله بهرام عن مروياته عن مالك كما
اتفق عليه الا ان **يستحب له ان يصح في اليوم الثاني** بهرام اخلاف
ان ما قبل الزوال من اول يوم افضل مما بعده واختلف هل ما بعد الزوال منه
افضل مما قبل الزوال من اليوم الثاني وهو ظاهر لفظ المختصر وهو مذهب
الرهالة وغيرهما واليه ذهب ابن المواز او ما قبل الزوال من الثاني افضل
مما بعده من الاول وهو قول مالك في كتاب ابن حبيب الى اخيه ماذكر **ولا يباح**
على جهة المنع شيء من الاضحية التي تجزي بعد الذبح وهذا اهل ما هو قربة
كل هدي والعقيقة وفي الفعل المالم يسم فاعله ليدخل فيه المضحى وغيره
من مفضل عليه وهو هو له ووارث وقوله **حله ولا تضرم** واخلى في شيء
صرح بدائشاه لمن يقول يجوز بيع الجبل وقيد باعلامه بالذي تجزي احرازه
من التي لا تجزي فانها ليست باضحية وبعد الذبح احرازه من قبل الذبح
فان المشهور ان لا تتعمن الاضحية ثم شرع يبين كيفية الذبح فقال **وتوجه**
الذبح في الاضحية وغيرها **عند الذبح الى القبلة** استحبابا اجماعا على
ما حكاه ابن المنذر فان تركه لعذر او نسيان اخلت اتفاقا وان تركه عمدا
ففسد الذبح عند ابن القاسم كما لو تركه بيسارة لانه انما تركه مندوبا ويستحب
ضيقها على الجنب الايسر الا ان يكون اعسر فعلى الجنب الايمن للضرورة ابن
المواز ولا يجعل رجله على عنقه او استشكل بانته على الله عليه وسلم ففعل ذلك
وليقول **الذبح** عند الذبح **بسم الله والله أكبر** وهذا المعنى اجمع بين التسمية والتكبير

هو الذي مضى عليه عمل الناس اما التكبير فسنه واما التسمية فهو خذ من
كلامه بعد وهو مذهب المذاهب وانما واجبة مع الذكر والقتل ساقطة
مع الخبز والخبز وان اقتصر على اجزاء لقوله تعالى فكلوا مما ذكر
اسم الله عليه فلم يشترط سوى مجزأ اسم الله قالوا لا يقول اللهم الله الرحمن
الرحيم لان هذا لا يثبت وضعه بخلاف الاكل والشرب والوضوء وقراءة القرآن
فانه يقولها وان قالوا لا يثبت التكبير في ذبح **الاضحية** او الهدي والنسك
او الحقيقة **ربنا تقبل منا ولا يأسرنا** **الضحية** استعمال الياض هنا بمعنى الاحتيا
وقيل محض الياض **ومن نسي التسمية في ذبح اضحية او غيرها**
فانها تترك وان **تذكر التسمية** **لن تترك** هذا على مذهب المذاهب
انما فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان **ولا يترك** من نسي التسمية **عند**
اربا النواحي او رمي السهم وغيره ما يصاد به **على الصيد** فانه لو كل
وان تذكر نسي التسمية لم يترك لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وقوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ولو
قدم هذه المسئلة على التي قبلها كانا وكي لان النص انما جافها
وقوله **ولا يباع من الاضحية والحقيقة والنسك لحم ولا طلع وادرك**
او دهن ولا عصب **لغير ذوق ولا غيرة** **لكم** مثل القرن والشعر والصوف كذا في قوله
ولا يباع **لغير ذوق** يحتمل تكراره لذكر الحقيقة والنسك وتحمل تكراره لغير ذوق
ولا ياكل الرجل من ارضه **من اضحيته ويتصدق منها افضل** **لحم** يحتمل
عود الفضل على التصديق خاصة ويحتمل عوده على الجمع بين الاكل والتصدق
وهو الظاهر لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا انفاق والمحق وقوله تعالى
واطعموا الكفاين الفقير المانع الفقير وقيل من لا ياكل والمحق الزاير
المتعرض لما ياكل من غير سوال وبكرة التصديق بالجمع وليس لما ياكل
او يطعم حد والاختيار ان ياكل الاقل ويطعم الاكثر والجمهور على منع
اطعام الكافر منها مطلقا كتسابا كان او مجوسيا وقوله **وليس يواجب**
عليه تكرار مع قوله افضل **ولا ياكل الرجل** او غيره ممن وجب عليه هدي
من فدية الاذي المترتبة في ذمته اذا ابلغه حلالا وكذا لا ياكل من **جزء الصيد**
الذي يترتب في ذمته بعد بلوغه محله وكذا لا ياكل من **نذر** **الساكنين**

النذر

النذر المعين بعد محله وكذا لا ياكل من **ما عطف** **وهدي تطوع** **قل** **يأكل**
ما سوى كقديما الذي قبل بلوغ محله او جزء الصيد قبل محله ونذر الساكنين
قبل محله وما عطف من هدي التطوع بعد محله وهدي القران والتمتع وهدي
الفتاد وكل هدي لم ينقص سحرة من سحائر الحج وقوله **ان غاشا** اشارة
الي ان الافضل في الهدي عدم الاكل بخلاف الاضحية وهذا اخر السلام على
ما ذكر من الاضحية ثم شرع يحكم على الذكاة فقال **والذكاة قطع للانسوم**
وقطع جميع الاوراج **الى** **الودجين** **عبر** بالجمع عن المشي ولا يجوز قتل من ذلك
او من قطع للخلق ثم يماضى الاوراج هذا قول سحنون وشيخه وطاهر
كلام الشيخ انه لا يترك ما قطع المري الباطني في العترة وقوله للخلق
وهو عرفوا اصل بين الدماغ والريته والغدة والاذن فيجب له الهوي الرطب
ويخرج به الهوي الخارج كالمروج للقلب ومنها الودجان وهما عرقان من
الجانبين يتصل بهما اشتقاق عروق البدن ويتصلان بالدماغ ومنها المري
وهو عرق متصل بالغدة المعدة يخرج فيه الطعام منه اليها انتهى عياض
المري يفتح الميم وكسر الراء هرة اخرى وقد يشدد اخره والامم من مبيع
الطعام والشراب وهو البلحوم **وان رفع الذاب** **يد** **عن الذبيحة** **بعد قطع**
بعض **لكم** **الخلق** **ولا يرفع** **ثم اعاد** **يد** **فاجهر** **فلا تترك** **ظاهرا** **سواء**
طال **الرفع** **او لم يطل** **وهو** **كذلك** **بالتقار** **او اطال** **واختلف** **اذا رفع** **بالقرب**
فقال سحنون حرم وقال ابن حبيب **لعل** واختاره النخعي لان كل ما طلب فيه
الفور يخفف فيه التفريق بين الطول وقيد مما لو تركت لم تخفف
اما ان كانت حين الرفع لو تركت كحاشيت اكلت لان الثانية ذكاة مستقلة
وان تهاوي الذاب **علا** **حق** **قطع** **الراس** **من الذبيحة** **اسا** **ولتترك** **محض** **وتترك**
ولم يرد الاسر والاكل مع الحمد فاحرم مع النسيان وعلة السكين
ومن ذبح من القفا **او من صحن العنق** **لم تترك** **لان** **لم يات** **بالذكاة** **المسروعة**
ولانه قد انفذ المقتل بقطع النخاع واذا انقضت المقاتل قبل الذبح لم تترك
ولو قطع للخلق وعسرت السكين على الودجين لعدم حلا السكين فقلها
وقطع في الاوراج من داخل لم تترك على المذهب **والبقرة** **تذبح** **فان** **تخرجت**
اكلت والابل **تخرج** **فان** **تخرجت** **لم تترك** **فالبقرة** **تجوز** **فيها** **الامر** **لان** **الذبح**

من اكل من ذلك

موضع النحر وموضع الذراع ومحل النحر اللبنة وهو موضع القلاية من الصدر
 من كل شيء ولا يشترط في النحر قطع شيء من الخلقوم ولا الوحيين لأن محل
 اللبنة وهو محل فصل منه الالة إلى القلب فيموت بسرعة وظاهر كلامه
 أن الأفضل فيها الذراع ويستحب في بحر الأهل أن تكون قائمة محقولة
 وما ذكره من أن الذراع إذا لم تحت في المدونة وحمله ابن حبيب على
 التحريم وشهره ابن الحاجب وحمله غير على الكراهة والى هذا الخلاف أشار
 الشيخ بقوله **وقد اختلف في أكلها** ومحل الخلاف إذا وقع الذراع بغير ضرورة
 وأما أن كان للضرورة كما لو وقع بغير ضرورة ولم يصل إلى لبنة فذبح فأكله
 جائز اتفاقا **والغنم تذبح فإن تحرت لم تؤكل وقد اختلف في أكلها أيضا**
 أي في أكله وهو عقيدتها أيضا بما إذا لم تكن ضرورة والمشهور التحريم وإن كان
 للضرورة كما لو وقع في مهواة ونحوه أكل اتفاقا ثم انتقل يتكلم على سبيل الذكاة
 فيما شرعية غير حسية فقال **وإذا ذكأ في البطن ذكاة أمه** كسقاء البهيمة
 من ذكأ ولما لا أنعام إذا ذكبت فخرج من بطنها جنين ليس فيه روح فانه يؤكل
 والأصل في هذا ما في الترمذي وصححه ابن أبي سعيده قال سألتها عليه الصلاة
 والسلام عن البقرة والناقة يتجرها أحدهما في بطنها جنينا أنا حله
 أم يلقنه قال لا إن شئتم فإن ذكأته ذكاة أمه واشترط أهل المذهب
 لذلك شرط وهو **إذا لم يخلقته ونبت شعره** يريد الشيخ بتمام خلقه أنه
 كمل خلقه ولو خلق ناقصا يداور محل فانه لا يمنع نقصه من تمامه نص عليه البايع
 وعدول الشيخ عن أن يقول كمل شعره إلى نبت شعره يدل على أنه لا يشترط
 فيه الإنسان بعض الشعر وهو هذا الكثر اختلف هل يؤكل نباتا استعار
 عنه أم لا فقال بعض شيوخنا ظاهر الروايات وأقول الشيوخ أنه لا يؤكل
 بذلك وإنما اعتبر شعر جسده وذهب بعض أهل العصر إلى جواز أكله بذلك
 ثم استعمل بين ما لا يعمل فيه الذكاة من الأنعام وهو أشيا أحدها **القطنة**
محل ويحرم ثانيا **الموتودة** هي المصروفة **بعضها** كالمرج والخر والنا
 الترميد وهي الساقطة من علو إلى أسفل **ومرابعها النطيفة** أي المنطوية
 التي صار إلى حال الأياس وخامسها **الغسل السبع** وهي التي ضربها السبع
 وهو ما يتبع وقيل المراد به السبع المعلوم أنه بلغ ذلك الغلظ الذي

منها

أن

منها أي من الخمسة المذكورة كلها **في هذه الوجوه سبعة** لا يتبع
معد **تؤكل** كما يظهر من النذر مقاتلتها أولا ليس من حياتها أولا
 أما النذر مقاتلتها فلا تؤكل لأن سبيلها سبيل الميتة والمقاتلة عند
 انتطاع القتال وهو الخ الذي في عظام الرقبة والصلبة قطع اللوداج
 وحرق المصراع وانتشار الشوة وانتشار الدماغ ولما إذا لم تنفذ مقاتلتها
 فإن كانت مرقوة الحياة فلا خلاف في أكل الذكاة فيها وإن كانت غير مرقوة
 فمن مالك من روايته أشبه أنها لا تذبح ولا تؤكل وهو الذي يفتي عليه
 الشيخ ومذهب من القاسم وروايت عن مالك أنها تذبح وتؤكل وسبب
 الخلاف هل الاستئناس في قوله تعالى **الأموات** مقتول أو منقطع من قال
 باتصاله جاز ذكأته وإن صار إلى البهيمة مما أصابها من ذلك ما يؤكل
 من حياتها ما لم تنفذ مقاتلتها ومن قال بانقطاعه لم تجز ذكأتها إذا ابتس
 من حياتها وإن لم تنفذ مقاتلتها وتقدر الكظام عنده لكن ما ذكبت من
 غير هذه الأوصاف **ولباس المضطر** وهو من جاف العلاء على نقت ولا يعني
 بذلك أن يكون أشرف على الموت إذا أكل حينئذ لا ينفعه **أكل**
الميتة من كل حيوان غير الأدمي وإنما قيدنا بهذا القول بعد ولا بأس
 بالانتفاع بجلدها ولا أن صاحب المختصر شهر أن ميتة الأدمي لا يجوز أكلها
 البساطي والظاهر أنه لا فرق بين ميتة وميتة غيره وظاهر كلام الشيخ
 أنه يأكل الميتة ولو كان مقلبا معصية وهو على ذلك على المشهور ولو
 وجد اللحم الصيلة والميتة أكل الميتة وإذا وجد ميتة وخزير أكل
 الميتة وإن لم يجد الآخر بزر الأكل منه ويستحب لذبح ميتة وذكاته
 الحظر **تفصيل** أنظر بابه معنى استعمال الأما ترهنا **قبل** ما قاله خلاف
 مذهب مالك لأن مالك قال أكلها وأحب عند الضرورة فإن تركه حتى
 مات كان عاصيا وقال بعضهم هذه الأما حة بعد الحظر لما كان الأصل
 في الميتة التحريم قال الأبا **وذلك** لا بأس للمضطر **أنه يشبع ويترود**
 من الميتة إذا حاد الحدم فيما يستقبل **وهذا** هو المشهور فإن
 استغنى عن طريقه وقال البساطي وعندى أنه يتبع الظن فإن ظن
 أنه لا يجد المباح قبل صيرورته إلى حالته فله جازله أن يشبع وإن

انه يجد قبل ان يصير الى مثلها المجزوء ان لم يكن له ظن احتياط **تتميم** ويباح
 له ايضا شرب كل ما يرد عطا كالمياه النقية وغيرها من المباحات
 الا المجزوء لا يحل له الا الصاعه الغصقوي يضم الغصقوي وقتل
 المصادف ما للوجع والعطش فلا ازاله فيقوله انك لم يماز ادت العطش
 ولا يجوز التداءوي بها على صفتها على المشهور واختلف اذا استمكنك عنها
 والاشترى على المنع من ذلك **ولباس** **الانتفاع** **بجلدها** اي الميته الظاهر
 ان لابسها لا باحة اي ويباح الانتفاع به **اد اربع** بما ينزل شعره
 وترجحه ودرجته وطوبىته ومفهوم الشرط انه لا ينتفع به قبل الذبح وهو
 باقيا عند بعضهم وعلى المشهور عند بعضهم وظاهره ان لا يعمل
 في جلد كل ميتة وبه قال سحنون وابن عبد الحكم والمشهور انه لا يعمل
 في جلد الخنزير وظاهره ايضا ان طهارته عامه في المباحات وغيرها هو
 كذلك عند سحنون وغيره والمشهور ان طهارته مفيدة باليابس المتع
 وحده من بين المباحات لان الما يدفع عن نفسه **ولا تبصلي عليه** اي على جلد
 الميتة ولا فيه على المشهور **ولا يباع** على المشهور ولو ربح واد اوقع البيع
 فيه قبل الذبح كان جرحه في شدة من فعل ذلك وان وقع بعد الذبح فلا
 يخرج لاجل الخلاف فيه ويرد البيع مطلقا ما لم يفتان فاق رد البيع
 الممنوع ونعم المشاع قيمة للجلد ان لو كان جائز البيع **ولا تلبس بالصلاة**
 لابسها بما معنى التوازي ويجوز الصلاة **على جلود السباع** **اذا دعت**
رج ماذية هو كذلك وبالجملة ان كل ماذي الحكم فيه ذلك على المشهور
 وكذلك لابسها **بيعهما** اي يبيع جلود السباع اذا دعت **ويشيع**
الميتة **وشعرها** بعد الجرح انتفاعا عاما من البيع والصلاة به وغير ذلك الا
 انه اذا باع بين وظاهره قوله شعرها دخول شعر الخنزير وهو كذلك على
 مالك وابن القاسم فقوله اخر الكتاب وكل شيء من الخنزير حرام اراده الا
 شعرة وكذا **ما ينزع منها** اي الميتة في حال الحياة اي على تقدره ان لو
 منها في حال الحياة ولم يولها مثل ريش الريش وراش القرن والوبر فان
 ينتفع به بعد موتها الا اللين فانه نجس وهو ما ينزع منها في الحياة
 ويولها **واجب الدنيا** اي الى المالكين **ان يغسل** ما ذكر من الصوف وما بعده

اذا لم يتحقق طهارته ولا نجاسته اما ان يتحقق طهارته فلا يصح غسله
 وان يتحقق نجاسته وجب غسله **ولا يشيع** **ريشها** اي الميتة طاهره
 مطلقا وفيه تفصيل لان ما اصله رطب لا يجوز الانتفاع به مطلقا من
 غير خلاف واعلاه يجوز الانتفاع به من غير خلاف وفيما بينهما قولان
 بالجواز والمنع وهو المشهور كذلك لا يشيع **بقشرها** اي الميتة **والاطرافها**
وانسابها على طاهره على جهة التحريم لان الحياة تجلده **وكبر** **الانتفاع**
بالناس **التي على** وعدا غير المدونة **وقد اختلف** **في ذلك** اي في انسابه قبل
 وكذلك القرن والظف وهو للبقرة والشاة والظبي والظفر وهو للبعير
 والاوز والدجاج والنعام فمخوها والعظم على اربعة اقوال مشهور
 ان ذلك كله نجس من الميتة وقال ابن وهب طاهر وقيل بالفرق بين
 ظفرها واصلها وقيل ان صلتقت طهرت والا فلا **وما ماتت فيه فارة** بالجمع
من جن يسكون الميم **او ريتا** **وعتل** بفتح السين وادرك وقوله **دايب**
راجع للجمع **طرح** **ولم يركل** ولا يباع وشمل الفارة كل ما له نفس سايل واحترق
 بهذا مما لو وقع فيه ما لا نفس له سايلة ومات فيه فانه لا ينجس ويصح
 بمفهوم قوله دايب ولما ذكر انه يطرح ولا يركل حتى انه يتوهم انه
 لا ينتفع به اصلا رفع ذلك الابهام بقوله **ولا يلبس** بمعنى يباح **ان يستعمل**
بالزيت **المنجس** **وشبهه** كالورق كالمسحوق **في غير المساجد** كالسوق والحوانيت
 واما المساجد **فليحفظ منه** لانه نجس ولا يستعمل به فيها التمسك بها
 عن النجاسة ثم صرح بمفهوم دايب فقال **وان كان** ما ذكر من السمن وما
 عطف عليه **حاما** **طرح** **الغارة** التي ماتت فيه هي **وبما حوالها** **واكل**
ما فيها ولا يبعد ولا يحد يد فيما يطرح منه وانما ذلك على حسب ما يغلب
 على الظن **قال سحنون** يضم السمن وفيها **الا ان يطول مقامها** يضم الممنوع
 فيه فانه يطرح كله لان النجاسة اذا طال مقامها في الجاهل فقدت وان شئت
 في جميع اجزا يهود الليل المتفرقة التي ذكرها في الصحيح وغيره من قوله صلي
 الله عليه وسلم **ولا يلبس باكل طعام اهل القبور** **ابو داود** **لابس** **عنا**
للاباحة قال بخالي وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لهم الا لينة والجمهر
 من المفسرين على ان للاردا طعام الذي يجهدها وهذا اذا كان ممنوعا
 الميتة واما من يتحلها فقال البيهقي ان ذبح نحضره واصاب وجهه الزكاة

وانما قوله
 في قوله

اي سابع ولا رتبة شرط حياته **بشاة** من الضار والمعتز بها
ان تقول **مثل ما ذكرنا** فيما تقدم **من سنة** وهو المبتدع
من الضار ابن سنة والثاني من المعتز وهو ابن سنة ودخل في الثانية
ومثل ما ذكرنا **من صفتها** بان لا تكون عموما ولا امرضا ولا عرجا
بين ضلعها ولا عفا ولا مشقوقة الاذن ولا مقطوعة عنها الا ان يكون
ولا ملسورة قرن يدعي وظاهر علامه انه لا يعق بالابل والبقر وهو قول
مالك في الحقيقة وعند في كتاب ابن حبيب يعق بها وهو المشهور
لان هذه مما يتقرب بها الى الله تعالى ويشترط فيها ما ذكرناه من كونه
فاقل ما يجري من البقر الثاني وهو ما دخل في السنة الرابعة واقل ما يجري
ما يجري من الابل الثاني وهو ما دخل في السنة السادسة **ولا يحسب**
في السبعة الايام اليوم الذي ولد فيه من بعد الفجر وانما يحسب
اليوم الذي يليه فان فات السابع ولم يعق عن المولود فلا يعق عنه في السابع
الثاني على المشهور ثم بين الوقت الذي يخرج فيه من اليوم السابع بقوله
وتدعى صغرة يعني على جهة الاستحباب والا فالنهار من صغرة الى غروب
الشمس وقت للفتح فلا يجري معها ليل ولا قبل طلوع الشمس وقال ابن
الماجشون يجري معها قبل طلوع الشمس قال في البيان وهو الظاهر لان
الحقيقة ليست منضمة الى صلاة فكان قياسها على العدايا الاولى من قيامها
على الصلوات **ولا يحسب الصبي شي من دمه** هذا انتهى بهي كراهة لما في الصحيح
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مع الخلام عقيقة فاهرقوا عنه
دما واسطوا عنه الاذي فشر بعضهم اماطة الاذي عنه بترك ما كان
اهل الجاهلية يفعلونه من تطليخ نرأسه بدمه نقا ولا يكون شجاعا
سفاكا للدم **ويؤكل منها** اي من الحقيقة **ويصدق** كالاصحية والوقد
الصيغة لكان اولي لما قيل انما لا تكون عقيقة حتى يصدق فاطل او بعد
فان لم يصدق شي من ذلك فلا تستحق عقيقة فالمقصود من الحقيقة الصدق
والصدق قد يكون من طريا وطبوعا ولا يصنع كما طعا كما ويدعو الله الجاهل
على المشهور **وكسر عظامها** استخفافا بخالفه لجاهلهم فانهم كانوا
لا يطعمون عظامها بخافه ما يصيب الولد وقيل ليسوا بالكسر مستوفوا ولا
مستخفوا ومشي عليه صاحب المختصر **وان خلق** شعب المولود ونفله

ذكرنا

ذكرنا ان اوانثي **وتصدق** بوزنه من ذهب او فضة **قد اكسب** على
لما في الترمذي من حديث علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عق عن الحسن **بشاة** وقال يا فاطمة احلقي راسه وتصدق فيه سنة شعير
فضة قال غيرة ناه وغان درهم او بعض درهم ويستحب ان يكون هذا
الحلق قبل ادخ الحقيقة وقوله **حسن** تاكيد فان المستحب هو الحسن
والحسن هو المستحب وهذا كك يستحب ان يسمى سابعه ان عوق عنه وان
لم يعق عنه سمى قبل ذلك وان مات قبل الحقيقة ففي تميمه قولان
والمشهور ان السقط الالهي ويستحب ان يشق الى جوف المولود الخلق
لان عليه الصلاة والسلام حدث عبد الله بن ابي طحمة بتميم **وان خلق**
راسه اي العبي **مخلوق** يقع للشاة لطيفة الزعفران ابن العربي ولا يسمي خلقا
حتى يحين ما الورود **يد لاسن الدم الذي كانت تعلقه الجاهلية فلان**
الاسن ما روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها ثم انتقل ينكح على الختان وهو
قطع الجسد الساتر للشفة حتى تشق عبيها فقال **والختان**
سنة في الذكور وكذا قال في اخر الكتاب **واحدة** اي واحدة
لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال انقطع خمس الختان والختان
وقص الشارب ونقصليم الاظفار وتلف الابط وبكرا ان تحت يوم تولد
او يوم سابعه لانه من فعل اليهود ولا بأس ان يفعل لعلة يخاف على الصبي
منها واختلفوا اذا ولد غشوا بهل يجري عليه الموتى لم لا واختلف
في العيرة اذا سلم وخاف على نفسه هل تحت ام الاومن ترك الختان لغير
غيره ولا علة لم يجز ما اعتدوا لاشهادته **والختان** في النساء وهو انزله
ما يفرج المرأة من الزيادة **مكرمة** وكذا عبر في اخر الكتاب يعني سنة كسنة ختان
الذكور وانما قال مكرمة تبعا للحديث **د** وانما كان مكرمة لانه يرد ما الوجه
ويطبخ الخلع للزوج والله اعلم وهذا انتهى الكلام على النصف الاول من الرسالة
وبالله الحمد انه مولف سابع عشر ذي القعدة الحرام سنة خمس وعشرين
وسمعا به ثم انتقل يتكلم على النصف الثاني فقال **باب**
في حكم الهاد وبعضه وبعده وهو لغة مأخوذ من الجهد لغة الجهد اي التعب
والشق واصطلاحا قتال مسلح كما في غير ذي عهد للاعلا كلمة الله او حضرة
له او دخول امرضه وله فرائض يجب الوفاء بها وهي طاعة الامام وترك الغلول



والوفاء بالامان والشا عند الزحف وان لا يفر واحدا من اثنين وهو قسام
عين وفرض حماية فيتعين لكل الاسارى والندى والاستنفاذ امام
وبنجا العدو محلة قوم على ما تبين عليه في باب حمل ومعاذاه في الاربع
يكون فرض كفاية واليد اشار بقوله **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس**
بعض لقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الى قوله وكلوا مما رزقنا
الحق فلو كان على الاعيان لما وعد القاعدون في قوله في السنة انه في
الله عليه وسلم ارسل قوما دون اخرين **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس**
بعض الى الله وهو شهادته ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ثلاثا
متوالية في قوله لا اله الا الله **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس**
لا تتجمل بل يجب قتالهم وتسقط الدعوة لانها حينئذ لا يرد الى اتصال
المسلمين هذا اما يعطيه ظاهر لفظه وما ذكره من استحباب الدعوة او لا
ليس صرحا في المذهب فانهم تغلقوا في الدعوة اربعة اقوال الوجوه مطلقا لما
في المدونة وعلمه في غير هذا وفيها ايضا يجب فحينئذ قد دأب دور من قريته
داره والرابع يجب في الجيش **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس** وجعل بعض من لقينا قول الشيخ واحدا
الينا قولنا لا حاشا او الاقرب عندنا انه يرجع الى القول الثاني لان قابله
انما في الوجوه فقط يريد ويستحب ذلك للتحقق في هذا الخلاف
في حرم بلغة الدعوة وامان لم تلغ فلا خلاف في وجوب دعوته وظاهر
قوله **فاما ان يسلوا او يوردوا الجزية** انهم مخيرون بين الامرين فمعه
فان اجابوا الى احد ما كف عنهم **والاقتلوا** والذي في الجواهر وصفه
الدعوة ان يجرض عليهم الاسلام فان اجابوا كف عنهم وان ابوا عرض عليهم
اد الجزية فان ابوا قتلوا وان اجابوا اطلبوا بالانتقال الى حيث يالهم
سلطانا فان اجابوا كفنا عنهم وان ابوا قتلوا هذا خلاص الامهال
فان عجلوا عن الدعوة قتلوا دونها انتهى ولقبوا الجزية شرطا اشاء الله تعالى
واما يقتل منهم الجزية اذا كانوا اجبت سالهم احكاما فاما ان يحدوا
ولا يقتل منهم الجزية الا ان يرحلوا الى بلادهم والاقرب **تلقوا** ظاهر
كلامه في اهل الجنوة واهل الصلح واما هذا الشرط في اهل الجنوة واما اهل
الصلح فلا يشترط ذلك فيهم وتقبل منهم الجزية في موضعهم لانهم
منعوا انفسهم حتى صالحوا على انفسهم وبلادهم وتكلم على الجزية اين

تقبل

تقبل منهم وسكت عن اسلامهم اذ السلموا فنفوا سكت عنه لان اقامتهم
بدا الحرب لا تقبل في اسلامهم وانما كانت الهجرة واجبة قبل السلم
والفرار كسر الفان بولي **من العدو** ويثبت ان لا يرجع اليه على الكمال
من الكفار **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس** **فان قيل** سواء
كان المسلمون متسلمين في القوة او اسلما وجهل الامر وجهل المشرك وسواء
كان للكفار حيلة ام لا وقيل بان يقولوا ثبتت الاخر احرارا اما اذا
فرويتهم الرجوع بان يفعل ذلك مع حيلة فانه جائز لقوله تعالى لا
مخرج للقتال او متخية اليه في القتال المتخوف هو الذي يرى العدو ولا يراه
حتى يتبعه فيكره عليه والمتخوف هو الذي يرجع الى الامير او الى جماعة يقر به
يستعين بهم **فان كانوا** اي العدو **الكفار اكثر من المسلمين** **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس**
فان كانوا اي الكفار اكثر من المسلمين **والله ادم بفضله يحمله بعض الناس**
عشر الفا وهو كذا في النوادر عن سعد بن وقيل ابن شد عن محمد بن اهل
وارتضاء ان المسلمين اذا بلغوا اثني عشر الفا لا يجوز لهم الفرار وان كان
الكفار اكثر من مسلمهم وقيل به بعضهم كلام الشيخ واعلمه صاحب
المختصر ويقال للعدو بالبناء للمفعول اي يجب على من تعين عليه الجهاد
ان يقا **العدو من الكفار مع كل من** يفتح الموحدة وهو الموفى بالعهد وروح
كل **فاحر** وهو الفاجر في احكامه **من الولاة** اما مع الاول فظاهر واما مع
الثاني فلما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يولد هذا الدين بالرجل
الفاجر ولانه لو ترك القتال لم يكن ضررا على الاسلام **ولا باس يقتل من**
اسر من الاعلاج جمع على وهو الرجل من كفار الجحيم **ولا يقتل احد من العدو**
بعد امان كان الامان من الامام او غيره على المشهور لقوله تعالى ان الله
لا يحب الخائنين ولما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ينصب للخالفين يوم
القيمة فيقال هذه عذرة فلا **ولا تخف لهم** اي العدو **بعده** الاخيار تقض
العهد وليس هذا تكرار مع ما قبله فان الاول خاص بالقتل وهذا عام في القتل
وغيره **ولا يقتل النساء والصبيان** لما صرح من نهيه عليه الصلاة والسلام
عن قتلهم وهذا لا يقتضيه عليهم الجزية ويتخير الامام فيهم بين ثلاثة اوجه
الاسترقاق او العتق او القتل **ولا يقتل الا رهبا** جمع رهبا وهو العابد

وقتل **الاحبار** جمع جريفة الممثلة تركرة وهو لافصح العالم وفي نسخة
الاحبار الاحرار او مشروط في عدم قتل الاولين على المشهور ان ينقطع
عن اهل ملته ما حاسب في دين او صومعة ومخفى فلا يحاطا لهم في رأي
ولا يجنبان بقتلهم وصورة ويحويان حرمين لا يترك قاتل ويترك لهما
ما يقوم بهما واختلف في الزائد على ذلك اذا كان بالاعتناء على قولين
مشهورين احدهما وهو الاستمرار في الاثر كذا في الشافعي انه يترك له
ابن عبد السلام واكثر الروايات فيما رايت انه يترك له ماله والتفصيل
بين القتل والكثير هو مدعي بخلاف انتهى والذي في المختصر ان جميع من
سقط عنه القتل يترك له عياله فقط وحكم المرأة اذا تهرت علم الرجل
فملاكر على المشهور واختلف في مرجع الضمير من قوله **الا ان يقتلوا**
قتل عايد على جميع ما تقدم من النساء والصبيان والرهبان والاحبار
وقيل عايد على الرهبان وما بعده واستقر لسلامته من التكرار مع قوله
وعدا لك تقتل المرأة ان قاتلت طاهرة كان ذلك في حال القتال او بعده
وقيدته بقوله بغير حال القتال واما اذا كان في القتال فلا تقتل وهذا
ايضا اذا قاتلت بالسلاح واما اذا قاتلت بالحقار وغير ذلك فلا تقتل
ويجوز ان ادرك المسلمون وهو الخسيس الذي اذا غاب لا ينتظر وادركوا
لا يشاور على يقتلهم فاما الشريف احرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين
واما اهل ناحية او بلد فلا يعقد لهم الا امان الا سلطانا فانه يعقد غيره
نقضه ان شئت **تنبيه** قال في الجواهر بشرط الايمان ان لا يكون على المسلمين
ضرر فلو امن جاسوسا او طليعة او من فيه مضر لم ينقض وينقض
الايمان بصرخ اللفظ والكتابة والاشارة المعنوية **وعدا لك المسلم**
يجوز امانها **والصبي** مثله يجوز امانه **اذا عقل الايمان** اي علم ان نقض الايمان
حرام يعاقب عليه والوفاء به واجب يتار عليه **وقيل ان احاز ذلك** اي
امان الصبي **الامام حاز** وان لم يجزه لم يجز ثم شرع يحكم على الامور الماخوذة
من العدو وهي قسمان في وسيلتي وغنيمة واليه اشار بقوله **وما غنم**
المسلمون من العدو **يا حاز** اي يتعب ويخلل في الحرب **فلا اخذ الامام**
حسبه بغيره ان شئت المال يصرف في مصالح المسلمين من شراء سلاح

وغیر

وغیر مما يراه مصلحة المسلمين وان شاقته في دفعه الا ان شق على الله
عليه وسلم او لغيرهم او يجعل بعضه فيهم ويقتله في غيرهم وهذا اذا كان
الذي غنمه غير ارض من حراة وقماش وعبيد ومال وحطه واما الاخر
فلا تخمس ولا تقسم على المشهور بل توقف ويصرف حراة في مصالح المسلمين
وبعد ان ياخذ الامام خمس المغنم **يقسم الاربعه الاحبار** الباقية
بين اهل الجيش المجاهدين بشرط ان ياتي **وقسم ذلك** اي ما غنم للمسلمين **بملا**
الربا اي مستحب اغنمه عليه الصلاة والسلام ذلك والصحابة
بعده ولان فيه كفاية للعدو وهذا اذا امنوا بالعدو وكان الغنم
جيشا اما ان كانوا سرية من الجيش فلا يقتسموا حتى يعودوا الى الجيش
واما الخمس **يقسم ما اوجع** اي ما غنم **بالجمل** **والاحبار** اي الابرار
وما غنم **بقتال** فاما ما اخذ بغير احواف او قتال فهو الذي وكله اية
لا تخمس ولا يقسم بل النظر فيه للامام مثل خمس الغنمة ان شاقه
جميعه في مصالح المسلمين وان شاقته كما تقدم في الغنمة **تنبيه**
ظاهر كلامه انه يخمس ويقسم كل ما اوجع عليه ولو ارض او اسارى
وليس عدا لك اما الارض فالمشهور فيها ما تقدمنا واما الاسارى فان
الامام مخير في الرجال بين عتقه او حبه القتل والمن والغدا والاسترقاق
والجزية واما النساء والصبيان فقد قدمنا ان الامام مخير فيهم بين
ثلاثة او حده المن والغدا والاسترقاق **ولا بأس** بمعهق وبياع **ان يكل**
من الغنمة قل ان يقسم الطعام **والعطش** **احتاج الى ذلك**
سواء اذن الامام ام لا والمراد بالطعام ما يوجب على الجاهل او غيره والحق به
الطعام للجنة للفقير على المشهور وعليه يرد الجدل للغنمة ان لم
يحتج اليه ولا يصل فيما قال ما في الصحيح من قول ابن عمر رضي الله عنهما
كنا نصيب في معازينا الحسل والعنب فاحمله ولا ترفعه ولما ذكر ان
اربعه اخماس المغنم يقسمها الامام بين اهل الجيش وان كان لا يستحق
منهم الا من اجتمع فيه شروطا شرع في بيانها فقال **واما ليسهم لمن**
حضر القتال المراد بالمحضور حضور المناشئة الحضور المواجهة فاذا
قامت الصفوف ولم يتناشب القتال فلا يسهم لمن عاز حبيذ ويسهم لمن

فان بعد انتساب القتال الى طرف من القتال في الغل المسلمين
جهاهم ككشف طريقا او جلب عدو ونحو ذلك فذلك قسم من قبل
عن الجيش في بلاد العدو بخلاف من قبل في بلاد المسلمين وكذلك
يتسهم للفرقة اذا حصل له الموضع بعد القتال او في حال القتال اما لو
حصل له قبل حصول القتال سواء كان ابتداء من جهة في دار الحرب او في بلاد
الاسلام فلا يتسهم له وكذلك قسم **للفرقة الحصص** اذا حصل له الحصص
بعد القتال او في حال القتال وهو ما يصيب الفرقة في حافض ليس له حصص
شرا وكذلك اذا امر بغيره ولمادعرا انه انما يتسهم لمن حضر القتال
وكان الذي حضره اربابا وغيره شرع يبين القدر الذي يسهم لكل
منهما فقال **يتسهم للفرقة الواحدة** وانما يتسهم بالفرقة من المعبر
والبغل والحمارة فانه لا يتسهم لها وقيل بانها لو اجدت اخرازا اما اذا عليه
فانه لا يتسهم للزايده **يتسهم** واحده **لا حصص** في علامه فاصح فان
الركب انما يقال للراعي لا بل واما ركب الفرقة فاما يقال له فارس والركب
الحمار تجازوا الاصل فيما ذكره صاحب انه صلى الله عليه وسلم جعل للفرقة
سهمين وللغار من سهمين ومن الشروط التي يستحق في القسم للفرقة
ولا يتسهم لغيره قالوا لا يتسهم له ومنه الذكورية فلا يتسهم **لا امر** في ثلث اول
تقاتل ومنها السلوع فلا يتسهم **لصبي** الا بغير طلاقته **ان يطبق السبي** الذي
لم يحتمل القتال ويجوز **الامام** ويقا تل **يتسهم له** والذي نقله بهرام
عن المدائني وصرح بمشهوره بانه لا يتسهم له قاتل اولم يقاتل ومقتضى
صنيع صاحب المختصر ان ما ذكره الشيخ مشهور ايضا وظاهر الحديث يدل
للقول وهو ما رواه ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم للعبيد
والامتنان **واللصبيان** منها ان يخرج بنية الجهاد **لا يتسهم للاجير**
لخاص الذي ملكه منافع كاجير الخدمة **الا ان يقاتل** واجتنب الخائن
من الاجير العام كالحياط والجزاز ونحوه من الشروط ثلاثة العقل والاسلام
والصحة فالمجنون المطلق لا يتسهم له انفاقا وفي من منع من العقل
ما يدري به القتال قول الله والذي لا يتسهم له اتفاقا ان لم يقاتل **ولا ان**
قاتل على المشهور والذي الذي لا راي له لا يتسهم له ويتسهم له ان كان ذا راي

وتدبير

وتدبير ومن اعلم من العدو على شيء في يده من اموال المسلمين فربما
حلال ظاهر كلامه لو اسلم على احرار مسلمين انهم ينتزعون منه
وهو المشهور عليه يكون مجازا بغير عوض واذا اسلم على ذي حر في يده
بقير قاعدا ابن القاسم **ومن اشترى** من المسلمين بدار الحرب شيئا منها
اي من اموال المسلمين وكذا من اموال اهل الذمة **من العدو** **لا**
ياخذ ربه من اشترى **الا بالثمن** الذي اخذه به في دار الحرب ان كان
يحل ثمنه اما اذا لم يحل ثمنه لم يحل له الثمن بغيره فان ربه ياخذ من غيري
وقيل ان كلامه بدار الحرب احتراز اما لو قدم به الكافر بالاداء السلام فليس
له اخذه **الا بالثمن** ولا بغيره قاله في المدونة ومثل الشراعية الثواب بخلاف
الهيئة لله تعالى فان ربه اخذه بغير شيء لانه ملكه منهم بغير عوض **وما**
وقع في القاسم منها اي من اموال المسلمين **فربما** **لا يتسهم** هذا
اذا وجد مع من اشترى من الغنيمة اما اذا وجد في يده من اخذه في سهمه
او جعل الثمن فلا ياخذ **الا بالقيمة** لتعلق حق الغنيمة **وما لم يقع في القاسم**
منها فربما **لا يتسهم** وهذه التفريضة لكلمة عن ابن القاسم لا يكون له
اخرية مطلقا سواء كان قبل القسم او بعده **ولا ينقل** بغير القاء وسكونا وهو لغة
الزيادة وشرا الزيادة على السهم وحكمه انه مباح **الا لمن له سهم** في الغنيمة
ولا يكون ممن حصل الغنيمة وانما يكون من **الفرقة** **على الاحتياط** **ومن الامام**
لما روينا من وهب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ينقل يوم حنين من
الخمس **ولا يكون ذلك** **المنقل** **قبل القسم** ويروي قبل الغنيمة وعلى هذا لا ينقل
الا بالوعد بان يقول مثل ان قل قتيلا فله سلبه وكلامه محتمل للمنع والرافعة
وخافوا لان ملكه على المنع اختلف فقال سحنون وابنه فينقل لانه حكم مما
اختلف فيه اهل العلم وقال ابن حبيب لا ينقل لضعف الخلاف **والسلب**
من حيلة النقل فلا يعطيه الامام الا من الخمس على حسب اجتهاده وهو ما يوجب
مع القليل من شياءه وسلاحه وما شابهها من السلب المعتاد دون ما ينقل
بلسانه على المشركين من سوار وناج على المشركين **والرباط** اخذه الاقامة
وشرا الاقامة في الشجر الحارستها فن شجر الشجر بها اهل وولده ليس
بمرباط وانما الرباط من خرج من منزله معتقدا الرباط والشجر موضع المخافة

مواظبا لما كان عليه من البراءة الاصلية مثل ان يحلف **باسم الله تعالى** او **بالله**
كذا انتم يفعلون المحلوق عليه والآخر ان تكون اليمين مستعجلة على حيث
وحقيقة ما ان يكون الحالف باشر حلفه بخالف ما كان عليه من البراءة الاصلية
مثل ان يحلف ان لم يفعل كذا **او عتله** كذا انتم لم يفعل المحلوق عليه
فاليمين على الحلف مستعجلة مما اذا لم يوجع اما اذا حلف فانه على غير المحلوق
مثل ان يقول ان لم افعل كذا قبل شهر وان في صيغة الحلف حرف شرط كقولك
والله ان لم اتزوج الاقيم في هذه البسطة وفي صيغة البراءة حرف نفي اذا لم
يكن ثم جزا نحو والله ان كلمت فلانا معناه والله لا احلم فلانا ان كلم
هنا وان كان فاضا فمعناه الاستقبال اذا كفارة لا تتعلق الا بالاستقبال
وان كان ثم جزا فمعناه الجزاء شرط كقولك والله ان كلمت فلانا لا اعطيك مائة
وحيث ان لا تكفر ان احلها الخو اليمين وهو اي الخو اليمين على المشهور
في تفسيره ان يحلف على شيء بظنه معني يتيقنه كذا انتم في يقينهم بيمين
له خلافه وقوله ولا كفارة عليه تكرر ذكره ليرتب عليه قوله **ولا انتم** وانما
لم يكن عليه انتم لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم الايمان **تيسره** قال في المدونة ولا يؤاخذ الا في اليمين بالله او لا
لا يخرج له **والاخر** اليمين الغموس وفرضها بانها **الحالفة** **بشهادة الكذب**
مثل ان يحلف فانه لقي فلانا بالامس وعلم بلفظه **اوشاك** مثل ان يحلف فانه لقيه
وهو شاك هل لقيه ام لا او مثله الظن وظاهر قوله **فهي اي الحالفة** **تستعمل**
لكذب اوشاك **الكفارة** لقوله تعالى ان الذي يشترى بعهده الله واما انتم فتنا
قلبا لا وليكم الا خلق لهم في الاخرة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم من
اقطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة واوجب له النار واذ كان
الكفارة لا تكفر اليمين **فليتنب من ذلك الى الله سبحانه** وتعالى لانها من
الكبار ويتقرب اليه بما قدر عليه من عتق وصدقة وصيام ولما تقدم لم ذكر
الكفارة كان غايلا قال له وما هي فاجاب بقوله **والكفارة** في اليمين بالله تعالى
تنوع الى اربعة انواع ثلاثة على التحميم وهي الاطعام والكسوة والعتق
وواحد من بعد الحجر عن هذه الثلاثة وهو الصوم وافضلها الاطعام

ولما

ولما اذ اذ انما يقال **الطعام عشرة مساكين من المسلمين** **الا حرام** **مدا** **الطعام**
مدا النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من ذلك ان الاطعام له شرط خمسة
الاول من قوله عشرة فلا يجوز اعطائه الاكثر ولا الاقل ولا لغير احد من اهل
اعطى خمسة فدين مدين يعني خمسة وان اطعم عشرة بن نصف بن نصف
لم يجزه ثمانية ان يكونوا مساكين احتراز اما لو دفعها الى اغنياء علم
بذلك فانه لا يجزه ثمانية ان يكونوا مسلمين احتراز اما لو دفعها الى فقراء
اهل الذمة فانه لا يجزه قياسا على الزكاة رابعها ان يكونوا احرارا احتراز
مما لو دفعها الى العبيد العتق او من قيمهم عقد حرية كالم ولد خاص بها
ان يكون المعطى من اكل مسكين مائة صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ما دونه
ويقوم مقامه شيان على سبيل البدل اما طلاق من الخبز بالارط البغدادي
مع ادم زينة او لبن او لحم واما شعيرهم غذا وعش كالحواشيين
او حبة عين كان فيما اطعمهم عشرة امداد او اقل او اكثر ولا يجوز غذا
دون عش ولا عشادون غذا **واحيى الدنيا** يعني نفقة على الصحيح **ان**
لوزاد على المد مثل ثلث مدا ونصف مدا اي استخبا ما كثر بزيادة
على المد بقدر ما يكون من وسط عيشهم ووسط العيش هو المقتانة
غالبا وقوله **في غللا** راجع لقوله ثلث مدا وقوله **اور** راجع الى نصف مدا
فظاهر خلافه ان الزيادة مستحقة حتى بالمدينة الشريفة والذي في المختصر
وشرح ان الزيادة مستحقة بغير المدينة وانما محدودة بالثلث علم
اشبه وبما لنصف عند ابن وهب ولا يستحب بالمدينة لقلة الاقوات بها
ولقناعة اهلها باليسير وقوله **ومن اخرج مدا على كل حال اي في كل**
بلد وكل زمان من غير زيادة اجزاء لانه هو الواجب هو قول ابن القاسم
وهو تكرار مع ما تقدم ثم شرع يبين النوع الثالث من انواع الكفارة اتي
بالواو المودع بعد الترتيب فقال **وانكساهم اي** وان اختار كسوة العتق
مساكين **كساهم للرجل بمصر والبراء بمصر** **وكمسوا** ولا يشترط في الكسوة
ان يكون من وسط كسوة اهل البلد لان الله تعالى شرط ذلك في الاطعام دون
الكسوة ثم انتقل يبين النوع الثالث من انواع الكفارة اتي بالواو المودع
بالتحميم فقال **او عتق رقبة** شرطوا فيها شروطا احدها ان يشار اليه بقوله مؤمنة

ولا كفارة عليه ليمينه لانه يمينه ثم انتقل يتكلم على نكر الكفار وعدم
تكرار بنكر اليمين بالصفات فقط او به وبلا سيما الاول فاشار اليه
ومن قال على عهد الله وميثاقه في ممين فحنت فعليه كفارة ان لا
العهد يمين والميثاق يمين فاذا جمع ما فقد حلف يمينين وما ذكره خلاف
المشهور فقد صرح في التوضيح بان الكفارة لا تتخذ على المشهور قال وصحوا
تاويله على المدونة واشار الى الكفار بقوله وليتر على من وجد اليمين تكررها
في شيء واحد غير كفارة واحدة مثله قول ابن حبيب واذا كرر اليمين على شيء
واحد لم يتعد وان فصل التكرار على المشهور قال م بنو كفارات ابن عبد
السلام يعني ان الخالف شيء من اسماء الله تعالى او صفاته اذا حلف على شيء ثم
كرر اليمين بذلك الاسم بعينه او الصفة بعينه ما على ذلك التي بعينه
فان نوي باليمين الثانية تاجيدا لا ولي ولم تحقق له نية لم تتعد الكفارة
عليه بل حنت اتفاقا وان قصد تعدد الكفارة بتعدد اتفاقا وان قصد
الاثبات لم يتعرض الى تعدد الكفارة فالمشهور انما لا تتعد اليمين ومهم
في شيء واحد لو طرأ في شيء من مثله للزم لكل كفارة يمين محو والله
لا اكل فلا بنا والله لا اكل هذا الطعام والله لا اليسر هذا الثوب ومن قال
والحياد بالله اشركت بالله وهو يهودي او نصراني او عابدين ويخبره ان
ان فعل كذا ثم فعله فلا كفارة عليه في شيء من ذلك لان الحلف بغير اسم الله
وصفاته لا يتعد بيمين ولا يلزم منه غير الاستغفار ظاهرة ولا تطلب
منه الشعة وقبل تطلب منه مع الاستغفار ومن حرم على نفسه شيئا من اجل
الله من طعام او شراب او غيره ذلك فلا شيء اي كفارة عليه ويلزمه الاستغفار
لان الله تعالى قال انتم ما اثرت الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما
وحلالا قل الله اذن لكم ام على الله تقرون وميتني مما قال فسلطان اشار
الى احدهما بقوله الآية روجت اذا قال هي على حرام فانما تحرم عليه
لان تحريمها طلاقا لا تعلقا لا يتعد الا بعد روج هذا في المدخول بها اما
غير المدخول بها فينبوي كما سبق في النكاح والثانية اذا حرم الله
ونوي في الحق فانها تصير حرم بذلك تحريم عليه لا بطاؤها الا نكاح جليل
ومن جعل ماله كله صدقة لله تعالى او هديا بغيره الى بيت الله الحرام

اجزاء ثلثة يريد اذا كان ذلك في يمين او نذر يريد ايضا الم يمين شيئا
اما اذا اسماه لزمه ولو كان كل ماله بدل عليه قوله قبل او صدقة شيئا ويريد
ايضا الم يستثنى من ماله فانه ينفعه ولو درهما ولا اصل فيما ذكره ما في المدونة
ان ابا الباقية رضي الله عنه حين تبارك الله عليه قال يا رسول الله هجر دار قوم بني
التي اصبحت فيها الذنوب واجا ويركز ولا تخلع من مالي صدقة لله ولا رسول
فقال عليه الصلاة والسلام بخير يك من ذلك الثلث ومن حلف بخير ولده
الواحد مثلا ان يقول ان فعلت كذا ففعل بخير ولدي فان ذكر مقام ابراهيم
للخمس عليه الصلاة والسلام اهني عديا واحدا واعلاه بدنه ثم يفرق
ثم شاء تدفع بمكة بعد ان يدخل بدنه من الخلل او يمني ان اوقفه بعينه
واختلف هل الهدي المذكور مستحب وهو قول عبد الوهاب او واجب وهو ظاهر
قول الشيخ وخير يشاء اي مع الكراهة على القدوة على اعلى منها والمراد بها
الذكر والاشياء واخر يقول ما اذا حلف بخير اجنبي فانه لا شيء عليه على المشهور
وقيل بانه بالواحد احرار اما اذا حلف بخير ولد ينفك كثر فان الهدي يتعد
عن الامن القاسم وان لم يذكر المقام فلا شيء عليه لاهل بي والاكفارة
وانما عليه الاستغفار من ذلك ومن حلف بالشيء المباح مثل ان يقول
ان فعلت كذا ففعل المني المني حنت فعليه الشيء لزمه من مع حنن
يريد من البطل الذي حلف فيه الامن للكان الذي هو مستقر عليه حال حلفه
لان يمين موضعها بعينه وما ذكره من التحريم في قوله فليست اية
في حج او غيره محله اذا لم تكن له نية في احدهما وهو المشهور وقد كثر
مسئل الشيء ولم يذكر متبعا وميتني في العمرة بعد الفراع من السعي وفي الحج
بعد الفراع من طواف الاقاصد وما ذكره من لزوم الشيء الى مكة للحوالف
محله ان استطاعه فان عجز عن الشيء المباح بعد ان شرع في الشيء ركبتم حج
مرة تامة ما شاء ان قدر عليه لثلاثي مائة في فمسي اما كن ركوبه ويريد
التي شي اذا علم ما ركبه فيه وما شي ويهلي لتفرقة الشيء بدنه فان
لم يجد لها فقرة فان لم يجد لها فاشاء وان اتي بالادنى مع القدوة على الاعلى
اجزاء وان لم يعلم ما مسي وما ركب فانه يميني الطريق كله ابن الموار
ويقطع عنه الهدي وتعقب بان الشيء الشافي غير واجب ولا يسقط

ما تشرى في ذمته من الهدى فان علم محقق ان لا يفتقد على الشئ قد واهدي
وقال عطاء بن ابي رباح لا يرجع مرة ثالثة وان قدر على المشي ثانيا فجزبه
الهدى هذا كله اذا كان غير مريض واما اذا كان مريضا بالصداء المسموعة وهو
من لم يقطع قطرا من الماء الى كفه وجعل ذلك المشي في عزة وهو باعلى ما في التخصيص
اذا لم يكن له نية اما اذا كانت له نية مشي فيها نوي فاد اطاق ونسي
وقصر احرم من الخل اسقيا فان لم يحرم منه احدم من معة ويستحب
ان يحرم من المسجد او يابنه بغيره وهي حجة الاسلام وكان تمتعا
اذا صادف عرفة او بعض ما اشهر الحج والطلاق في غير هذا الموضع افضل
من التقصير واما يستحب له التقصير في هذا الموضع استيفاء للثبوت
في الحج ومن يذوق ثبوت المدينة الشريفة على ساكنها افضل الصلاة والسلام والى
بيت المقدس مثل ان يقول الله على ان امشي الى المدينة النبي صلى الله عليه وسلم
او امشي الى بيت المقدس وكذا اذا حلف بالمشي اليهما ولا فرق بين ان يقول
امشي او اسير اما راجعا ان شا او ماشيا على المشهور وقال ابن وهب
يلزمه الايمان اليهما ماشيا واستحسنه النخعي والمازري وغيرهما لانها
طاعة بحسب الوفاء ولا يلزمه الايمان اليهما الا ان ينوي الصلاة المفروضة
وقيل والنافله في مسجد بهما بريد اسمها خاصة فقوله الله على ان امشي
الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او الى مسجد بيت المقدس لانه اذا سألها
كانه قال الله على ان اصلي فيهما والا اي وان لم ينو الصلاة فيهما او سألها
لان حجة المشي تستر عبادة هذا اذا كان النادر او حلف ساكنا بغير
احد المساجد الثلاثة مسجد المدينة وهو افضلها على المشهور عليه مسجد مكة
وبليه مسجد بيت المقدس واما اذا كان ساكنا باحد هاتين ونوي الصلاة
باحد المساجد من الباقيين فحكمه ان الحاجر حلالا في ذلك ثلاثة اقوال
يلزمه مطلقا عكسه يلزمه الا ان يكون الثاني مفضولا وصحوا عن مشهوره
وقال ابو الطاهر طاهد للذهب الاول واما غير هذه الثلاثة مشاجرة
المفهوم من السياق فلا ياتيهما من نذر المشي اليهما ولصلها بموضع
لما في مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل الرحا الا في ثلاثة مشاهد
مسجد بهما او المسجد الحرام والمسجد الأقصى وهذا الحديث مخصوص بحديث

من

من نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر باطام موضع من الثغور ولو كان
من اهل مكة والمدينة فلا المندور واجبه عليه ان ياتيه الذي يباطم فيه
ومن التزم قربة له بعد بلا خلاف والله اعلم بما في **الكاح**
والطلاق والرجعة والظهار والابلا والمجان واللعن والرضاع
هذه ثمانية اشياء اولها هو الاصل والبقا في توابع له وكل منها بمعنى لغته
واصطلاحا نذكر خلاف محله اما الكاح لغة فهو حقيقة في الوطئ محار
في العقد واصطلاحا على العكس من ذلك حقيقة في العقد محار في الوطئ
وقد يستعمل عرفا ما زاد به الوطئ كقوله تعالى حتى تنكروا غير وفوقه
الرائي لا ينكح الا زانية الابنة وهو في الشرع على ثلاثة اقسام نقلناها
في الاصل وهو معنى الوطئ لا يجوز في الشرع الا باحد امرين عقد كاح وملك
بمن لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت
ايماهم فانهم غير ملومين والاول له اركان وعبر عنها بعضهم بالشروط
اشار الى غايتها بقوله **ولا نكاح الا بولي وصداق وشاهدين عدلين**
اما الاول فيشرط فيه الاسلام والحرية والبلوغ والعقل والذكورية ولا يشترط
العدالة على المشهور في صحة العقد بل في كماله ولا الرشد في العقد السقيمة
لا يثبت باذن وليه عند ابن القاسم وهو شرط صحة لا يصح العقد بدونه لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فان الزانية هي التي
تزوج نفسها راجا الى الدار فطهر وقال حسن صحيح فان وقع بعرو ولي فصح قبل
البناء وبعد وان ولدت وهل الفسخ بطلاق او بغيره روايتان لابن القاسم
وابن فافع واما الصداق فشرط صحة ايضا لقوله تعالى وانكحوا النساء ما صدقتموهن
محللة واما الاشهاد فشرط صحة في النكاح لا في صحة العقد وشرط في شاهدي
النكاح العدلين رواه ابن حبان في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
الا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحديث فان
لم توجد العدول واستكتف الشهود كالثلاثين والاربعة ومن شرط صحة
العقد الصبغة من الولي والزوج او وكيله من الولي بكل لفظ يقتضي التملك
على التام بل في حال الحياة كانت او زوجة ومن الزوج بما يدل على الرضا
قبيلتها او رضى ولا يشترط الترتيب بل لو بد الزوج ثم اجابه الولي صح شهر

اشار الى ما قلنا من ان الاشياء شرط في صحة الدخول دون العقد بقوله **فان ابطل**
اي الوالي والسزوج **في العقد** لا من **بها حتى يشهد** وفي نسخة حتى
يشهد بالاداء او بالانقضاء فلو دخل من غير انشاء ففتح بطلانها بينه وبينه وان لم
يقسم ولم يعذر من جهله واقر بالوالي اما ان فشا فلا يحل ان وان كانا على بين
والقسط بالوليمة والدق والدخان والشاهد الواحد **واقول الصدق** بفتح
الصاد وكسرها الى اقل ما يصح به العقد **اما ربح ربحا** من الذهب الخالص
وهو ربح ثمان في عشرة حبة من الشعير الوسطا واما ثلاثة دراهم من جواهر الفضة
وزن كل درهم عشرون حبة وحب احنة واما قيمة احداهما من العروة على المشهور
ولا حلا لاكثر من اتفاقا لقوله فعلى وانتم احدا من قطار **واللار** **انما**
اي جبر **انته** على النكاح ممن شائما شائما ولو كان اقل من صدق المثل بغير
ادنى **وان** **النفقة** ولو غانسا لم يضره اما اذا اضر بها كثر وجبها من عيوب او اضر
وبحسب اقل من جبره والعاقبة هي التي طال مكثها في بيت اهلها بعد بلوغها
واختلف في حد التعفيس فقبل ثلاثة سنة وقبل اربعين وقيل غير ذلك
والضمير في قوله **وان شائما** **ورها** عايد على المبالغة فقط وظاهرة التخيير
من غير ان يحيط به الذي في الجواهر وغيرها يستعد استبدالها **واما غير الاب**
في الكبر **وهو او غيره** فلا يزوجها حتى تبلغ **وتاد** **واذ** **بها** **صما** **بها** **الذكر**
في الوصي مثله قول المذنب لا تزوج اليتيم التي يولي عليها حتى تبلغ وتادج
الان يكون نص له في الوصية على الاجبار فيمن لم يقر له نص في الوصية
على ان الوصي ووصيه يتزلف من الاب في الاجبار بشرطين على تبديل البذل
احدهما ان يعين له الزوج والاخر ان يامر به الاب بالنكاح وهذا الثاني نص عليه
الشيخ بقوله **ولا يزوج الصغير** **الا ان يامر** **الاب** **بانكاحها** **فلي** **هذا**
يحمل قول الشيخ هنا حتى تبلغ على ما اذا لم يامر به الاب بالنكاح فكن عبدا
الوجه في قول الشيخ الذي بما اذا عين الزوج كما اتفق عليه وعليه لا بد من
اجتماع الشطين المذكورين وما ذكرهم في غير الوصي كالحمل والامع هو المعروف
من المذهب انه لا يزوجه وقبل له جبره ان كانت ممينة وخيف عليه الحاجة
ابن يسهل تفق المتأخرون عليه ان خيف فتادها ابن عبد السلام والذي
عليه العمل بلادنا اليوم مع زيادة بلوغ سنهما عشر سنين على مشورة

المقاي

وعلى هذا اقتصر صاحب المختصر وما ذكره من ان ادعى صاته بمثله قول في المذنب ان قال
اي وليه اني تزوجه فبكت فذا لك منكم **ولا يزوج** **النسب** للمبالغة العاقلة
للمرة التي لم تزول بكات سابعاد من او يزوج **النسب** كانت او سفيهة
اب **ولا يزوج** **الارضاها** **وتاد** **بها** **المرء** **وقيل** **بها** **المبالغة** **احدا** **من** **الصغير**
التي ثبتت قبل البلوغ فانه لا يزوجه غير الاب على ما رجح اليه مالك وجرحها
وبالعاقلة احراز من المجنونة فان النكاح بها اذا كانت لا تفق فان كانت
تفق احبنا انتظار اقترانها وبكثرة احراز من الامة فان لم يسدها جبرها اتفاقا
ان كانت كاملة الرقوع لم يقصد بذلك اضرارها اما غير الكاملة الرق فلا جبر عليها
عليها في المختصر والى لم تزل الجبر احراز من اربط بكارتها بعارض فان للاب
جبرها اتفاقا ومن اربط بكارتها بغيره في عقدك على ما في المذنب وقيل عبد
الوجه ان تذكر الاربعة حتى زالجها بالحياء من وجهها لم يجبروا الاجرت
بعضهم وهو تفسير المذنب وقال ابن عبد الحكم لا يجبروا اختار والخفي
وعزاه ابن رشد للشيخ اي محله وما ذكرناه في الرشيد متفق عليه
وفي السبعة على المشهور وما ذكرناه من ان ادعى بالقول فهو كذا كذا ما رواه
مالك والشافعي ومسلم صلى الله عليه وسلم قال الامم احق بغيرها من
ولها والبكر تستادن في نفسها واذنهما صامتا والمراد بالامم الشب لما
جاءت في رواية مسلم الشب احق بغيرها من ولها والبكر تستادن في الفرق
بينهما ان للحيا قاييم في البكر والشب قد يزول عنها **ولا يزوجه** **امرأة** **ذات**
الحال **الاباد** **ولها** **او وكيله** لما تقدم ان الوالي شرط في صحة العقد ولا
خلا في ذلك عندنا واختلف هل ذلك تعبدا او مخافة ما يلحق الوالي من
المعرة لان قد وقع نكاح في غير حق لو عقدت على نفسها او يادى **الراي**
من اهلها **او السلطان** **قال** في التمهيد يقال مالك وقول عمر لا تنكح المرأة
الاباد ولها اودي الراي من اهلها او السلطان فذا الراي من اهلها الرجل من
الشيرة او العم او اللوي وقال ابن مافع هو الرجل من العصبية واختلف في معنى
ذي الراي فقبل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقبل هو الوحيد الذي له وراي
ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم ان قول الشيخ **كالرجل من عشر** **بها** **تقدير**
الذي له الراي من اهلها وقوله **او السلطان** معطوف على ذي الراي فالسبوح لا يجبر

ولا يكون للحاكم وفيما في النكاح حتى ثبتت عنده اربعة عشر فضلا ذكرها في الأصل
واما قيد المرأة في كلامه بذكر الحال لقوله **وقد اختلف في الدية** وهي التي
لا يرغب فيها كغيرها في الميت ذات حال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء الفقيرة
والسماوية التي تنسب الى الناس على الديار ونحوها هل هي **ان تولى احبها** ومن
له كاية الاسلام فقطاع وجود الولي الخاص فقال ابن القاسم يجوز لها ان توليه
استدرا وجع بمشهور ربه وقال اشبهت المجوز ذلك الالعدم الاقرب ثم انتقل
يتكلم على مراتب الاولياء بالنسبة للتبني فقال **والابن والي** بترجيح **امه** **من الاب**
اي من ابها على المشهور لانه اقوى العصبية بل ليل انه اقوى من ابها لانه
الاب او ولي بالصلابة عليه منه ولان الاب يكون معه صاحب في حق الابن
وان سفل مثل الابن في ذلك **والابن والي** بالنكاح ابنته **من الاب** الشقيق
اولد النكاح بولي بالاب والاب تحب من الميراث والحاج اقوى من المحب
ولما الشقيق يقدم على الذي للاب كاية الميراث على المشهور وما يدخل الذي للام
هنا ولو اقتصر على قوله **ومن قرب من العصبية** فهو **احق** كقبي ومعنى اقوى على
الاولوية بدليل قوله **وان زوج من البعيد** كالحكم مع وجود الاقرب الخاص كالاب
مضى **داك** الترتيب وان كان لا يجوز الاقدام عليه ابتداء بشرط الزوج كما يكون
ولم يكن الخاص مجبرا اما ان يزوجها بخير غفوة فانه يرد فان لم يرد فمقت ذلك
الى الامام على المشهور وان يزوجها مع وجود المحب فتشيع على المشهور للمخير وهذا
في ذات القدر اما الدية فيمضي قول لا واحدا وفيهم من لا يمد ان المتنازع
اخرى في امضايد **والوصي الذي ان يزوج الطفل الذي في ولادته** اي لغيره
على الترتيب كالاب بهرام لا خلا في جبر الاب الولد الصغير وهو مقيد بما اذا
كان فيه عبطة كمنشأه من المرأة الموصية والوصي كالاب على مذهب المدونة
وقيدنا الوصي بالذكر لان المرأة اذا ماتت وصية فانما لا تعتقد على ظاهر المدونة
بل تولى غيرها من الرجال سواء كان وليا او غير علي المشهور وعن ابن حبيب لها
ان تعتقد في شاح الذكر وهو ظاهر قول الشيخ بعد ولا تعتقد امرأة نكاح المرأة
ولا يزوج الوصي الصغيرة الا ان يامر الاب بانكاحها عند الوهاب هذا
او اعين الاب التزوج مثل ان يقول يزوجها من فلان وقال غيره يجوز ان يزوجها
اذا قلنا له يزوجها ممن شئت وقد قدمنا انه على نفسه عبد الوهاب لا يزوج

الوصي

الوصي الصغيرة الا باجماع الشراطين وهما ان يامر الاب بالتزوج ويعينه الزوج
فان احدهما كاف على ما في المختصر **وليس لزوج الارحام من الاولياء** في النكاح
وهم من كان من جهة الام سواء كان وارثا كالاب للام او غير وارث كخال **والاولياء**
من العصبية جمع غاصبة وهم ذكر يولي بنفسه او بذكر منه ولا اقوى تعصبا
يقدم **ظاهر** كلامه ان الولي لا يكون الامن العصبية وقد قال قبل هذا الذي
الراي من اهله او السلطان او المقصود انما ذكرها من الذي ما تقدم لانها انما
فرق بين ذوي الارحام وغيرهم وقال **داك** يخرج من كلامه الكافر والمشهور انه
ولي وهل مطلقا او في الدية فقط وهو ظاهر المدونة ومختصر الشيخ واختلف
في قدر الكفالة التي يتحقق بها الكافل ترويح الكفولة فقيل عشرين وقيل
اقله اربعة اعوام وقيل غير ذلك **ولا يخطب احد على خطبة احد** بغير اذن
طلب التزوج **ولا يسوم على شوقة** روايتا في هذا الموضع نعم الفعلين
وكذا امر بلفظ الخبر **وداك** التمني عن الخطبة على الخطبة السوم على السوم حرام
اذا **اكتفى** بغير الكاف وكذا **وتقاربا** اي الزوجان او المتبايعان والتواضع
في الشكاح ان يميل اليه ويميل اليها والتقارب اشتراط الشرط وطور في البسطة
فتشرط عليه العون وينبغي له الاخر من العيوب **تقيد** ظاهر كلام الشيخ
ان الركوز عاف وان لم يقدر صداق وهو كذا في ما في المختصر وظاهر ايضا
انه لا يخطب على خطبة الفاسق والمذموم لاجل ما سبق فيجوز للصالح ان
يخطب على خطبة واذا جاز على الفاسق فالكا فاولي وان التمني لا يتناول
لقوله في الحديث احبه ولهذا قال الخطابي يزوج من هذا انه يخطب على
خطبة الذي قاله **وقال داك** ذكر الاب ليس بشرط او انما خرج الحديث يخرج
العالم ولا يجوز عند مالك الخطبة على خطبة الذي **قلت** وصرح للزوي
مشهور ربه وهذا تقييد في مدونة في الاصل ثم شرح بيبي الانحة العائدة
فقال **ولا يجوز نكاح الشغار** بكسر الشين وبالعين المعجمة وهو على
ثلاثة اقسام صريح الشغار ووجه الشغار ومركب منهما واقتصر الشيخ على الاول
فقال **وهو المنع بالبضع** اي الفرج بما الفرج والاصل فيه ما في الوطواط الصحيح
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل
ابنته الرجل على ان يزوج الآخر ابنته وليس بينهما صداق والصحيح ان

تخصيص والثاني ان
يسمى لو احدى منها
صدقا دون الاخرى
مثل ان يقول زوجي
انك تحبين علي ان اكل
اشي حرام

التفسير من كلام نافع راوي الحديث وقال ابو الطاهر الاكثر على انه منه صلى الله عليه وسلم
والثاني ان يشي لكل واحدة صدقا مثل ان يقول زوجي انك تحبين علي ان اكل
اشي حرام اشعيرتي وحكم الاول انه يفتخ بطلاق علي المشهور قبل الدخول بعد
وان ولدت الاولاد ولم تدخل في صدق المثل والاشي لغير الدخول في حكم النكاح
انه يفتخ قبل البناء لا بعده علي المشهور وكل واحد منهما الاكثر من مهر المثل
او المسمى علي المشهور وحكم الثالث انهما يفتخان قبل البناء ويثبت نكاح المسمى
له بعد البناء واختلف هل هو صدق المثل او لا اكثر وتأويله ان علي الدخول
ويفتخ نكاح الذي لم يسم له وليس له الا صدق المثل **والايجوز نكاح بعد صدق**
اذا شرط اسقاطه فان وقع فالمشهور انه يفتخ قبل الدخول وليس له شي
يطلق قولان ويثبت بعد صدق المثل والحق به الولد ويثبت الحد
لوجود الخلاف وكذا لا يجوز نكاح المتخذ اجماعا **وهو النكاح الاصل**
خاصة بغير ولي وبغير شهود وبغير صداق قاله ابن عبد البر وقال ابن رشد
هو النكاح بصدق وشهود وولي وانما فسد من غير الاجل ويفتخ بالانجيل
طلاق ويحاق فيه الزوجان ولا يبلغ بهما الحد والولد لاحق وعليه العدة
كاملة ولا صدق ان كان الفسخ قبل الدخول وان كان بعد الدخول سمي لها
صداق فله ما سمي لانفساده في حفلة وان لم يسم فلها صدق المثل **وكذا لا**
لايجوز النكاح بمعنى العقد على المرأة حال الكراهة في العدة سواء كانت عدة وفاة او طلاق
كان الطلاق بائنا او رجعا لقوله تعالى حتى يبلغ الكتاب اجله والاجماع على ذلك
والسلام للقرينة امكن في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله والاجماع على ذلك
فاذا ثبت هذا فمن عقد على معتدة فتخ بغير طلاق لانه مجمع على فسادة فان دخل
بمعتوب والشهود ان علوا او لم المسمى يلحق الولد كما يتوارثان قبل الفسخ
لفساد العقد وتباين نكاحها سواء طليت في العدة او بعدة ومقد مات الزوج
كالقيد في المباشرة في العدة كالولي فيهما ونحوها لانه اذا وقعت بعد العدة
فلا تحرم بأكمله اذا لم يدخل في فانه لا يتايد تحريمها ويجوز له ان يقيم بها بعد
العدة ان شاركه ذلك لايجوز النكاح على ما جاز في عزه **وعقد** كالنكاح على
الخير او على غيره **صدقا** كالنكاح على عداق ان يعبر شارب ذلك لا يجوز
النكاح بما لا يجوز بيبعد كالحرم والحريم فان وقع شي من ذلك فتخ قبل البناء

ولا

والاشي لا يثبت بعد صدق المثل وما فرغ من ذكر بعض ما لا يجوز من النكاح
شرح بين حكم الاتخذ الفاسد اذا وقعت فقال **والنكاح**
لصدق كالنكاح بما لا يجوز من ذلك كالحرم او حريمه لا يصح من النكاح
سعي قبل البناء بطلاق ظاهرة وجوبه وهو عند جميع الفقهاء وسماها
عند العراقيين والاصدق فيده وان خصته بغيره واستثنوا من ذلك كع
الامر من فان لم ينفذ بغيره فان لم ينفذ عليه الا بعد ان **دخل بها** اي
ثبت **وهو ان يصدق المثل** اي مثله في المال والمال والمثل ولا ينظر اليه
وقرأته اذ قد يزوج الفقير لقرابة البعيد الغني به وانما ينظر لغيره
مثله **وما فتد من النكاح** لاجل طلق في **عقد** كالنكاح بغيره في فسخ قبل
البناء بعد **اذا فتخ** قبل البناء لا صدقا فيه **واذا فتخ بعد البناء**
السمي ان سمي ما يجوز اما ان سمي بالاجور او لم يسم شي فبصدق المثل
وتقع سمي بالنكاح الفاسد الذي يفتخ بعد البناء وان فتخا على
فساده **الزينة كما تقع بالنكاح الصحيح** مع وقوع الحرمان للمرأة التي
بنائها بالنكاح الفاسد تحرم عليه امها وابنتها وتحرم علي ابائهم وابنائهم
كغيرهم النكاح الصحيح لانما تحرم عليه واما الوفاة النكاح الفاسد المنقوي
على فسادة قبل البناء لم تقع به حرمة الا ان يفعل شيئا من مقتضات الوفاة
كالقبلة والمباشرة وانما قبلها بالمنقوي على فسادة لان المختلف وفسادة
تقع الحرمة بعقد على ما في المختصر ولما سبب النكاح الفاسد بالصحيح
في الحرمة حتى توهم مساواته لولي كل الوجوه رفع ذلك التوهم باداة الاستدلال
فقال **وكذا لا يتخلل** اي بالنكاح الفاسد بعد البناء **المطلق** **ولا تاولا** **بالحرم**
في الزوجين لان شرط الاحلال للاحصان فحقت العقد وما قاله هنا
مفسر لما قاله او لاكتسابان مغيب الحشفة فخص الزوجين وبحل المطلق
ثلاث الذي طلقها **وحرم الله سبحانه** **والا على النكاح** **سعيها** **القرابة**
وسعيها الرضاع والصهر فقال عز وجل **عليكم امها** **كم** جمع ام وهي
مزولة المروان علت فامك المباشرة للولادة محرمة عليك وهذا ام الاب وام
الام وام البعد لاب وام البعد لأم **وساكنكم** جمع بنت وهي كل من لك عليها ولادة
وان بعدت **وانما كنتم** جمع اخن وهي كل امرأة شاركته في حرام وطلب منها

وهما تكم جمع عنده وكل امرأة اجتمعت مع ايكن في رحم او صلب او فيهما معا
وخالا تكم جمع خالو وهي كل امرأة اجتمعت مع امك في رحم او صلب او فيهما معا
وسا الاخ كل امرأة لا خيط عليها ولا دة فهي بنت اخ شقيقا
او اب او ام **وسا الاخ** كل امرأة لا خيط عليها ولا دة فهي بنت اخ
كانت الاخ شقيقة اولاد اولاد **فهو لا السبعة من القرابة واما**
السبعة اللواتي من الرضا عقد والصهر فاشارة اليها في قوله تعالى **وامهاتكم اللاتي**
ارضعنكم سواء كانت الرضعة بكرا او ثيبا شابة كانت او متحالة خنت كانت
او ميتة **واخوانكم من الرضا** كان الرضا في زمن واحد او في اربعة ولم
يذكر في القرآن من المحرم بالرضا الا الام والاخت فالام اصل ولاخت فسر
قوله تعالى بذلك على جميع الاصول والفروع **وامهاتكم** كل امرأة لها
على زوجها ولادة فهي ام امرأتك وان علت وطمه وراهل العلم على انها عامه
فمن يدخل بها ومن لم يدخلها فبالعقد على البنت تحرم الام كما سيذكر وهذا
تحريم ام الزوج بالرضا **وربائبكم** جمع ربينة فبذلك تعني مفعول اي مربية
من قولهم ربها اذا اولادها وهي بنت الزوج وقوله تعالى **اللاتي في حرمكم**
من نسائكم خرج بخرج الغالب لا مفهوم له اجماعا فالربينة تحرم على من دخل
بامه وان لم تكن في حجره واخرج بقوله تعالى **والاخرى** كسرهما مقدم ثوب الانثى
وما ينزله منه في حال اللبس ثم استعملت اللفظ في الحفظ والستر بخلاف
وذلك تحريم الربينة من الرضا واختلف في معنى الدخول من قوله تعالى
اللاتي دخلتم بهن فقال الشافعي رضي الله عنه هو الجماع وقال مالك وابو
حنيفة رحمهما الله هو التمتع من اللبس والقبلة وحلة القول ان الجماع هو
الاصل ويحمل عليه اللبس لانه استمتاع مثله يحل بحله وتحريم محرمة ويدخل
في عموم فان لم يقع شيء من ذلك فالربينة حلال اذ لم يدخل بامه ولا يتلد منها
بمقدار الوطى والميد اشار بقوله تعالى **فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح**
عليكم ولا انتم عليكم حنيفة في نكاح الربينة **وحلال اناسكم** جمع حليل وهو
مزوجها الابن وان لم يفلح بغيره الابن ولم يدخل كما سيذكر بعد وقوله
تعالى **الذين من اسلافكم** تخصيص للخرج من عموم النسخي وكان ذلك
في صدر الاسلام تحريم حليلة الابن من الرضا بما لا يجمع المستند اليه

عليه

عليه وسلم يحرم من الرضا ما يحرم من النسب والشهر وانما من الامم لا يحرم
على الابن حتى يطاوها الابن او يتلف فيها **وان تحموا من الاخوة**
سواء كان نكاح او ملك للوطى اما الجمع للاستخدام فقط فاجاز اجماعا **والامم**
سلف استثنى منقطع معناه لكن ما قد سلف من ذلك وقعه وازال الاسلام
فان الله يخففه والاسلام يحبه وليس هذا مثل قوله الاما قد سلف في نكاح
منكوحات الابن لان ذلك لم يشرع قط وانما كانت جاهلية وفاحشة شاذة
ونكاح الاخوة كان شرعا لما قبلنا فنحن الله تعالى فضا وقال **واستحوا**
ما بينكم وبينكم من النسب استحوا دخل في الابن او لم يدخل فبالعقد تحريم على الابن
وكذا الكفر وحده لانه اب وقبيل في بعض النسخ الاما قد سلف ومعه ما تقدم
قبل الاسلام **فبني** لم يذكر من المحرمات بالرضا الاستنا وحمل السابعة
الجمع بين الاختين ومفهوم من حمل السابعة قوله تعالى في المحصنات من النساء
ولما يكن في القرآن من المحرمات بالرضا صرح بالام والاخت وكان جميع
الاصول والفروع حكيم حكما اتي بما يدل على ذلك فقال **وحرم النبي**
عليه السلام والسلا **بالرضا** ما يحرم من النسب لفظ الصحيحين
يحرم من الرضا ما يحرم من الوادة ولما لم يكن في الصحيحين صرحا بما يدل على
تحريم الجمع بين المحارم وغير الاخوة وكان غيرهما لم يفتوا بما استندوا على
ذلك بقوله **نحو اي النبي صلى الله عليه وسلم ان نكح المرأة على عمتها او خالتها**
خرج في الموطا والصحيحين ابن شاذان والضا الطان كل امرأتين بينهما من
القرابة او الرضا عقد ما يقع نكاحهما لو قدر احداهما ذكر افعلم بجمع بينهما
في الحقة والحلل ثم ذكر مسابلا واخذه في ما تقدم على وجه التفسير فقال **من**
نكح امرأة حرمته بحمد العقدة عليها **دون ان تفسد او توطا على ابائه**
بحمد العقدة عليه ولا تتوقف حرمة على الوطى بقوله حرمت على ابائه تفسير لقوله
تعالى **وحسب الا نساكم** وقوله على ابائه تفسير لقوله تعالى **ولا تستحوا** اما نكح
اباؤهم وقوله **وحرمت عليكم** انفسهم لقوله تعالى **وامهاتكم** نساكم
فبالعقد على البنت تحرم الام دخل بها او لم يدخل وقوله **ولا تحرم عليكم**
حتى يدخل بالام او يتلد منها **ولو بالنظر** لغير الوجه **من نكح** ان نكح
او يتلد منها **من نكح** او شبهه من نكح تفسير لقوله تعالى

في ذلك والطول ان يكون معه زوجة ولو كانت ابنة عليا في المختصر ونقص فيه
على انه اذا كان معه ما يفرق به الحرة الا انه لم يحد من الاحرار الا من يطلب
منه الاكثر يخرج من العادة فان لم يزوج من الامه لان ذلك عذر وما
تقدم من انه لا يجوز للحر المسلم تزوج الامه الا بالشروط المذكورة في المتن
فاذا فقدوا واحدهما لم يخرجوا من العادة اذا كانت الامه فلتكلم لم يصح
ولده منه عليه مثل امه الا ان كان من ابوي الولد كالحصية فانه يجوز له
حينئذ ان يتخير بين امه والامه من استرقاق الولد ولو كان له زوجة
والعبد مع امره حرام او ربح امه وكان الجمع مظنة للفاحشة لبعضهم
على بعض وهو حرام ان يلام الامر الدالة على الوجوب فقال **وليحذر من ساء**
سواء حر او امه او امه او كتابات مرضى او اوصيا او رقاقا او نفسا
او حايضا او محرمة او مولى منها او مظهر منها وسواء كان هو او عبدا
او حيا او مريضا لم يشق عليه الانتقال فان شق عليه الانتقال جاز له
ان يقيم عند احداهما في ذلك على وجوبه الكتاب فقال تعالى فان خفتا
تعدوا فواحدة والسنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان عند
الرجل امرأتان لم يعدل بينهما جاب يوم القيمة وشقة شاقا رواه اصحاب
السنة الاربعه واجمع الامه على وجوبه من لم يعدل بين نسائه فهو عاصي
الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز امامته ولا شهادته ومن عذر وجوبه
بستات ثلاثا فان لم ينف فهو كافر والعبد الواحد يكون في النفقة
والكسوة بحسب حال كل واحد فالشريعة بقدر مثلهما والدية بقدر مثلهما
وفي المبيت والنجس في الوطى وحرم عليه ان يوفى نفسه لينفسه الا في الفس
يوم وليلة ولا يفتن يومين الا برضاها وان كان في بلاد بعيدة فتيم
بحسب الامكان بالجمعة او الشهر او غيرها ولا بدخل على صريحا في يومها الا
لحاجة ولا يجلس يتحدث ويقضي عليه ان يسكن كل واحدة في بيت ياتي اليها
فيه وليس عليه ابعاد الدارين ومنع ما كان معها في فراش واحد ولو
مرضت او لا يجوز وطئ احداهما بحضور الاخرى اتفاقا واخرا يقول بين نسائه
من الاما فان لم لا يجزى العبد بينهما في القسم كما يصرح به لانه لا حق له
في الوطى وعليه اي الزوج حر اذا كان عبدا **والنفقة والسكنى** للزوج حرة

كانت

كانت او امه مسلمة او كانت ابنة بغيره **والنفقة** ظاهره انه لا يراد بالاحمال الزوج
والشهور انه يراد بحاله ما معا فنفق نفقة مثله لثلاث في عشرة ويسرى
وكذا الكسوة ويجوز اعطاء من عا الزم ولا يلزمه الاكل معه وانفق على ان
تطلق عليها اذا عجز عن النفقة بعد التلوم على المشهور ويختلف في مقدار
الاجل فقيل اليوم ونحوه قال محمد الذي عليه اصحاب ملكة الشهر ونحوه
ج والمحق انه يرجع الى اجتهاد والقاضي ثم بين ان الاما يحل الفرج الزوجات
في بعض ما يجب العدة بقوله **ولا قسم والمبيت لا مشد ولا ام ولد** مع زوج
او مع امه اخرى او مع ام ولد اخرى لان القسم انما يجب لمن له حق في الوطى هاتان
الاخرى لم ينفق اتفاقا ثم بين وجوب النفقة فقال **ولا نفقة للزوج حرة** بتمه
او غيرها حرة او امه بحر والعقد عليها على المشهور وانما يجب باحد شيئين
احدهما **حقه** **ولا بد من الدخول** والمراد بالدخول هنا امرها الستة وطئ ام لا كانت ممن
يوطأ مثلها بشرطين ان يكونا غير مشرفين وان يكون الزوج بالغا والشئ الآخر
اشار اليه بقوله **او يدعي الدخول** ويشترط في هذا الشرطان المساقا فان شق
ثالث اشار اليه بقوله **وهو ان تكون من بيتا مثلها** واخر زبد
عن الصغيره التي لا يمكن وطئها فانه لا نفقة لها بالدعوة بل بالدخول لانه
اذا دخل استمتع بغير الوطى واذا اختلف في الدعوة فالقول قول الزوج وقصدنا
كلامه بكون الزوج بالغا احرارا من الصغير ولو كان مطبقا للوطى فانه لا نفقة
عليه على المشهور ويكون ما غير مشرفين احرارا اما لو كان احدهما مريضا
مرضا يشرف معه على الموت لم يجب النفقة **ونكاح التفويض** حايث من غير خلاف
وهو ان يعقد **ولا بد من الدخول** بل يفتن في النفقة والوطى ويبروي يعقده بلفظ
الافراد اي الزوج **ولا بد من الدخول** استشكل اشياء الثوب لانه معطوف على
المنصوب وكلامه صادق بصورتيه لانه اذا لم يذكر اصدقا اما ان يصرح
مع ذلك بالتفويض نحو انكحتك وليتي علي التفويض او انكحتك ووليتي علي
ذكر منه والنكاح صحيح في الوجهين اما لو صرح جابا بشرط اسقاط المهر فالحاز
وفتح قبل الدخول واختلف قول ابن القاسم في فتنة بعده **ثم** اذا قلنا يجوز نكاح
التفويض وصحته ووقع وصفت الروححة الزوج من الدخول فانه
لا بد من **حقه** **ولا بد من الدخول** اصدقا مثلها ابن شارس ومعنى من المثل القدر الذي

جائز لزم العبد ولا لامة الا بانك السيد فلو تزوج العبد بغير اذن سيده
ثم علم بعد ذلك فله الخيار ان شاء أمضاه وان شافقته بطلقة بانية لانه
ادخل على ملكه نقصا ثم ان كان الفسخ قبل البناء فلا شيء على العبد وان كان بعد
استد السببا احذته الزوج من المصداق الاربع دينار فان غش العبد
استخفه بما اخذه السيد واما الامة اذا تزوجت بغير اذن السيد فان
وكل رجل يعقد نكاحا فالشهور ان حكمها حكم العبد ان شاء السيد أمضا
وان شافقته وان باشرته العقد بنفقة فليس للسيد الاجارة بحال بل
يجوز الفسخ اتفاقا والفرق بينا وبين العبد ان العبد لا يعقد على نفسه
تخلو الامة ثم انتقل ينكح على بعض شروط الولي بذكر اضدادها فقال
ولا تعقد امرأة ولا عبد ولا من على غير الاسلام نكاح امرأة اما
الموا وهو المذكور في فسخه فلا اتفاقا فالمرأة لما لم يجز ان تعقد على نفسها كان
عقدها على غيرها من النساء احرى ان لا يجوز سواها من المحقوق عليها كذا او شيئا
وظاهر كلامنا انما تعقد على الذكور وهو عند الكس على المشهور في عيدها
والصغير في حجرها والفرق بين زوجة ثلاث ذكراها في الاصل واما الثاني
وهو الحرية فالعبد ومن فيه بغير رقة لا ولاية له الا المكنية في امته فانه
يتولى عقد نكاحا واما الثالث وهو الاسلام فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا
الولاية على الكافر **ولا يجوز ان يتزوج رجل امرأة لغيره** اي يقصد ان يجعلها لمن
طلقها ثلاثا ان كان حرا او اشترى ان كان عبدا لقوله صلى الله عليه وسلم الا
اخرى بالقبول المستحار قالوا بلى قال هو المحلل ثم قال لعن الله المحلل والمحلل
مروء الدار قطيبي والزمدي وقال حسن صحيح **ولا يحل اذالك التزوج مع الزوج**
لمن طلق الثبات وان عثر على هذا النكاح فسخ قبل البناء وبعد بطلقة بالبناء
صدوق المثل فان تزوجها الاول بهذا النكاح فسخ بغير طلاق ويجاقب عمل
بنكاح المحلل من زوج وولي وشهره وزوج وظاهر كلامنا انه ان لم يقصد المطلق
او الزوجة التحليل بنكاح الثاني لا يفسد وتخل به وهو عند الكس **ولا يجوز نكاح**
المحرم او عمة لنفسه **ولا يعقد نكاحا غرة** لما صح انه صلى الله عليه وسلم
قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح فان وقع نكاحه او نكاحه فسخ اذ قبل الله
وبعد بطلان على المشهور ولا يتأبد التحريم واذا فسخ قبل الدخول فلا شيء له وان

فسخ

فسخ بعد فسخ المصداق النكاح بدخول في المصداق ومنتفى الفسخ في المصداق
وبه الجمع السحي **ولا يجوز نكاح المريض** والمريضة مرضا محققا وهو الذي
يجب فيه على ما ليا اتفاقا ان اشرف على الموت وعلى المشهور ان لم يشرف وظاهر
كلامنا ان نكاح المريض لا يجوز ولو احتاج الى امرأة تقوم به وهو عند الكس على احد
المشهورين والمشهور الاخر يجوز مع الحاجة ولا يخرج مع علة **واذا قلت**
لا يجوز نكاح المريض فانه يفسخ ظاهره قبل البناء وبعد عشرين عليه قبل الصحة
او بعد ثمانين في المختصر انه اذا غش عليه بعد الصحة لا يفسخ وظاهره ايضا
كانت الزوج حرة او امة مسلمة او كسائية اجازة الوتر عام لا وهل بطلان
او بغيره قولان **وان نكحها المصداق في الثلث بصداع** يريد صداع المثل
على قول ابن القاسم قال في ظاهر كلام الشيخ ان له المسمى وان كان اكثر من مصداق
المثل وهو قول عبد الملك قلت والذي في المختصر ان المريضة لا بالدخول
المسبي وان المريض عليه الاقل من المسبي وصدوق المثل **ولا يبرأ ثلثها** اي لمن
تزوجها في المرض لم يبرأ عليه الصلاة والسلام عن ادخال وامرته واخراجها
وليعامل بتقيض مقصود ومع ذلك لو طلق المريض امراته **ارمده** فانه
الطلاق بلا خلاف لانه عاقل مكلف **وكان لها المهرات منه ان مات**
في مرضه ذلك ما قبل او بعد كان الطلاق يائسا او حيا والبرء هو ان
تكا الطلاق لا ثا وبينا ان كان حيا ما لم يخرج من العدة ومفهوم الشرط
انه اذا صح من مرضه ومن مرضا اخر فلا ترثه لانه قد زال الحجر عند الذي
هو سبب ميراثها **ومن طلق من المسلمين لغير امراته** حرة كانت او امه
مسلمة او كسائية مدخولا او غير مدخول بها **ثلاثا لم تحل له ملك ولا نكاح**
حتى يشكر **روجا غيرة** للامية وللارباب نكاح في كلام الشيخ والامة الوطي دل عليه
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث امرأة رفاعه العتي يذوق عسله ويذوق
عسلته واخبر بذلك من طلى السيد امته التي تزوجها طلاقا فانه
لا يحل له ان يتزوج في الزوج ان يكون مسلما بالغوا ولو حيا قام الذكر
مقطوع الخصيتين تزوجها تزوجا لازما اخيرا من نكاح اختيار نكاح
العبد بغير اذن سيده وان يزوج خشفته او مثلهما من مقطوع عا في قبلها
اخترازا من وطئها في ذريها بانيث اخترازا من الايلاح بغير انتشار فانه

لا عسيلة معه ايلجا مباحا احراز من الوطى في الحيض او العدة او طهر المحلل
غير تارك فيه وان تعلم للقلوة المعتادة بينهما وان تكون عاتمة بالوطى احراز
من المعنى عليهما والمجنون لم يشرع حمله الله يتكلم على الطلاق وهو لغة من قوتك
اطلقت المناقذ فانطلقت اذا ارسلتها من عقالي وقيل واصطلاحا حل العصمة
المعتقدة بين الزوجين ولما ارجعت امركان الزوج والزوجة والعصمة من
لما ادى الطلاق لم يقع عليه طلاق وعذا من اكره على الطلاق على ظاهر
الروايات بعضهم الا ان يترك التولية مع العلم والاعتراف بانهم يدعي
بالاكره عتقا وظاهر المختص بالخبر انه تقيد وكذا الاجمعي اذا قلنا لفظ الطلاق
وهو ما يقع لم يقع عليه طلاق والرابع الصيغة وتنقسم الى صريح وهو ما فيه
لفظ الطلاق ولا يحتاج الى بيانه والى غنايه وهما ظاهره وسنأتي بمجمله
نحو اذهبى وانصر في تقبل دعواه في بيته وعدده وقد قسم الشيخ الطلاق
باعتبار اربعة اقسام على قسمين بدعي وسني فالاول قوله **وطلاق النكاح** **وطلاق**
واحدة بدعي اي محدثة لما في النكاح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر
عن رجل طلق امراته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال للعلويون
يكاتب الله عز وجل وانا بين اظهركم مع ذلك **بكره** الطلاق الثلاث **وقد**
في كلمة واحدة على المعروف من المذهب اما الثاني فهو **طلاق السنة** او الذي
اذنت السنة فيه وحكمه انه **مباح** ثم فسر بقوله **وهو ان يطلقها**
في طهر لم يفرقها اي لم يجمعهما **وطلاق واحدة** ثم لا يتبعها طلاقا حتى تنقضي
العدة فهذه اربعة قسوم في طهر واحدة منها لم يكن سنيا واحترق قوله في طهر
مما اذا اطلقها في حيض ولم يفرقها فيه مما اذا اطلقها في طهر جامعها فيه وطلقة
مما اذا اطلقها ثنتين او ثلاثا ومما لا يتبعها الاخره مما اذا اطلق الرجعية
قبل مضي العدة ثم شرع يتكلم على الرجعة فقال **وله الرجعة في التي تخص**
ما لم تدخل في الحيضة الثالثة في حصر المرأة او في الحيضة الثانية في حق
الامة لان اسباب الزوجية باقية بينهما ما عدا الوطى والرجعة تكون بالنسبة
مع القول لرجعتها وامسكتها او ما يقوم مقام القول بالوطى ومقدما
وفي رجعتها بالنسبة فقط لان ولو انفرد القول دون النسبة فرجعة ظاهر
لما اطننا والوطى دون النسبة ليس برجعة لا ظاهرا ولا باطنا فان كانت

الطلقة من لم تخص اصغارا ومن قد استثنى **المعصية** اراد بها من يثني
المعصية من لم يثنى المراءى من جاز سنة النسيان او السنين او السبعين
كما قال في غير هذا الموضع **طلقة ما متى شأوك هذا الحامل يطلقها متى شأ**
ولو قدم قوله فان كانت على قول بعد الرجعة الى اخره انما استبد **رجع**
الحامل ما لم تخص والمعتد بها شهرين وهي المستحاضة والياسترجع
ما لم تنقضي العدة وعدة الاولى سنة والثانية ثلاث اشهر متقبلا بالاهل
والا فراجع قر يفتح القاف وضما وعليه الجمهور عندنا وعند الشافعي **هي المرأة**
التي بين الدمين وعند ابي حنيفة الحيض سوال او يرد للنفقة على المالك فيه
وهو ان الله تعالى يقول ثلاثه قرو وانتم تقولون تعد بقريتين ويعققر
لان قد يطلقها في اخر الطهر **اجاب** بعضهم عن ذلك بانه يجوز ان يطلق
ذلك على قريتين وبعضهم لان الله تعالى قال الحج اشهر معلومات والمراد
بذلك على المشهور شهران وعشرة ايام **وبين** معني ومنه **يخرج** ان يطلق
الرجل زوجته **وهي في الحيض فان طلق لم يملكها** ان ابن عمر رضي الله عنهما
طلق امراته وهي حائض فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
صلى الله عليه وسلم مرة فليراجعها لم يمسكها حتى تطهر ثم تخص ثم تطهر
ثم ان شأوك بعد وان شأوك قبل ان تمس فتلك العدة التي امر الله ان يطلق
لها النسا فقال ابن عمر حسبت على طلاقه **تفسيه** مثل الطلاق في الحيض الطلاق
في النفاة والاختلاف في عدة منع الطلاق في الحيض على قولين مشهورين احدهما
انه لتطهر بالعدة والاخر انه بعد وان لم يراجعها **اجبر على الرجعة** وصحة
للخير ان يامر الحاكم فان ابي هذه بالحيض فان ابي حنيفة ان يحد بها ضرب
ويكون ذلك في ما بعضه من بعض في مجلس وهذا الخبر اذا كان الطلاق حيا
لا باينا وهو مقيد ايضا بما اذا لم تنقضي العدة فان انقضت فلا رجعة **لا**
والتي لم يدخل بها اي لا يباح له ان يطلقها **موقشا** في طهر او في حيض على المشهور
اذ لا عدة عليها **والواحدة تفسيها** اي غير المدخول بها لانها لا عدة عليها
والثلاثة يخرج بها **الا بعد رجوع** لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره **من قال الزوج حنة** استطلق في **واحدة** اي لم يرد
طلقة واحدة **حي يبيى** اكثر من ذلك فليز مد ما نوي اثنتين او ثلاثا

ظاهر ولا مداه يقبل قوله بلا بين وهي رواية للدينين وقال ابن القاسم لا بد
 من عين وشهر ابن بشير ثم انتقل يتكلم على الخلع وهو لغة الأزاله ومنه خلع
 الوالي أي عزله وشهر عاثره الصحة بعون من الزوج أو غيرها أو هو معنى قوله
وللعلم طلقه لأرجعة فيها وإن لم يسم طلاقا إذا أعطته شيئا خلعها به
نفس فتقول طلقه إشارة لمن يقول أنه فسخ الطلاق فعلى الأول إذا أطلقها قبل
 الخلع طلقته لا قبل له إلا بعد نزع وعي الثاني لم يرجعها قبل أن تنزع وقوله
 لأرجعة فيها إشارة لمن يقول أنه رجعي لا باين وقوله وإن لم يسم طلاقا إشارة
 لمن يقول أن الخلع لا يكون طلاقا إلا إذا سمي طلاقا أما إذا لم يسم طلاقا فلا يلزم
 الطلاق وقوله إذا أعطته شيئا يراد بها ما يحل ملكه ويعد أحراز من نحو النحر
 والخنزير فإنه يلزم الطلاق ويكفي النحر ويقتل الخنزير وليس له قبل المرأة في نظير
 ذلك شيء على المشهور وحكمه الجواز إلا أن يكون مضرا لها فتدبر العوض لتخلص
 من ظلمة فيجزم أخذه ويرد وينعقد طلاقه ثم انتقل يتكلم على الفاظ الكناية
 الموعود بمجيئها فقال **ومن قال الزوج جنة ابن طالق الله منه** ثلاث دخل
 بها **أولم يدخل** ولا ينوي مذكورة هو مذهب المدونة وشهر ابن بشير وقيل ينوي
 أن لم يدخل وشهر ابن الحاجب فيها وفي سائر الكنايات الظاهرة **وإن قال لها**
أنت بغير طلاق أو حرام أو حلال على غار بك في ثلاث في القول دخل بها
 وينوي في عدد الطلاق لا في إرادة غير الطلاق **في القول لم يدخل بها** وقد ذكرنا
 في الأصل معاني هذه الألفاظ **الطلق المطلق** التي سمي لها الزوج صدقاً حائراً
قل السابح **الصدق** الذي سماه لها إذا كان التكليف صحيحاً لقوله
 تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
 إلا أن يعفون أي الشبكات الرشدات أو يعفو الذي يسد عقدة النكاح وهو
 الأب في ابتداء العشر والسيد في استءونه وقيل بأبهي أحراز أما إذا لم يسم لها
 شيئا ودانك في نكاح التفويض وقد تقدم حكمه ونجائز أحراز أما إذا سمي
 مالا يجوز وبالنكاح الصحيح أحراز أما إذا كان فاسداً فإنه لا شيء له **ظاهر**
 قوله قبل البناء أنه لو دخل بها لكان جميع الصداق ولو كان صبياً وليس كذلك
 فإن الصبي إذا دخل بها ليس له إلا نصف الصداق لأن دخوله كدخول وقد علم
 معنى قوله إلا أن يعفو أي عن نصف الصداق وإن كانت عينا رشيده وإن

كانت

كانت **بكر** إذا كان العنصر لرجع **إلى أبيها** وهذا **السيد في استدوين طلق**
 امرأته الحرة مسلمة أو كناية أو الأمة المسلمة مدخولاً أو غير مدخولاً لم يسم
 له طلاقاً بائناً أو رجعيّاً كان المطلق هو الزوج أو غيره لا من **فيسمى** معنى
 يستحق **لها رجعة** أي يعطيه شيئاً يخرج به من العينة بحسب ما يحسن من مثله
 على قدر حاله من مير وعشر قال في المدونة أعلاها خادم أو ناقة أو كسوة
 بعضهم ويعني بالنفقة ما يقرب من ثمن الخادم وقوله **والأجر** تأخير إذا رد
 المستحب لأجر عليه من أياه وقيل باللام أحراز من ذات العبد إذا مردت به
 لأنها عادة ووقت المنفعة في الطلاق الرجعي بعد انقضاء العدة لأنها قبل
 ذلك زوجة وفي الطلاق البائين باثر الطلاق وإنما كانت المنفعة مسخفة
 تسلياً للفراق وتطبيعاً لنفسها ويبدل الاستحباب بقبيلته تعالى الآية
 مرة بالاحسان ومرة بالتقوي ولما كان خلاصه من أن كل من طلق منع وكان
 لهم مايل للمنفعة فيها رفع ذلك التوهم بالتخصيص على بعض ذلك فقال
وأنقضى أي المطلق التي لم يدخل بها والحال أنه كان قد فرغ من ما كان له
لها لأنها قد أخذت نصف الصداق مع قبضها لمعها ومفهومه أنه إذا لم يرض
 لها فإن لها المنفعة وهو عند ذلك كما قدمنا **وكذلك لا منعة** **للمنفعة** لأنها
 قد دعت شيئاً من مالها لأجل فراقها من زوجها كراهية فيه فلا مال عند صاحبها
 والمطلوب رفعه بأعطاء المنفعة وبقية المسائل التي لا منعة فيها مذكورة في الأصل
 ثم شرع يتكلم على مسألة كان الاستدلال عقيب نكاح التفويض وهو **وإن**
ما الزوج عن زوجته التي لم يرض لها صداقاً **الحال أنه لم يبين ما قلها**
الميراث منه اتفاقاً لأن بالعقد صح التوارث بينهما وكس **الصداق** **أولاً** عليه
 على المشهور ومفهومه خلاصته لو فرض لها كان الصداق أيضاً وهذا إذا
 فرض لها في الصحة أما إذا فرض لها في المرض وكانت مسلمة حرة فلا شيء لها شهر
 صرح بمفهوم قوله لم يبين ما قلها **ولو دخل بها** أي بالتقومات غمها ولم يرض لها كان
 لها مع الميراث **صداق المثل** لأنه قد فرض عليها سلعة والسلعة القايمة إنما يجب
 فيها القيمة وهي هنا صداق المثل وإنما يكون لها صداق المثل **إن لم تكن** **فستت** **تعليم**
 ع أمر إذا لم تكن مرضية بأقل من صداق المثل قال عبد الوهاب لأن في تزويجها
 على اللفظ صعوبة ثم انتقل يتكلم على عيوب زوجة المرأة ثبت الزوج من المرأة اتفاقاً

صداقها

وتروى **للأمة** **البرية** **والبرية** بالفتح بياض معروف وعلافة ان بعض
 فلا يحرم ظاهر علامه ثبوت الدم من ولو قل وهو كذلك على المشهور **وتروى المرأة**
بالفرج وهو ما يمنع السقوط اوله منه وهو خمسة اشياء الفرج يكون الكرا
 وفتر الحمة تكون في فم الفرج والرقن في الرأ والتا وهو التحام الفرج بحيث
 لا يمكن دخول الذكر والافضا وهو ان يكون مسك البول ومسك الحام واحد
 والاستحاضة وهي كما تقدم حرمان الدم في غير من الحيض وهي تمنع من كل الجماع
 والجماع وهو من الفرج واذا انكرت دعوى عيبها فمما كان ظاهر الخلق ان يزوجها
 وكفيها اثبت بالرجال وبما كان يتاخر جسدتها عن الفرج اثبت بالثنا
 وبما كان بالفرج فقال مالك والشافعي تصدق عن مالك بظواهرها الثنا
 فان دخل الزوج بالتي **بما** شئ من العيوب المتقدمة **والحال** انه **يعلم** عند الدخول
وذكر **بوضع** **صداق** **أقربا** **ورجع** **به** معنى كلامه انه يلزمه ان يزوجها بجميع
 ثم يرجع به على أي كان زوجه **بالمطاهرة** ولو كان من عسرا ولا يرجع اليه على
 المرأة بشئ وهو كذلك اذا كانت غايبة حين التزوج اما اذا زوجه بمحضورها
 وكنتا العيب فيلحق الزوج في الرجوع عليها وعليه فان رجع عليها فلا رجوع
 لها على الولي وان رجع الزوج على الولي رجع الولي عليها **وكذا** **الرجوع** **على** **الزوج**
على **الأمة** **للملك** **ان** **كان** **الذي** **زوجه** **بها** **رجوعا** **فانه** **يرجع** **عليه** **وتنصيصه** **على**
الأب **والأخ** **ليس** **للاختصاص** **بل** **مراده** **بذلك** **كل** **ولي** **قريب** **للخفي** **عليه** **عيب** **المرأة**
 فظاهر كلامه انه يرجع عليه ولو كان غايبا غيبة بعيدة بحيث يخفى عليها
 وهو كذلك عند الشهب وقال ابن حبيب خلف ما علم به ويستقط عنه العدم
 ويرجع على الزوج ويترك له ان يرجع دينار ويبدل على انه لم يرد دينار الا في
 الاختصاص قوله **وان زوجه لولي ليس بقرب القرانه** أي بعينه كما بين العم
 ولم يعلم العيب وظل في الزوج **ولا** **شئ** **عليه** **وان** **علم** **بالعيب** **رجع** **عليه** **كالتقريب** **وحيث**
 قلت لا رجوع له على العيب فانه يرجع على المرأة بجميع الصلوات **والتي** **لها**
منه **الأربع** **دينار** **لئلا** **يجري** **البضع** **عن** **بدل** **تم** **بذلك** **وحيث** **كانت** **للمرأة**
 الرد اذا وجد بالرجل المنيون وللجذام والبرص والفرج وهو جيد وخصاؤه
 وعنته واعتراضه فلجب قطع الذكر والاشتبس والخصا قطع احداهما العنة
 فوط صغر الذكر والاعتراض علم القوة على الوطى اعله والي حله اشار بقوله

ويروى **المعتمد** **سنة** **من** **يوم** **الحكم** **ظاهر** **حوا** **ان** **او** **عبد** **وهو** **عند** **الملك** **عند**
 القتها وحكماء عبد الوهاب عن مالك وعند رجل العدل نصف سنة وعليه اقتصر
 صاحب المختصر **وان** **في** **الاجل** **فلا** **يفرق** **بين** **ما** **والا** **ي** **وان** **لم** **يطافيه** **في** **بينهما**
 اذا اتقاربا على عدم الولي في الاجل **لوشان** **بطلان** **بينة** **الرجل** **طلاق** **من** **القاضي**
 بآين الاطلاء والمحصن بالفقهاء المولى **بالمعتمد** **الذي** **فقد** **في** **بلاد** **الاسلام**
 لم يعلم الموضع في غير جماعة ولا وبها اذا كانت الذرة فانه تزوجها بها الي
 الحاكم ليكشف له عن خبره فان كان حرا **بضر** **لدا** **اجل** **اربع** **اي** **هذه** **اربع** **سنتين**
 وان كان عبدا بضر له مدة سنتين وان بدا بضره لاجل من يوم الفرج عند ابن
 عبد الحكم **وهو** **موافق** **لقول** **الشيخ** **من** **يوم** **تزوج** **والله** **السلطان** **وتتقيد**
الكشف **قلت** **وعبار** **الشيخ** **مشكلة** **ولهذا** **الولي** **بعضهم** **بان** **قول** **لمنه**
 يوم ترفع على قول ابن عبد الحكم وبنيته في الكشف عند علي قول ابن القاسم وتكون
 الواو بمعنى او ثم اذا انفق الزوج لولم يات ولم يظهر له خبر **فمعه** **زوج** **وحيث**
كعد **الملك** **وعليه** **الاخذ** **على** **المشهور** **لانها** **محكوم** **عليها** **بموت** **زوجها**
 وتنفقها في الاجل من حاله وفي العدة من مالها لان المتوفى عنها لا تنفقه لها
 ثم بعد انقضاء العدة **تزوج** **ان** **شأت** **ولا** **احتاج** **الى** **اذن** **الحاكم** **وهذا** **اذا**
 العدة لان اذنه حصل بضر لاجل او لولما انهي الكلام على حكم زوجه المنفوق
 انتقل يتكلم على حكم ماله فقال **والا** **بورث** **ماله** **حتى** **يأتي** **عظم** **من** **الزمان** **ولا** **يعتبر**
الرملة **غالبا** **وهو** **ما** **نود** **سنة** **على** **ما** **اختار** **الشيخ** **والقاضي** **في** **سبعون** **سنة**
 على ما اختاره عبد الوهاب واذا اختلف اليهود في سنة وفي مغيته حكم
 بالاقل احتياطاً ثم انتقل يتكلم على مسألة كان الاستدراكها عند التسلام
 على حكم الوطى في العدة وهي **ولا** **تخطب** **معنى** **لخو** **ان** **تخطب** **المرأة** **المطلقة**
 طلاقاً باباً او خيالياً والمتوفى عنها زوجها **في** **عدتها** **بضر** **اللفظ** **الابان** **بمعنى** **وبياح**
 حطية المعتدة **بالتعريض** **بالقول** **المعروف** **اي** **الخصف** **وهو** **فانقذ** **به**
 المقصود ومثل اني فيكي لراغب لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطية
 النساء وهذه الايامحة في حق من بين التعريض والتضريح واما غيره فلا
 يباح له ذلك ثم انتقل يتكلم على مسألة كان المناسك ذكرها عند قوله وليعبدل
 بين تبايعوهي **ومن** **نكح** **اي** **تزوج** **على** **امر** **انها** **ونسائه** **سوا** **كان** **كبيرا** **او** **صغيرا** **اكر**

الكسب كقطع اليد فانه لا يجزى وان لم يحد كالعرج للضعف والعور فانه يجزى
كما سيجر عليه واما اشتراط العلم الشرعي وعدم شايته تحريم فهو المشهور
ويشترط فيها ايضا ان تكون ممن يستقر ملكه عليها احراز امنه فحق عليه
وان يكون خاليه عن شوايب الجور فلا يصح ان يعرض لها على دينار يكون
في ذمته العبد وان لا تكون مشتراة بشرط الحق لان هذا الشرط يتحقق عندها
فكانت كالعبيد **نبيه** لو كان محسرا وتداين واشترى برفقة فاعتقها
الجزاء كمن فرضه التيمم فترحموا واعتسل فان عجز عن العتق **فان لم يجد مرقية**
ولا ثوبا ولا قيمية **فلم يشترط شهرين متتابعين** بالاهلة فان انكسر شهر صام
احدهما بالاهل والآخر بمسكنا فلا يفي ويحب فيه العفارة ونية التتابع لان
الكفارة والتتابع واجبان لا بد لهما من نية واذا انقطع التتابع استأنف
لان الله تعالى اشترط التتابع بقوله فصيام شهرين متتابعين وما يقطع التتابع
فان لم يستطع الصوم بان كان ضعيفا المنيبة او مستعظما مثلا **الطعم** **شهرين**
مسكنا الحرار المسلمين **مدتين** مدة عليه الصلاة والسلام **كلما تكسر** **بعض**
اهل الكسب السبل وما ذكره في عدد المساكين للاحلاف في وجوبه فلا يجزى ان يحط
ثلاثين مسكنا اربعة امداد لكل مسكين ولا ان يحط مائة وعشرين مسكنا
عدا لكل مسكين وما ذكره انه يطعم كل مسكين مدتين رواية عن مالك والذبي
في المدونة وشهرين ابن الحاجب انه يطعم كل مسكين مدتين واما هشام وهو
مدون لثان على المشهور مدة صلى الله عليه وسلم **نبيه** قوله اطعم هذا
في الحر واما العبد فلا يكفر بالطعام الا ان اذن له سيده وقوله **لا يطعم** **اي**
ولا يقبلها ولا يباشرها **في كل او بها** **حق** **تتبعي الكفارة** **تكرار** مع قوله قبل
فلا يطعمها حتى يغفر **فان فعل المظاهر** **الكافي** **بانه** **على المظاهر**
منه او قبلها او باشرها قبل الشروع في العفارة **فليتب الى الله عز وجل**
ما فعل وليس عليه كفارة اخرى **فان كان وطئه او استمناعه بغير الوحي**
بعد ان فعل **بعض الكفارة** **بما طعام او صوم فليست تليها** **اي الكفارة**
وسكت عن الحق لانه لا يتحقق **الاياس** **باعتق الاعور** **في النظر** **التي قدما**
لان العين الواحدة ليست مسد العينين وكذا الاناس يحق **له** **الزنا** **والايق**
والسارق ويجزى **المسخر** **اي** **عقده** **في الظاهر** **ولو كان في المهد** **اصدق** **الوقت**

الكسب كقطع اليد فانه لا يجزى وان لم يحد كالعرج للضعف والعور فانه يجزى
كما سيجر عليه واما اشتراط العلم الشرعي وعدم شايته تحريم فهو المشهور
ويشترط فيها ايضا ان تكون ممن يستقر ملكه عليها احراز امنه فحق عليه
وان يكون خاليه عن شوايب الجور فلا يصح ان يعرض لها على دينار يكون
في ذمته العبد وان لا تكون مشتراة بشرط الحق لان هذا الشرط يتحقق عندها
فكانت كالعبيد **نبيه** لو كان محسرا وتداين واشترى برفقة فاعتقها
الجزاء كمن فرضه التيمم فترحموا واعتسل فان عجز عن العتق **فان لم يجد مرقية**
ولا ثوبا ولا قيمية **فلم يشترط شهرين متتابعين** بالاهلة فان انكسر شهر صام
احدهما بالاهل والآخر بمسكنا فلا يفي ويحب فيه العفارة ونية التتابع لان
الكفارة والتتابع واجبان لا بد لهما من نية واذا انقطع التتابع استأنف
لان الله تعالى اشترط التتابع بقوله فصيام شهرين متتابعين وما يقطع التتابع
فان لم يستطع الصوم بان كان ضعيفا المنيبة او مستعظما مثلا **الطعم** **شهرين**
مسكنا الحرار المسلمين **مدتين** مدة عليه الصلاة والسلام **كلما تكسر** **بعض**
اهل الكسب السبل وما ذكره في عدد المساكين للاحلاف في وجوبه فلا يجزى ان يحط
ثلاثين مسكنا اربعة امداد لكل مسكين ولا ان يحط مائة وعشرين مسكنا
عدا لكل مسكين وما ذكره انه يطعم كل مسكين مدتين رواية عن مالك والذبي
في المدونة وشهرين ابن الحاجب انه يطعم كل مسكين مدتين واما هشام وهو
مدون لثان على المشهور مدة صلى الله عليه وسلم **نبيه** قوله اطعم هذا
في الحر واما العبد فلا يكفر بالطعام الا ان اذن له سيده وقوله **لا يطعم** **اي**
ولا يقبلها ولا يباشرها **في كل او بها** **حق** **تتبعي الكفارة** **تكرار** مع قوله قبل
فلا يطعمها حتى يغفر **فان فعل المظاهر** **الكافي** **بانه** **على المظاهر**
منه او قبلها او باشرها قبل الشروع في العفارة **فليتب الى الله عز وجل**
ما فعل وليس عليه كفارة اخرى **فان كان وطئه او استمناعه بغير الوحي**
بعد ان فعل **بعض الكفارة** **بما طعام او صوم فليست تليها** **اي الكفارة**
وسكت عن الحق لانه لا يتحقق **الاياس** **باعتق الاعور** **في النظر** **التي قدما**
لان العين الواحدة ليست مسد العينين وكذا الاناس يحق **له** **الزنا** **والايق**
والسارق ويجزى **المسخر** **اي** **عقده** **في الظاهر** **ولو كان في المهد** **اصدق** **الوقت**

وقد يكون من الطيب في بعض البلاد ولا تسمى هذه مطيبا وفي فتحه قال
مطيب ولا تسمى مطيبا في راسها وهو ماله راحة طيبة ثم صرح بما
قدما انه ظاهر كلامه زيادة ايضا فقال **وعلى الامنة الصغيرة** والكبرى
والحرمة الصغيرة والكبرى الاحكام لما في ايادى اود من قوله صلى الله عليه وسلم
المتوفى عنها زوجها لا تنكس المعصومة الشباب والمثورة ولا المأثورة ولا
تختص **واختلف في وجوب الاحكام على الكتابية** على قولين مشهورين
وجوب الاحكام ثم صرح بمضمون قوله من الوفاة زيادة ايضا فقال **ليس**
على المطلقة طلاقا ابدا او رجعا **احكاما** لانه انما شرع في حق الميت احتياطا
لان ان لانه قد مات ولا محامي عن نفسه فجعل الاحكام اجرا وقايما مقام الحي
عن الميت بخلاف المطلق الحي فانه هو المحامي عن نفسه والمخاطبة **وتجوز**
للزوجة الكتابية على العدة من المسلم في الوفاة لا دخل في اوله يدخل وفي **الطلاق**
اذا دخل في الحق الزوج ولا تجوز اذا لم يدخل في العدة على المطلقة قبل الدخول
ثم استعمل على الاستبراء المأمور له فقال **وعدة ام الولد من وفاة سيده**
وهي التي ولدت منه **حيضة** في كلامه اشبهت من جهة انه اطلق على
الحيضة عده والعدة عندنا انما هي الاقرا فتقول انما اراد الاستبراء انما اطلق
عليها اسم العدة لفق الخلف الذي فيها والاستبراء شرعا للكشف عن حال
الرحم ليعلم هل هي بريد من الحمل او مشغولة بمراعاة لحفظ الانساب
واجب كوجوب العدة في الزوجات لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لا توطأ
حامل حتى تضع ولا عير ذات حمل حتى تحيض **وكذلك عدة ام الولد** حيضة
اذا اعتقها سيدها هذا حكم استبراء الولد ان كانت من شخص فاما **ان كانت**
قد عدت عن المحض اي ميتت منه كبر سنها فاستبراءها **ثلاثة اشهر**
واستبراء الامنة في انتقال الملك حيضة واحدة مراعاة لحفظ الانساب
ثم انتقل الملك **بيع او هبة او سبي او غرابة** كالارث والصدقة
وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات بشرط طهرها ان لا يعلم براءة رحمها
بنفسه او باخبار امرأتين او امرأة احراز من ان تكون في حرمته والى هذا
المحقق اشار بقوله **ومن هو في حرامه** برهن او ودعيه مثلا اذا علم انها
قد حاضت عمله ثم انما استبراءها الا حسن ان لو قال ثم ملكا ليشمل الشراء

وغيره

وغيره فانه **الاستبراء عليها ان لم تكن تخرج** خروجا متباعدًا بحيث يغيب
عليها ثابته ان تكون ممن يوطأ مثلها احترازًا ممن يوطأ مثلها واليه اشار بقوله
واستبراء الصغيرة في البيع الاحتراز من انتقال الملك اليها
الهيئة والصدقة ونحوهما **ان كانت ممن يوطأ** اخرج من عملها ام لا **لا يبرأ**
لان الحمل لا يقبض في اقل من ذلك ثابته ان لا تكون حلالا لاقبل الملك احترازًا
من ان تكون حلالا له قبل ذلك مثل ان يشترى من زوجته فانه لا استبراء عليها
وابيها ان تكون حلالا للاحد الملك احترازًا من ان تشترى حرامًا بعده مثل
ان يشترى عتده فانه لا استبراء عليها **وكذا انك لامة البائنة من الحيض**
استبراء في البيع ونحوه **لانها لامة القاتل** لا توطأ الصغيرة كنبئت
بشئ فانه لا استبراء فيها **ومن ابتاع امه حاملًا من غيره او ولدها**
بغير البيع كطيراته والصدقة فلا يبرأ **ولا يوطأ ولا ينكح ولا يشترى** من
مقتنيات الوطئ **حتى يصح** للحمل كله سواء كان للحمل من زوج او من غيري على
المعروف من المذهب فاذا وصفت له من ماله ما عدا الوطئ واما الوطئ فلا يحل
له الا بعد خروجه من دم النفاس ثم استعمل يتكلم على بقية فابتاع بغيره الباب
فقال **والسكنى واجبة على الزوج** اذا كان يتاقي منه الوطئ **كل مطلق مدخل**
في بوطا مثلها مسلمة حرة كانت او امدة او غيبية كان الطلاق واحدة او اكثر
رجعا او بلينا ولو خلعًا وتقيدها الزوج بما او اذا كان يتاقي منه الوطئ
احترازًا عما اذا لم ينات منه الوطئ فانه لا سكنى له وجه ولا عدة عليه سواء
كانت العدة بلحيض او بياشهر ومن يوطأ مثلها احترازًا ممن لا يوطأ مثلها
فانه لا سكنى له اذ لا عدة عليه في الطلاق وتقيدها بالمدخل من احتراز من
غيرها **والنفقة** لمطلقة **الاولى** طلقت طلاقا دون **الثلاث** واحدة او اثنين
او للحامل التي طلقت **سواء كانت مطلقه طلاقا واحدة او اثنين او ثلاثا**
وتقيدها وجوب النفقة للاولي بما دون الثلاث احترازًا ممن طلقت ثلاثا
فانه لا نفقة له وقيدوه ايضا بما اذا كان الطلاق رجعا احترازًا من الخلع
واليه اشار بقوله **والنفقة للمخلعة الاولى للحمل** **والنفقة للملاعة** وان
كانت **حاملًا** اما الاولى فلقوله تعالى وان كن اولات حمل فامتنعن عليهن
حتى يضعن حملهن واما الثانية فلا ان الطلاق باين مع هذا التحريم والحمل

لا ان يكون قد اكتمل
موتها واخره بقدر
ما لا اكثر او لا ينقل
فانه لا تنقل

منه عن ابيه باللعان وانقصى علامه ان لها السكنى وهو المشهور عند
الحنابلة والاسبق **كل معتد من وفاة** سواء كانت حاملا ام لا الصغيرة كانت
او كبيرة دخل بها اولم يدخل مسلمة او كتابية لان موت الزوج صار المال للموتة
ولا اي المعتد من وفاة السكنى ان كانت مملوكة او كانت **الدار المستأجرة**
كان المقتد **كل ارضها** او **تقيد حراها** وقيلها بمدة حولا بما اخذت من اجرتها
فانه لا سكنى لها **ولا يخرج المعتد من بيتها** خروج نفقة لغير ضرورة سواء
كانت معتدة في وفاة او طلاق **حق في المعتد** وقيلها بخروج نفقة اخذت
من خروجها في قصر حواشيها فانه جائز لكن لا يثبت الا في بيتها او بغير ضرورة اخذت
مما اذا كان ثم ضرورة كخوف سقوط الدار او اللصو صوفانه يجوز لها ان تنقل
وظاهر علامه انه لا يخرج ولا الحجة الاسلام وهو عند اكثر طاهره ايضا سواء
كانت للدار ملكا او لا او لغيرها **الا ان يخرجها الدار** التي انقضت مدة كراها
ولم يقبل من الكراما يشبه كراما المشمل مثل ان يكون باربعة ويزيد درهمين
فلو زاد درهمها كراما يشبه ظاهر هذا ان الدار هو الذي يطلب الزيادة
وليس عند اكثر انما يكون له اخذ اجرة اذا زاد غيره في السكنى وظاهرها تنقل
الزيادة فانت عما اذا رضيت فلا مقال له فان لم ترض بها **والخراج** واذا خرج
فانها **تقيم بالموضع الذي يسقط اليه** ويصير له بمنزلة الذي خرجت منه
فلزم فيه ما كان في ذلك الموضع **حتى تنقضي العدة** ثم تنقل تنقل على رضاع المرأة
ولذا قال **والمرأة ترضع ولدها** اي يجب علم ان وضع ولدها اذا كانت في العدة اي
ابيه او كانت مطلقا فان حبسها وهي في العدة وليس لها اجر في نظر اكثر
لان في المسلم من يولد في الاصل في تامين الامصار حار على الامهات برضع
او لادهن من غير طلب اجر على ذلك ولا جلا لقله على الصحيح واختره حولا ان ينص
الفران **الا ان تكون بثلثي رضع** لعلو قدرها فانه لا يسكن مع ارضاع ولدها
الا ان لا يقبل الصبي غيرها فانه يلزمه ارضاعه كانه الاب فكتا او معدا او غيب
غيرها الا ان الاب فقير او ميت والولد فقير وانما الفعل نظر المحدث **والطهارة**
طلاقا بانها او رجعت وخرجت من العدة **والطهارة** بقية الرأى **ولدها على**
ابيه ولها ان تاحذر **رضاعا ان شئت** وان لم تمشا لم تاحذر هذا التقدير
ثابت لما اذا طلعت اجرة المشمل ويقضي لها حينئذ ما اذا قال الزوج عند

رضاع

من

من يرضعه بلا شيء او باقل من اجرة المشمل اما ان طلعت اكثر منه فلتخير الزوج
بين ان يعطيه ذلك او يواجر عليه واخبرهم كلامه ان الرضاع حق لا اعطاه
وهو الصحيح لما رواه ابو داود ومن قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي طلقها
زوجها وان ياحذ ولدها منها انت احق به منه ما لم تنكح ثم انتقل
يتكلم على اخر ما يتبع بدعي هذا الباب وهو الحضانة بدعي للمالك المملوك
ما خذته من الحضانة بغير الخا وهو الخدم كانها انضم اليها جنيها وهي في الشرع
الكفالة والترسيم والقيام بجميع امور الحضانة ومصلحته وهي من حضانة
الانحران يترك الطفل بلا اعتناء فاذا قام بدقايم سقط عن الباقيين ولا يتبع
الا على الابوي على الام في حولي رضاعة او لا لم يكن له اب ولا مال له او كان له مال
ولكن لا يقبل غيرها **والحضانة** تكون في النساء والرجال ولها شروط مشروطة
ومختصة فالمختصة الحقل وان لا يكون زنا ولا عاجزا وان يكون غفلة
حرزها بالقبض على الماشي وان يكون مأمونا في دينه ولذا لا يكون به حضانة او برض
مضرا وان يكون له سيد او لا يشترط الاسلام والمختصة بالذكر ان يكون غفلة
من حضانة الطفل من زوجة او ثرية وان يكون عاصبا لا غير الا لا لاخلام
بالمشي ان تكون خالية من زوج احبها من الحضانة دخل بها وان تكون كانه ثم
نحره عليه فينت الحالة ونحوها لا حضانة **اي حق الام** حرة كانت او مملوكة
سلمت كانت او حباينة رشيدة او سفهة **بعد الطلاق** اي انزل الله في النكاح
الي **احتمام الذكر** اي انزل الله في النكاح لروية جماع وغيره **والى نكاح الانثى** معنى العدة
ودخلها وظاهر قوله الي احتتام سواء كان زنا ام لا وقال فيها ياتي ولا زمانه
بهم فهل يحمل هذا على ذلك ام لا **وانك** اي الحضانة **تنتقل بعد الام ان قامت**
او لم احبها من غير ذلك الحضانة ودخل **الحدة ام الام** وثبت في استحقاقها
الحضانة ان تنفرد بها الطفل في سكن غير سكن الام التي لحقت حضانتها ثم بعد
حدة الام ينتقل الحق **للخاله** اي خالة الطفل احتامه الشقيقة ثم التي للام
ثم التي للاب ثم بعد الخالة ينتقل الحق لخالة خالة الطفل وهي اخت حدة
الطفل لامه ثم من بعدها الحدة التي للاب ام الام ثم حدة الاب لاسيه **فان**
لم يكن من ذوي رحم الام احد من ذوي نوا من لم تذكر خالة الام ولا من غير
ذوي رحم الام وهي الحدة للاب وحدة اي الاب المستحق حضانة
لاخرات فتقدم الشقيقة ثم التي للام ثم التي للاب بلي الاخوات العمات

وبعد الوفاة ما لم تنقلها
حجج

اولها الحاقه وهو الباع والمشتاع ويشترط فيه التميز فلا يتحقق بيع غير المميز
لصخر او جود وفي بيع السكان تردو والتكليف وهو شرط في لزوم البيع
دول الاعتقاد والاسلام وهو شرط في شرائ المصنف والعبد المسلم والثاني
المعفو عليه من عمن او مشهور بشرطه ان يكون ظاهرا منتفعا به مقدورا
على تسليمه معلوما للمشتايعين غير ممتنع عن اخذه غير محرم المثلث
ما يتعقد به البيع وهو الاحتجاب والقبول وما شارك بهما في الدلالة على
الرضا كالمعاطات واقتصر في بقوله تعالى **واصل الله البيع وحرم الربوا**
والربا الزيادة وحرمته السنة ايضا وانقضاء الاجماع على تحريمه في استحالة
كفر بلا خلاف فاستتاب فان تاب والاقبل ومن باع بيع نزي غير مستحل له
فهو فاسق يورث خاصة الا ان يجد رجلا رجلا ويشتبه فان تاب فليس له الاراس
ماله والالتزام واللام الذي في الربا للجهل وهو باطل جاحليه ولهذا قال **وكان**
ربا لجاهلية وهو ما كان قبل الاسلام **في الدين** اما ان يقضيه دينه **واما ان**
ان من الدين **لدينه** ما ذكره احد انواع الربا لانه على ثلاثة انواع ربا
فأ وهو هذا او ربا من ربه وهو بيع معلوم بمجهول او بمجهول بمجهول
وربا فضل وهو ما اشار اليه بقوله **ومن الربا في غير النسيئة** بالملء والقبض
كخطبة **بيع الفضل** **بالقبض** **يد ايد متفاضلا** **كذلك** **الذهب**
اي بيع الذهب بالذهب **يد ايد متفاضلا** **والاصل** في متعه ما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم لا تباعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشعروا بعضه ببعض
ولا تباعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشعروا بعضه ببعض الحديث
واستثنوا من اعتبار المائله مسايل من المبادله وهو ان يعطى ستمه دينار
او اقل مسكوكه غلدا بآبوزة في سدها سدا فاقبل في كل درهم ثم صرح
بمتعه متفاضلا بزيادة ايضا فقال **ولا يجوز فضة بفضة ولا ذهب**
بذهب الا مثلا بمثل يد ايد والفضة بالذهب **يا ابا داود** **والا**
انما الكلام على الربا في التقديرات انقل ينكح على الربا في الطعام وقسم ذلك ستة
اقسام اولها **الطعام** **من الجوز** **الفصح** **والشعر** **السلط** **من القطنة**
كسك القاق وقسمها الفول والحبس والبسيلة والحبس والكرشنة
ومن ستمها ان القطنة ما يدخر من قوت وهو ما تقوم به البسيلة الاربعة

كالتم

كالتم والتمين او ادام وهو ما ينتفع القوت من مصلحته كالمالح والبصل **الجوز** **خبر**
قوله **والطعام** اي الطعام كله **لا يجوز الجوز** **اي بيع الجوز الواحد** **حتمه**
الاسلام **مثل يد ايد وقوله** **ولا يجوز** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد**
المائله بالمكايال السري ان وجد والا فالعادي واخر من قوله ما يدخر الى اخره
ان علة ربا الفضل في الطعام الاقنيات والادخار وهو المشهور ولا يحكم
للادخار على المشهور وانما يرجع فيه الى الخرف تأييدها اشار اليه بقوله **ولا يجوز**
طعام **اي بيعه** **طعام** **الي اجل** **كان من حتمه** **او من خلافه** **كان من**
يد ايد **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد**
وما لا يدخر متفاضلا **او كان من حتمه** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد**
لا يدخر هل هناك شيء رايد على هذين القسمين ام لا فحتمه ان يكون قوله وما
لا يدخر متغير يعني وهو مما لا يدخر وقد ذكرنا انها لا اخرتم قال اما الفواحيه
التي لا تدخر اصلا كالمشاج والمشمش يجوز فيه المتفاضل اتفاقا وان كانت
تدخرها دراهم قطر دون قطر كالمشمش يجوز فيه المتفاضل على المشهور وان
كانت تدخرها لبا كالجوز واللوز فاشارة اليه بقوله **ولا يجوز المتفاضل**
في الجوز **الواحد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد** **يد ايد**
في الذهب والمشمش جواز المتفاضل فيه وهذا هو القسم الرابع واما بقوله
ان كانت لا تدخر اصلا كالجوز فيجوز المتفاضل فيه وان كانت لا تدخر غالبا
وتدخرها دراهم بعض المبالا كالتفت بالحل فيجوز المتفاضل فيها على المشهور
وان كانت تدخر غالبا كالتوم والبصل امتنع فيها المتفاضل وقوله **وتأخير**
الا ادم **والطعام** **تكرار** **مع ما ذكره** **في القسم الاول** **كرره** **ليزيد عليه قوله**
والشراب **مثل العسل** **والحل** **اي تمتنع المتفاضل فيه** **الا الما** **الواحد** **قانه**
يجوز فيه المتفاضل ويبعه بالطعام الي اجل على المشهور وفيها خاتمة ما
اشار اليه بقوله **وما اختلفت اجناسه من ذلك** **اي من الشراب** **ومن تأخير**
الجوز **والتمار** **والطعام** **ولا بأس** **بالتفاضل فيه يد ايد**
لحديث فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف يشئهم اذا كان يد
يد سادتها ما اشار اليه بقوله **ولا يجوز المتفاضل في الجوز الواحد**
منه اي الطعام الا في الجوز والفواحيه كعلامه تكرار مع ما تقدم

ولا يجوز في البيع التبدل وهو ان يعلم ان سلعة غيره عينا فيكتمه عن المشتري ولا يجوز العتق وهو ان يخلط الشيء بخير حيث يخلط العسل بالماء ولا يجوز الخلط بغيره كالماء بالمعجون ويحذف اللام وهو الذي يخلط بالكذب في الثمن او يرفع عليه أكثر مما اشتراه به فلا يصح بذلك ولا يجوز التخييل وهو ان يخلط في السلام حتى يوقعه مثل ان يقول اشتري مني وانا ارضى بك وقوله لا يجوز قسما ان العتق هو معنى قوله ولا يجوز في البيع التبدل ولا يجوز خلطه في باله من خمسة حذو كخلط حنطة ذنية بحنطة ولا يجوز ان يبيع من امر سلعة ما اي شيئا اذا ذكر هذه المبيعات كتوب الميت او المحذوم او كان ذكر اي التي انقص اي للبائع في التمس كالتوب الخلد او اذ كان نجسا او مغشوا ولا اصل في تحريم الغش ما صرح به في قوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا في الاعمال خلافا في تحريم الغش والتدبير وما ذكره معهما لان هذه امور موصوفة في الشرع لانه ضرب من الكذب والخيل على الناس والنقص الى اخذ امرهم بغير حق ومن اشاع عتدا او غيره فوجد عيبا يمس التبدل ليس به يتقص من الثمن كثيرا فله اي للمبتاع الخيار بين ان يحسنه ولا شيء في مقابلته العيب الذي وجدته او يرد ويأخذ منه الا ان يصح بالرضي او يبعث من غير عذر فلا خيار له وقد لا يمكن التبدل ليس به احراز او امالا لا يمكن التبدل ليس به او ما يظهره كالعتق او ما حقه كالتخمين بغيرها فيجوزها معقولة ان يجوز كثيرا فيجوز فارغا فانه لا خلاف في التمس في موقوفنا ينقص الخبز احراز او امالا اذا كان ليس الا ينقص من الثمن شيئا فانه لا قيام له به او كان سببا ينقص من الثمن شيئا فانه لا خيار له ان كان ذلك في الرباع والعقار وقوله الرجوع بقيمة العيب خاصة واختلف في العروض فقبل لا خيار له ويرجع بقيمة العيب وقيل له الخيار ويأخذ منه ثم استثنى في ثوب الخمار واللباس اذا وجد بالمبيع عيبا في حنطة او رده فقال لا بد من خلطه عند اي المبتاع عيب من ثوب او من ثوب كثير اقله او المبتاع ان يرجع على البائع بقيمة العيب القديم من الثوب الذي اخذ او يرد اي المبيع ويرد محذوما بقيمة العيب الحاضر عند ظاهره وان قال البائع انا اقله بالعيب الحادث وهو رواية عن مالك وابن القاسم ومذهب المدونة لا مثقال المشتري مطلقا واذا تلف المبيع

اعطان المثل المشتري على عيب وقيل ان يقبضه البائع فهو في ضمان البائع ان رضى بالقبض وان لم يقبضه وثبت عند حاكم وان لم يحكم بالرد او بالقبض عتدا ان سبب عيبه الخال ان لا يستغل عتده غير متولدة كخدمته فلا عتده الي حين الفسخ ولا يلزمه شي لا ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بال ضمان فاذا فسخ فالعتبة حينئذ للبائع كالعلة المتولدة كالمولد والمافع من السلام على خيار النقص عتدا انقل يتكلم على خيار التمس فقال والبيع على الخيار من البائع او المبتاع او منهما او من اجنبي وهو بيع وقفته او لا على امضاء يتوقع حارس لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا واه في الموطأ وهو محمول عنده على التقس في القول لا بالخيار والملك في زمن الخيار للبائع ويشترط في جواز بيع الخيار شرط وهو اذ امر بالذلك احلا فان شرط الخيار ولم يضر باجلا فالبيع صحيح ويضر بالسلعة اجل الخيار في ملكه ويشترط في الاجل ان يكون قريبا ونهايته الى ما يحسنه تلك السلعة المبيعة او الى ما تكون فيه المشورة بفتح الميم وتكون الثمن وفتح الواو ويقسم الثمن واسكان الواو وكان ينبغي ان يقدم المشورة لانها اصل ولا خيار فرع وقابلة ذلك اذا اختلفا فقال المشتري ارفع الي السلعة لا خبرها وقال البائع لا ادفعها لك وانما وقع البيع لاجل المشورة فالقول قول البائع لانه ادعى الاصل والمشورة تكون في قلة الثمن او كثرتها وفي على الشر او على البيع والاختيار يكون في حال السلعة وهو مختلف باختلاف السلعة فالحاز في الثوب اليوم واليومان وشبه ذلك وفي الدابة تركب اليوم واليومان والثلاثة وفي الرقيق الخمسة ايام والجمعة لاختيار حاله وعمله وفي الدار الشهر ونحوه وروي الشهران وما ذكره من جواز البيع على المشورة اي مشورة شخص هو المشهور ليس بشروط حضوره او قرب معيه اما اذا اشترط مشورة شخص بعد عن موضعه فان البيع يفسد كما يفسد اذا كان املا خيارا اذ اعل على التقدير السابق او محذوما لقوله في القديم زيد ولا املا عندهم ولا اماره ولا يجوز التمس في بيع الخيار ولا في بيع على عهد السلامة وهي بيع الرقيق على ان يكون الضمان على البائع فيما يظن فيه من العيوب مدة ثلاث ايام بعد العقد وابتداء من اول التمس من المستقبل ولا يجوز



الاعداد

ايضا المتعلق مع الامة الواضحة وهي ان توفيق الجارية العلية او التي اقرب اليها
بوطيقا على يد امير رجل او امرأة حتى يتبين هل هما مشغولان ام لا ولا يتخلل على
يد امير الاصل الذي ان يتخلل في وقت الحاجة للتمتع على الوجه الذي ذكره
البائع وانما يتبع التعلق في هذه المسائل الثلاثة اذا كان **بشرط** التعلق لا تارة يصير
بشرط تارة سلفا فان وقع فتح البيع فهو منه انه اذا وقع بغير شرط جاز وهو
لبعد التهمة في ذلك **والثقة** والتمسك في ذلك اي في بيع النياور على عهد
الثلاث وعلى الواضحة **والنسيان** على النسيان ما ذكره في التفرقة والثقة والثلاث
الكلام فيه وما ذكره في النسيان هو في ذلك في العهدة والمواضحة واما في النسيان
فليس على الاطلاق بل فيه تفصيل ذكره في المختصر وهو ان كان المبيع مما لا يغاب
عليه ففما انه من البائع وان كان مما يغاب عليه وقبضه المشتري فقبضه منه الا ان
يقوم بينه على هلاكه فيبر او لما تقدم له ذكره في الواضحة من انما لا يكون في كل
الاما يقول فقال **وانما يوافق** وهو **الاستمرار** جاريتا في **التمسك** التمسك
للغاية **الاعل** وان لم يعتز البائع بوطيقا اذ الغالب فيمن هو هذا الكذا في
قوله الاغلب منزلة الحق احتياط للفروج او الجارية التي اقرب اليها بوطيقا
واركانت **وخت** احتشيان يكون على فتره **والاجور** **البراءة** في **الحمل** اذ اصابته
عليها ولم يطأها البائع فلو تراضى على ذلك فتح البيع وبطل الشرط على المشتري
اذ يكون للحمل خلاطها فيجب ان شرط البراءة من علمه وقبضه بالاعلي احتراز من
الوجش فانه يجوز ان شرط البراءة من علمه مطلقا اي سواء كان للحمل ظاهر ام لا اذا
لم يكن من السيد وكان دون ستة اشهر اما ان كان بعد ستة اشهر ففيه رخصة
للاجور بينها والفرق بين العلنيا وغيرها كثرة الغرر فيها وقلته في الوجش اذ العلنيا
يحط الحامل منها كثيرا اذ اظهر بها بخلاف الوجش **والبراءة في الرقيق** جارية
ظاهر ان غير الرقيق الاجور فيه البراءة وهو المشهور والجواز في قبضه فيسبب احد
استدلاله **بعدم البيع** اما اذا علم ان به عيبا وتبرأ منه فلا يفيده ويجب عليه ان
يبينه للمشتري ولا يحمل في البيان والاخر دهره في المختصر وهو ان تطول اقامة
عنده احتراز اما اذا اشترى عبدا مثلا فباعه بغير ما اشتراه وشرط البراءة
فانه لا ينفع بذلك على المشهور **ومعنى** لا يجوز ان يفرق بين الممنوع
النسب فقط وبين **والبراءة** في البيع ونحوه كسبة الثواب سواء كانا مسلمين

او كافرين

او كافرين او احدهما كان البائع والمشتري مسلمين او كافرين او احدهما اعم
قوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها وفي الله بينه وبين
احبته يوم القيمة رواه الترمذي في سننه وظاهر خلاصته ان التفرقة
ممتنعة ولو وصفت الام بذاك وهو محال ان يترك ابنه عن امه احتراز
ابن يوسف وهو مني على ان الحق للولد في الحصان المشهور ان الحق للام
فان رخصت بالتفرقة فتح البيع وتفسد بالام بالنسبة احتراز من الام من
الرضاع فان التفرقة بينه وبين الولد جائز ولا ينفذ لغيره احتراز من الام من
فان التفرقة بينه وبينه جائزة وظاهره لانه جواز التفرقة بين الحيوان البشري
وغيره وهو ظاهر المذهب وعن ابن القاسم المنع وهو ظاهر الحديث والمنع
من التفرقة معينا بغاية وهي **حتى يتبين** يقع الباطل يكون الثلثة وكسرين
المجدد معني حتى يسقط استصحابه قاله **ك** وفي ضبطه من ابن
الحاجم يشترط ضم النياور يكون الثاني لم يسقط استصحابه اضع او يقع
النياور تسقط استصحابه او الثلثة اي لم تسقط استصحابه بعد سقوط الزوج
انتهى فاذا انخرجا رتبة التفرقة حينئذ لاستصحابه عن امه في احكامه ورتبه
وبناءه وقيامه ثم انتقل يتكلم على حكم البيع الفاسد اذا وقعت فقال
وكل بيع فاسد كاي بيع وقت نكاح **فصل** في **البيع** **فصل** في **البيع** **فصل** في **البيع**
على ملكه ينقل الى المشتري فان قبضه اي المبيع يباع فاسدا **فصل** في **البيع**
من المبيع على المشتري لان لم يقبضه على وجه امانته واما قبضه على
جهة التملك **قلت** جعله البيع الفاسد فيما تقدم عن اقل
وفي هذا جعله ناقلا وهذا الخطا في التعليق وظاهر كلام الشيخ انه اذا
ملكه البائع في قبضه ولم يقبضه الايمان عليه وهو محال وحيث قلنا يقبضه
المشتري فانه يكون **من يوم قبضه** لان يوم عقده واما يقبضه يوم العقده
ما يكون صحيحا فان فات المبيع يباع فاسدا بان **حال** عليه **شوقه** اي تعذر
في الثمن او نقص فيه او تعذر **بذنه** اي في نفسه بزيادة او نقص فان كان
مقومًا **فعلية** **فصل** في **البيع** **فصل** في **البيع** **فصل** في **البيع**
يوم قبضه لا يوم الفواتر او يوم الحكم **والبيع** **فصل** في **البيع** **فصل** في **البيع**
موجود اجبر فان تراضيا على الرجوع بعد معرفة القيمة لم لا يكون بيعا

ثانياً بمن محمول فان كان مثلياً مما نوزن او يكال او يبعد فله وسيله ولا ينسب اليه
حواله الاحراق ما ذكر ان تغير السوق مغفوت هو المستحق في المقوم واما المثل
 فالمشهور انه غير مغفوت فيه كالحقار ووفق بين المثل والمقوم ان المثل لا يمتثل
 فيه القضا بالمثل والقيمة ما فرغ فلا يبعد اليها مع امكان الاصل ووفق
 بين الحقار وبين المقوم بان العالم في شرا المعقولات ان يكون للقيمة ولا يطلب
 فيه كثرة الثمن ولا قلته بخلاف غيره **ولا يجوز سلف بغير تسليم** فتمهيد عليه
 الصلاة والسلام عن ذلك مثل ان يكون عند حصة ردية يسلفها لمن يأخذ
 منه عوضاً جديده وكذا **لا يجوز بيع وسلف** لما صح من قوله عليه السلام
 لا يجل سلف وبيع وصورة ذلك ان يبيع سلعين بدينار في شتر ثم تشتري
 واحدة منهما بدينار فقد افكان البايع خرج من يده سلعة ودينار يأخذ
 عنه ما عند الاجل دينارين احدهما عوض عن السلعة وهو بيع والثاني عوض
 عن الدينار المنقود وهو سلفه وكذا **لا يجوز ما قارن السلف باجارة**
او كرا لانها بيع من البسوق ولما تقدم له منع السلف في بعض الصور حتى ان
 يتوهم طرد ذلك بقوله **والسلف** معني القرض وهو دفع المال على وجه
 القرض لله تعالى لينتفع به احده ثم يرد له مثله او عينه **جائز** مندوب الله
 في كل شيء من سائر المملكات التي يجوز بيعها **الا في الغواني** فانه لا يجوز لانه
 يؤدي الى اغارة الفروج الا ان يكون القرض لامرأة اولاد في حرم او كانت من
 الاوطان فانه يجوز على ما قبله من النكاح وغيره المدونة ووقع في بعض النسخ عقبة
 الا في الغواني **وكذا العتق من القصة** اي لا يجوز رصده وهو ساقط في روافد
ولا يجوز الوضعة والدين على تعجيل على المشهور وتسمى هذه المسئلة عند
 الفقهاء صنع وتعجيل وصورتها ان يكون لشخص على اخر دين الى اجل فيسقط بعضه
 ويأخذ بعضه مثل ان يكون عليه مائة درهم الى شهر فيقول له ديني على تعجيل
 وانا اصنع عنك خمسين واما استنع هذا لان من عجل شيئاً قبل وجوبه عد سلفاً
 فكان المدافع سلفاً من الدين خمسين لياخذ عن مائة او اذا حل الاجل مائة فيه
 سلفاً بزيادة فان وقع ذلك في اليه ما اخذ منه فاذا حل الاجل اخذ منه جميع ما كان
 له او الا وهو المائة **وكذا لا يجوز التاخير** اي بالدين على الزيادة في مكاتبات
 الخاطبة تفعل لان فيه سلفاً بزيادة وتسمى هذه المسئلة اخرى ولزم ترك بيع

الذات

الذات على جوار الامر مثل ان يكون كل على شخص خمسة دنانير الى اجل فلما تم الاجل
 قال من عليه الدين اخري وانا اعطيتك عشرة ما لك على **وكذا لا يجوز تعجيل**
عرض على الزيادة فيه اذا كان من سلع لانه من يار خطا العتق وان يمدد
 مثله ان يكون كل على رجل مائة دينار وهو قد يقول لك خذ ثيابك فتقول انت
 اتركها عندك لاحتاجة لي بها الا ان يقول الذي هي عليه خذها وان يترك عليها
 خمسة مثلاً لان تلك الخمسة في مقابلة استقطا الضمان عند ذلك لا يجوز
 لانه من ياكل المال بالباطل **ولا بأس بتعجيل ذلك العرض بشرط** طبع احدها
 اذا كان العرض من قرض والاخر اذا كانت الزيادة في الصفه مثل ان يكون
 الشايف فيه يقول له اعطيك الجود منها ان تعجلتها وظهر علامه انها
 اذا كانت الزيادة في العتق لا يجوز ولما انتهى الكلام على تعجيل الدين وتأخير
 بزيادة وتعجيل العرض في البيع بزيادة وتعجيله في القرض بزيادة في الصفه
 انتقل يتكلم على الزيادة في القرض عند الاجل من غير تأخير فقال **ومن رد**
في القرض يقع الغاف وكسرها **اكثر عدد في مجلس القضا** بالمدة الزمنية مجلس
 القضا هو حل الاجل وقال غيره هو الوقت الذي يقتضيه فيه سواء كان
 قبل الاجل او بعده **فتد اخلفه** جوائز **الشرط ثلاث** على سبيل
 البدل احدها **اذ الم يكن فيه شرط** مثل ان يقول لا استفك الا على ان تترك
 على ما استفكك وثانيها ان لا يكون فيه **واي** يقع الواو وان كان العترة
 وثالثها ان لا يكون فيه **عادة** وهو معروف **فاجاز** **اشبه** طاهره فيما
 قل او كثر المتصور **اشبه** فيما قل مثل زيادة الدينار في المائة والمردب
 في المائة **وتحتمل** ان يكون لاشبه قول عام في القليل والكثير **وكيفية**
ابن القاسم كراهه تحريم على المشهور **ولم يحرم** تأخيره ثم انتقل يتكلم على تعجيل
 من غير زيادة فقال **ومن عليه دينار او درهم من بيع موجد او من فز من**
موجد اي لمن عليه الزناير الدرهم **ان يحمله** اي يحمله ما عليه **قل احله**
 لان القرض في الاجل اذا استقطا حقه الزم القرض بقوله واجبر على ذلك او اذا
 كان التعجيل في بلد القرض اما ان كان في غيرها فلا الا ان يخرج معه او يترك
 ويلاو **وكذا الكيله** اي لمن عليه دين **ان يحمله العرض والطعام** من قرض الامن
 بيع فليست له تعجيل ذلك طاهر ولو قرض الاجل كاليوم واليومين واما فرق بين

الوعاء الصبيح

البيع والقرض في العروة واللعام الذي ذكر في الفالب تصديقه الاستواء وتعيين
 ضد الاحايين فلم يشر في عرض صحيح في تأخير ذلك الى وقت لا يستفيع بالبرهان
 بخلاف المقرض فانه لا يجوز له ان يقصد النفع مما اقرض **نفسه** ظاهر
 قوله لا من بيع ولو في الموت والفسس وليس هذا لقوله فيما ياتي في محل
 بموت المطلوب او تقليده كل دين عليه **ولا يجوز بيع حبه او ثمره** مثله
 ومم مفتوحه ذات الاشجار مادامت حصر **الم يند صلاحه** بدو صلاح الثمر
 جامع في الحديث بان يثمر او يصغر ويؤخر صلاح الحب ان يبيسر وصلاحه
 محمول على ما اذا عدا عنه بشره التفتة او وقع البيع مطلقا من غير شرط فان وقع
 البيع على التفتة او على الاطلاق فتح اما اذا وقع بشره الحد في الحال او قريبا منه
 فحاشا بشره وطولاته ان يستفيع بدو ان قد عدا الى ذلك حاجة وان لا يثما الاكل
 ذلك الموضع او اشترى على ذلك **ويجوز بيعه او الثمر اذا بدا اي ظهر صلاحه**
وان كان البعض الموهو حظه وانما يكثر ما يكون بالكونه فان كانت بالكونه
 لم يجز بيع الحائط بطيبها ويجوز بيعها وحدها ثم انتقل يتعلم على ما لم يمتنع
 فقال **ولا يجوز بيع ما في الانهار** جمع من يفتحها وسكونها **ولا يبيع ما في الدل**
 جمع بركة كسر الماء ايضا وهي القلة المحفورة المنقطعة من **الحيات** لما
 رواه احمد انه صلى الله عليه وسلم نهى عن شرايها **في الماء للغير** فيمنعه من حده
 عدم التسليم وشونه يقل ويكثر وكذا **لا يجوز بيع النخس في بطن امه** رتبة
 او غيرها للغير لانه لا يدور في حال هو حي او ميت ناقص ام تام ذكرا وانثى قوله
ولا يبيع ما في بطن سائر الحيوان اي لا يجوز تكراره **وكذا لا يجوز بيع شاة**
 بكسر الشين **ما شفع الناقه** بضم النون الاولى من الفعل وفتح الثانية على ما لم
 يسم فاعلم لما صح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حمل الجمل قرة ابن وهب
 بنشاة ما تنفع الناقه ولا ينجي ما في هذا من شاة الغنم لانه حينئذ ما يلد
 حينئذ هذه الناقه **وكذا لا يجوز بيع ما في بطن الامه** لما صح انه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن شرايها **الجمل** ان كان النور مضبوطة كالمرات او من كان
 مروجيا من حبيب كراقة للنهي عنه وان اخذ الاخر فيه ليس من مكارم الاخلاق
 فان فعل لم يستفيع ولم يرد **وكذا لا يجوز بيع الانثى** في حال الباقه للغير المنهي عنه
 واما ان كان حاضرا وبين له غايه اباقة فانه يجوز **وكذا لا يجوز بيع البعير**

الشارح

الشارح للغير لعدم التقدير عليه **وبه يبيح بيع الطلاب** اشاءوا ذلك لما في تسليم
 انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن العطب ومهر النخعي وحوار ان الكاهن
واختلف في جواز بيع ما دون في اتخاذها اي من الطلاب الجراسته والصيد
 ومنعه على قولين مشهورين **وقالوا من قتل ابي المداون في اتخاذها فعليه قيمته**
 واما غير المداون في اتخاذها فلا قيمة فيه **ولا خلاف اعلمه في حوازل قتل الطلاب**
 غير المداون في اتخاذها لما ثبت في الاحاديث الصحيحة من الامر بقتلها
وكذا لا يجوز بيع العلم للحيوان لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك
 لانه بيع معلوم مجهول وهو معنى للراية والنهي المذكور عند مالك مخصوص
 بالعلم من عند من الحيوان واليد اشار الشيخ بقوله **من جند** مثل ان يبيع لم
 يقر بغيره مثله وقيد في المختصر بالمنع بما اذا لم يبيع العلم فان طرخ جاز **وكذا**
 يجوز بيعه بغير حنيفة كبيع العلم بالظهور وقيد في ذلك بان يكون قدرا
 اما اذا كان في الجمل فلا يجوز **وكذا لا يجوز بيعه** وفي نسخة **بيعتين** وفي نسخة
 بقتله ولا يبيع ببيعتين **في بيعه** لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك
 ومروى **ولا يبيع** بصورتين احدهما ان يبيع سلعة واحدة بثمنين مختلفين
 والى اشار بقوله **ان يشترى سلعة اما ثمنه بعد او عشرة الى اجل**
قد لا يبيعه باحد الثمنين ولو عكس لجاز لان كل عاقل لا يختار الاقل في المقدار
 والابعد في الاجل والاخرى ان يبيعه سلعتين مختلفتين بثمن واحد
 لشرب وشاة يدينار على اللزوم فشرط المنع في الصورتين معا ان يكون
 البيع على اللزوم للمتياعين او لاحدهما للغير اذ لا يدري البائع بما باع
 ولا المشتري بما اشترى فان لم يكن على اللزوم جاز **وكذا لا يجوز بيع الثمر**
 بشاة فقيه وميم ساكنة لم يلبس **باللب** بضم اللام المتفاضلا ولا مثله بمثل
 لما صح انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الثمر بالربط فقال صلى الله عليه وسلم
 ان يضره اذا خضع فقالوا نعم قال فلا اردن اي فلا يبيع اذن وعن ابن حنيفة
 فلا يستر اذن **وكذا لا يجوز بيع الزبيب بالعنب** لا متفاضلا ولا مثله
 بمثل لان التماثل لا ياتي فيه اذ الربط اذا يستر قد يكون اكثر من اليابس او اقل
 منه او مثله فلهذا نهى عن وجهه والجهل بالتماثل كتحقق التفاضل والتفاضل
 فيه لا يجوز لانه جفس واحد وكذا **لا يجوز بيعه** الا بغيره **بما يبيح من جند**

في الموهو

مكتبة جامعة الرياض
الرقم العام
الرقم الخاص

لواقصر على هذا ولم يذكر من سائر النماذج كذا كان أو لم يكن للحيوان
واحترازه مما لو بيع رطب يابس من غير حنطة فانه جائز اذا التقاضل
بين الاضطرار جائز وللشهور جواز بيع الرطب بالرطب والتمر بالتمر ولو
كان جديداً بقديم وضع على الملك الجديد بالقديم واستحسنه الفقهاء
اي بيع الرطب باليابس من حنطة مما اي بعض الذي **يبي من المزانية**
اي الذي هو المزانية اذا المزانية بيع معلوم مجهول او مجهول مجهول من حنطة
فالرطب معلوم واليابس مجهول لا يندى بماء من الرطب والمزانية
عندنا لا تختص بالرطب وان وقعت ففسدة في الحديث بالرطب لان ثم غوات
يدخل تحتها غير الرطب كالنبي عن الغرر **باب في بيع حنطة** ثلث الحنطة **محل**
صنفه رطب مطلقا اعني سوا ثلث الفضل ام لا الصبرة فمحل لا يعلم كسليم بن
او سقيم منه المزانية **وكذا الاباع** جواز **حنط من صنفه** حنط الحنطة
كصبرة فمحل لا يعلم كسليم بن بصره فمحل لا يعلم كسليم بن بصره
مما اذا اختلف الثمنان فانه يجوز بيع مجهول معلوم ومجهول مجهول سواء
تساوى الفضل ام لم يتبين على اي حاله كانت الاضطرار وقد بنا بالرطب للاضطرار
مما اذا كان الطعام لواحد غير رطب دل عليه الاستثنائي قوله **الا ان**
يتبين الفضل منه ما بين الجراف بالكيل والجراف بالجراف فانه يجوز البيع
ان كان مما يجوز التقاضل في الجوز الواحد منه ولا ياتر بيع الشيء
الغائب عند ما كتبه جميع اصحابه بشرطه واحدة احدها ان يقع **على الصنف**
ظاهراً علامه انه لو بيع دون صنفه ولا يقدم روية لا يجوز وان كان على خياره
عند رويته هو المعروف وهو نص في كتاب الغرر من المدونة وظاهره في العلم
الثالث منها جوازه وانكره ابن الفصار والابهرى وعبد الوهاب الجعفي
العقد انتهى بانها ان يصنف غير البايع لان البايع لا يوثق بصفة اذ قد
يقصد الزيادة في الصنف لتتفق سلخته كالثمن ان يكون المشتري ممن يعرف
ما وصف له رايها ان يكون المبيع بعيداً جديداً مسمى ان لا يكون قريبا
تمعني رويته بغير شقة سادسها انشأنا ليدل قوله **ولا ينفذ فيه شرط**
لان يودي الي ان يكون تارة سعيان اختيار المشتري الامضا وثارة سلفا ان
اختار الرد معنوم كالعقد ان العقد فيه غير شرط جائز وهو هذا المشهور

ثم استثنى من بيع اشترط التقاضل مستثنين فقال **الا ان يوثق كان** اي
كان المبيع الغائب سواء كان حيوانا او عرضا او عقارا كاليوم الثمن
او يكون المبيع الغائب بعيدا بعدا غير متناه حنط **وهو اي من تغير**
عالمنا **من دار او ارض او شجر** **فيجوز التقاضل فيه** اي فيما ذكر من
الفرعين بشرط واخره من يوثق تغير مما يتبع اليد التغيير كالحوان
فانه لا يجوز اشترط التقاضل في البعد وقيل ما غير متناه حنط احراز
من المتناهي حنط حنطان من او يقيده فانه لا يجوز البيع **اصل هذه**
وهي تعلق ضمان المبيع بالبايع بعد العقد بما يصيبه في مدة حاضره
يقضيها **في الرقبة** فانه دون الحيوان لان له قدرة على ضمان ما به
من العيوب دون غيره لانه قد يكتسب عيبه كراهية في المشتري او البايع
بخلاف غيره ولا يقضي بها الا ان **اشترطت او كانت جارية بالبلا** اصل
المسلطان الناس عليها فان لم يكن شيء من ذلك فلا يقضي بها وهي على قسمين
صغرى في الزمان كبري في الضمان وكبري في الزمان صغرى في الضمان
والاولى عهدة الثلاث اي ثلاثة ايام بليا ليهما من استقبالا او النكاح
فاذا اشترى ثوبا راقعاً اكل اليوم واستقبل ثلاثة ايام بليا ليهما هذا
اذا كان البيع بئامان كان خياره من يوم امضا البيع وهذه **الضمان**
فيها من البايع من على ثي لما رواه ابو داود ومن قوله صلى الله عليه وسلم
عهدة الرقيق ثلاثة ايام فان وجد اية في ثلاثة ايام لم يرد بغير عيبه
وان وجد اية بعد الثلاثة كلف البيعة انه اشترى له وبه هذا الداء
وكذا لك نفقته وكسوته عليه وعقلته له **والثانية عهدة السنة** وهي
جائزة معمولية عند اهل المدينة يستقبل بها من اول النكاح وبعد عهدة
الثلاث والضمان فيما على البايع **من ثلاثة اشيا** **الحنط** الذي يكون
بمس جان لا يما يكون بصرته ونحوها عند ابن القاسم خلافا لابن زياد
والخادم والرمح وانما اخصت هذه العهدة بهذه الادوار لاسباب
تتقدم ويظهر ما يظهر منها في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب
ما اجرى الله العادة فيه باختصاصه تاتر ذلك السبب بل انك الفصل
فانتظر بذلك المصنوع الا ربعه وهي السنة كلها حتى يا من من هذه العيوب ومن

تليها الاول حواجز الحاجب وقد اخل العهدة بين قولين مشهورين
الاستدلال بعهدة السنة بعد الثلاث كما شرنا اليه في التقدير لان تلف
المبيع في الثلاث من البايع وفي السنة من المشتري الثاني اذا وقع العقد
على العهدة بشرط او عادة فليست شرط استقامتها عن التاييد لان العهدة
حق مالي فله ترك القيام به فلو استقامت بعد يوم او يومين ثم اطلع
على عيب قد علم ان يتما سلبها فلا يبرده ولا يكون باستقامة العقد في باقي
المدة مستقطبا لمصطفى في الثالث يجوز التقدير في عهدة الثلاث بغير
شرط ويمتنع بشرط كما تقدم ويجوز في عهدة السنة مطلقا لا في عيوب
بشرط العاهل السلامه مما يقو من الوقوع في تارة سبعا وتارة تسعة
ثم انتقل ينظم على السلم فقال **ولا يامر بالسلم** ويقال له السلفا والاسم
لا ياترهما بمعنى الحاجز المستوي الطرفين وهو نوع من السبوع فلهذا جعل
لفظا على ما لم يتجمل فيه قصص الممنون بحقيقته تقديم التمسك وناجرا المشو
دل على جواز الكتاب والسنة والاجماع والجواز شرط في راس المال شرط
في السلم فيه بشرط في اخله فالتحري في راس المال خمسة ان يكون معلوما
مما جعل فلهذا جعل الاماير المسلم فيه والتي في المسلم فيه تسعة ان
يكون موجلا وان يكون موجودا عند الاصل غالبا وان يكون مما ينقل ويجعل
تملكه مضمونا في الذمة معلوم للجنس والقدر والصفة مما يخصه
الصفه والتي في الاجل شئ ان يكون معلوما وان يكون مما يتغير في مثله
الاسواق ولم يستوف الشئ هذه الشروط كلها وانما ذكر بعضا غير متين
فاشار الى ثلاثة من شروط ما يسلم فيه وهي ان يكون مما ينقل ويجعل
مضمونا في الذمة بقوله **في العرف والرفق والجواز والطعام والادام**
في حصره ما يسلم فيه ولم يذكر السلم في الدنانير والدرهم ونحوها
في المعونة على جواز السلم فيها لان كل ما جاز ان يكون في الذمة متناجرا
ان يكون مضمونا انتهى فلهذا **اما العرف** فمع عرض بالسكون ما استوي
الدنانير والدرهم واما الرفق فمعلوم واما الطعام فالمراد به عند
اهل الحجاز الدوا لادام ما يؤدم به كالخبز وشار الى ثلاثة منها وهي ان
يكون معلوم للجنس والقدر والصفة بقوله **الصفة معلومة** لان الصفة

عنه

عنه محرقه للجنس والقدر والصفة وشار الى الشرط الثاني منها والى الشرط الثالث
من شرط الاجل بقوله **اجل معلوم** اخبرنا بالاجل من الخلف فانه لا يصح السلم الا
على المعروف ومن المذهب وبالمعلوم من الجهل فانه لا يصح معه السلم ولا يلزم
فعله في الحديث الصحيح لسفوا في كمال معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
وفي رواية في السلم فليس في كمال معلوم الحديث وشار الى احد شرط ما لم
يقوله **يجعل راس المال** يعني عهدة لانه متى فطر البعض واخر البعض قد
لاندين بدلين وبه يقول **او يجر** اي راس مال السلم **الى مثل يومين او ثلاثة**
انه لا يشترط قبضه بالمجلس بل اذا عقده السلم على التقدير واخر قبضه راس
السلم اليومين او الثلاث حجاز ولا يخرج ذلك عن عهدة معلوم وبالع على
ذلك فقال **وان كان** التاجر المذخور **بشرط** ظاهر كلامه انه ان تاخر اخرا من
ثلاثة ايام لم يخرج بشرط او غيره وهو هذا كك وشار الى الشرط الثاني من
شرط الاجل بقوله **اجل السلم ظاهر** اي الظاهر انه عني بالضمير نفسه احتيا
لقول ابن القاسم ان اقل مدة اجل السلم **ان يكثر من عشرة يوما** لان الاسواق
في مثل هذه المدة غالبها فظا احب للجواب **وعنه** ما كان اجل السلم ما يتغير
في مثله الاسواق من غير تحديد والقولان في المدة ومنهم من جعل قول
ابن القاسم نفسهم او منهم من جعله على الخلاف واختاره ابن عبد السلام
وصحوقه **وعنه** محل الخلاف اذا كان قبض راس مال السلم والمسلم فيه في يده
واجله ما لا يكثر من قبض كل واحد منهما ببسلة فلا يشترط الاجل المذخور
واليد اشار بقوله **او على ان يقبض** باليت للمفعول اي المسلم فيه ببسلة **او غير**
غير البسلة الذي قبض فيه راس مال السلم ويكون مقبضا فلهذا بين البسلة بين
اجل السلم لان الغالب في اختلاف المواقف اختلاف الاسعار وقوا
وان كان مسافة يومين او ثلاثة ليس بشرط وهذا لو كان نصف يوم ولما ذكر
ان اقل اجل السلم خمسة عشر يوما اراد ان يبين حكمها اذا وقع على اقل من ذلك
فقال **ومن السلم** في سب مجوز السلم فيه **الى ثلاثة ايام** على انه يقبضه
ببسلة سلم فيه **فقد اجاز** يعني ايضا **واحد** اي اكثر من واحد **من العلم**
منهم ما ذكر **او يجر** بمعنى **او يجر** من العلم انهم في تسمية قوله يقبضه
بصيغة المضارع وهو روي في بعض النسخ بقبضه بلفظ الماضي

ل

وتختلف المعنى باختلاف الروايتين فعلى المضارع يكون المعنى انهما قد خلا
ذلك وعلى الماضي يكون الامر بهما ولم يذكر الشئ اصله واما خلا عليه
ثم اشار الى شرط من شروط ان السلم بقوله **والا يجوز ان يكون راتب المال**
اي مال السلم **من جنس ما يتلف فيه** هذا اذا كان المسلم فيه من جنس
ماتر مال السلم كقنطار حديدية قنطارين لانه جاز نقدا او حيا انقص
كثوبين في ثوب من جنسهما لانه ضمان يجعل اما اذا كان راتب مال
السلم مثل المتلف فيه صفة وقد راجعوا كاشف عن قوله **والا يجوز ان يكون راتب المال**
في شئ من جنس ما يتلف فيه كاشف عن قوله **او فيما يقرب منه** اي من جنس
السلم فيه في الخلقة والمنفعة كالحجر الاهلي في البغال وبقوا اركان
في رقب القطن لان ما فاعها منقار يد وما ذكره هو قول الغلب واما
ابن القاسم فاجاز ذلك لانه صنفان عندنا وعليه اقتصر صاحب المحقق
ثم استثنى من منع سلم الشئ في جنسه فقال **الا ان يقرب من ضا شيئا**
بعضه بينا **في مثله صفة ومقدارا** وجاز القرض في مثله صفة وقد مر
مقيدها **اذا كان النفع في ذلك السلف** اما اذا كان النفع للمتلقي فلا يجوز
والا يجوز ان يكون راتب المال لما رواه الدارقطني والبيهقي انه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الكالي بالكالي قال اهل اللغة هو بالهين التثنية
بالنسبة وقال **حقنق** بيع الدين بالدين مثل ان يتقدم عامرا
الدين او واحدا على المتأخر منه كدين علي بن رجل ولشالك دين علي بن رجل
رابع فباع كل واحد من صاحبي الدين ما يملكه من الدين بالدين الذي
للاخر وهذا لو كان لرجل دين علي بن رجل فباعه من ثالث بدينه واخر
راتر المال اي مال السلم بشرط **ان يحل السلم** اي الى اجله او الى ما بعد من
العقبة اي عقدة السلم باكثر من ثلاثة ايام **والا يجوز ان يكون راتب المال**
لان فيه تعبير عن الزماتين معقود لو كان التاخير خيرا بشرط جاز وفيه
تفصيل ذكرناه في الاصل **والا يجوز ان يكون راتب المال** اي من الدين بالدين
في شئ من جنس ما يتلف فيه كاشف عن قوله **او فيما يقرب منه** اي من جنس
الدين الذي سلفه في عشرة اثار ومثلا فان كان الفسخ الى الاجل
او دون فقر الدين للجواز وهو ظاهر في النظر والمنع وهو اشتهر ومنه ان لا

هل

هل النهي عن فتح الدين محللا ولا في غير محل بالزيادة اجاز اذ لا زيادة في
المسوق ومن راي انه غير محلل قال بالمنع وان كان الفسخ الى اجل من الاجل
فلا يجوز اتفاقا لوجود الربا المتفق على تحريمه وهو ربا كالحا عليه اما ان يقضي
واما ان يرضى بالزيادة في الاجل فتقتضي الزيادة في مقدار الدين وقوله **الا**
يجوز بيع ما ليس عندك على ان يكون عليك حيا لا يحتمل ان يكون معناه
ان السلم المعينة يمتنع بيعها قبل شرائها مثل ان يقول اشترى مني سلعة
فلان لانه غير اذ لا يدري هل يبيعها فلان ام لا وهل يكون مثل الثمن او اقل
فيكون ما بقي له من اصل المال بالتأجيل او يكون ما اكثر من الثمن فيجوز الزيادة
وتحتمل وهو الظاهر انه اذا اراد السلم للحال وهو ان يبيع شيئا في دمه
ليس عندك على ان يحمي الشئ فيستل به ويدفعه المشتري لانه غير
لانه اما ان يجده او لا او اذا وجدته فاما باعته بما عده فيؤدى من عهده
ما يكمل الثمن وذلك من السعة الممنوعة عنه واما ان يجده باقلا فياخذ
ما فضل باطلا وهو الاجور **تيسر** قيل في كلام الشيخ بقوله هذا
ما لم يكن الغالب هو دين السلم اليه فان كان الغالب وجوده فيجوز
ان يسلم اليه على الحول اجرا له مجري القبض كالحاير والقبض الدائم
العمل النقي وفي التوضيح المشهور جواز الشرائع الصانع الدائم العمل
كل يوم بخدا وعلى المشهور في شرط ان يكون موجودا عندنا وان يشترط
في الاخذ ولا يشترط فيها الاجل بل يجوز ان يكون مؤجلا كعقود ويجوز
ان يكون حالا او متوقفا قدم النقد في ذلك او اخره انتهى ثم اشتمل
بشكل على ما يلزم من الاجال وهي اثنا عشر مثيلة تسعة حائزة وثلاثة
منعولة على ما لو خد من علامه بعض بالمنطوق وبعض بالمفهوم وقد
اشار الى ستة منها ثنتان بالمنطوق واربعة بالمفهوم فقال **واذا**
بعته سلعة بدين مؤجل فلا يشترط ما باقلا منه نقدا او الى اجل دون
الاجل الا في الاصل ان يبيع ثوبا بعشرة دراهم الى ثمنه ثم يشترط
بمئة نقدا ومثال الثانية ان يبيع سلعة بمائة ثم يشترط بها
بمئة الى خمسة عشر مائة ومثال الثانية بالمنطوق وهما ممنوعان
لانه دخلهما ثلاث على سلف من زيادة لانه دفع قليلا لياخذ اخر منه

وتفاضل بين الذهبين والفضتين وتأخير بينهما ومعلوم قوله باقل ان لو اشترا
ياكثر او بالمثل نقدا او الى اجل او الى اجل اول جاز وهو كذلك لا يفتى
في ذلك واشار الى ان لا يفتى احدا بالمنطوق ممنوعه وثبت ان بالمفهوم جائز
بقوله **ولا اكثر منه** او وحقا انه اذا بيعت سلعة بثمن مؤجل فلا يفتى **الا بعد**
من اجله مثل ان يبيع رجلا سلعة بمائة الى شهر ثم يشتري منه بمائة وخمسين
الى شهرين لانه يدخل ما يبيع على الدين بالدين والتفاضل بين الذهبين والفضتين
والتأخير بينهما وعلق جرمه فنفذ لان المشتري دفع مائة ياخذ بعد شهرين
مائة وخمسين ومعلوم باشتراؤه لو اشتراها بمثل الثمن او باقل جاز اذ لا يفتى
ثم اشار الى بقية التسعة الجائزة بقوله **واما** اي اذا بيعت سلعة بثمن مؤجل
فاشتريتها بثمن مؤجل **الى الاجل نفسه** فذكر **المشتري** باقل او ياكثر او بالمثل المفهوم **الاجل**
كل جائز لانه لا يفتى في بيعه **وتكون مقاصد** فاذا بيعت سلعة بمائة الى شهر
ثم اشتريتها بمائة الى الاجل نفسه اي دفنه مائة وهذا كذا اذا حل الاجل
يقطع هذه المائة في المائة واذ اباها بمائة الى شهر ثم اشتريتها الى الشهر
تخمسين فاذا حل الاجل تقاضا فيجعل الخمسين في مقابلة الخمسين فيزيد
له خمسين واذ اباها بمائة الى شهر ثم اشتريتها بمائة وخمسين الى ذلك
الشهر فاذا حل الاجل تقاضا فتكون المائة مقابلة المائة ويزيد له الاخر
خمسين ثم انتقل يحكم على حكم بيع الخراف وبيان شروطه فقال **ولا بائس**
الخراف مثل الخيم وهو ما جعل قديم لومز نه او كيلة او عذرة واستعمل
لانما ترهنا معنى الخوان والاصل فيه قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا
وفي الصحيح كما ثبت الصحاح بقرينة الله عنهم اجمعين فيما يعنون الثمار كخرافا
والجوازة عشرة شروط احدها ان يكون غير مسكوك واليه اشار بقوله **فما كان**
او يوزن او يعد **سوي الدنانير والدراهم ما كان مستقرا** اي ما دانت مسكوكا
فانه يمنع شراؤها جازا لانه من بيع الخفاطة والنفار وطاهم سواها
التعامل بها وما وزنا او عد او هو قول في الذهب المشهور بالتفصيل وهو انه
كان التعامل بها وما وزنا او عد جاز وان كان عددا انتفع ومعلوم خلافها
ان كانا غير مستقوين جاز بيعهما جازا وقد صرح به بقوله **واما نقاد** بكثر
النون بمعنى جرات **الذهب والفضة** **المشتري** الخراف فيها جائز اذا لم

يتعامل

يتعامل بها اما اذا تحول بها فلا يجوز بيعها جازا فان في الشروطين ان لا تكون احدا
مقصودا كما يجوز والقول اخترا او اما لو قصدت ولم يقبل ثمنه والمداشر بقوله
ولا يجوز شراء النقود **التي تبايع جازا** وقيدنا بل لم يقبل ثمنه اخترا او اما لو قصدت
اخذاه وقل ثمنه كالرقان والبيصر فانه يجوز بيعه جازا فانها اشها ان يكون
كثيرا بحيث لا يعلم قلمه اخترا او من القليل الذي يعلم قدره واليه اشار
بقوله **ولا** اي ولا يجوز شرا **اما بكثر عدده** **ولا مشقة جازا** كما يحتمل ان يراد بها
ان يكون معلوم الخبير كقبح او شغب اخترا او اما لو قال اشترى مني صبرة من طعام
خامسها ان لا يشتريه مع مكمل سائرته ان لا يكثر حباتها معها ان يكون
مرئيا بالبرص ثمنها ان يكون للثمن قد اد اعاد الخبز في ذلك تاسعها
ان يكونا جاهلين بمقداره عاشرها ان يكون في ارض مستوية ومن **اشاع** **عظا**
قد ار كذا او اكثر ما وفيه ثمن يبيع **فتمرها للبايع** اي باق على ملكه لا يدخل
في العقلة **الا ان يشترطه المبتاع** لنفسه فيدخل في العقلة فيكون له
مفهوم خلافه ان التخل لو كانت غير مبررة كانت التمرة المشتري وهو هذا
واحتج الى شرطه والاصل فيها ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من اشاع تخللا بعد
ان ائبرت فتمرها للبايع الا ان يشترطه المبتاع ومن اشاع عبدا وله مال
فماله للبايع الا ان يشترطه المبتاع **وكذا الكهنة** اي غير التخل **من الاشاع**
ذي الشار كما لعنه الزموني فيه التفصيل المذكور ثم قرأ التائيد
بقوله **والا بار** في التخل **التدوير** بان يجعل على التمرة واقفا يكون في فعل
التخل **والا بار** على المشهور **خروج من الارض ومن باع عبدا وله مال فماله**
للبايع الا ان يشترطه المبتاع كذا تقدم دليله **و** ومعنى يشترطه
المبتاع اي يشترطه للحد لا لنفسه فان اشترطه لنفسه امتنع ان كان
التمرة هبا والمال ذهنا او فضة انتهى وقال **قوله** الا ان يشترطه
المبتاع سوا اشترطه للحد او لنفسه البيع صحيح مثل ان يقول له اشترى
ملك هذا العبد ماله لانه تبع له فلا حصه له في الثمن فيجوز ان يشترطه
بالدنانير والدراهم والعرص والحيوان وسواها ان ماله عينا او هبا
او حيوانا وان قال اشترى منك هذا العبد وماله هبا هبا يرد في ربا
فان كان ماله عينا لا يجوز ان يشترطه بغيره من جنسه ويجوز ان يقول

د

الا ان شرطه المتاع كله فلو شربوا بعضه قال ان القاسم لا يجوز له ان ياكل
بقولنا ان كل **تيسية** ظاهر قوله وله مال سوا ما كان هذا المال بيد العبد او على
يد امين او كان ديناً على السيد **باب** معنى يجوز **بشر** بالمد والقصر **باب العدل**
على النراج كقوله فارسيه بفتح الباء وكسر الهم الماردي الصفه المشتبه
لما في العدل وهو في اصطلاح اهل العلم ما نال الدقن **بصفه معلومه** فلا حرج
على الصفه التي في النراج لزوم البيع ولا خيار له وان وجد على غيرها
فهو بالخيار في لزوم البيع **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
ظاهر انه لو وصف لجاز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
لا فيه حرج في النهي فيجوز وفي بعض ما يشاهدنا من ضمير التثنيه على يد
المتبايعين والمتاع هو الذي يتامله وحده قبل وهو مراد بقوله
باب لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
لا يجوز في ليل مطلقا فغيره **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
باب لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
سوم اخيه وهو الزيادة في الثمن لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام
لا يسوم الرجل على سومة اخيه المسلم وقوله المسلم خرج مخرج الخالب ولا
يجوز للمسلم ان يسوم على سومة الذي هو **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
باب لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
الميتاع والنهي عن ذلك محمول على التخييم فلا يجوز لاحد ان يبيع على
المتاع حينئذ **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
يؤذي فاعل ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط فقال **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
فان سوم الرجل على سومة الاخر حينئذ جائز لانه لو يبيع عن ذلك لكان
على البايعين في سلعهم **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
والمعاطاة **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
الخيار ان التفرق في قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
محمول عند مالك على التفرق بالاقوال وهذا انتهى كلام الشيخ على البيع
ثم استقل يتكلم على ما شاكلها وبدا بالاجارة وهي بيع منافع معلومة

معلوم

معلوم فقال **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
وقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح ثلاثة انا خصمهم يوم القيمة رجل اعطى
ابي ثم غدر ورجل باع رجلا فاحل منه ورجل استاجر رجلا فاستوفى منه
ولم يعطه اجرة ولا اركان وشروط اما اركانها فتلاثة الاول العاقدان
وشرطهما التميز والتكليف شرط الروم والاسلام شرط المصنف والمسلم
كما في عاقدتي البيع **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
صح ان يكون اجرة ولا بد ان تكون ظاهرة متعاهدا بقدره على تسليم
معلومة الثالثة المنفعة وشرطها ان تكون مباحة حرة اذ ان العتق
والان الطرب وان تكون داخلية تحت التقويم فلا يجوز استيجار زيار لستود
منها نار وان تكون غير متضمنة استمعا عن قصد فلا يصح استيجار
الاشجار لاستيفاء ثمارها لان ذلك مؤدى الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها
وان يكون مقلدا على تسليمها فلا يجوز استيجار ارض الزراعت وما وها
غايه وان تكون غير حرام فلا يجوز استيجار حايض تكس منسجدة بفتحة وان
تكون معلومة فلا بد من بيان حجب المنفعة ليشتمل الغرض كما اذا كثر
دانه ليجعل عليها او لم يكن ما لم يكن عرف محرم للمكاريه عندنا بمصر فانها
جارية في مخرجها واما شرائها فتلاثة اشياء الى اثنين منها بقوله **باب** لا يجوز
باب لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
وليس كذلك فان من الاجارات ما لا يحتاج الى ضرب الاجل وهو ما تفتون
غايته الفراغ منه كالحياطة والنسج ومنها ما يحتاج الى ضرب اجل وهو ما لا
غايته الا بضرب الاجل مثل ان يواجره على رعايته غنم باعيانها واما الثاني
فظاهره كما قال **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
عرف لا يختلف فيجوز وسمع ابن القاسم لا باشر باستعمال الحياطة المخاططة
الذي لا يكاد يخالف مستعملا دون تسمية اجراء ذافغ واضاء شي
يعطيه قال ابن رشد لان الناس استاجروا نجا يعطى الحجام والحامى و
منه خرج في الذين وعلوفه انتهى الثالث ان يكون العمل موضوعا
اوله عرف يدخل عليه المتواجران **باب** لا يجوز **باب** لا يجوز
مثل ان يواجر نفسه على الصلاة ونحوها او يواجر نفسه لذي لا يناله

من ذلك قد يكون حراما مثل ان يواجر نفسه لذمى لئلا يذبحه الله او يواجر نفسه
طعنه بالعضة نحو ما فيه حرام ثم انتقل يتكلم على الجعالة وهي
ان يجاعل الرجل الرجل على عمل يجعله ان اكمل العمل كان له الجعالة وان لم يكمله لم
يكن له شيء وذهب عنه باطلا وجعلها الجواز لقوله تعالى ولمن جاء به اي بالصواع
حمل بعينه والحديث البخاري في الرقعة بالغاثة ابن عرفة وفي الاستدلال
بد على العمل نظر الجواز اقراره عليه الصلاة والسلام اياهم ذلك استظهارهم
اياه في الصياغة لا نظرية لان قوله صلى الله عليه وسلم وما يدرىكم انما كنتم
تفع قوله عليه الصلاة والسلام ان احق ما اخذتم عليه اجرا حثا لله تعالى يقتضي
صرف ما اخذوه للرقعة لا للصياغة ولا خلاف في جواز فيما قل واختلف فيما
كثر والمذهب الجواز ولو اوزه شروا احدها اشار اليه بقوله **والمذهب في العمل**
بمعنى الجعالة لان ذلك مما ينزله في غير العمل اذ قد ينقضي الاجل قبل تمام العمل
فبذلك عمله باطلا او باجل ما لا يتحقق الا ان شرط عليه انه يتحقق شيئا
والمعالة تكون في اشياء كثيرة **كردايقا وغير شارد او حبر او سب**
ونحو ثانیها اشار اليه بقوله ولا شيء اي للمجوع الى الاتمام العمل ونحوه في الحصر
بهمام ولعله فيما لا يحصل الجعالة في نفع **الانتماء العمل** والافق في حصول ذلك
ولو لم يتم العمل فينبغي ان يكون له مقدار مما استحق به انتمى مثلك
والك اذ اطلب الا بقر في ناحية ولم يحد بها فانه وقع النفع للجاعل بذلك
لان مقتضاه لم يشتر في تلك الناحية ومفهوم كلام الشيخ والمختص ان ازال
يتم العمل لا شيء له وهو كذلك لقوله تعالى ولمن جاء به عمل جبره فهو منه
ان لم يات به لا شيء له ومن الشروط ان لا ينقضي بشرط اذ قد لا يتم العمل فيكون
ثارة جعله وثارة تلفه ويجوز المنقذ بغير شرط اذ لا يحد من ربه **والاجبر**
على البيع شيء معين **ادانتم الاجل ولم يبيع وحده جميع الاجر فان باع**
في نصف الاجل فله نصف الاجارة لان الاجارة اذا انقضت بمنافع كان
كل جزء منها في مقابل جزء من المنافع مثلك ان يواجره على بيع ثوب بدينار
على ان يعرفه امر بعبه ايام فان باعه في اليوم الاول كان له ربع دينار وثلثه
على التدرج اذ لم يتكلم الدارهم بتعريفه الاربعة ايام وان لم يبيع بعد
تعريفه الايام فله اخذ الدارهم كاملا فان قيل قد تقدم انه لا يضر في العمل

اجل

اجل وقالوا انتم الاجل فلهذه مناقضة **اجيب** بان لا مناقضة لان ما قاله
اولا في العمل وما قاله هنا في الاجارة وهي لا يجوز الا بضر الاجل فيما لا تعرفه
الا بضر الاجل قاله **والا** بالمدح في العمل كذا فيما لا يحقل والاجارة فيمن
يحقل وكذا هو بيع منافع معلومة بعوض معلوم او ملك منافع معلومة بعوض
معلوم **كالباع فيما يحل** يعني من الاجل المعلوم والاجارة المعلومه **وفيما يحرم**
يعني من جهل الاجل ونحوه وانظر قوله كالباع فيما يحل الى اخره بمسألة منكري
دانة بعضها على ان يعقبها الى اجل فان ابن القاسم قال فيما اردنا نقله النسخ
لم يجر وان لم يتعد جاز ويؤخذ الفرق بين الكرا والاجارة من قوله **ومن الكرا**
دانة بعضها مثل ان يقول له اني في هذه الدانة وبعينها بالاشارة اليها
لا تفر الى يدي **كذا مثلا فماتت** او غصبت واستحققت **انفس الكرا فيما بقي**
ولا يحسب ما سار من الطريق بقيمة اخرى ولا يلتفت الى الكرا الاول لانه قد
يرخص وقد يغلب من قوله **وكذا الكرا** **الاجبر** اجارة ثابتة في عينه مدة معلومة
على خدمة بيت او مرعاه غنم **موت** في اثناء المدة حكمه حكم الدانة للعينه تنقضي
في باقي المدة وقد يثبت في عينه اخرازا اعمالا لو كانت مضمونة فلا تنقضي الاجارة
بموته بل يواجر على تمام المدة من تركته **وكذا الكرا الدار تنهدم** عليها
او عليها او فاقه مضرة كبيرة او حرق او استحققت **قبل تمام مدة الكرا** اية
تراجعات المدة مشاهرة او مساناة فانه تنقضي ويعطى بحسار ما سكت قبلها
مكلا او جلاها اخرازا اعمالا لو انهدم ما لا يضر بالمكزي وكما ينقص من حرام كالمزافا
فانه كالعديم والقيام للمكزي به **والا بضر يتعلم المعلم على الجعالة** اي
بكره الماملة وفتح الدار الى الماملة وهو ان يحدد للمعلم الكرا ان اي يحفظه
واستعمل الا بضر هنا كالمدة ولا باخذ والمعنى انه يجوز للمعلم الكرا ان
يجاعل على تعليم الصبيان حتى يتحد قوا وهذا هو المشهور لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم اخروا اخذتم عليه اجرا حثا لله تعالى وجمع
اهل المدينة عليه فان قيل كره ما كذا اخذ الاجرة على تعليم العلم فما الفرق
قبل الفرق ان القرآن حق لا محالة فجاز اخذ الاجرة عليه بخلاف ما قيل
المنقذ فانما مضمونة يجوز فيها الخلاف فيبشر اخذ الاجرة عليه لانه انك
وكذا الكرا بضر اخذ الاجرة على تعليم الصغار والاصول ونحوها **وكذا الكرا**

نسخ

و

لاباس **عشارية** اي بحاجلة **الطبيب على الدين** حتى يروى على اقسام ذكرها
في الاصل منها ما هو متفق على جواز مثل ان يواجر على ان يداويه من
ولا دوية من عند الحليل ومنها ما هو مختلف فيه مثل ان يداويه من عند
والادوية من عند الطبيب **ولا يتفق** على ان يداويه من عند
لان عين المستاجر باقية وتبقى المورثة من هو مثله او وند وحقه لا يتفق
الكرامات عن **الراعي بقوليات** مثلها **قال** بعض اصحابنا ظاهر الراجح
ان ياتي بمثلها وان لم يشترط خلفها وهو قول يحنون وعبد الله بن القاسم انه لا يلزم
ان ياتي بمثلها حتى يشترط وهو نص له في الجعل والاجارة من المداوي **ومن**
الكرامات **كرامات** مثل ان يقول له كرتي دابة لا اعمل عليها هذا الى موضع هذا
فما تسمى الدابة فليأت بجورها لان المنافع مستحقة في الدابة وتسمى متعلقة بها
العين وقوله **وان مات الراعي لم ينفذ** **الكرامات** كرتي دابة لا اعمل عليها هذا الى موضع هذا
مكة بن عبد يعني ان من اشترى دابة ونفذ كرامتها ثم مات لم ينفذ **الكرامات** كرتي
ورثته او من يقوم مقامهم الدابة لمن هو مثله في القدرة والحال فلا يجوز
لمن هو باذن اعظم من مات عنها **وان مات غمار جمل فلا يكره** وفيه الا للرجل لان
الغالب ان الملة لا تقبل على التهمة لرجوع عضوها وعندك الميت **ومن اشترى**
ما عور بالفساد او غير ذلك فانه لا يكره **الكرامات** عليه في هذا **سند** وهو
مصدق في تلفه على المشهور لانه موثق على ما استاجر **الا ان يفسد كرتي**
فلا يصدق ويضمن مثل ان يقول هاجت او الشهي ثم تری بعد ذلك عندك
ومعهم بيلة انه لو اخرجها عن يده فهاك في يد الغير يضمن **والصناع** الذين
نصبوا انفسهم للصناعة التي معاشهم منها كالحياطين **صاحب** **سند** **عليه** اي
ضامنون قيمته يوم القبض ولا اجرة لهم بمكسوة في يومهم او حوائجهم بمكسوة
باجر او بغيره وبهذا اقصا خلفا الاربعة ولم ينص عليهم احد من
ذلك اجماعا ولا من ذلك من المصلحة العامة لانهم لو لم يضمنوا او يبيعوا فاما
يدعون من التلف لساروا الى اخذ أموال الناس واخروا على اكلها **ذكر**
ابن المأثور ان ما كان كثيرا ما يبي من ذهب على المصالح وقد قال انه يقتل
ثلث الخامة لمصلحة اصلاح المسلمين المازري هذا الذي حكاه ابو
المعالي عن مالك صحيح وظاهر حلال الشيخانهم ضامنون ولو قامت البينة

على العلاك وهو عند مالك عند اشبه خلافا لابن القاسم وظاهره ايضا انهم ضامنون
ولو شرطوا عدم الضمان وهو عند مالك عند ابن القاسم خلافا لاشبه وظاهره
قوله لما عابوا عليه انهم لو عملوا في بيت رب السعة او كان ربها ملازم ما لم
الضمان عليهم وهو عند مالك **والضمان على صاحب الحمام** **ظاهر** حلاله
المكرى لا حارسه الشيا ب واما قاله صحيح الا ان يفرط ابن عبد السلام ولا يعلم
فيه غير ذلك وفيه **وقال** مالك بن عيسى هذا ولو لم يفرط الا في الحمام حارسه
الشيا ب سواء كان حارسا باجرة او بغير اجرة وهذه الدارقة او تلفت بامر
من الله تعالى واما ما قاله جازي لم يطلبها فظننت انه صاحبها فاعطيتها
له فانه يضمن وهذا اذا قاله رابعت من اخذها وطمعت انه صاحبها فانه يضمن
وقال ابن المسيب يضمن صاحب الحمام وهي قوله لما لك ويد قال ابو حنيفة والمشي
لا يضمن انفسهم **عند الاضمان على صاحب السفينة** اذا غرقت من مداو علاج
او من اخرج يربد الا فيما عمل من الطعام والمداو فانه يضمن الا ان تقوم بينة
على هلاكه من غير تبينه او يجهل به فلا يضمن **والكرامات** اي لصاحب السفينة
الا على الدلاع وهو المشهور لان الاجارة في السفر جارية مجرى الجعل فان لم
يحصل الغرض المطلوب لم يستحق الاجرة وقيل له من الاجرة ما سار واستظهر
لان رد الكرامة الى الاجارة او لم يرد الى الجعل لان الغاية معلومة والاجرة
معلومة فيكون له حساب ما سار ثم انتقل يتكلم على الشركة فقال **ولا بان**
بالشركة بعضهم لم يثبت فيها الا بكسر الشين وسكون الراء خالف بعضهم
وهو اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه ان يتصرف مع نفسه وبما يشاء
هذا لا باحد لهما ما في الصحيح ان زهرا بن حبيدة خرج بدعوة فبشره
الطعام فبلغه ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم فيقولون ان لا تشرع فان
الشيء على الله عليه وسلم قد دخلك بالشركة فبشرهما فبما اصاب الرجل
كما هي قبيحت الى القتل واجمع الناس على جوازها من حيث الجملة والمشهور
انها عقد لازم بالعقد كتاب الحق وقيل لا يلزم الا بالخطوط وظاهر حلال
غير واحد من المشهور وجمع بعضهم بان في الاول امر ليس لاحدهما
الرجوع بعد العقد ومن قال بالتأني امر اذن الضمان لا يكون بينهما حتى
يحصل الخطوط وانما ثلاثة الاول العاقدان ويشترط في كل منهما

ان يكون من بيع ان يكون منه التوكيل للغير في التصرف في ماله وان يكون كل
من يبيع ان يكون وكيله لا بد من تصرف غير قتل من جازله ان يوكل ويوكل
جازله ان يشارك في البيع لا يجوز له ذلك فلا يجوز له المشاركة كالعبد
غير المأذون له وغيره من المحجوب عليهم الثاني الصيغة الدالة على الاذن
في التصرف او ما يقوم مقامه في الدلالة على ذلك فيبقى قوله اشتري
اذ احاط بهم منه المقصود عرفا وكذا خلط المالكين والعمل بهما
الثالث المحل وهو المأذون والاعمال وتقسم على ثلاثة اقسام شرعية
ولم يذكرها الشيخ وهو ان يبيع الوكيل بالكلية لمعوض او محض
القتل ولشخص احدها ان فيه اجارة محمولة والاخر ان فيه تملك
لازكرا من الناس برغب في الشراء من املياة السوق طنا منهم ان الاملياة
اعلمت بغيره في جعل السبع وان فخرهم على العكس فيكون له امره الثاني
ايدان جائز بشرط احدها ما اشار اليه بقوله **اذا علمت** في حق
اتخذت الصيغة او لا وهذا مذهب المذنبين وصرح **في** بمشهوره وان
في العتية عند المكان ان اتخذت الصيغة وشهره صاحب المختصر
ثانيها اتحاد العمل او تقارب به واليه اشار بقوله **اعلموا** احدا ملين
او متقاربا بان يتوقف عمل احدهما على عمل الاخر كما اذا كان احدهما
يخرج من الغنم للفتح والاخر يبيع اما اذا اختلفت صيغتهما او لم يتلاف
تكملا وحدا لم يخرج الشرقة للغير اذ قد تنفق صيغة هذا دون هذا فافاد
من صاحبه ما لا يستحقه ثالثها ان يتقوا في العمل او يتقاربا اخرها
ما اذا كان عمل احدهما قد يجرى على الاخر مرتين فان الشرقة لا تجوز الاعلى
التفاوت فيكون بينهما على الثلث والثلثين فلو كان علي ان يخذل علي
النصف لم يجز رابعها ان يكون القصد في التعاون فلو كان ان يعمل كل واحد
منهما على حدة لم يجز لما فيه من الغرر البين حاشا ان تكون الاذن بينهما
بشر او كرا على ظاهر المذنبين واختلف هل يجوز ان يستاجر احدهما من الاخر
نصف الاذن وهو ظاهر الكتاب او لا بد من الاشتراك المذنبين هو لا بد
القائم واما شرقة الاموال فعلى اقسام ثلاثة الاولى شرقة معاوضة وهم
يذكرها الشيخ وعلمها اجواز اتفاقا وهو ان يجعل كل واحد منهما لصاحبه ان

يتصرف

يتصرف في الصيغة والخصومة في البيع والشراء او المالك او الاكثر او المالك جميعا
الثاني شرقة عتات بكسر العين على الاكثر واليه اشار بقوله **وجوز**
الشرقة بالاسمال الدنانير والدرهم من كلا الجانبين اجملا وبالطعام
المتفق صفة وهو عتات ابن القاسم ومعه مالك وعليه اقتصر صاحب
المختصر قبل الاذن يبيع الطعام قبل قبضه وحيث قبل باجواز فانما هو
على ان يكون **البيع** معاوضة **بما اخرج** **او واحد** **وعلى** ان يكون
العمل عليه **بما اخرج** **بما اخرج** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
مثلا ما يرد والاخر ما يتبين فالراجح والخير ان بينهما اثلاثا وقوله **ولا يجوز ان**
تختلف **بين المثل** **وبسبب** **ان في البيع** تكرار بيع قوله على ان يكون البيع
بينهما الى اخره الثالث شرقة نصارى في وتسمي قرضا ايضا ويدعى
فقال **والرهن** **بما اخرج** **بما اخرج** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
ظاهرا ولو كان معاوضة بينه وبين غيره ذلك وظاهرا ايضا كان التعامل
بما اخرج او بالوزن **وقد اخرج** **في البيع** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
البيع **الفضة** **او واحد** **فان اخرج احدهما** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
واجواز وكل هذا اذا كان لا يتعامل به او اما اذا كان يتعامل به فلا
خلاف في جواز ذلك **او واحد** **فان اخرج احدهما** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
لان القراض في الاصل غير لانه اجارة مجعولة اذ العامل لا يدري كم يربح
في المال فيعلم مقدار الجز المشترط له وهذا الذي رب المال لا يدري هل
يبيع ام لا وهل يربح اليه ماله فكان غير من هذه الوجوه الا ان الشارع
جوز له للصورة اليد والحاجة الناس الى التعامل عليه فيجوز يجوز
منه قدر ما جوزه الشارع وقاعلا ممنوع بالاصل والفرق بين المتقارب
والغرض ان الغرض لا يتعامل به عيانا والنفق اعيان وامان وبيع
اموال واذا امتنع القراض فان التعامل **يكون ان يربح** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
بها **او واحد** **فان اخرج احدهما** **او واحد** **فان اخرج احدهما**
وفيه تفصيل لا بد من ذكره ما في الاصل والذي في المختصر ان له اجرة مثله
في بيع الغرض واما عليه في القراض فيجوز ذلك فله قراض مثله من البيع
ان كان ثم يربح والا فلا مثله ثم يبين امور يستتبدل بها العامل دون رب المال

بقوله وللعايل وجوب **كسر** **نحو** **طعامه** المراد به تقطع زهبا و ايايا بشرط
احدهما السفر ومن شرطه ان ينوي به تمضية المال اعادة و انما قصر
لزيادته اهل او لم او لم لا تقطع له والاخر ان يكون المال له بالزعم
اشارة بقوله **اذا سافر في المال الذي له بالظاهر** كان السفر قريبا او بعيدا
بالنسبة للطعام واما الكسوة **انما يتكسر في السفر البعيد** لا القريب اذا
كان المال كثيرا الاقله لا واحد القريب مثل متبرعة عشرة ايام و هذا المال الكثير
محمول و سائر اذهبا فاقه **ولا يقسمان الا في حق من يملك المال**
ظاهرا ولو جازيا في ذلك صورته ان يبيع بعض السلع ويبقى بعضا ويكون
فيما و ان المال فيقول له تقسم هذا الذي يقسمه هذا الاجزاء لانه قد ملك
السلعة الباقية وهذا الاصل الكلام على شركة المصارعة ثم عفا بالكلام
على المساقاة لتقاربها فقال **والمساقاة** من المعاملة التي يضمن فيها
وهو قليل الخسائر وعفا الله تعالى ومعناه اصطلاحا ان يدفع الرجل
كرمدا او حايطة خيله مثلا لمن يكفيه القيام بما يحتاج اليه من السفر والجمال
على ان يأطعم الله من ثمرها بيمينه ما يرضى او على جزء معلوم من الثمر **وقوله**
انما جازية لما في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل حبيش
على شغل ما يخرج منها من تمر او زرع وهي مستثناة من كل الاضرار بما يخرج
منها ومن بيع الثمرة والاحارة لها قبل طبعها وقبل وجودها ومن الاجارة
بالجهول ولا شروط منها العاقدة ان يشتري طبعها اهلية الاحارة
ومنها ان تكون بلفظ ساقية فلا تتعقد بجاهل ولا بغيره ومنها ان
تكون في الاصول الثابتة التي تجوز ثمارها ويبقى اصلها كالشغل والعبث
واليد اشار بقوله **في الاصول** ومنها ان تكون قبل طبع الثمرة وقبل حواشيها
لا اذ اجازي بيعها او الاضرار حينئذ المساقاة ومنها ان تكون الى اهل
معلوم واقله الى الجند او ان يخلق على عليه ومنها ان يتساقط على جند
شايخ سوا ذلك كثير **انما يظن ان** او قللا كالبيع واليد اشار بقوله على
ما تراعى عليه من الاجزاء واختص بالمشاع من المساقاة على اصعب احوال
معلومة وبالمعلوم من المساقاة على جزء مجهول فلا بد ان يكون ثلثا
او نصف او نحو ومنها ان يكون **العمل على المساقاة** بفتح القاف وهو

والعمل

والعمل القيام بما تقتضيه اليد الثمرة من السقي والابار والتفتت و
واقامة الادوات من الدلا والمساوي والاحرا والدواب ونفقته
لان العوض انما هو العمل فيجوز ان يكون كله على العامل ومنها ان يربط
الحايطة **لا يشترط** بمعنى لا يجوز له ان يشترط عليه اي المساقاة **علا** اخرى
على المساقاة مثل ان يساقه ويشترط عليه ان يبيع له ثوبا او يظن
له اربابا ويجوز له ان يعلق له بالثمرة لان المساقاة مستثناة
من اصول متنوعة جوازها للضرورة فيقتصر فيها على محل العود و قد
لا يجوز له ان يشترط عليه **على من يشاء** اي يحدده في الحايطة **الا** اي شيئا
اي شيئا **لا** اي لا يخطره لقلته فانه يجوز له ان يشترط عليه **من سد الخطر**
بالظالمية المشارة من **اصلاح الضميمة** بالمحبة غير المشارة
اما الخطر في الحايطة المحيطة بالستان وسدا للملح والمحبة مع
بناها والعبدان التي تجعل باعلاء من شوك وجريد تمنع النسيب
واما الضميمة فهي **مجمع** **الما** ثم يفرق كما لصهرج وامانها واما من اصلها
فلا يجوز ان يشترط ذلك على العامل واليد اشار بقوله **من غير ان يبي**
بناها لان ذلك مما يقتضي بعد الثمرة **والتدبير** اي التدبير **على العامل**
ظاهرا ان عليه شرا ما يفي به ويخلقه وهو قد اكد في قوله **وتقيد**
مناق **التدبير** جمع منع بفتح القاف موضع يستقيم فيه **والاصلاح** مستقيم
الما بفتح القاف وكسرة موضع السفر **من العرب** وهو الدلو الكبير **وتقيد**
العين وهو كسرها ما يقع فيها من تراب او ورق **وشهد** **الك** من عمل المساقاة
مثل الجند او الجرين **وقوله** **جائز** خبر مبتدأ محذوف تقديره **هذا** **الاشارة**
جائز بعد ان يشترط **على العامل** وفي كلامه مشا محذوف وهو ان
قوله **اولا** والعمل كله على المساقاة **التدبير** وما بعده انه يجب
على العامل بحج العقد وان لم يشترط عليه وقوله **الآن** التدبير
وما بعده جائز يقتضي ان هذه الاربعة لا تجب عليه الا بشرط قناتل
ومنها ما اشار اليه بقوله **ولا يجوز المساقاة على اخراج ما في الحايطة**
من الدواب ولفظ المدونه ولا ينبغي لرب الحايطة ان يساقه على ان يزرع
شيئا مما في الحايطة من الرقيق والدواب بهرام قوله لا ينبغي فمحمول على التحريم

لا على الكرامة **ومن مات منها** المعنى الدور التي في الحائط فليحرق حلقه
وان لم يتوطأ العامل ذلك عليه لأن العلف كان على ذلك في ذمة صاحب
الحائط ولو شرط خلفهم على العامل لم يتجزأ **وما نفقة الدور** أي علفهم
ونفقة **الاجرة** جمع اجرة أي اطعامهم وكسوتهم **وعلى العامل** على المشهور
لأن عليه العمل وجميع الموز المتعلق به التي تنقطع بانقطاع الثمرة
لأن العوض على ذلك يقع وكذا ذلك عليه خلف ما رتب من الدلاء والاحمال
وتجوز لأنه امتداد على ان يتنفع به حتى تهلك أعتانها وامتدادها
بحلوم خلاف العبد والذات **عليه** أيضا **بغير** بغير الزاوي وكسر الزاوي
البياض البشري أي الارض الخالية عن الشجر والبيير الثلث فادونه
ولا بأس ان يلحق أي يترك **واهل البياض البشري** للعامل وهو أي **العامل**
وكذا يدل على ان لا بأس هنا لما هو خير من غيره وهو كذا لئلا يسلم من
كره الارض محل ما يخرج منها وظاهر كلامه ان البياض البشري يترك
للعامل مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل ذكرناه في الاصل **وان كان**
البياض كثير لم يتجزأ **ان يدخل في مساقاة النخل** **الآن يكون قسدا**
الثلث من ثمره فاقبل في انظر كيف بين ان البياض يدخل في مساقاة النخل
وان الكثير لا يدخل وسكت عن ذلك اهل يجوز وان كان اكثر من الثلث كان يجوز
لما اذا كان قدر الثلث فقل ويعرف الكثير من البياض بان يقوم كره الارض
على انفراد ويقوم الثمر على انفراد ويستخرج من قيمة الثمر بعد
طرح قيمة المونة والعمل مثلك ذلك بان يقال كم قيمة ثمر هذا النخل
على ما اعتد منها فيقال ثلاثون فيقال كم يواجر عليها من عملها
الى الحد اذ فيقال بعشر دينار فينقص منها من الثلث ثمن يبقى عشر
ثم يقال ايضا كم يكره هذا البياض من عمله فيقال بعشر دينار
فنضيفها الى العشرين تكن ثلاثين تنسبها منها فتجدها ثلثا فاعلم
ان البياض يبيروا ان كان قيمة البياض عشرة وثلث فلا يجوز ان يدخل
في مساقاة النخل لان قيمته اكثر من الثلث ولما كانت المعارضة مقلية
على المساقاة عقبها بما فيقال **والشركة في الرعي** **جائزة** ومنهم من
يجوزها بالمرارعة ولجوازها شروطا احدها المتعاقدان

فيهما

فيهما اهلية الشريك والاجارة ثلثهما السلامة من كره الارض مما تمتنع كراه
به كالمعام ثلثها ان يقع العقد بينهما بل يلفظ الشرطه رابعها
ان يتساويا العاقدان في الرعي على نسبة ما يلزمها خاسرها خلط
البذر ان كان من عندهما سادتها ان يكون مقابل الا رض من يقرر
وعمل مساويا لاجرة الارض مثل ان يكون كره الارض مائة والعمل
سباوي خمسين والبقرة كذا لان سنة الشربة القباوي قد
ذكر الشيخ في هذا الفصل ثمانية مسائل اربعة جائزة منها ثلاثة متواليه
والرابعة متاخمة واربعة ممنوعة واحدة بالمفهوم وثلاثة بالمنعوق
اما الثلاثة للجائز فاشارة الى اولها بقوله **اذا كانت الزريعة بينهما**
جميع الرعي بينهما كانت الارض لاحدهما والعمل على الآخر
قالوا يريدون الزريعة منهما اذا تساويا في الزريعة واما اذا تفاضلا فيها
مثل ان يخرج احدهما ثلثي الزريعة والاخر الثلث ففيه تفصيل
ذكرناه في الاصل وانا فيها اشار الى بقوله **او العمل بينهما وكذا**
الارض يريد المسئلة بحالها والزريعة منهما وثالثها اشار الى بقوله
او كانت الارض بينهما والمسيلة بحالها واما الثلاثة المنوعة اما خردة
بمنعوق فاشارة الى بقوله **فاما ان كان البذر من عند احدهما ومن عند**
الآخر الارض والعمل عليه او عليهما معا **والرعي بينهما لم يتجزأ**
بيان اخرها منه هو ان الضمير في عليه محتمل عودا على صاحب الارض فيكون
احدهما يخرج البذر والاخر الارض والعمل وهذه مسيلة ومحتمل عودا
على يخرج البذر فيكون احدهما يخرج البذر والعمل والاخر الارض
وهذه مسيلة وقوله او عليهما اي العمل عليهما والمسيلة بحالها
اخرج احدهما الارض والاخر البذر وهذه مسيلة ثم اشار الى الزايم
المكمله المسائل الجائز بقوله **ولو كانا كثرنا الارض** يريد او كانت
بينهما او كانت لا حدها ويعطيه الآخر نصفه **والبذر من عند**
واحد وعلى الآخر العمل جائز ذلك اذا تقاربت قيمة ذلك البذر
والعمل مفهومه اذ لم تقارب بجوز وهذه هي المكمله لاربعة المنوعة
وظاهر ما ذكره من اجواز مطلقا سواء كان الرعي بينهما نصفين او لا

ولا يتعد شرط في كل أرض غير مأمونة للري قبل ان تروى لانه يكون تارة
وتارة سلفا ومقتضى كلامه ان العقد عليها من غير نقد او نقد
من غير شرط جائز وهو كذا في مفهوم قوله غير مأمونة انه لم يأت
مأمونة التي جاز التقد فيها وهو كذا عند ابن القاسم ولما ابي
الكلام على المزارعة عقوبها بالجواز جمع جائحة وهي لا يستطاع دفع
كالبرود والريخ والجيش وعلى هذا لا يكون السارق جائحة لانه يستطاع
دفعه لو علم به ونقل الشيخ عن ابن القاسم ان السارق جائحة وشبهة
صاحبه المختص ايضا وعليه تكون الجائحة الا فان السماوية والجيش
والسارق ونحو ذلك ولا شروط منها ما اشار اليه بقوله **ومن اشباع**
او اشترى ثمرة من ابي الثمار دون اصله بعد الزهوق كما اظهره في **ومن اشترى**
فاجب ثمره بفتح الباء وهو الجرح النازل في المطر وذكر المفضل باعتبار المعنى
اي الشئ المشتري او اجمع **بجراد او بخليد** وهو الما اجماعه في زمان المرد
له لمعان الجراح او اجمع **بغيره** اي غير ما ذكره كالشئ والريح ودخل في عبارة الجيش
والسارق فان اجمع قدر الثلث فاكتر وضع عن المشتري قدر ذلك
من الثمن لما رواه ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رزاقا
المز التمرة فاصابتها عاهة فذهبت ثلث الثمرة فقد وجب على صاحبها
المال الضمان وقال به كثير من الصحابة والتابعين وعليه الفصل
واما ما نقص من الثلث من المبتاع اخذ من ثلثه لانه ثلاثة شروط
لوضع الجائحة احدها ان يكون من بيع وشروطه ان يكون محضا احتذا من
ان تكون الثمرة مملوفا بها اذ اجمعت لاقام فلهذا على المشهور
لان النكاح مبني على المكارهة وشرطه في البيع ايضا ان تكون الثمرة
مشتراة منفردة عن اصلها كما قيدنا به كلامه احتذا من ان تكون
مشتراة مع اصله فانه لا جائحة فيها على المشهور تأنيها ان تكون
الثمره متقاة على روي الشجر لينتهي طبعها **ثالثها** ان يبلغ بالاجم
الثلث لا اقل لان العادة جرت ان الهوى لا يلبث يدعي بعض الثمرة
وياكل الطير منها وعند ذلك فقد دخل المبتاع على اصحابه البيعة
المحقق ما دون الثلث ومرارة بالثلث ثالث الكيلة لثالث القيمة

لان

لان الجائحة في الثمرة انما هي نقصانها وفنائه لا رخصه الا ترى ان الثمرة
لولا يصبها اقله سوي رخصها فانه لا قيام للمشتري بذلك فلا ينظر
الى ثلث القيمة وما ذكره من التحدد في وضع الجائحة بالثلث محله
اذا كان بسبب الجائحة غير العطش اما اذا كان بسبب العطش فلا
تحديد بل يوضع قليلها وكثيرها كما نته قسري من العيون او بين
وفاهه كلامه ثبوت الجائحة فيما ذكره ولو اشترط اسقاطا وهو
كذلك لانه اسقاط حق قبل وجوبه **ثانيها** ان الاول لو اجمع الثالث
فاكثر لا خيار للمبايع بان يقول خذ منك ورد اليي ثمري وكذا الخيار
للمشتري اذا اجمع النصف فاكتر ما يقول له خذ ثمرتك وارده علي
علي ثمنى وانما يرجع بقدر ما فسد ان كان الثلث فاكتر **الثاني**
لو كان في الجائحة صنفتان مثلا كبر في وصحاني واصيب احد همتا
اعتبر الثلث من الجميع لامن المصائب فقط ثم شرع يبين ما لا جائحة فيه
فقال **ولا جائحة في الفروع** لانه لا يباع الا بعد بيعه **وكذا لا جائحة**
فما اشترى جدران بئس من الدنيا **روى** **توضع جائحة البطل** كما يصل
والسوق **قلت** على المشهور لان غالبها من العطش **وقيل لا يوضع الا اذا**
كانت قدر الثلث ثم عقب الجوامع بالعرابا وهي اخر ما ذكره مما شاكل يسوع
وهي جمع عربية بتشديد اليا مستفقة من عروته عروة اذا طليت عروته
فهي فعيلة بمعنى مفعولة اي عطية وهي في الاصطلاح ان تمنح الرجل لاخر
ثم تخله او تخلات العام او العامين يا طللها هو وعياله ثم بث ثوبها
منه وحكمه الرخصة مستثناة من اصول ممنوعة من ربا الشفاضل وربما
النساء ومن رجوع الانسان في حبه ومن المزابنة لانها بيع معلوم
مجهول من حبه والاصل فيها ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
ارخص في بيع العرايا بخمسها من الثمن بما دون خمسة اوسق او في خمسة اوسق
الشك من شئ ما لك وفي رواية لما انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الثمر بالثمر الا ان ارخص في العرايا ان تباع بخمسها ثم اكلها اكلها وطبا
ولا شروط احدها ان تكون بلفظ العربية واخر هذا من قوله **ومن اشترى**
فلو اعطاه بلفظ الهندى ونحوه لم يجز تأنيها ان تكون مما يبشر ويدعى

واخذ هذا من قوله **ثم خلات** وقوله **لا** ليس بشر ما وكذا كل المرات في الصبي
والعبد ثالثها ان يكون مشترك بها مع غيرها او من يتولى له في القدر
رابعها ان يكون المشترك حلقها لا بعضها واخذ هذا من قوله **فلا**
ان يشتر بها خاصة ان يبدو ملاحا واليه اشار بقوله **اذ ارهت اي بدل**
صلاح ما هو فيه من ثمر وغيره سادسها ان لا يشتر بها **الا** **بشر** كالمالك
تقديم في الحديث اي بكسرها وصورة ذلك ان يقال كم في هذه
الافعة من وسوق فيقال كذا وكذا وهم الى خمسة او سبعة او غير ذلك ثم
يقال كم ينقص ذلك اذا حلف فيقال ولو لم يحد او احذر فان كانت
المبا في جرة الك خمسة او سبعة فقل جازما كما تبين من عليه ويعمل المعري
بالكثر وهو واجب الثمرة قبل ذلك عند جرة الثمرة وان كان اكثر من ذلك
لم يجز شأها ان يكون المشترك به من نوع العربية واليه اشار بقوله
ثم يريد من نوعه ان يصح في فصيح في وان يبرأ في سبأ واليه
في الجوز والرداء ثاسها ان يكون العوض موزنا الى الجوز ثاسها ان
يكون الثمن في ذمة المعري واليه اشار بقوله **بعضه** **ذلك عند الجوز**
عاشرها ان يكون الثمرة المشتركة خمسة او سبعة فقل واليه اشار بقوله
ان كان فيها خمسة او سبعة فقل ولا يجوز للمعري ولا غيره شرا اكثر من
حملة او سقلا بالعين والعرض نقدا او الى اجل تام
في الوضاي والمدرسة المكاتب والعقود وام الولد والوالدة ذكر في هذه
الترجمة ستة اشياء لكل منها حقيقة وحكم وغير ذلك ياتي في محله اما الوضاي
فجمع وصية وهي في عرف الفقهاء عقد يوجب حقا في ثلث عاقد يضمن موته
او سبأه عنه بعدة واختلف هل هي واجبة او مستدانة واليه ذهب اكثر
العلماء وعليه حمل بعضهم قول الشيخ **وبشر** كالمالك وفتح الميا ومما
على من له مال يوصي فيه ان بعد بضم الميا اي يستعد وصيته ويحضر
ويشهد عليه فان لم يشهد عليه فهي باطلة ولو وجد بخطه الا ان يقول
ما وجدتم بخط يدي فانه ذوه فانه ينفذ وظاهر كلامه صحة وصية
السفيه والصبي وقيل ان الحاجب محتمل من الصبي بالتميز فقال
فتصح من السفيه المبدوء والصبي المميز ان عقل القرينة ولم يخط فيها

واحرز

واحرز بالمميز من غيره فان وصيته لا تصح اتفاقا وفسر المحقق عدم الاختلاف
بان يوصي بما فيه قرينة لله تعالى او صفة روحه وظاهر كلامه انه لا يحد
للمال الوصي به وهو كذا كونه اربعة اركان **الاول** الوصي بشرط
فيه ان يكون حرا مبرأ ما كان ملكا تاما واحرز بهذا الاخير من متفق
الذمة **الثاني** الوصي له ويشترط فيه ان يكون ممن يتصور منه ان يملك
فتصح العمل بالثابت والمحل يستكون واستثنوا من قوله من يتصور ثلثه
الوصية للمجدد والقطرعة ونحوهما فانها وصية لمن لا يملك وهي صحيحة
على المذهب وخذ ذلك الوصية الميتة صحيحة بشرط ان يعلم الوصي موته
فان كان عليه دين صرفت فيه والا فكون لورثته **الثالث** الوصي به
وهو كل ما يصح ان يملكه الموصل له فلا تصح نحر ونحوه ولا يشترط ان
يكون معلوما بل تصح الوصية بالمجهول كالمحل والتمرة التي لم يسددها
الرابع ما به تكون الوصية وهو الالحاق والاحتساب ولا يتعين له لفظ مخصوص
بل كل لفظ فهم منه قصد الوصية مثل وصيتا واعطوهم او جعلته له
واذا كان الوصية لمعين فلا بد من قبوله لها بعد الموت وان كانت لغير
معين كالعقود فلا يشترط القبول وملك الموصل به بالموت اتفاقا ان قبل
عقب الموت وعلى الاصح ان تاخر القبول ومقابلته لا يملك الماحض القبول
وقايد الخلاف فيما حدث بعد الموت وقبل القبول من غلة ونحوه فعلى
الاول يكون الموصل له وعلى الثاني لورثة الموصل وانظر هل اراد بقوله **ولا**
وصية لوارث نفى الصيغة او النهي والراجح الاول قاله **وقلت** للمذهب
صحيحة متوقفة على اجازة الورثة فان لم يجزوها فالموصل به ميراث
وانظر هل اراد بقوله **والوصايا خارجة من الثلث** اي مصرورها اما هو
الثلث او اما اراد لا يجوز للموكل ان يوصي لثلاث فقل **وبشر** **ما اراد**
اي على الثلث ولو كانت الزيادة بشيء **الا ان يحجز الورثة** اذا كانوا
بالاخير رندا غير مولى عليهم لادبهم عليهم وقهم من كلامه ان الثلث
لا يرد وهو كذا كونه وظاهر كلامه انه لا يرد ولو قصد بذلك الضرر
وهو كذا كونه على احد قولين ويعتبر ثلث مال الميت يوم موته كما يوم الوصية
على قاي ابن الحاجب وتعقبه ابن عبد السلام بانه خلاف المذهب فان

المعتبر على المذهب في الوصية ان يخرج من الثلث يوم تنفيذ الوصية لا يوم
الموت حتى لو كانت الوصية بغير الثلث يوم الموت فطرا على المال
جائز ان ذهبت بعضه فصار لا يسمع به ثلث ما بقي كان حكمه يوم القيمة
حكم من اوصى بأكثر من الثلث ولا اعلم في ذلك خلافا انتهى ثم انقل
حكم على ما يبدأ باخراجه من الثلث فقال **والعقود بعينها** سواء كان
في ملكه او ملك غيره مثل اشترى وعبد فلان واعاققه **سدا عليها** اي على
الوصايا بالمال وانما قيدناه بهذا لان الزكاة والكفارات اذا اوصى
بها الميت بدوي على الحق **والشديد في حال الصحة سدا على ما يوصى**
منه في حال المرض من عتق او غيره والمذنب في الصحة سدا على ما يوصى
فيه من الزكاة فلو وصى به فان ذلك في ثلثه سدا على الرضا
فان لم يوص به فلا يخرج من الثلث وقوله ومدير الصحة سدا عليه
تكرار واذا اصاب الثلث ما اوصى به فاحص اهل الرضا التي لا تشترط
فيها كما يتخصص في العول في الغرض مثل ان يوصي لرجل ينصف ماله ولا
يترفع فانك تأخذ مقام النصف وقام الربع وتنظر ما بينهما فتعدهما
متداخلين فتكتفي بالكثر وهو الربع فتأخذ نصفه وربعه فتجعلها
فكون ثلاثة فتعلم ان الثلث بينهما على ثلاثة اسهم لصاحب الربع **صلى**
وللاخر **سما** ان الثلث بينهما وكذا المائة والصبي **الرجوع عري**
من عتق غيره ظاهرة كانت الوصية او الرجوع عنها في الصحة او المرض
وظاهرة ايضا ان له الرجوع ولو اشهد في وصيته ان لا رجوع له فيها
وفيه خلاف وظاهرة ايضا ان له ان يرجع فيها مثل عتقه في المرض وليس
كذا كذا وظاهرة ايضا ان له الرجوع في الواجب كالزكاة وليس كذلك
لان ما وجب الرجوع فيه ثم عتق الوصية بالشديد لقراب حقيقته
منها فقال **والشديد ان يقر الرجل لغيره ان يمد يداوات**
عن دينه وان عقد الاجماع على انه قربة واركانه ثلاثة الاول الصيغة
وهي اما صريح كمثل المصنف واما كتابه كقوله انت حر بعد موتي ان
ارادته التدبير وان لم يرد فهو صيغة الشافعي المذهب بكسر الموحدة
وشرطه التكليف والرشد الثالث المدبر بغيرها وهو من فيه شايعة

رق

رق من عبدا وامة صغيرا كان او كبيرا ثم اذا بر المكلف الرشيد عبدا **لا يجوز**
له بعد ذلك بيعه فان بيعه بغيره وصار مديرا على ما كان عليه هذا
اذا لم يتصل به عتق فان عتقه المشتري مضمون وكان واو له **قوله** ثم ان
اخره يريد الا في دين سابق ولا خصوصية للبيع بل وجوبه كذا في الصحة
به **وله** اي للرجل الذي يبر عبده **خدمته** بمعنى استخدا امه لانه سيده
اي ان يموت فحينئذ يعتق **وله** ايضا **انتزاع ماله ماله** بغير السيد
من ما يحق فالثقة الرقا ما ان كان نحو فافليس له ذلك لانه ينتزع لغيره
وله ايضا **وطيها** ان كانت امه لانه على اصل الا باخه فان عتق كانت
ام ولد فتعتق بموته من ماله **ولا يبطا الامة المحقة الى اجل**
مثل ان يقول له اخذ مني صنت وانته حق لانه قد تجي لاجل قبل موته
فتخرج حرة فان وطيها قد تحمل فلا يخرج حرة الا بعد موته وايضا فان
نكاحها في هذه الحالة يشبه نكاح المنقعة فان وطيها فقد فعل ما لا يجوز
وبور على هذا ولا يجلو ليجي الولد به وتسقط خدمتها بذلك فيجمل
عتقها حينئذ وكما انه لا يبطا الامة المحقة الى اجل **لا يبيعهما ولا**
يبيعها ولا يتصدق بها لانها عقدا من غير الحرية **وله** ايضا **ان يستخدمها**
في بيته لانه لا يملك عتقها **وله** ايضا **ان ينتزع ماله** الذي افادته
بعبته مثلا وهذا مقيد بما اذا لم يقر **الاجل** ولا حد في القرب الا ما يقال
قريب **واذا مات** الرجل المدير والعبد المدير في الصحة يخرج من ثلثه اي من
ثلث مال السيد مطلقا اعني من مال علم به وماله يعلم والمدير في المرض
يخرج من ثلثه من مال علم فقط **واما المحقق الى اجل** فانه بخلاف المدير
فيخرج من **ماله** علم شرع يتكلم على الكتابات فقال **والكتاب عبد**
ما بقي عليه شيء من كتابته ولو لم يراع من قوله صلى الله عليه وسلم
المكاتبة عبد ما بقي عليه من كتابته درهم وكان حقه ان يوفى خيرا
هذه المسلم عن قوله **والكتاب** انه وهي اعتاق العبد على مال منجم
جائز لم يخالف احد في جوازها وانما اختلف هل هي بائنة او مباحة
او مكية وهو مذهب المدونة قالوا وهو الذي اثار الشيخ بقوله جائز
على ما روي **العبد سيدة من المال** دل على تشريعها الكتابات

قال تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والسنة في غير ما حديث ولا اجماع عليه
ولا اربعة اركان الاول السيد بشرط التكليف واهلية التصرف
فخرج بالتكليف الصبي والمجنون وباهلية التصرف المجنون عليه
الثاني الصبيغة وهي كل الفطام فهم منه ذلك المعنى نحو كتابته كالكاتب
الغرض بشرطه ان يكون مذكورا واليه اشار بقوله **مستحله** عن
المذنب ولا تكون كالتوبة والكتابة عند الناس مجتمعة فان وقعت به
نحت على العبد والتعظيم التقدير وهو ان يقول له تعطي في كل
شيء وفي كل سنة كذا على ما تراضيا عليه قلت النجوم او كثر
وفي احوالهم عن الاستاذ ابي بكر انه قال وعلمنا ان الفطام يقولون ان
الكتابة للحالة جارية وهو القياس وصرح **ع** بمشهوريته الرابع
العبد وبشرط ان لا يكون قويا على ما اذا وان كان كسلا
فلو كاتب نفسه لم يصح وكل الوكايل احد الشركين وان اذن
شريكه ولو كاتبه على مال واحد جاز وانقسمت على قدر ما بينهما
وان **ع** الكاتب عن الغرض **رجع** الى ما كان عليه قبل عقد الكتابة
رفيقا ولا يعتق منه شيء **و** اختلف هل من شرطه اي الكتابة
ان يقول له اذا عجزت رجعت رقيقا او مجزوا وان لم يشترط ذلك
لان الحكم بوجبه وهو المشهور **وحل** **ع** اي لسيد المكاتب اذا عجز
ما **احد** **ع** لانه عبده وهذا اذا لم يعتقه احد على كتابته اما ان
اعانه احد ثم عجز فانه يرجع بذا الى السيد **لا يعتق** **الا** **السلطان**
بعد **الملك** **اذا** **استغنى** **من** **التجدي** **ظاهرا** **كلامه** **انهم** **اذا** **التقوا**
على التجدي لا يعتق الى السلطان وان كان له مال ظاهر والمشهور
انه ان كان له مال ظاهر لا بد من تجدي السلطان **وكل** **ذات** **رجح** **اي** **صاحبه**
ولم **من** **الارباب** **قوله** **ها** **بمنزلة** **اذا** **كان** **من** **زوج** **او** **زوجه** **اما** **اذا** **كان**
من السيد فهو حر بلا خلاف اذا كان السيد حرا وان كان عبدا فهو
عبد بمنزلة باقي جميع احكامها من العتق والخدمة والبيع وغير
ذلك **من** **مكاتبه** **او** **مديرة** **او** **معتقة** **الى** **حل** **او** **مروءة** **وغير** **ذلك**
هل يدخل من كلامه القصار على هذه الاربعة بهذا الحكم او يجري

الى

الى غير ما ذكره لمعتق بعضه والموصى يعتقه وقال ابو محمد صالح لا يدخل في
الموصى يعتقه اذ كل ما تملكه في حياة السيد لا يدخل ولا يدخل ماله
لما تملكه بعد موته السيد ويعتق معه **وولد** **ام** **الولد** **ع** **السيد**
بعد موته ام ولد فهو بمنزلة **بمنزلة** **الا** **ان** **يترقى** **عنه** **السيد**
قبل موته ام ولد فريقي **وعلى** **العبد** **الا** **ان** **يترقى** **عنه** **السيد**
ع **ظاهرا** **كلامه** **انه** **على** **حده** **حقيقه** **فيقوم** **من** **كلامه** **وعنه** **احدها**
انه يجوز له ان يطا حاريتيه اذ اقلعها وهو كذا كذا الثاني انه يجب
على العبد ان يترقى المال الذي بيده والمشهور لا يترقى **فان** **اعتقه**
او **كاتبه** **ولم** **تسب** **ماله** **فليس** **له** **ان** **يترقى** **عنه** **ان** **تعاقد** **اون**
اكتسبه بعد عقد الكتابة وعلى المالك ان يكتبه قبل عقد
الكتابة **وليس** **له** **اي** **يكون** **للسيد** **وطي** **مكاتبته** **لانما** **اخر** **من** **بفنيها**
وما لا يافان وطى لاحد عليه على المشهور ويعاقب الا ان يعجز عن تحمل
قال في احوالهم فان حملت خربت في التجدي وتكون ام ولدا والسقاع على
كتابته فان اختار التجدي كاتب ام ولد وان اختار البقا كانت
مستولدة ومكاتبته ثم ان اذت النجوم عتقت والاعتقت بموت السيد
وما **حدث** **للمكاتب** **والمكاتب** **من** **ولد** **او** **عقد** **الكتابة** **دخول** **معها**
في **الكتابة** **وعتق** **بعتق** **معها** **وقوله** **حدث** **للمكاتب** **يعني** **من** **امتد** **احدا**
ما اذا حدث من حرة فانه يتبع امه في حريتها او من امه السيد فانه
للسيد او من امه الخرافه للسيد **واختار** **يقوله** **حدث** **عالم** **اذا** **كان** **تبه**
وامنه **حامل** **فانه** **لا** **يدخل** **معه** **عليها** **وتجوز** **كتابة** **الحاجة** **في** **عقد** **ه**
واحدة **اذا** **كان** **المالك** **احدا** **وتوزع** **على** **قدر** **قوتهم** **على** **الارباب** **عقد**
الكتابة وقيد باباذا الخ لمختبر عالم اذا كان شخصان مثلا الحكم
واحد عبدا فارد اجمعهما في الكتابة فلا يجوز لانه قد يجر احدهما
او يموت فباخذ سيدا قال صاحبه بطل **ولا** **يعتقون** **الا** **بالبيع**
فعتق كل واحد منهم موقوف على عتق السابقين فلا يعتقون الا بجمعة
وليس للسيد ان يعتق بعضهم اذا كان في بقية مكاتبهم معونة
لهم وليس له ان يجر **للمكاتب** **عتق** **ولا** **اتلاف** **ماله** **بغير** **عوض** **فيما** **له** **قال**

را

كالعبد والصدقة حتى يعتق لان ذلك اضرا بسيد ورمما ادى الى عجزه وطمع
كلامه المنع من ذلك وان اذن له سيد وهو قول في المدونة لغير ان
وقال ابن القاسم فيها لا يجوز الابان السيد ولا قربانها بغير حسان الى
قول واحد فيقول الخبير على اطلاق المال الكثير وقول ابن القاسم على البتر
وتقييد ما له بالاحترار من الشئ الخفيف مما جرت العادة باعطائه
كالكسرة فانه جائز كما يجوز للمقارض والزوجة والشريك ونحوهم وكذلك
لا يجوز اي لا يجوز له ذلك لانه يحبس ان يحبس **ولا يسافر** اي لا يجوز له ان
يسافر السفر البعيد الذي يخل فيه بحرمه قبل قدومه **بغير اذن سيده**
الخبير في قوله بغير اذن سيده يعود على الترتيب والسفر خاصة وظاهر
كلامه لو اذن له السيد جاز وهو كذلك ان لم يكن معه احد في الكتابة
او كان واذن له ان كان ممن يبيع اذنه **واذا امان** اي امان له **ولده** اي ولد له
في الكتابة اي اوجزها **قام** ولده **مقامه** في ادا الكتابة الا ان يودي
ذلك بمخال حاله واليه ان اراد بقله **وودي من ماله** اي من مال الميت ما بقي
عليه **حالا** اي ان ترك قدير ما عليه فاختار ان يموت جلت بحرمه لخراب دقته بالموت
كسائر الديون الموحدة بخل يموت من هي عليه ويرث معه من ولده ما بقي ظاهر
هذا انه لا يمتنع ما بقي الا من كان معه في كتابته من ولده او جرت له بعد الكتابة
وهذا قول والذي في المدونة برثه كل من يعتق عليه من معه في الكتابة واما من
كان من اقراره خارجا عن الكتابة فلا يرثه سواء كان احرارا ام عبدا واما
قيد ما اذا ترك الخ لقوله **فان لم يكن في الماله وفارها** اي بالكتابة فان
ولده اي بغيره اي بغيره **ويؤلف** اي يوجزها على تجميع الميت **ان كان اكرارا**
لهم في علي السعي وامانة على المال والا اعطى المال لاقربى يودي عنهم
وان كانوا صغارا اي اولاد المكاتب صغارا **وليس في الماله قدر النجوم**
الى بلوغهم السعي اي قواق من ماله انه لو كان فيه ما يبلغهم السعي لم
يرقوا او يوضع ذلك على يد امين ويعطى للسيد قدر النجوم **وان كانت امه**
ولم يكن له ولد اي في الكتابة **وليس في ماله وفارها** اي في ماله
في الرق لا بالولا لكونه مات رقيقا ثم انتقل بغير علم على ام الولد
في الخرف الامة التي ولدت من سيدها فقلد من **ولده** اي في ماله

يستمع

يستمع اي في حياته بالوحي ودوا عيه لقوله تعالى او ما ملكتم
غير ملومين ونشر يرسول الله صلى الله عليه وسلم بمارية القبطية
وتعتق من اس ماله بعد ماله اي من غير حكم حاكم لا يردها ربحا قبل
علمه او بعد سواقات حقتا ثم او قتل عبدا او خطا ولم ير اعوانا
علة الاستعمال كما قالوا في المدبر يرج رقيقا والفرق بينهما ان يوت
الحرية لأم الولد قبل القتل بخلاف المدبر فانه يباع في الدين اذا استغفر
بخلاف ام الولد فانه لا يباع بحال في الدين الا في قواصع استثناه
بالاصحاب نقلناه في الخبر **ولا يجوز بيعها** فان وقع فسخ وان اعتقها
المشتري او اتخذها ام ولد او قامت فيرجع المشتري على البائع بالتمن
ومعيبتها من البائع ومثل البيع الهبة والرهن ونحوها **تسبها**
اي قوله تعتق من اس ماله يباع منه قوله ويبدأ بالكتب لكن قال
يريد جلد المعينات الشاخي قوله بعد ماله هذا اولا ولدت في حياته
اما ان مات وتركها حاملة فخال ابن القاسم تعتق ارضا كوقال ابن
الما جئون وسجون لا تعتق حتى تضع وعلى هذا القول تعتق من تركته
ولا عليها خدمة كغيره واما البيرة فانه ان يبتدئ بها فيه كالطحن
والسقي **ولا علة** فلا يوجزها من غيره **وله** اي ما ذكر من الخدم والخدمة
في ولدها من غيره اي في ولدها من غيره **وهو** اي ولد من غيره **بمزرعة**
امه في العتق اي يعتق بعتقها هذا اذا قامت السيد هي حية وان قامت
قبله فلا يعتق ولدها حتى يموت السيد وكلما استقطنه مما يعلم انه
ولده في دأه **ولده** اي مصغة او علقه وكذا كذا الدم المنفصل عن المشهور
ينفعه اي السيد **العرل** وهو الاثر الخارج الفرج اي لا ينفعه ارضا
العرل عن الامة **اذا انكر ولدها** ان يكون منه والحال انه قد اقر بالوحي لان
المالك يعلبه ولو ايت منه **فان ادعى السيد استبرا** اي حصة فاختار
لم يبعد **لم يحن** اي ما حان من ولد على المشهور ولا يلزم في ذلك
تمين ثم انتقل بغير علم على العتق وهو شرعا ظو من الرقيم من الرق وهو
من اعظم الغريات واخذه النذب لما صرح انه صلى الله عليه وسلم قال من اعتق
رقبة مؤمنة اعتق الله عز وجل بكل امرئ منها امرأ من النار وفي لفظ

اعترافه تعالى بطلان عصومته عصرا من النار حتى فرجه بفرجه وعشق الذكر
وله ثلاث اركان اولها المعنى كسر النوا وهو المانع العاقل الذي
لا يحج عليه ولا يحاط الدين بماله ولا يحجز عن **عشق الصبي** ولا المحجور ولا
المحجور عليه ولا **ابن احاط الدين بماله** كان الدين حلالا او موقفا لانه
حينئذ تصرف في ملك الغير الثاني المعنى نفي التنا وهو كل رفيق
قن او فيه شائبة من خواص الحرمة كالمدير كالثالث الصغير وهي
اما صريح وهو ما دل وصحفا على رفع الملك بدون احتمال ولا قرينة
نصرفه عن امارة العتق فكذلك رقتك من الرق او حرمة او انت حر
اسا ان كانت ثم قرينة تصرفا المظن عن ارادة العتق فلا يلزمه عتق كقوله
لعبد من عتق من عتقه مثلا ما انت الا حر لان مرادة انت حر المفعول
وكقوله لعن ان هو حر وقصد به ذلك دفع الظلم عنه دون الحرية
واما كناية عن حرمة كعتقك او اعتقك او تصدقت عليك بعتقك
ولا يجتمع في النية في هذه الالفاظ ونحوها او ما نحو اسقي الماوار
فانه لا يكون بمجرد موجه الفكاك الرقبة من ملكه حتى يصحبه السيد
وللعن خواص منها ما اشار اليه بقوله **ومن اعنق بعض عبده**
كالرج او النصف او اعنق عصوا من اعضائه كيد **استم** اي عتق عليه
جميعه بالحكم لا يعنق البعض اذا كان المعنق مسلما بالغا عا فلا يشترط
حر الادب عليه هذا كله اذا كان العبد ملكا فاحد لقوله **وان كان**
لغيره فله فيه شرعة قوم عليه اي على من اعنق البعض نصيب شرعة
بغيره يوم تقوم عليه وعنق عليه بالحكم على المشهور واختلف هل
يقوم نصيب الشريك فقط او جميع العبد قولان مشهوران وما ذكره
محله اذا كان موسرا بما يحل نصيب شرعية يوم الحكم فان كان غير موسر
يوم الحكم بان لم يوجد له مال **بالنسبة بقى سهم الشريك** وفيما لا
يحتقنه ماله وان وجد له من المال ما يفي ببعض حصته شريكه يوم
يقدركا يوجد معه ومن الخواص ان **من كان مسلما بالغا عا فلا**
يرشدها غير مديان ومثل **بالشدة يد عمدا بعله** القن او من يشا
حرية او يعبد وله الصغير **مثله** بضم الميم وتكون المسئلة اي

عقوبة

عقوبة **بينة** اي تشينه من قطع جازحة كاليد والرجل **ومحرم** اي يقطع
بجازحة تقف العين **عنق عليه** من راسه قاله وهل عليه نفي ذلك عقوبة
اي اقبيل بجاذب بالضرب والمجوز قبل الاعاقب الا بالعتق وظهر كلامه
ان العتق يحصل بنفس المثل وهو قولنا شهب وقا لاي ان القاكم يعنق
بالمثل بل بالحكم وقيدنا كلامه بالعاقل والبالغ احتراز من المجنون
والصبي فان مثلتهما لغو وبالمسلم احتراز من الذمعي فانه اذا
مثل بعبد لا يعنق عليه عند ابن القاسم وبالمشترط احتراز من السيد
اذا مثل بعبد فانه لا يعنق عليه على ما رجح اليه ابن القاسم وعنه
يعنق وصححه ابن عبد السلام وبغير مديان احتراز من المديان
اذا مثل بعبد فانه لا يعنق عليه ومعهذا احتراز اما اذا وقع ذلك
منه خطأ فانه لا يعنق به ومثل الخطا ما اردنا من تاديبا او كوا
تدوينا فادى ذلك الى التمثيل به لم يعنق عليه لعدم القصد الى ذلك
فلو اختلف قول السيد والعبد فقال السيد خطأ وقال السيد
عدا قال القول قول السيد مع بينه واما رت الاضافة في قوله عتقه
ان من مثل بعبد غيره لا يعنق عليه واما يلزمه امر بالخيانة وتاخذ
المثلة بقوله بينة يقتضي ان حق الحرية لا يكون مثله مطلقا وقال
عبد الملك الا ان يكون العبد حرا وحيدا فيكون مثله ومنها **من يملك**
ابن يمع او احدهما او ملكا احلا من ولد نصيبه الذكر والاني
او ملكا احلا من **ولد ولد** ذكر اكان او انثى وان سفل او ملك احلا
من ولد بناته ذكر اكان او انثى وان سفل او ملك حرة او **جدته** مومي
جهة كانا او ملكا **احلام اولاد** ولهما جميعا **عتق عليه** كل من
ذكر بنفسه الملك وما يحتاج الى حسم على المشهور بشرط ان لا يكون
عليه دين يغير قيمته احتراز اما اذا اشتراك او ورثته وعنه ابن
يغير قيمته فانه لا يعنق عليه بذلك ولا يراد البيع ولا يشتقي
ملكه عليه بل يباع عليه للدين **ومن اعنق حرا مالا** من تزويج او
كار جنيته **احرا معها** لان محله لا يحدث من غير ملك فممن من
تزوج او زنا فانه تابع لاه في الحرية والعبودية وهذه المسئلة مكررة

اما الشفعة فمضمون الشئ المنجزة وسكونه انما مأخوذة من الشفع فضل الوتر
لان الشفع ليس له حصته التي يأخذها الى حصته فتصير حصته في حصة
ابن الحاجب رحمه الله تعالى بانها اخذت الشريك حصته جبراً ثم اخذ
جسراً وحجج باصافه الى الشريك الجار فانه لا شفعة له عندنا ولا حصة
ما يأخذ منه كما لا محالة لا شركة بينه وبينه فيه وبالجبر ما يأخذ
بالشرا لا اختياري وبالشرا ما يأخذ باستحقاق وهي خمسة واصل
ان لا يجوز لاني فيها بيع الرجل بوجه غير رضاه الا ان الشرا اخص
فيها ردعا لضرر الشريك قال جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة في كل ما يقسم فاذا وقعت الحدود وطرقت العروق فلا شفعة
رواه البخاري وغيره واخذ من هذا الحديث حكمان وجوب الشفعة
للمشرك دون الجار لانه بعد القسمة جار ووجوبه في الرباع دون
العروض والى هذا اشار الشيخ بقوله **واما الشفعة في الرباع**
بمعنى الارض وما ينصل به من البناء والتحصين قال العلامة الحلي
في ثبوت الشفعة ازالة الضرر عن الشريك وخصت بالعقار لا باليد
اكثر انواع ضررها وانفقوا على ان لا شفعة في الحيوان والنبات ولا في
وساير المنقولات ويشترط فيما فيه الشفعة على المشهور ان يكون
قابلاً للقسمة احرازاً مما لا يقبلها او يقبلها بغير ضرر كما في
ولا شفعة فيما قد قسم لقوله في الحديث اذا وقعت الحدود
وطرقت العروق فلا شفعة وقار في لان الشفعة اما شرعت اما لضرر
القسمة او لضرر الشريك وقد اخرج عن جرحي المقصود فلذلك
لا تجوز فيه شفعه **وهذا لا شفعة لجار** نعم اذا مذهب المذاهب الثلاثة
لحديث المتقدم وعن ابي حنيفة انه لا شفعة لكن الشريك مقدم
على الجار وما استدل به وجوابه من كونه في الاصل **وهذا لا شفعة**
في طريق كما هو بين الشركاء الى الدار او الى الجنان واما الطريق العام
فلا يجوز بيعه **وهذا** اذا كان الاصل مقسوماً كما يدل على قوله
ولا في عرصته **وقد قسمت بينها** واما ان كان الاصل غير مقسوم
وباع احد الشريكين حصته من الاصل والطريق فاشترطية الشفعة

في الاصل

في الاصل والطريق با توافيقا الى ان قالوا في عرصته دار اخرى هذا اذا
باع نصيبه من العرصه ونصيبه من البيوت فلا شفعة في العرصه
وحدها لانها تابعة لاصل لا شفعة فيه وحيث العرصه عرصه لان
الصبيان يتصرفون فيها **والعرصة مائة الدار** **وهذا لا شفعة**
في محل او ذكر محل او في **انما قسمت الارض** **والشفعة** **بمن**
مع اصله للضرر الذي يلحق المشتري وبما اشترى جبراً ولا يبر
ويحتمل اذا باع نصيبه من الارض والتحل جاحض ولا شفعة فيه لانه
مما لا يقسم وقوله **ولا شفعة في الارض** **وما ينصل به من البناء**
والشفعة **بمن** **ارفع قوله** واما الشفعة في البناء ونقط الشفعة
احداً من ثلاث احدها التركيب جرح اللفظ كقوله اسقطت شفعي
والمعتبر في اسقاط الشفعة ان يكون بعد الشرا اما قبله فكالقديم
على المنصوص لانه اسقاط الشيء قبل وجوبه تاسيها ما يدل على التركيب
كروية المشتري يهدم ويبني ويغير وهو شاحته بالشرا ترك
القيام بشفعته من غير عذر بعد عهده بالعقد وحضوره بالبلد
والى هذا قول الشيخ **ولا شفعة للجار** يعني في البلد دون العقد
بعد السنة اما اذا حضر العقد وسكت عن طلب الشفعة شهرين فان
ذاك سقطت شفعته **واما الغائب** غيبه بعينه فانه **على شفعته**
وان طال غيبته اذا كانت غيبته قبل وجوب الشفعة له علم بالبيع
اولم يعلم وليس للبعد والمقر بعد على البيع لان احوال الناس تختلف
الليس الرجل كالمائة وليس الضعيف كالقوي والطريق المأخوذ
وقد بان ان اذا كان الى اخره لانه اذا سافر بعد وجوب الشفعة غيبه
تفصيل وهو اما ان يعلم انه لا يورث من سفره الا بعد مضي الحول وقت
في الشفعة فانه لا شفعة له واما ان يعلم انه يرجع قبل مضي السنة
فانه على شفعته وان عاقبه عاقب وطالت غيبته هذا **وهذه**
الشفعة على المشتري **ان** استحقها احد من يد الشفع فانه
ياخذها من غير ان يدفع شيئاً ويرجع الشفع على المشتري بما اعطاه
ويرجع المشتري على البائع بالتمش **ويوقف الشفع** **فاما اخذ او ترك**

يعقوب المشتري ان يقوم على الشفع ويزيده بالترك والاختيار الثمن
 اشتراؤه بان كان ماله مثل او قيمته اي كان من ذوات القيم مثل ان
 يشتري بشئ من الحيوان والعروض فان اشتراها من غير ذلك
 والارفعة للحاج على المشهور واذا طرأ التاخير لم يجز له ان يشتري
 بالثمن اخر ثلاثة ايام **ولا توهب الشفعة ولا تبيع** يعني لا يجوز بيع
 ان يهيب ما وجب له من الشفعة لغير المشتاع ولا يبيع منه شيئا مثل ان
 يقول قد وعتك شفعتي التي قد وعتك عند فلان او اشترها
 متى بعد لان الشفعة اتمت لم يبق للشريك الا جلازلة الضرر عنه بان
 يدخل عليه من لا يعرف شركته ولا معاملته وفي حوز بيع الشفعة وعتها
 للمشتاع قولان واذا وجبت الشفعة لشركا في دار مثلا فاختلص انصباغ
 فيها فانها **تقسم بين الشركاء بقدر انصباغ** مثال ذلك ان يكون
 دار بين ثلاثة اشخاص لا اقدم النصف ولا اخر الثلث ولا اخر السدس
 فباع صاحب النصف نصيبه فان صاحب الثلث ياخذ ثلثي الشقص
 ويباع صاحب السدس ما بقي وهو ثلث الخمسة فيصير لصاحب الثلث
 ثلث الدار ولصاحب السدس الثلث من جميع الدار هذا هو المشهور
 ومقابلته يقول يقيم النصف المشتاع بين الشفعين واستظهر لان
 الشفعة معللة بالضرر ويستوي في ذلك الشركاء وان اختلف انصباغهم
 ثم انتقل يتكلم على الهبة والصدقة والحسب فقال **ولا تهم** ولا
صدقة ولا حسب الا بالحجارة الحسب يا أي الكلام عليه واما الهبة والصدقة
 فلا يفرقان الا في شيئين احدهما ان الهبة تختص بالصدق لا تختص
 ولا حرجان الهبة يبيع الرجوع فيها بالهبة والبيع والصدق لا يجوز
 ذلك فيها ولو على ابنه كما سنعرض عليه بعد والفرق بين حقيقة الهبة
 ان الهبة تهموا صلة والمواددة والصدقة لا يتخالفان من عند الله
 تعالى واذا اقررا شتر اكهما فيما بعد الحكمين المذكورين فليكن الكلام
 عليهما واحد وذلك من وجوه احدها في حكمهما وهو النذير بل
 عليه الكتاب قال تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتا
 ربي القرني وايتي المال على حبه ان تبدوا الصدقات فنعما هي الي غير ثابته

والسنة

والسنة فحق الصالحين انه صلى الله عليه وسلم قال من تصدق بعدل تمرة من
 كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب فانه يستقبلها بمسنة ثم يربها
 لصاحبها كما يربي احدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل والاجماع على ذلك
 حكاه ابن رشد وغيره الثاني في ارجان الهبة وهو اربعة اولها
 الواهب وهو من له التبرع وهو غير المحجور عليه فالجوز عليه لا ينضم اليه
 ثانيا هو مورثه وهو من مع ملكه للهبة ولو لم يدر ثابته الوهاب
 وهو كل مملوك يقبل النقل كالنوبة والدار لا اما لا يقبل الميراث الاستماع
 بالزوج واما الولد يرثها الصبيغة كونه يتك واعطيتك الواحدة
 الثالث في شرطها وهو الحوز وهو شرا في النكاح والاستقرار في الهبة
 والمروم والبيات الشرح بقوله ولا تهم الخ ولم يقل ولا تهم ولا يشترط
 في الحوز ان الواهب بل لو وجدها ناسيا لم يفسد حوزها فهو حوز وقايد
 تمامها بالحوز انه اذا كان قبل حيازتها طلت واليه اشار بقوله
فان مات الواهب قبل ان يحاز عنه فهي ميراث يرثه الورثة وتبطل
 لمن جعلت له فاعلم كلامه وان كان الموهوب له جادا في الطريق هو
 كذا عند ابن الماجشون وفذه من القاسم ان الموهوب له لو اراد
 طلب الهبة من الواهب فامتنع من دفعها له فجد في تحصيل القبض فلم
 يتم من عند حتى مات الواهب فار الهبة لا تبطل وكذا اذا اجمعا
 الواهب الهبة واقام الموهوب له الهبة وسعى في تزكية شهود الهبة
 فمات الواهب قبل التزكية والاستبثان في قوله **الا ان يكون ذلك في الميراث**
قد امكننا فخذ من الثلث راجع للثلاثة **معناه** لا اذا وعت شيئا او صدق
 به او حسبه في مرضه فانما يخرج من ثلث ماله بعد موته **ان كان له ميراث**
واثر لان الوصية للوارث غير جائزة الا ان يحجز ذلك الورثة الواحدة
 الرابع في تقسيمها وهو ثلاثة احدها قاضية بنفي الثواب وهو
 صريحت احدها كما يريد وجهه الله تعالى واليه اشار بقوله **والهبة**
لصلة الرحم وهو كل من لا يجوز نكاحه ان لو كان امرأة اوليتم **النفقة**
حكمها كالصدقة لا رجوع له فيها اما منعه الرجوع في الصدقة
 والهبة الفقير فانها خرجت عن ملكه على طريق الثواب واشتغل وجهه الله تعالى

والهبة للرحم جارية مجرى الصدقة وقوله **من تصدق على ولده فلا يرجع له**
مستغنى عنه بما قبله ومع ذلك فيه نظر لان المسئلة فيها ثلاثة اقوال
وكلامه بحسب الظاهر لا يوافق واحد منها احدها يرجع فيه مطلقا ثانيا
ترجع اليه بالشرادون الصدقة ثالثها لا ترجع اليه الا من ضرورة مثل
ان يتصدق على ابنه بجارية فتسحبها لنفسه فانه يرجع فيه للضرورة
ويعطيه قيمتها وممكن رجوعه الى هذا بان يقال يريد الا من ضرورة
والضرر الثاني وهو ما يراى به المودة والمحبة واليه اشار بقوله **ولان**
يعتصر ما وهبه لولده الصغير او الكبير ان عرفه الاعتصار
ان رجاء المعطى عطية دون عوض لا يطوع المعطى واخترنا بالهبة
الصدقة فانها كما قدمنا لا تعتصر فتعذر اعتصار الاب من اخيه
بقوله **ما لم يبلغ لذكره الهبة او يدان له او يحد في الهبة حدنا مثل**
ان يهبه حد يدا فيصنعها ابنه واما الام فانها لا تقتصر **الا مادام**
فاذا مات لم تقتصر فقوله **ولا يعتصر من يتيم** تكرار ويصير بينهما ما يبلغ
فاذا بلغ لم يسم يتيما ثم بين الهبة التي يكون الولد ما يتيما فقال **اليتيم**
في العفلا من قبل **الاب** واما في غيره من قبل الام ثم انتقل يتكلم على
جارية الار للابن فقال **ما اى الشى الذى وهبه لابي** **لا الهبة للصغير**
فما كان له جارية بشرط ان اخذها ما اشار اليه بقوله **ما لم يكن الاب**
والكبرى الموهوب اذا كان دارا **او لمسته ان كان ثوبا فان فعل شيئا**
من ذلك بطلت الهبة لانه رجوع والاخر اشار اليه بقوله **واما يجوز له**
ما يعرف بعينه مثل ان يقول وهبتك الدار التي من صنعها كذا وكذا
واذا ما لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول وهبتك دارا من دورى ع
ظاهر كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو المشهور وكذا الكلام
يجوز ان كانت وصية ثم صرح بمفهوم الصغير زيادة في الانصاف
واما الابن الكبير فلا يجوز حيازته الا في حيازته هذا اذا كان
رشدا فان حاز له لم تصح حيازته واما السفيه فتجوز حيازته له
وقوله **ولا يرجع الرجل يدا وغيره في صدقة** مفهوم ما تقدم وكلامه
محتمل للكرامة والتخريم والمشهور ان النبي عن ذلك للندب **لا يرجع** الصدقة اليه

اي

اي الى المتصدق بعد اخوز مطلقا اعني كانت بشر او غيره لا يستثنى من ذلك
شي **اذا كانت بالبر** فانه يجوز له ملكها اذ لا سبب منه في رجوعه
ولا نهية فيه وظاهر كلامه انه لا يجوز رجوعه الى في هذه المسئلة وليس
كذلك فقد تقدم ان العتية رجوع في ثرايها للضرورة وكذا ذلك
الصدقة للابن يجوز الرجوع فيها للضرورة كما تقدم **تصدق**
انخذ من كلامنا من اخراج صدقة لسائل فوجده قد ذهب انه لا يجوز
له اكلها وقال ابن رشد ان كان السائل عن معين لا يجوز له اكلها
ويتصدق به على غيره وان كان معين اطار له اكلها **ولا بأس ان**
يشترى المتصدق من يبيع اي الشى الذى تصدق به كالبقرة والشاة والبأس
هنا لما عزم خرمه وظاهر المودة المنع وكذا **لا يشتري المتصدق**
اي الشى الذى تصدق به **لا من المتصدق عليه ولا من غيره** وكلامه محتمل
للمنع والكراهة وهو المذهب فان وقع مضي وعمل بالاول قبل يفسخ قبل
بمضى مراعاة للخلاف ثم انتقل الى بيان القسم الثاني من اقسام الهبة
وهو ما قيد بشواب فقال **والموهوب** اي الذى **هو** **لا يجوز له**
اما ان يبايعه او يرضى القيمة او يرد الهبة تعرض هنا لعدة الشواب وهو
ان يعطى الرجل شيئا من ماله لاخر يشبهه عليه وهو عقد معاوضة
بعوض مجهول وحكمها كحواثا ثاب فعل والقيمة مفعول والفاعل
مضمرة يعود على الموهوب له والمعنى اما عاوض القيمة عن عين الهبة
او ردها يريد ان كانت الهبة قائمة ولم تغت بدل عليه قوله **فان غابت**
فعلية قيمتها **وذكر** اي الاثابة بالقيمة او رد الهبة اذا كان **يبيع**
بالسبب المفعول اي يظن انه اي الواهب **لا يرد بهيته الشواب من الموهوب**
له يعرف ذلك من احوال والقسم الثالث من اقسام الهبة لم يذكره
الشيخ وهو ما لم يقيد بشواب وعدمه ونصر عليه في الجلال بقوله **وهو**
هبة مطلقا وادعى انه وهبها للشواب بقوله **نظر في ذلك** وحمل على العرف
فان كان مثله بطلب الشواب على الهبة صدق مع ميمنه وان كان مثله
لا بطلب الشواب على هبته فالقول قول الموهوب له مع ميمنه وانما قيل
ذلك واحتمل الرجوعين فالقول قول الواهب مع ميمنه قال في التوضيح

فان زعمه اليه من سوا شهد العرف بطلب الثواب لا من كان له ولا انفا
ومعه مال **يقول** له كراهة تنزيعه على المشهور **ان يهب لبعض**
ماله كله او حله ما لم يغم عليه ولذا لا يجوز فيه من ذلك
مخافة ان يتعدى فقهاء عليهم والاصل فيما ذكرنا في حديث الحسن
انقوا الله واعدوا لي اولادكم **واما** اذا وهب **للمسكين**
سدا من حاله **فذلك** **سابع** اي جازبه عن عكره وقيدنا باليسير
لقوله في الجلاب وكبره له ان يهب ماله كله الا ان يكون يسيرا
قلت قال في النوادر وقد فعله الصدوق رضي الله تعالى عنه ونقل
عمر وعثمان رضي الله عنهما وكذا يكره ان يقيم ماله بين اولاده الا
ولا نافي بالنسوية اما اذا قسمه بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز
ولا بأس ان يتصدق على الفقراء بالكلية **لله عز وجل** وهذا ايضا
مفيد بما لم ينعده ولذا من ذلك مخافة ان يتعدى عليهم النفقة ومفيد
ايضا بما لم يمرض والمشهور بما ذكر ان التصديق بجميع المال جائز بشرطه
لكن الافضل ان يتصدق بما يفضل عن مؤنته **ومن وهب هبة** الغير
الثواب **فلم يحرمها الموضع** **لله** حتى مرض الواهب مرضا مخوفا او
افلس فليس له اي لا يجوز **حينئذ** اي حين امرض الواهب واكثر قصصها
اي الهبة ومثلها الصدقة والمحبس وقيدنا الهبة بخير الثواب لقول
الجلاب ومن يهب لله الثواب فانه قبل دفع الهبة في مصحة جازية
لا زنه وليس محتاج هبة الثواب الى جازية **ولو مات الوهاب** اي الذي
وهبه له وكان حرا قبل قبض الهبة **كان ثوابه القيام** **فيها** اي الهبة
على الواهب الصحيح عن الفلاس قبل موته ثم قبل موته او لم يقبل وقيدنا
بالحر احرار من العبد فان القيام في ذلك لسيد وقيد الواهب بالصحيح
احراز من المريض ثم انتقل يتكلم على الحبس بضم الحاء وسكون
الواحد وهو محني الوقف وهو اعطاء منافع على سبيل التاميد
وحكمه للجواز عند الائمة الاربع على ما نقل **ثم** اخلفوا اهل
يلزم من غير ان يتصل به حكم حاشم او يخرج يخرج الوصا باقتال
مالك وان شافعي واحمد نصح بخير هذين الوصفين ويلزم وقال

ابو

ابو حنيفة لا يبيع الا باحدهما انتهى ونقل جهم عن ابن حنيفة
منع الوقف وعن الجمهور احوال قال وهو الصحيح والذي مرنا به
في كتب الحنفية الجواز والاصل في جواز ان يملك الله عليه وسلم حبس
وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وطهارة والزيبر وغيرهم من الطهارة
رضي الله عنهم اجمعين دورا وحرابا وله ان كان اربعم الواقف
وما له يكون الوقف واليهما يتبع قوله **ومن حبس** بشرط الاول
اهلية التصرف في المال والثاني شيان الصغير هو وقت تصديق
وحسب وما يقوم مقام الصيغة عرفا في الدلالة على الوقف كاللغة
في الصلاة في المحلات الذي بناء للصلاة والثالث الوقف وهو
الحقار واليه اشار بقوله **دارا** وكذا يجوز وقف الحيوان والعروض
وفي وقف الطعام الذي تطول اقامته كالقمح ووقف الدنانير والدراهم
تردد مرار بعد الوقف عليه ويؤخذ من قوله **في دار** **عليها**
عليه ولا يشترط في صحة الوقف عليه قوله اذا كان غير معين كالنقل
ويشترط اذا كان معيناً وكان مع ذلك اهلا للرد والقبول اما اذا لم
يكن اهلا لذلك كالصغير والسفيه فهو كغير المعين ابن عبد السلام
رفيه نظره فيمنع ان يقام من يتقبل له كالموقوف عليه او تصديق عليه
وبشرطه اي الوقف يجوز واليه اشار بقوله **ان حيز** **فلو تده** هذا
اذا كان الوقف على معين فان لم يخرج حق مات الواقف او افلس بطل الوقف
اذا كان على غير محجوز اما اذا كان على غير معين كالسجد فلا يحتاج الى
حيز معين بل اذا خلا بين الناس وبين الصلاة فيه صح الوقف
وقيدنا اذا كان على غير محجوز لقوله **ولو كانت الدار حيا** **علي**
ولده الصغير **للمحراز** **حيارته** **له** **اي ان يبلغ** اذا انشأ مع السيد
وليكه حاله من غيره **ولا يسكنها** **فان لم يدع** **سكنها** **اخرى** **ما**
او مرض او فلس **مطلت** **صوابه** بطل اي الحبس وعلى اثبات التاميد
احرازه وقيدنا الصغير بالحر احرار اما اذا كان عبدا فان سيدة
هو الذي يجوز له **وان انقرض** **من حبس** **الدار** **عليه** **رحمت** **حسا**
على اقرب الناس بالمحبس سواء كان المحبس حيا او ميتا بشرط ان يكون

للحبس ان يتفق واخ لا بد في موت الشقيق ويترك انما يتم بقصر من
 حبس عليه فانه يرجع للاخ دون ابن الاخ الشقيق والعم
 في رجوع الحبس على الاقرب انما هو يوم المرجع لا يوم الحبس لانه قد
 يصير المجد يوم التخييم في يوم **المرج** كما مثالا المذكور **ومن**
اعمر خلا **حيا** تداي حياة الرجل **وارا رجعت بعد من** **المرج**
ملك **لربها** او لوارثه ان مات **وكذا** **ان اعمرها** **عقبه** او عقب
 الرجل فانقرضوا الحقيقة العري العرفية هي منافع المكملية عمر
 الموهوب له او مدة عمره وعمر عقبه لاهية الرقبة ولا يتعين التقيد
 بعمر الموهوب له بل لو قيد بعمر المعمر كانت عري ايضا ولا يقتصر على الفظ
 اعمرتك فلو قال له وصحت كذا عمتا مدة عري كانت عري **بمسه**
 حكم العري لحوار وكان القياس ان لا يجوز لرجل ويرد على النصف في
 كالمستثنى واختلف هل هي عامة في كل شي او خاصة بما يطول
 كالدور ولا ريب ان **خلا** **الحبس** فانه لا يرجع بعد موت الحبس عليه
 ملكا له بل حبسا كما تقدم على اقر الناس بالحبس لان الحبس
 ملك الرقاب والعري **ملك المنافع** فان مات المعمر لم يملك
يوم **سدا** كان ما اعمره وهي الدار **لو** **رثته** يوم موته **ملك** **المرج**
 تحقل قوله يوم سدا ان يعود على التخييم ويكون على هذا انما ملكوا
 الرقاب دون المنافع ويحتمل ان يعود على موت المعمر فعلى هذا
 يملكون الرقاب والمنافع **ومن مات من اهل الحبس** **المعتب**
فتمسكه يقسم على روض **من بقي** من اصحابه الذكور ولا يثني فيه
 سواء للثبوت فيها تفصيل مذكور في الاصل **ويؤثر في الحبس** **اقل**
الحاجة بالسكنى **والخلة** ما ذكره هو المشهور من ان المأجور
 لا يفضل ولا حاجة على الغني في الحبس الا بشرط من الحبس وقرق
 ابن نافع فتاوى بين الغني والفقير في السكنى بخلاف الخلة **ومن**
سكن من الحبس عليهم **فلا يخرج** **لغيره** **ح** الذي المدونة ولو لم
 يجد مسكنا والى الله وظاهر كلامه ولو استخفى بعد ان سكن
 لاجل فقره وهو كذا فكذلك لو سكن ثم خرج فان كان خذرج انقطاع

سقط
 سقط

سقطا حق وكان من سكن اوله والا فلا وانظر قوله **الا ان يكون في اصل**
الحبس **مقتضى** اي فيقتل هل يجوز له ويؤثر في الحبس **المرج**
 او يعود على قوله ومن سكن الزه وهو الظاهر والشرط ان يقول من قد تم
 فانه يخرج له او يقول انما يسكن الساكن ثم يخرج به مقتضى حكم
 ما اشترط في اصل الحبس **ولا يباع** **الحبس** **وان خرج** **ظاهرا** **مسا**
 كان في بقائه ضررا لم لو استثنى في المختصر من ذلك الاحتيج اليه
 لتوسعه **سجل** **بيع** **المرج** **الحبس** **بطلب** بفتح الياء واللام
 والكتب شي يعتري الخيل كخنون واذا بيع فانه **سجل** **عنه** في ثراون
 اخر **شله** اذا الحق منه ذلك **او يباع** **به** **فد** اي جعل منه في اخر
 اذ لم يلحق بماله ذلك فيثري به فربا اخر وان لم يوجد شي والحق
 به ثمنه الغرض فانه يتصلق بثمنه في الجاء **و** **اخلف** **المعاو**
بالبيع **الحبس** **المرج** **مع** **غير** **حرب** والملازم علم المعاوضة ويخص
 في موطنين وهب في بيع ربع داتر وير تعطل وتفق من ربع ويحوم
 يكون حبسا شرا انتقل يتكلم على الرهن وهو لغة اللزوم والحبس
 واصطلاحا قال في المختصر يدل من له البيع ما يباع او غير ما لو
 اشترط في العقد وثيقة حق فدخل في قوله من له البيع المعلق في
 الميز وخرج المجنون والصغير الغير المميز ودخل في قوله ما يباع الظاهر
 المشتفع به للمقدور على تسليمه المعلوم غير المنه عنه وخرج كغير
 والخنزير ونحوهما وغيره اعطى على ما كالايق اي يجوز رهنه وقوله
 وثيقة معقول لاجله والمعنى ان الرهن انما يعطى للتوثيق به على معنى
 انه لو عجز الرهن عن اداء الدين يبيع الرهن ووفاء الدين منه وان كان
 اربعة الاول العاقلة وهو من يبيع منه البيع الثاني المرهون بشرط
 ان يكون ممن عجن ان يستوفي منه او من ثمنه او من ثمن منافع
 الدين الذي رهن به او بنصفه **الثالث** **المرهون** **بمولا** **سلطان**
 ان يكون ذنبه الذمة وان يكون لازما او صائرا في اللزوم اما ملكا
 في اصله غير لازم ولا صائرا في اللزوم كخوم الكناية فلا رهن به الرابع
 الصيغة ولا يتعين حفظ الايجاب والقبول فيه بل يقوم مقامه

كلما شارك في الدلالة على المفهوم منقول كما اشار السيد بقوله **والرهن** جانبا
 حضرا وسفرا او قبل الامور في كونه لقوله تعالى وان كنتم على سفر اجيب
 بانه انما خص السفر لقلته فقد ان الكاتب الذي هو المنة فيه وايضا
 في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما ثم انزل الى اهل وهر
 فيه درعه وهو بالمدينة **ولا يمتنع الرهن الا بمتجارة** ظاهره انه يصح قبل
 القبض لكن لا يمتنع المرتهن به عن الغرض الا بالقبض ابرو الحاج فلو كان
 تراخي الى الفليس او الموت بطل اتفاقا ولو كان متخذا على الاشهر والفرق
 بين الرهن والمنة مع الجدة ان الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكتف فيه
 بالجد في الطلب بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه **ولا يمتنع التمسك**
في حيازته الامانة المينة هذا فيما يان وينقل واما اذا وهب
 ما لا يان ولا ينقل فان التمسك لا يقع فيه على اقرارهما وترفع يد الراهن
 فاذا رهنه ما يان به وينقل وتتم المنة على حيازته ثم رجع الى
 الراهن بعارية او هبة او غرض امكن من الوجوه فان الرهن بطل قاله
 مالك انتهى **وصمان الرهن** معقوله **من الرهن** بكسر الهمزة وهو
 الرهن ما لم يكن بيد امين فانه من الراهن وهو رافع الرهن كما سبق عليه
 وانما يلزم المرتهن الضمان فيما يبار عليه كالحلي الا ان تقوم بينه
 على هلاكه فانه لا يضمن **ولا يضمن ما لا يبار عليه** كالدرهم والحبوان
 على المشهور ولو شرط المرتهن نفى الضمان فيما يبار عليه او شرط الرهن
 الضمان على المرتهن فيما لا يبار عليه قال ابن القاسم الشرط باطل لانه شرط
 يناقض مقتضى العقد فلا اشبه الشرط لازم وصوبه النسخ وهذا
 اذا كان في اصل العقد واما بعد العقد فالشرط لازم عند الجميع وعلى
 الضمان يضمن قيمته يوم ضاع عند ابن القاسم ويحلف المضمون بعد ضاع
 واخرطه كما صنعت ولا تعد بيتوا اعراف موطعه وغير المهم لا يختلف
 لما على عدم التفرع خاصة لانه لا يتم في اخفاه **ومرارة الخلل الرهن**
للاجل وهو رافع الرهن كانت الثمرة معدومة او موجودة حين الرهن
 ما يورثه او لا على المشهور لما ان شرط ذلك المرتهن فانه تدخل على
 اي حال **وخذلكم على الدور للراهن** على المشهور الا ان شرط المرتهن

ذلك

واذا فكون له **والولد رهن** مع الامة الرهن المدة بعد الرهن ولو شرط
 عدم دخول الولد في الرهن لم يجز ولا يكون **مالا العبد** هنا مفعلة لا بشرط
 كان ماله محلوفا او محجورا لان رهن الغريم جائز **ما هلك من الامين**
 مما يبار عليه **وهو من الراهن** دون الامين لانه لا ضمان على الراهن
 ثم انشغل بكم على العارية بتسديد اليها على المشهور وعرفه ابن الحاج
 بانها قليل مما يقع العين بعد عوض وبارك الله في اربعة الاول المعبر
 وشرطه ان يكون مالا للشفعة باجارة او عارية من غير وان لا يكون
 عليه حرج فلا يصح من محجور ولا سفينة ولا عبد الا ما دون سبعة الثاني
 المستخير وشرطه ان يكون اهلا للتمتع عليه بالمستعار ولا ان يقع
 المسلم للمسلم **الثالث** المستعار وشرطه ان يكون شيان احدهما ان
 يكون عين المستوفى منه المستعير المنفعة التي تتبع المعبر عليه بها
 فلا يصح اعادة الاطعمة وغيرها من الكمالات والموزونات وانما تكون
 قرضا لانه لا ترد الا الاستهلاك اعيانها والآخر ان تكون المنفعة
 صالحة فلا تعار لامة للاستمتاع لما فيه من اعادة الفرق الرابع ما
 تكون الاعان نحو اعترك وخذ هذا عارية او اعترى فيقول نعم او يورث
 وحكم السيد وينتقل في القراءة والجران والاصحاب والاصل فيه قوله
 تعالى وافعلوا الخير وما حق من قوله صلى الله عليه وسلم العارية
 موداة والمضمر موداة والدين يقضي والزعيم فارم المنة الشاة
 المستغاث لينتفع بطنها وموداة مضمونة كما جاء مفسرا في موداة
 ابي داود انه صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان درعه فقال
 اعصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة والي هذا اشار الشيخ بقوله
والعارية موداة ثم فسره ذلك بقوله **يضمن ما يبار عليه** لما اذا
 قامت بينه على هلاكه فانه لا يضمن على المشهور لان الضمان بالتمنة
 وهو تزول بالتمنة **ولا يضمن ما لا يبار عليه من عدا وداية**
 مع وعليه التامين فتمما كان او غير ولو شرط المعبر الضمان على المستعير
 لا ينفعه ذلك وخذلكم لو شرط المستعير على المعبر عدم الضمان فيما
 فيه الضمان لا ينفعه وعليه الضمان على احد قولي بن القاسم واشتب

ولهما ايضا ينفعه ويعمل بالشرط لان العارية بائنة معروفة واستقام الضمان
من المعروف ثم استثنى مما لا ضمان فيه صورة فقال **الا ان يتعذر**
المستجير فيضمن ووجوه التعدي حشيرة منها الزيادة في المال والزيادة
في المسافة وكذا ان يضمن في صورة اخرى وهو ان يتيقن كزيد ويقضي
باشياء ان يقول تلفت في موضع هذا ولم يستمع احد من الرقعة بتلفها
ثم انتقل بيكم على الوديعة وعرفنا ابن الحاجب بان استنباطه في حفظ
المال وحكم الالاحقة ويعرض في الوجوب كالحرف في المال عند ربه في ظالم
والقرنم كالمال المعصوب بحرم قبوله لان في استنباطه اعانة على عدم ربه
لما كلفه للاصل في مشروعيته فوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانة
الى اهله وقوله صلى الله عليه وسلم ادبى الامانة الى من ائتمنك وانما نحن من
خائفكم رواه الترمذي واما ما ذكره في ثلاثة المودع بكسر الدال والمودع بفتح
والشي المودع بشرط الاولين كالوكيل والمودع من صح منه ان يكون غفيرة
صح منه ان يودع غيره وكل من صح ان يتوسط صح منه ان يكون امنا لغيره
في حفظ الوديعة واما الثالث فقال في الجواهر الوديعة واجب فيها
طلب المالك وانتفى العذر الي ان قال قال في الكتاب يصدق في رد الوديعة
والقراض المالك لان يقبض ذلك بدينه فلا يبرأ الا بدينه وهذا هو
معنى قول الشيخ **والمودع بفتح الدال ان قال رد الوديعة اليك**
صدق الا ان يكون قبضها بائنها ولا يبرأ الا بائنها وعلى من رد
لانه حين استلمه عليه لم يكتف بائنها وان كان يكون مضمونا فليشترط
وبذلك قيد غير واحد المدونة اما ان دفعها لمحضر شهود ولم تشهد
عليها فليس بشاهد حتى يقول اشهدوا بانني استودعته كذا وكذا
وظاهر قوله صدق انه لا يبرأ عليه وعزوا المدونة اليه وعليه قرر
فقال يريد ويحلف متصفا ان اولا قاله عبد الحق وظاهر الجواهر
ان غير المتهم لا يحلف **وان قال المودع بفتح الدال ذهبت** بمعنى تلفت الوديعة
فهي مصدق بكل حال فتضمن بائنها او بغير اسمها ويحلف المتهم دون
غيره على المشهور والعارية لا يصدق فيها **فما تعال عليه**
تحرار لانه داخل في قوله والعارية موداة كرهه ليعرف بين العارية

والوديعة

والوديعة ومن تعدي علمه **وديعة ضمنية** واوجه التعدي اشياء منها
الا بداع عند الغير لغيره في السفر والحضر والسفيرة من غير عذر
والاستقاع بما قهرك والبد يمين قول الشيخ **كانت الوديعة ذاتا**
او ذراهم مربوط او محتوم فقلنا او بضمها **وربما في صحتها**
فقد اختلف في تفصيله فقيل عليه الضمان لانه فمعه في حياها
وقيل الاضمان عليه وبه اخذ ابن القاسم وغيره وشهر قال في التوضيح
وعليه فلا يصدق الا بيمين **ومن اخذ الوديعة فذلك مكره**
والرجح لانه ضامن وقولنا **كانت عينا** فقلنا في قوله فذلك مكره
تقدير كلامه ومن اخذ الوديعة فذلك مكره قاله في وقال ايضا قوله
ان كانت عينا ليس بشرط وكذا ان كانت عرضا اذ لا يكون اسوا حالا
من الغاصب وقوله والرجح له مسيله ثمانية **وان باع المودع الوديعة**
وهي عرضية فاعجز في اخذ الثمن الذي باعها به او اخذ القيمة
يوم التعدي هذا اذا كانت السلعة واما ان كانت قائمة فاما اخذ
في اخذها فمقتضى الثمن الذي بيعت به ثم انتقل بيكم على النقطة فقال
ومن وجد لفظة بضم اللام وفتح القاف بالتمسك **فليحرقها** وجوب
لامر عليه الصلاة والسلام بما لك بنفسه الا ان يكون مثله لا يعرف
فتتاجر به **سنة** عقب المقتضا طاهره ولو كانت لفظة مكره
وهو كذا في المذهب للمخومات الواردة في النقطة وقيل تعرف
لفظها ايما لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل لها قطنة الا لمنسك
اوله القرافي بان لا تحل لمن يريد ان يملكها دون تعريف بل لا تؤخذ
الا لصاحبها اي لتعريفه والتعريف بجون كل يومين او ثلاثة
مرة والتعريف سنة يختص بالعتيق واما النافذ كالنصا والصورة
فلا يعرف وما فوق النافذ ودون المكنى كالدلو يعرف سنة على قول
ودون السنة على اخر وان كان الملتقط مما يفسد بالتأخير كاللحم
والفاكهة فياكله ولا يعرفه والتعريف يكون **موضع** بوجه التعريف
بها وهو الموضع الذي التقطت فيه وابواب المساجد اذا عرفها
لا يدكر حبسها بل يقول من صنع له شي فان تمت السنة ولم يات

لما احدث فان شاعبه وان شافصله عن نفسه او غيرهما كما هو
القضية بين جسد والنفس في ذلك انما قيل لما قال ابن عبد السلام
نصف المذهب على مرجحة التملك وبرهما وقع المانع من ذلك
لان المراد من التملك ان يتصرف فيها وفي التوضيح والذي يقتضيه
قول ابن القاسم في المذونه ان لا ان يتصرف بها غنا كان او فقيرا
واذا ائتمن في هذه المسئلة لا نعلم بين هل يتصدق بها عن نفسه او عن
صاحبه وهل وجدها قائمه او فائتة وهل وجدها في يد الملتقط او
المساكين وان اشفع الملتقط بها اي باللقطة **صحتها وان قلعت**
قبل السنة او بعدها غير محرم **كلم بصحتها** لانها امانة عنده فهو
لونه على لصقتها **واذا عرفت طائرها** اي اللقطة **العاصم** كسر العين
وبالفاء الصاد المهملة وهو اللوعا التي تكون في الشفة جلدا كان
او غير **عرف الزك** بالمد وهو الخط الذي يشبه الزك **اخذها** ظاهر
كلامه انه لا بد من مجموع الامرين وليس كذلك لو اقتصر على احدهما
اجزاء لانه قد يشي الاخر وظاهر كلامه ايضا ان المذنب في الذم
لا يشترط معرفة عدد ذنوبه وهو كذلك عند اصبح واعتبر ذلك ابن القاسم
واشبه وظاهره ايضا انه لا يفتقر اليه من وهو المشهور في غلة اللقطة
في هذا التعريف للملتقط في مدة التعريف لما روي ان امرأة قالت
لعايشة رضي الله تعالى عنها اني وجدت شاة فقالت لا عني ولا
واحلي واشترى **ولا ياخذ الرجل ضالة الابليس** **الصبر** هذا اذا
كانت قايمة من الصبر والصوم وعجز ذلك اما اذا كانت حيث
لا يوم عليها فانه لا يخذ قيل ولا ياخذها مطلقا انتهى قال **ظاهر**
كلام المصنف انه يلتقط اذا وجدها غير الصبر وهو واضح لان
وجوده في غير الصبر سهل فليلتقطها ليحفظها له حتى يجد عن
قريب بخلاف ما اذا وجد في الصبر فلا يتاقي له معرفة به اذا انقلب
في الغارة وله اي الرجل **اخذ الشاة** **اعلم بان كانت بغيرها** وهو الصبر
التي لا عماره فيها وكان يعسر على ابي العمار ظاهر كلامه ولا ضمان

عليه

عليه ان جازما حيا وهو كذلك قال مالك ثم استقل على ما يبع به
فقيل **ومن استهلكه من افعاله** **قوله** على المشهور في التوضيح الذي
استهلكه فيه سوا كان عدا او خطا او العذر للخطا في اموال الناس سواء
وظاهره ايضا طائعا كان او مكرها حيا كان او عديا وهو كذلك
الا ان ما استهلكه لم يكون في ذمته سواء اوقع عليه ام لا والعبد اذا اوقع
عليه في ذمته كالمكره والم يضمن عليه في رقبته وسوا كان بالغا او غير
بالغ وسوا باشر الاستهلاك او نسب على المشهور وقال **قوله**
يوزن او يكال او يبعد ما لا يختلف احادته كالبيض **فعلية** **قوله**
الذي استهلكه فيه هذا اذا عرف مكيلا او وزنه اما اذا استهلك له
جزا فانه يقوم له قيمة الصبرة بعد وصفا يوم استهلاكه وهذا
تبيين حسنة مذخورة في الاصل منها يؤخذ من قوله فعلية مثله
ان من استهلك لرجل طعنا ما في زمن الشدة وطالبه فيه في زمن الرخا
انه لا يضمن الا مثله دون قيمته وهو المشهور ومنه يؤخذ من قوله
يعدى ان من اذن له في فعل شي فاستداه فلا ضمان عليه كالبطلان
في حال علاجه والطبيب في حال طبعه والمولى اذا ضرب مملوكا بحجر
ونشانه فتاد لاشي عليه وكذا القاصي اذا احدث او نشانه فتاد
لا شيء عليه ثم استقل يحكم على بائع به التهمة وهو الغصب وهو في الاطلاق
اخذ مال غيره بقصد بالاحتراب وحكمه كمنه لقوله تعالى ولا تأخذا
اموالكم بينكم بالسواطل وغير ذلك من الآيات وقوله صلى الله عليه وسلم
في الصبي من اخذ من الارض شيئا ظلما فانه يطوقه يوم القيمة
من سبع ارضين والاجماع على ذلك ومن احكامه الضمان والبيد
اشار بقوله **والخاص** **من ما عصب** **القرا** في وهو اي الغاصب
كل ادعي ساطله عقدا الاسلام والمزقة لقوله عليه الصلاة والسلام على
البيد ما اخذت حتى ترده وهو عام فيما ذكرناه والمشهور ان الضمان
يعتبر حالة الغصب ان فات المصنوب **فان لم يفت** **مد الغاصب** **ذلك**
المصنوب **بحاله** لم يتغير في بدنه ولم يخل سواقه **فلا شيء** اي لا قيمة عليه
وانما يلزمه الادب والتقوية والاستغفار من اثم الاعتصاف وان تغير

المعصوب ينقص في ذاته بغير حاجة في يد يد أي يدين العاصية في يد غير
أخذ ينقص من غير أثر العيب أو **تضمنه** أي العاصية القيمة يوم
 العصب ظاهراً وإن تغير سقته وهو المشهور **لو كان النقص** المعصوب
يتضمنه أي العاصية **خير** المعصوب منه أيضاً **أخذه** وأخذ أي مع أخذ
ما تضمنه أو تضمنه القيمة يوم التعدي **فإن** هذه المسئلة من
 باب التعدي لا من باب العصب ويعني به أن من حرق ثوباً فافسده
 اقتداً واكتفى أن يرد به مخبر في أخذه وأخذ ما تضمنه أو أخذ القيمة خلا
 البس قاله مالك في المدونة وعنا شهب وابن القاسم في أحد قوليه أن يأله
 أخذ القيمة أو أخذه ناقصاً ولا شيء له معدود إلى هذا المقتضى لا فاشاً ومثله
وقد اختلف في ذلك وفي بعض النسخ أيضاً وهو أنهم لأنه لم يحل الخلاف
 في المسئلة فلما تم حكم ما إذا حصل في المعصوب نقص وأما إذا حصل فيه
 زيادة فلم يضره مثل أن يعصب ثوباً فيصبغه فربما يجلو بين أحد
 قيمته يوم العصب وبين أخذ الثوب ثم إذا أخذه دفع العاصية قيمة
 الصنيع قاله في الجواهر ثم شرع بين غلة المعصوبين هي فقال **والغلة**
للعاصب ويرد على من غلة أو انتفع ظاهر وجوب رد الغلة مطلقاً سواء
 كان المعصوب من ثياب أو حيواناً أو رقيقاً أو غيره **وهو** ما عاينه ابن
 مزيار عن مالك **و** ظاهر الكتاب اختصاص الضمان بخلاف الرباع دون
 الرقيق والحيوان وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال **في** الكتاب
 يرد العاصب ما أحدث عنده من ثمرة أو نسل أو صوف أو لبن فإن أخذه
 مثله أو قيمته في غير المشلى **وعليه** العاصب **البدان** ثبت بينه أو باقاً له
وطى لأنه لا بد من أن لا يشبهه له البتة **وليد** **ففي** **الأمه** لأن كل
 ولد عن نر في أو عقد نكاح تابع لأمه في الملك **فإن** هذه الأضافة وصوابه
 لو قال وولداه رقيقاً أو لا فوارث بينهما **لا يطيب للعاصب المال** **و**
حتى يرد من المال على يده يعني إذا عصب ما لا يخرجه عنه وبما في يده
 وتعلق بدمته كان الرجح له كما أن الضمان عليه ولكنه مكره للونه شاعراً
 لم يطيب قلب صاحبه يتقبله فيه فإذا رد من المال على يده واستحل من يده
 جاز له وطاب يطيب نفس رب المال ولو تصدق العاصب بالرجح كان أحب

إلى

إلى بعض أحوال ما كره وهو أشبه لعل التصديق يكون كفاية لما أقر
 من أن العصب ويؤخذ من قوله **وفي باب لا تضمنه** **في** هذا المعنى أي
 من سائر المعصب أنه العا لكتاب في دهنه وبأمله ثم وضعه وهنا
 ثم السلام على ثلاثة أرباع الرسالة ثم شرع يكلم على الأربع فقال **باب**
في بيان أحكام الدماء من قود ودية وقصاص ولو أخذ الك في بيان أسرار
الحدود ولو أضرماً وتقاديرها وما شئت به ذلك كله وما يرجح اليها
 من أدب وتعمير ومخافة وغير ذلك وبدا يبين المنته للخصاص
 في النفس فقال **ولا يقتل نفس** **مكافئة** **نفس** مكافئة لها في الحرية والاسلام
 والعصمة ما لم يكن قتل غيلة **الأ** إذا ثبت القتل بأحد أمور ثلاثة إما
بينة عادلة أو اعتراف أو إقرار أو بالقتامة أي الإيمان ويشترط في القتل
 بها شروط منها ما أشار إليه بقوله **إذا وجبت** أي القتامة بان يكون
 القاتل عاقلاً بالغاً مكافئاً للمقتول في الدين والحرية غير أب واقف
 الأول على القتل وإن يكون وكلاء الدم في العهد شقيق فصاعداً وإن
 تكون الأوليأربحاً لا عقلاً بالغين وإن يكون مع الأوليأربح بقوى
 دعواهم وهو شاهد العدل على روية القتل أو العدل يرى المقتول
 بدمه والمهنة بمحدايه أو قربه وعليه أثر القتل على خلافه في ذلك أو يقول
 المقتول في العهد دمي عند فلان **و** بحقيقة القتامة أنه **يقسم** أي يقطع
الرأية ويشترط فيهم أن يكونوا أعضاء المقتول فإن كانوا
 جميعاً طغراً **عشرين** **بمثال** واحد يخلق بميتاً واحداً منو إليه بالله
 الذي لا اله الا هو وان فلا تقتله أو مات من ضره **ويجوز** **لصقون**
 الدم لما في الموطأ من قوله صلى الله عليه وسلم يخلقون عشرين ميتاً ويقتلون
 دم صاحبهم **ولا يخلق في العهد أقل من أربعين** **عصبة** فهم منه أنه
 يخلق في العهد **الأكثر** وإذا كان المدعى عليهم جماعة **لا يقتل في القتامة**
أكثر من رجل واحد يقتلون عليه وقيل يقتلون على الجميع ثم يختارون
 واحداً منهم يقتلونه ونسبه أمر عليه السلام لابن القاسم ونسب **ك**
 الأول له ثم قال وإنما لا يقتل بالقتامة عندنا أكثر من واحد لأنه
 لا بد من إقتله الكل أو البعض والمحقق منهم واحد والرايد عليه مشكوك



مكتبة جامعة القاهرة
 الدفء العدد

فيه ويضرب كل واحد من بقي ما يذو بيمين سنة ولما كان من شروط القتامة
اللوث وهو امر يشاء عند غلبة الظن بصدقه للسدي بنده على ذلك
صور ثلاثة اشياء اذ اذ انحصر فقال **واما في القتامة** يقول الميسر
ومع عند الان لم يختلف في هذا قول مالك وجميع اصحابنا انه لو لوث في العهد
بوجوب القتامة والقود وظاهر كلامه قبول قوله مطلقا كان فيه
خرج ام لا وهو ظاهر المدونة ايضا وقال ابن القاسم لا يقبل الا اذا
كان مع القول جرح وبخوة وبه العمل وشبهه صاحب المختصر ثم اشار
الى الثانية بقوله **او بشاهد واحد** على معانيه **القتل** ظاهر كلامه
عد لا كان او غير عدل وهو رواية عن مالك والمشهور ان غير العدل
لا يكون لو لوثا لان شهادته ساقطة شرعا فاذا شهد العدل بمعانيه
القتل يقسم الولاية مع شهادته ويستحقون الدم وظاهر كلامه ايضا
انه لو لوث وان لم يثبت الموت ابن عبد السلام والاصح انه لا بد من ثبوت الموت
ثم اشار الى الثالثة بقوله **او بشاهدين** على المخرج **بغير بعد**
للسر لخرج شرط بل هو الضرب مثله سواء شهدا بان ذلك كان منه على وجه
العهد او الخطا فيقسم الولاية ان من ذلك لخرج او الضرب بل ان
مات بغيرة او انقضت مقلته فانه يقتل به بلا قتامة وهذا قول مالك
وشرب ليس شرط بل المقصود تاخير الموت بعد معانينه التيسر للخرج
يوثا فصاعدا ولو اكل وشرب **واذا انكل** يفتح الكاف بمعنى رجع **مدعو الدم** كلام
او بعضهم عن اليمين في العهد وكانت القتامة وجبت يقول المقول
او بشاهد على القتل **حلف المدعي عليهم** **حسين عينا** وحلف المتهم
فان لم يجد من يحلف من لاته **تدعي المدعي عليه وحده** حلف
للحسين **عينا** ويرافان بكل جسد حتى يحلف ابد الاله اذا حلف بيمين
فلا يخرج من الجحيم الا بعد حصول ذلك المطلوب وقدنا كلاما بالعهد
لانهم اذا فعلوا في الخطا قبل تبطل القتامة وقبل ترو الايمان على العاقل
فحلفون كلهم وانما تل كل منهم من حلف لم يلزمه شيء وكل منهم ما يجب
عليه **حلف الجهاد** اذا حلف العربي رجل على واحد ليل قوله **ولو ادعي**
القتل على جماعة فبريد وقد مثل مدعو الدم **حلف كل واحد من المدعين**

قوله

حسين

حسين عينا لان كل واحد من الجماعة مدعي عليه فلا يبر الا بحسين
عينا واذا كان المدعي عليهم اكثر من حسين من جلا حلف منهم حسين
على الصحيح **وحلف من الولاية في طلب الدم** **حسين عينا** وحلف من عينا
في هذا قول عبد الملك انه لا يجوز ان يحلف اثنان مع وجود الشرع والابن
القاسم يجوز ان يحلفا اثنان حسين عينا ويستقط عن الباقيين
ان كانوا اكثر من حسين فانه يجزي منهم حسين وان كانوا
اقل من حسين **رجلا اثنان** فصاعدا **فسميت عليهم الايمان** فالاشان
يحلف كل واحد منهما خمسة وعشرين عينا ولا يحلف امرأ في العهد
كان معها كرام لان استحقاق الدم في القتامة شرطه الذخيرة
وتحلف الورثة في الخطا **ابتد** **ربا يرتون من الدية من رجل او امرأة**
فالاشان يحلف كل واحد منهما عينا وعشرين عينا والثلاثة الواجب
على كل واحد ستة عشر عينا وثلاثا ويجز كل واحد منهم الكسر الذي صار
الى حسنة فيحلف كل واحد ببيعة عشرة عينا وان انكسرت عينا
حلفا الكرم نصيبا منها اي من اليمين المنكسرة مثل ان يترك ايتا
ونشا فالمسلم من ثلاثة للذكر ثلاثة وثلاثون وثلاث وستة
عشر وثلاث اليمين المنكسرة فقد حصل لليمين المنكسرة
الكر من الابن فتختلف البيعة عشرة عينا وتفرع على تفرع الايمان
في الخطا سبيل **وهي اذا حضر بعض ورثة دية الخطا** وعان البعض
لم يركل اي لمن حضر تد اي حتم لانهم ان يحلف جميع الايمان للحسين
عد ما كان ولا لم يستحق من الدية شيئا ثم يحلف من باقي المحسين
كار عابا **احده بقدر نصيبه من الميراث** ولا يجزي يمين من حضر
قله لان من شرط اخذ هذا المال حصول الايمان فاذا حلف
الحاضر استحق نصيبه منه ولا يبي بعد ذلك من الورثة يحلف ما يرضى
من الايمان ويأخذ نصيبه لتقدم ايمان الحاضر على الايمان المتأخر
وتحلفون في القتامة وغيرهما من الحقوق المالية على المشي ورقاتها
مدعاهم ونزحوا العمل المبطل يرجع للحق واذا اشتعوا من حلف فبما
فنى عنه كقوله لان وظاهر كلامه انه لا يخلط عليهم بالكر من و

عليهم بالمكان واليه اشار بقوله **يحل** اي الحالف **الى مكة المشرفة** **الحج**
المدينة على سائر افضل الصلاة والسلام **الى بيت المقدس** **احل**
اي طاعتها **لقسامته** ولو كان ذلك مستافا عشر ايام لانه ارادع للكاتب
شرفها **ولا يحل في غيرها** اي غير هذه المواضع **الثلاثة الامن الامن**
البيرة حدها بعضهم ثلاثة وبعضهم بعشرة **لاقسامته** **في**
رواية بالضم وهو الاسم وبالفتح المصدر يعني اذا خرج شخص خطا
ولم تقم له بينة انه لا يقتل او يستحق القصاص والدية ان كان خطا
وانما لم تكن القسامته في الجرح لانه صلى الله عليه وسلم افا حكم القصاص
في النفس **وكذا اقسامته في قتل عبد** لانه اخضع مرتبة من الجرح
وانما فيه القيمة بالغاما بلغت اذا ثبت القتل وبضر مائة وبجرح
وكذا اقسامته من اهل الكتاب معناه اذا قتل المسلم الذي قسامته
قيد واذا ثبت قتله بينة عادلة اخذ وليه دية وبضر القتيل
مائة ويجوز عا مائة ان كان عبدا **وكذا الاقسامة** **ولا دية في قتل**
بوجود بين الصنفين او قتل **بوجود في حجة** **لوروم** اما الاول
فهو مقيد بمائة وان كان الصنفان متاولين فمن ثمة مائة فدية هذه
وان كان احدهما متاولا فمات فدية القصاص ومن ثمة من غير المتاول
فدية هذه واما الثاني فعلى المذهب وعلل بان الغالب على ان من
قتل قتيلا يبعده عن داره لئلا يصادف القتل من نفسه ثم انتقل تكلم
على بعض اثار الحنابلة فقال **وقتل الغيلة** وهي قتل الانسان لخط
ماله **لا عقوبة** لا للمقتول ولا للذليل ولا للسلطان ظاهر كلامه
ولو كان المقتول كافرا هو كذلك في المذونة وانما لم يجر العقوبة لانه
حق لله تعالى وعلى هذا امر مقتول جدا لا قود **او الجرح** ولو سبها
العنف من دمه اي عن دم نفسه **العهد** اذا عفا بعد ما وجب له الدم
مثل ان يعفو بعد انفا ذمقاته ولا كلام للذليل ولا لاهل الدين ان كان
موبانا وقيد نابا ذم الخواص احقر اذ عفا قبل وجوبه مثل ان يعفو
اقتلني ودمي هذه فان القاتل يقتل لان المقتول عفا عن شيء لم يحل
وانما يجب وليه وقوله **ان لم يكن قتل عيلة** **تكرار** **وعفو** **ما** **الرجل**

المقتول

المقتول عن دم نفسه **الخطا في الدية** لان الدية مال من ماله فلو لم يرد ان
يعتوه من الزايد على الثلث لانه في هذه الحالة يجوز عليه المستحقون
للمال اما ان يكونوا اهلهم ذكورا او اناثا او ذكورا او اناثا واليه اشار بقوله
وانما احد من المسلمين بعد موت الدم وكان بالخيار **فلا قتل** لان الدم
عالم يتبعه فكان سقوطه بغيره بوجوب سقوط جميعه واذا ثبت
سقوط القتل يحق بعض الشيء سقط نصيبه وحده **ثبت من نفي**
من المسلمين **تسليمهم من الدية** لان الحق المشترك بين جماعة لا سقط
جميعه فاسقط بعض المشترك والثاني لم يدرجه ان ينيه ونيته في المال
والثالث لا يخلو اما ان يكون في درجة واحدة او لا فان كان في درجة
اشار اليه بقوله **ولا عقوبة للنيات مع السهم** وان لم يكونا في درجة
واحدة او كان الذكور اقرب فلا كلام للنيات وان كان النيات
اقرب فلا عقوبة الا اجتماعها عليه او باجماع بعض من كل الصنفين
او باجماع احد الصنفين وبعض الصنف الاخر وان لم يكن كذلك
بان عفا احد الصنفين واراد الصنف الاخر القتل فالقول قول
من اراد القتل **ومن عفى عنه في العتد** او عذر منه القصاص
لعدم التكا في المسلم يقتل الكافر **ما يرد** **وحسب عامما** على ذلك
مضي عن الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ثم بين اثار الخبر
من اثار الحنابلة بقوله **والدية** **واحد** **الديات** بتخفيف التثنية
وهي اصطلاحا ما لا يجب يقتل ادمي حر عوصا عن دمه لقوله
تعالى فمخرير رقيقه فومنة ودية مسلمة الى اهله وقوله عليه
الصلاة والسلام في الموطا ان في النفس مائة من الامل والجماع
على ذلك وبدا بيان دية الذكرا الحر المسلم في الخطا لان الاصل
في الخطا الدية وفي العهد القصاص وقد تعرض فيه الدية
وهي مائة **الحسن** **حسبها** **في** **على اهل الاصل** **قدم** **اهل المارة**
والعمود مائة من الاصل **محمدة** **تسليمهم عليه** **وعلى اهل الدية**
كما على مكره **الف** **وبين** **اهل الورق** **اهل العراق** **سنة عشر**
الف درهم **واخذ** **من** **كلامه** **ان الدية** **لا تكون** **الا من هذه الاجزاء**

فیض الاسلام

145

والعقل الذرية وقيل ذلك في قوله ان كان له مالا والا فعلى عاقلته وهذا
الكلام على ذرية الحر المسلم واما ذرية المملوك المسلمة **على النصف من ذرية**
الحر الحر المسلم فذريته مخلوق من اهل المل محسبه او مريجة على حسب القتل
في الخطا والعمد فان كانت مغلظة فموت مثلث ستة عشر مثلاً
من كل جنس ومن الذهب ثمانية دينار ومن الورق ستة الاف درهم **وغير ذلك**
ذرية الكتابية ومن اليهود والنصارى مضاف ذرية رجال المسلمين لما
في الثاني انه صلى الله عليه وسلم قال عتق اهل الذمة نصف عقل
المسلمين **وساوى** اي سا الكتابيين **على النصف من ذرية** اي من نصف
ذرية رجالهم **والحرى** وهو ما ليس بكتابي **ذرية ثمانية درهم** ان كان
من اهل الورق وعلى هذه النسبة تكون ذرية من الذهب ولا بل فيكون
على اهل الذهب ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً وعلى اهل الابل
سبعة ابرقة وثلاث اجيرة وسواى اي سا المحوس على النصف من ذرية
اي اهل النصف من ذرية رجالهم فعلى اهل الورق اربع مائة درهم وعلى
اهل الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً على اهل الابل
ثلاثة ابرقة وثلاث اجيرة **ذرية جراحهم كذالك** اي ذرية جراح المحوس
على النصف من ذرية رجالهم وجمع النبا بالميم باعتبار الالتماس
ولما فرغ من بيان ذرية النفس شرع يبين ذرية الاعضاء والجراح فقال
ويعتد من اي قطع مجموع ما لذية كماله ظاهره كان القطع من اللوع
المرفق او من الكتف هذا اذا كان في كفيه الاصابع فان قطع بعض
اصابع وقطع اخر بعضها فعلى الثاني يحاسبه **وكذا الذكور** مجموع
قطع **الرجلين** من العقبين ومن الرجنتين او من العجدين الذرية كاملة
وبرجل الاعرج كرجل الصحيح اذا كان العرج خفيفاً ولم يكن عن حياته
اخطاراً لها ويجب في شلها ما يجب في قطعها **وكذا في مجموع قطع**
العينين الذرية كاملة **وعلى كل واحدة منهما** اي ما ذكر من اليد والرجل
والعينين **نصف** اي الذرية هذا في الخطا واما في العمد فانه
يقتصر من الجاني **وعلى الاثني** يقطع **سائر ذرية** وهو ما لا يربط بالذرية
كاملة مائة ناقة على المشهور وهذا اذا ذهب كله واذا قطع بعض المارن

كاملة في الجميع ابن عبد السلام ولا بد في جراح العمد من تاديب المفاضي للحا
اقصر منه ولم يقتصر وقال لا قصاص عندنا في الجانيقة والمأمومة
واذا قلنا بعدم القصاص فلا بد من جميع الملام كما قاله في المدونة انتهى
فتأمل ولما فرغ من بيان دية النفس واجرا ما شرع يبيع من هي عليه
فقال **ولا تحل العاقلة قتل عمد ولا اعتراف به كحد كذا** ورويه والاعتراف
بغير توبين والصواب توبينه وهو كذا في بعض النسخ والمحقق العاقلة
لا تحل دية حياته خطأ ثبتت باعتراق الجاني وتكون الدية في مال
وحده وانما لم تحل لاحتقال التواطع على الدية من العاقلة بين القاتل
وولي المقتول **وتحلى من جراح** وروى من جرح **الخطا ما كان قتل الثلث**
فاكثر وما كان دون الثلث ففيه العاقلة والمشهور ان الملام دية
الجاني وعلى قاتله الملام ذلك دية الجاني عليه دون الجاني وتظهر عمدة
الخطا في قتله اذا كان الجاني امرأة فقتل على رجل فقطعت له اصبع
فقتلها عشرين ذراعا وهو احسن من ثلث دية المرأة واقل من ثلث دية
الرجل فعلى الاول تحل العاقلة وعلى الثاني لا تحل وحده العاقلة الذين
يحملون الدية سبعا بترجل يقتسمون الى اربعة اقسام بحيث يترك لكل منهم
يقتلون اي يحملون عنه وثلاثة اقسام اخرى والذكورية والبلوغ
والعقل واللبا وروى من الغني بقدره ومن دونه بقدره ثم شرع
ببيان العمد الذي لا قصاص فيه فلحق العاقلة ام لا فقال **واما الملام**
ولجانبه عدا فقال اما ما لك محمد الله تعالى **راك على العاقلة** وقال
ابن ابي ذر **مالك** **الا ان يكون عدا ما تقتله العاقلة لانها لا تفاد**
من عداها والموا هو المشهور **وكذا** **ما بلغ ثلث الدية مما لا تفاد**
منه فقتل الخلاف المذكور لانه يملكها اي ما لا يغار عنه لانه تملك
لحقه بثلث النفس **فمن** **كلامه** نظر لانه ليس في الجراح ما يبيع
عقله فقتل بثلث الا المأمومة والجانيقة قاله فعلى هذا يكون
في كلامه نص **ولا تحل العاقلة من قتل نفسه عدا او خطا** وهو
هذا لا شيء فيه لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ الآية فوجب الدية
على من قتل غيره فدل على انها لا يجب بقتل الانسان نفسه وتعاقل

اي

اي قساوي **المرأة الرجل** من اهل دينها **الثلث دية الرجل** من اهل دينها
يريد ولا يستعمل الثلث لقوله **قالا المقتل** صوابه بلغة لان
الثلث مدرك لحدك انت باقتساب الثاني من المصا **فانما**
اي دية الرجل اي الى قياس دية ما في ذلك ان يقطع لمرأة المسلمة
ثلاثة اصابع ففيها ثلاثون بعيرا المسا وانما فيما يقتصر عن ثلث دية
واذا قطع لها اربع اصابع ففيها عشرين بعيرا لانها لو ساءت فيها
لزم ان يجر لها اربعون وذلك احسن من ثلث دية فلذلك رجحت
الي نصف الواجب للرجل وهو عشرين وعلى هذا اجماع اهل المدينة والفقهاء
السبعة **والمرء** عند اهل النخس من ثلثة الى عشرة وعند الفقهاء الجماعة قلوا
او اكثر **واقتلوا رجلا فانهم يقتلون** جميعا سواء باشر او القتل كلهم
او بعضهم والباقيون حاضرون بشرط ان ثبت قتلهم ببينة او اقرار
وان يكون القتل عمدا وان يكونوا محبطين على قتله وان يتخاف
الدماء وان يكونوا ممن يقتصر منهم **والسكان** محرم غالما بجرمتهم فاصدا
شر به **ان قتل قاتلا** طافحا كان او قتلوا بالانه ادخل السكر على نفسه
فلا يجدر مطلقا ان يكون او طافحا قاله **وقال** **يريد المشوان**
الذي فعه شي من عقله واما الطافح الذي لا يميز فحاشا به على العاقلة
حتى بعضهم الاجماع على هذا وحاشا للاف في المشوان انتهى **وان**
قال **يقتل** **مطبقا** **يقتل** **جلا** **قاله** **عليه عاقلة** ان بلغت الثلث كما
سألت وكذا ان كان يقيق احيا نا وقيل في حال جنونه اما اذا قتل
في حال افاقته ثم جن انتظر حتى يقيق فانه يقتل لانه مخاطب حال افاقته
لا اشكال **وعمد الصبي كخطا** في نفي القصاص من ظاهره كالمرونة مما
كان او غيره وذلك ايها ضاه في القصد والخطا يحمد **بند** **عليه عاقلة** **ان كان**
ما حناه تبلغ دية **ثلث الدية فاحسن** والآي وان لم تبلغ ثلث الدية
فدية ما حناه **مالك** **اي** **قال** **الصبي** **ان كان له مال** **والاشع** **به** **دينه** **في** **دونه**
وتقتل المرأة بالرجل اتفاقا ويقتل الرجل بعند الجمهور لقوله تعالى **وتقتل**
عليهم فيها ان النفس بالنفس وهي ناسخة لقوله تعالى **الحرب** **الآية**
ويقتل بعضهم اي بعض جف من اكثر من بعض **اي** **لحقه** **تعالى**
والجرح قصاص ولا يقتل مسلم **عمر** **بجده** **مطلقا** **اعق** **سوا** **له** **قتل**

على الغرة او نقص واما ان القتل جازم ما بعد ذلك فلا خلاف ان فيه قمته
بالغرة ما بلغت **من قتل من المسلمين عددا** قتل اكله او بعضه من عبيد المسلمين
او اهل الذمة او من فيه بغيره وكل كان **فعلية قمته** في قتاله الا ان يكون قتل
عيلة او حربة فانه يقتل به الحق الله تعالى **وتقتل الجماعة بالواحد**
مسلم حرا او عبدا او ميا في **الكرامة والخلعة** الخيلة تقدم نفسها
بان قتل الانسان لاخذ قتاله والحربة كل فعل يقصده اخذ المال او
تعدد الاستغاثة معه عادة من رجل او امرأة قال ابن الحارثي قال
وكل من قطع الطريق واخاف السبل فهو محارب ويشترط فيه كاسياني
ان يكون بالغ عاقل وقوله **وان قتل بعنف** تاخذ **وكفارة القتل**
في الخطا واحده وجوز الفرائض على الحر المسلم اذا قتل حرا مونا فمضو
واختبر الخطا من القتل فان الكفارة لا تجوز فيه لقوله تعالى ومن
قتل مونا خطا لا بد قتل على ان العمد بخلاف قوله **عقوب قد خربت**
مجدد وقد اجمعت تفسير الكفارة او هو عقوبة **موتة** سلمه من
العيوب ليس فيها شرك ولا عقد حرية بشرط الحق فان لم يجد
معنى لم يستطع عقوبه فانه يجوز عليه **صيام شهرين متتابعين** في كل
ان هذه الكفارة واجبة على الترتيب فان لم يستطع عتقا واصلا انظر
احدهما ولا يجزى الا طعام **ويوم** اقل على جهة الاستحباب **يد الكفارة**
ان عفى عنه الولي في العمد في قوله لعظم ما ارتكبه من الاثم وقد اكد
تسحب الكفارة ايضا على الحر المسلم اذا قتل عبدا او من ضرب امرأه او خطا
فالتقت جنينا **ويقتل الزنديق** حله الاكفر **ولا تقبل ثوبته** بعد ان ظهر عليه
وتقبل ان جازا تايا قبل ان يظهر عليه **وهو الذي يشر الكفر** ويظهر الايمان
وهذا هو المناقاة في رين النبوة وانما لم يقتل النبي صلى الله عليه
المناقاة حسنة ان يقال محمد يقتل اصحابه فيقتل الناس عبي
المسلم **وحذركم** **يقتل الساحر** الذي يباشر السحر بنفسه **ولا تقبل ثوبته**
بعد ان ظهر عليه اما ان جازا تايا قبل ان يظهر عليه فتقبل ثوبته وقد اكد
يباشر السحر من دفع ما للذين يعملون السحر فانه لا يقتل لانه لا يشر
يباشر هذا كله في حق المسلم واما الذي ان عثر عليه قتل ان لم يسلم

فان

فان اسلم لم يقتل وفسر بعضهم السحر بان كل ما يغير الاحتمال ويخرج من صفة
ويقتل من ارتد **عن الاسلام** اذا كان بالغ حرا كان او عبدا ذكر اكل او
الا ان يتوب ولا يباشر بقتله ولكن تفر من التوبة عليه فان ابي فانه **يؤجر**
للتوبة ثلاثا اي ثلاثة ايام وجوبا على ظاهر المذهب بغير من عليه الاسلام
في كل يوم من غير عقوبة يضرب او تجوز او تعطيش ومن غير تجويز القتل
وقوله **ويقتل المرأة** تكثر اولاد من بعم الذكوة ولا شيء وتوخر الحامل حتى
تضع **ومن لم يرتد عن دين الاسلام** **واقر بوجوب الصلاة** وقال **الا اصلي**
المان واصلي بعد هذا او قال لا اصلي مطلقا او قال لا اصلي حتى **مضى**
او يخرج **وقت صلاة واحدة فان خرج الوقت ولم يصلي** او تلك الصلاة الواحدة
قتل بالسيف في المكان المعبود ولا يعاقب بغيره ولا بد في غير مواضع
القتل ولا يقتل ابتداء بل يهدد ولا يضرب فانه لم يفعل قتل حيا
لا كفا وظاهر كلامه ان القتل بالغائبة والمذهب بخلافه **ومن**
امنع ان يردى الزكاة **واخذ من ماله** ويخزيه وان ادى ذلك لا يقتل
لانه من النخلة واخذ من ماله ان الزكاة لا تقتصر الى بيته لظهور
المناقاة بين الاكرام وبين التقرب **ومن ارتد الجاهل الواجب في الله حسيته**
ينتقم منه فلا يتعز منه بقتل ولا غيره اذ لعنه لم يتوفر عند شروط
وجوب الحج ويظهر ان هذا مبني على القول بان الحج على الزاوي **ومن ترك**
الصلاة للفرقة **محمد** او حوفا او لوجوب شيء من كالتروع والسجود
او محذوف من الفرائض كالحج او اسفل ما حرم الله او حرم ما احل الله تعالى
فهو **كلمة يستتاب ثلاثا فان لم يتب** كقرا الا حلا ولا يصلي
عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا ترثه ورثته ويكون ماله لبيت مال
المسلمين **ومن سب من المسلمين** الباطل والعيان والحياء بالله سيدنا محمدا
رسول الله صلى الله عليه وسلم او اعابه او لعنه فقتل **حدا** ان تاب كقرا
على المشهور **وهذا لا يقتل ثوبته** سوا ان توبته بعد العقوبة عليه او جازا
تايا من قبل نفسه لانه حد وجب فلا تنسقط التوبة اما اذا لم يتب
فان قتله كفر او كذا الحكم من سب اعداء الانبياء والملايكة وملوات
الله عليهم المحجور او محذوف كذا بان كتب الله المثل له ومن سب من اختلف

قوله على حكم سب النبي صلى الله
عليه وسلم وكذا سب بقية الانبياء
والملايكة الكرام

في سرته كالحضر فقتل فكل نكلا شديدا ولا يقتل ومن سبه صلى الله عليه وسلم
من اهل الامة بغير ما به كره **والسب** الله عز وجل بغير ما به كره **واقتل** الا
بسلم ما ذكره في سب النبي صلى الله عليه وسلم هو المشهور على ما صرح به ابن تاجي
ومشي عليه صاحب المختصر وقال ما قال ابو محمد غير المشهور مثال سبه بغير
ما به كره ان يقول قول لا قبيحا او يقول ليس بنبي وما به كره ان يقول ساهر
او يقول اليهود ليس برسول المينا وانما رسولنا موسى او يقول انصاري
انما رسولنا عيسى ومثال سب الله عز وجل بغير ما به كره ان يقول غير كرم
او غير جليم ومثال سب ما به كره ان يقول هو ثالث ثلاثة اوله صاحبه
وسب الله انما قال على ان تداه وكان حرا **عقد السب** وانظر
عن مرثي غير ممن ذكره **قتل** يحمل سكوت عن ذلك ان مرده فمهم لو رتبهم
وفيه خلاف **حق** ان ميراث الزنديق لو رتبته عند ابن القاسم ولم يخله
المسلمين عند شهاب وابن تايغ **المحارب** الذي تقدم نفسه في القتال
او اظهره او اخذ قبل توبته لانه قوله تعالى **وان قتل احدا ولو عبدا وكفرا**
ولا بد من قتله وجوبا اذا كان مكشفا ولو عقا عنه اوليا المقتول لانه
قوله تعالى **وان لم يقتل احدا فليسع اي سب** الامام فيه **اجتهاد** استخفا
تقدم من اي اجتهاد به للمعاصي والطغيان **وكثرة** مقامه في قتاله
فيقتل به ما يبرأ كافي في ردعه فان كان ذا قوة فقتل به اشد العقوبات
لانه وهو القتل من خلاف وان لم يكن كذلك فقتل به ايسر العقوبات
وهو النفي ثم بين ما يبدل الامام فيه **اجتهاد** فقال **فاما قتله** **اجتهاد**
قتله او يقطع من خلاف او ينقبه في بلد **يجوز** بل يوجب
في هذا قوله تعالى انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض
فسادا الاية **ظاهر** قوله فاما قتله او صلبه ثم قتله اما ان يقتله من غير
صلب او يصلبه ثم يقتله وظاهر القرآن ان الصلب حلقايم بنفسه كذا
المشهور وهو قول ابن القاسم انه جمع بينهما ويقدم الصلب والقتل
يكون على الوجه المعتاد بالسيف والرمح ولا يقتل على صفة معذب
ولا بخارية والصليب المرط على الخدوع ويجوز قتلها بالامساك وهي
خاص بالرجل دون المرأة المحاربة لان في ذلك كشف العورة منها

ومعني

ومعني القتل من خلا وان تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان حارب بعد ذلك
قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فان حارب بعد ذلك قتل فان كانت يده
اليمنى مقطوعة وشلا قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى واختلف في حد
القطع من اليد فقبل من الكوع وقيل يقطع على حلق **امتناع** ومن الرجل
فقتل يقطع من نصف القدم وينزله مؤخر القدم وقيل يقطع من الكعب
والنفي الاحراج من بلد الى بلد واقل الصلابة المنفى اليه ما نقص فيه الصلاة
والجنس حتى يظهر توبته خاص بالذبح الحرقا اما المرأة والعبد فبال
يقين ولو رتب سب العبد بغيره فذاكر له وعذرا المرأة اذا رتب
به ووجدت رفقة ما موته ثم مرجع ممنوم قوله انظر بفتح الهمزة
لم **تقدم** اي لم يظهر عليه **حق** الى الامام **تايبا** **وضع** عنه كل حق لله تعالى
من ذلك اي من عقوبة الحرابة وهي القتل الى اخره تقدم لقوله تعالى
الا الذين تابوا من قبل ان تقدموا عليهم فاستثناهم تعالى من الذين
يحاربون وخرج بقوله الحق من ذلك حقوق الدليلين وحقوق الله
في غير الحرابة كحد الزنا وشرب الخمر فانه يؤخذ به وصرح بالشق الاول
فقال **واخذ حقوق الناس** الذي جاز في حال حرابته من ما لا اودم
لان التوبة لا تائير في حقوق الدعيين **ويكفر** **واحد** من اللصوص
مع لص **ما من جميع ما سلب** من الاموال سواء اخذ في حال تلصصه
او جاتايبا وسواء اخذ المال واخذ غيره وهو حاضر لان المعين شريك
واللصوص بعضهم لبعض حلفا فكل من اخذ منهم غرم الجميع ونرجع على
اصحابه واما المحاربة على السرقة فكل من خالط بها اخذ خاصة
على ظاهر كلام بعض الشيوخ وظاهر كلام ابن رشد اذا تعادوا
فهم كالمحاربين وقوله **ويقتل احدا** **عنه** **بالواحد** في الحرابة **والعيلة**
وان **ويقتل** **واحد** منهم مكرز مع ما تقدم **ويقتل المسلم** **ويقتل**
الذي او العبد اذا قبلها **قتل** **عيلة** **او حرابة** قبل ان يتوب فاما
ان تاب بعد ما قتل فعليه دية الدمي وقبلة العبد ولا يقتل بها
قاله **وقال** **ويقتل** قوله فان قتل احدا فلا بد من قتل من يقتل
ولو جاتايبا ثم شرع بتعليم على الزنا ولغظه مقصور عند اهل الحار

اتفاقا واخر بغيره

ممدود عند اهل الجدة عرفهم بانه وطني مسلم مكلف فخرج ادمي لا ملك له فيه بانقا
متعمدا وحكم له الجدة عليه الكتاب والسنة والجماع وعقوبة الزاني
ثلاثة مريم فقط جلد مع تعذيب جلد فقط او اياها اشار اليه بقوله **ومن**
زنا من حر مسلم مكلف ذكر او انثى محصن مروينا بكسر الصاد والصواب
الفتح **مريم حتى يكون** بحجارة معتدلة واحترق بالحكم من الرقيق وسبب
على حكمه **والاصح ان يتزوج** الرجل العاقل البالغ **امراة** مسلمة كانت
او كتابية حرة او امة بالغدة او غير بالغدة ممن يوطأ مثلها **انكاحا**
مصححا احتراز من النكاح الفاسد فانه لا يحصن فانه لا يتحصن وانا فيها اشار اليه
الوطي الغير الصحيح كوطي الحايض فانه لا يتحصن وانا فيها اشار اليه
بقوله **فان لم يحصن** الحر المسلم المكلف **جلده مائة جلدة** وتعد ان يحسد
عزبه **الامام الى بلد اخر** كخندق في المدينة المشرقة وبينهما بومان قبل
ثلاثة مراحل ويكون عمله في حاله ان كان له مال والا ففى بيت المال وكذا
نقته **وحسره مائة** من يوم سجن وثالثها اشار اليه بقوله
وعلى العبد القتل كله او بعضه او من فيه شايبة من شوائب الخمر كالكاف
في الزنا **خمسون جلدة** وفي بعض النسخ خمسين وهي على تقدير ضمان
اي حد خمسين **وتعد الكرامة** عليه في الزنا خمسون جلدة وكان الاول
ان يقدم الا فتعل العبد لانه الذي ورد في النص قال تعالى فان اتين
بما حشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والعبد
مقنس عليه ثم يابغ على وجوب الحد عليه ما فقال **وان كانا من زوجين**
لان من شرط الاحصان كما تقدم الحرية ففارقا الحرية ذلك وفي ان
لا تعزب عليهما لان فيه ضررا على السيد وهذا كذلك **لا تعزب على امراة**
حرة لانها محتاجة الى الحفظ والصيانة ففي تعزيبها تعريضها للخطر
ومواقعة مثل الذي عرفت من اجله ثم شرع بين العرق الذي ثبتت
الزنا وحصرها في ثلاثة فقال **ولا يحسد الزاني الا ما عتراه** على نفقة ما لها
ولو مرساة **او تمل بظهر** اذ لم يكن لها زوج حشدا او بشارة اربعة
رجال احرار بالغين عدول برونه **والمرد ليس** الميم في المكحلة نعم الميم
والنحو ويشهدون في وقت واحد وان لم يتم احدهم **الصفة** بان يقول

ما يشهد

ما يشهد بين يديه ولا ادري ما هو اذ ذلك **ثلاثة الذين اتوا بحد القذف**
على الرابع لانه قصد الشتم ولم يقصد القذف **والاحد على من اخطأ**
لانه غير مكلف بورد كما يورد في المكتبة **وتعد الكرامة** على الميم
لعدم الشهادة التي له في حال ابعد ولا تقزم عليه والحرم على الات وشرا
ان اراد وطبا **والنكاح والامانة** لانه لا شهادة في حاله **ولنعت**
يقوم عليه يوم وطبا وان كان معدما لانه فوته عليه **وان لم يحسد**
لان الامن لا يجوز له ان يطاها **ويورد الشريك في الامانة** **مطلوبا**
ان لم يحسد بحسد سوا حاشات المشرقة متفقة الانصبا او مختلفة
لاقدامه على وطى لا يجوز له القدوم عليه ولا يلزمه كحد لقوله عليه السلام
ارزوا الحد ودنا الشبهة **ولكن** **يعين قتيلا** كان له مال اذا حلت
وليس للشريك التماسك بنصيبه لشوق حرمته الا حشدا ولا يجوز
له ام ولده ولا قيمة عليه في الوطى لانه كالحواشي ملكه واختلف متى يكون
العصيان على ثلاثة اقوال لما كان قبل يوم الحمل وقبل يوم الوطى وقبل
يوم الحشم **فان لم يحسد** **الشريك الذي** لم يطا **الحياضين** ان يتماك
بنصيبه منها ولا شيء له على الواطى لا صداقي ولا ما نقصه **او تقزم عليه**
اي على الواطى فان كان موسرا اخذ منه شريكه من نصيبه منها وان كان
معسرا اشبعه بالقيمة على ما يتفقان عليه من حلول او تأجيل **والزنا**
امراة حرة غير طارئة لم يعلم لها زوج او امة ليس لها زوج وسيدة عشر
لوطي والحال انه **طهر** **ما حملت** **عنه** **عليه** **ان تصدق** في دعائها
لما كرهت ان كانت من يلقى بها ذلك ام لا **وطر** **الا** ان تظهر امارا ندك
وهي احد امرئ **لا امرأة** **ان تعرف** **بينه** **طاولا** **انما** **احملت** **حتى** **تبار** **عليها** **للمك**
وخلا **او حات** **ستعنت** **عند** **النار** **لما** **اي** **عقر** **الوطى** **او حات** **تدري**
اذا كانت بكر اظهر وان لم تستعنت سوا رعت ذلك على من يلقى به
ام لا **والنصر** **في** **المرء** **من** **ان** **غصب** **المسلمة** **فان** **قتل** **اذا** **غصب**
العصب ما رجة شهدا لانه ناقض للعهد بذلك اذ لم يعاهد على
ذلك وظاهر كلامه كانت المسلمة حرة او امة وهي في الحرم متفق عليه
وفي الامانة خلاف مشهور لا يقتل ولا يحد ولكن عليه العقوبة الشديدة

القطع ليس عرضا عنه وانما هو لانتهاك حرمة الحرم والمسروق باقيا
 فكل صاحبه **والا يبيع السارق بما فاته في حال عذبه** لان التلاق للمال
 لا يجزئ عقوبات القطع والاتباع مع العلم **وتبيع السارق**
 في عذبه مما اي بالشئ الذي **يقطع فيه من السرقه** بان كان دون النصاب
 لان القطع لا يلزمه فليست ما يمنع من اتباعه **باب في الاثمة**
والشراوات وذكر في الباب اشياء لم يتروكها كالمسح والفسس والقسم
 ونحن نبيها في **الحكم** ان شاء الله تعالى اما الاقصيه فجمع قسما
 بالمدح والثناء الحكم وامر بلا حاله مستحبه معان ترجع الى القضا
 الشئ وما منه ومنه قوله تعالى ولو لا اجل مبني لقضى بينهم اي فصل
 ومنه قضى القاضى اي فصل العزيمة والقضاء من فروع القضاء
 لما فيه من مصالح العباد ابن تيمية والحكم بالعدل من افضل
 اعمال البر لانه حطه عظيم لان الجور في الحكم من اعظم الذنوب
 واكثر الكبائر قال تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم خطبا
 وقال صلى الله عليه وسلم انا عتاة الناس على الله تعالى والبعض
 الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولا اله الا الله ثم انه محمد
 شيا فلم يعد فيهم فالعصا محنة من دخل فيه استلحق عظيم
 ولذا قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاصبا فقد دس بخيل
 محين ونج راية بخلين ولد شروطة لا ينحقد الا بال
 وهي الاسلام والعقل والحربة والذخيرة والتلويح والعدا
 والمظنفة والاجتماع ولا يصح كونه مقلدا مع وجوه مجتهد
 ويد الحديث صحيح فقال **والسنة على الدين واليمين على ما**
انكح هذا مخصوص من عندنا بنوحه من احدهما التدين
 فانه لا يفتقر فيه الى بينة والثاني المخصوص به حمل وتدين
 الرطب الى الصلابة كما لا بعض الشيوخ المذبح هو الذي يقول
 كان المذبح عليه هو الذي يقول لم يكن جعلت السنة على
 المذبح لان جانبته اصنع من اجل انه يريد ان يثبت جعلت
 اليمين على من انكر لانه اقوى جانب من اجل انه يدعي الاصل

اذا الاصل برقة الذمة وظاهر قوله واليمين على من انكر سو كانت بينهما
 حنطة ام لا والمشهور انما ذلك بعد ثبوت الحنطة اذا كانت
 الذمري في الشئ المعين ولهذا شبه بقوله **واليمين** اي ولا
 يقضي يمين حتى **تثبت الحنطة او الحنطة** بكسر المعجمة المشالة الشهمة
 وثبت الحنطة باقرار المذبح عليه او بشهادة عدلين او عدل
 واحد ويخلف المذبح معه والظنة انما تكون في حق السارق والغاصب
 والحنطة في المعاملة والظنة لاهل الحقوق انتمى وفي المختصر
 ان الحنطة تثبت بامراء ثم استدلى على ما قال بقوله **عذبه**
حكم اهل المدينة واجماع اهل المدينة حجة فيمخصر به الحديث وحده
 ذلك بقوله **وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه** جعلت
 اي يظهر **الناس اقصية** اي احكام مستبطة بحسب الاجتهاد وما ليس
 فيه نص **بقدر ما احدثوا من الجور** اي الضرب ولا يحارض هذا
 بقوله وترى كل احدى المحدثون لان ذلك فيما لم يتبدل الى كتاب
 ولا سنة ولا اجماع ثم استشعر سوا الا على قوله واليمين على من انكر
 كان فالا قال له فان اي ان يخلف هل يجرم ام لا فاجاب بقوله **واذا**
نكر المذبح عليه بان يقول لا اخلق مثلا **لم يقض اذ لم يحكم الطالب وهو**
 المذبح يجوز يقول المذبح عليه **حتى يحلف الطالب فيما يدعي فيه معرفته**
 اي على اصفة الشئ المذبح فيه وقرره **ع** وظاهر قوله معرفة ان يمين
 الشهمة لا تغلب اذا ادعى على سارق واي من اليمين فنكوله عن
 اليمين يجرم على المشهور ثم بين صفة اليمين التي لا تجزى عنها
 بقوله **واليمين في الحقوق كلها** **بالله** اي يقول والله الذي لا اله الا
 هو ولا يزبد على ذلك ولا ينقص عنه وهذا عام في جميع الناس
 المسلم والعشائري وقيل لا يزاد على العتائري الذي لا اله الا هو
 بل يقول والله فقط وهو ظاهر المدونة وظاهر كلام الشيخ
 كذا في وما تقدم في اللعان انه يقول اشهد بالله فقط لا مرد لا
 لا تمنع انه يمين او يمنع انه يمين به حتى يتم شرع يمين ان اليمين
 تغلب بالهيئة ولكن اما الهيئة فاشار اليها بقوله **ومحلفا**

قد علم قول عمر بن عبد الو
 حدث للناس اقصية بقره
 احد نواصي الجور

ظاهر ان القياس شرط وهو رواية ابن القاسم فلو حلف جالس لم يجز على المشهور
واما المكان فلان كان بالمدينة الشريفة **يخلف عندئذ الرسول**
صلى الله عليه وسلم في ربيع ونيار فاحترق لان ذلك امر دع للمحلف
وان يحس انه يرجع الى الحق وان كان في غير المدينة المشرقة **يخلف في الله**
اي في ربيع ونيار فاحترق **في الخامس الذي يصل فيه الجمع** ويكون ذلك
بموضع يعظم منه بكسر الظا المعجمة المثالة وهو المحراب **وقان الى ان**
يخلف هناك عند نكول امه ويغرم وظاهر كلامه انه ليس عليه ان
يستقبل القبلة وهو عند ذلك عند ابن القاسم ومشي عليه صاحب المختصر
ويخلف الكافر كتابيا او محوسبا بالله ظاهر انه لا يبرأ عليه وشرع
بمشهور منه والذي في المختصر ما قد مرنا وهو ان اليمين في كل حق
بالله الذي لا اله الا هو عام في السلم والخصام وظاهره قول قائل
ان المحوسب يخلف كما يخلف المسلم ويبرأ على اليهودي الذي انزل التوراة
على موسى ولا على النصراني الذي انزل الانجيل على عيسى وآذاهما كان
حلفا حيث يعظم بكسر المعجمة المثالة فاليهودي يخلف في كذبته
والنصراني في بيعته والمحوسب في بيت المقدس **واذا وجد الطال**
بمنه بعد يمين المطلوب وهو المدعى عليه **والجبال ان المدعي**
علم بها اي باليمين **فرضي له بها** سواء كانت خاصة او عامة غيبة قريبة
كاجتماعه لان اليمين لا تبري الذمة وانما شرعت لقطع الخصومة بين
الماجتنون وانما يقضى له بها بعد ان يحلف بالله ما علم به **واما ان**
كان علم بها اي باليمين **فرضي له بها** وهي خاصة **فلا تقبل منه** على المشهور
وقد قيل تقبل منه وعنه ابن القصار وغيره لقول عمر رضي الله عنه
اليمين العادلة خير من اليمين الفاجرة ويشترط في القول الاول
ان يكون تاركها لليمين بالتصريح او بالاعراض عنها ثم استقبل بتكلم
على اشياء وهي مقصده شهد بمعنى اخر وهو من كفاية في موضع
قوم يسلمون له وان لم يكن الا واحدا فهي فرض عين فان امتنع فهو
عاصي ويجب بالضرب والسجن وهي على مراتب الاولى بينة الزنا
واللواط وقد تقدم العلم عليها الثانية اشار اليه بقوله **يخلف**

بشاهد

بشاهد يمين في الاموال وما ادى الى الاموال مثل ان يدعي احدهما ان البيع
وقع على الخيار والاخر على البت والمثالثه اشار اليها بقوله **ولا يقضي**
بذلك اي بالشاهد **اليمين في نكاح او طلاق او حدة** وانما يقضي فيها
بعدلين ما ذكره في النكاح بغير عليه في المدونة قال فيها ومن
ادعي نكاح امرأة وانكرت فلا يبرأ له عليها وان اقام شاهدا ولا
ثبت نكاح الا بشاهدين وما ذكره في الطلاق هو كذا
مثل ان تدعي المرأة ان زوجها طلقها واقامت شاهدا واحدا
لا تخلف معه ولا يلزمه الطلاق واذا لم يخلف فليرد اليها على الزوج
فان حلف بغيره وان نكل طلق عليه وما ذكره في الحدة مثل ان يدعي رجل
على اخر انه قد فده واقام شاهدا واحدا لا يخلف معه ولا يبرأ القادي
واذا لم يخلف رد اليها على المدعي عليه فان حلف بغيره وان نكل حن حتى
يخلف **وخذاك لا يقضي بشاهد يمين في دم عمد** اي جراح عمد
او قتل فقتلوا اخرين بالعمد من الخطا فانه يقضي فيه بالشاهد واليمين
لانهم يؤول الى المال ثم استثنى من عدم قبول الشاهد واليمين في دم العمد
والقتل فقال **الامع القسامة في النفس** مراده ان يقضي بالقسامة
مع الشاهد الواحد من غير يمين وان كان ظاهرا للفظ لا يعطيه فان ظاهرا
انه لا يقضي بالشاهد واليمين في دم عمد او قتل نفس عمدا **الا مع**
القسامة في النفس فيقضي بالشاهد واليمين مع القسامة وهذا
لم يقل به احد وما قدمه من انه لا يقضي بالشاهد واليمين في الجراح
العمد خلافا للمشهور والمشهور هو قوله **وقد قيل يقضي بذلك**
اي بالشاهد واليمين **في الجراح** بغير مطلق سواء كان عمدا او خطأ وقد
اعتبر عليه في ثمرين المشهور بتقديم غيره وذكره له بصيغة التثنية **والاخر**
شهادة الفت فيما هو من شأن الرجال **الا في الاموال وما يتعلق بها** الا ان
وماية امرأة كمراتين **وذلك** كمر حلقا **احد يقضي بذلك مع رجل**
او مع اليمين فيما يجوز فيه شاهد يمين والمرابعة اشار اليها بقوله
وشهادة امرأتين فقط فيما لا يطلع عليه الرجال من الولاية والاستبلا
وهو النطق **بهم** مثل عيوب الفرج او البعد **جائزة** ولا يعارض هذا

الحصر قوله ولا يجوز شهادته التلا في الاموال لان ذلك مخصوص بما قدما به
 كلامه من قولنا فيما هو من شأن الرجال ثم انتقل يتكلم على من يقبل شهادته
 ومن لا تقبل فقال **ولا يجوز شهادته** **ولا يجوز شهادته** **ولا يجوز شهادته** **ولا يجوز شهادته**
 وطالت المصنوع بينهما **ولا يجوز شهادته** **ولا يجوز شهادته** **ولا يجوز شهادته** **ولا يجوز شهادته**
 وهو المنع في دينه وقيل المنع في شهادته ولو اقتصر على قوله **ولا يقبل**
 بعد في الشهادة **الا الحدوث** لا غناء عاقبه وما بعده بعضهم ليست
 العبدية ان يتحقق الرجل للطاعة حتى لا يشوبها معصية وذلك
 من غير الا يقدر عليه الا الاوليا والصدقون ولكن من كانت الطاعة
 اكثر احواله واغلبها عليه وهو محتسب لكبار يحافظ على ترك الصغائر
 فهو الحدوث وانما يعتبر هذا حال الادراك حال التحمل **كذا لا يجوز**
شهادته الحدوث في الزنا مثلا ما لم يتب اما ان تاب فبنيص عليه وهذا
لا يجوز شهادته **ولا يجوز شهادته** في حال كفره لان الشهادة من ماله عظيمة ليست
 العبد اهلا له ومثله الامة ومن فيه شوايب العتق **كذا لا يقبل**
شهادته **صبي** في حال صغره لانه غير مكلف واذا انحرف في المسبوقين
 واداء بعد بلوغه فانها تقبل منه ما لم ترد في حال صباه وسينص
 على قبول شهادته الصبيان بعضهم على بعض فما هنا مخصوص به
كذا لا يجوز شهادته كافر فيما شهد به حال كفره لا على مسلم ولا
 كافرا اما ما تحمله حال كفره وشهد به بعد اسلامه فتقبل ما لم
 ترد في حال كفره **واذا تاب الحدوث في الزنا قبلت شهادته** **ولا يجوز**
 فانها لا تقبل وكذا غير الزنا اذا تاب فان شهادته تقبل الا فيما حد
 فيه على المشهور فلو قال واذا تاب الحدوث قبلت شهادته في كل
 شئ الا فيما حد فيه لكان اولي **كذا لا يجوز شهادته الابن للابوين**
 ظاهره ولو لاحد منهما على الاخر وهو قول نحو بن وقال ابن تافع ذلك
 جائزا لم تكن تهمته نحو الاب والابن بالصلة وهو الذي يسي
 عليه صاحب المختصر **كذا لا يجوز شهادتهما** اي الابوين **ولا يجوز**
 وفي حكمهما الا جدادا وجدات من قتل الا بالاموات **كذا لا يجوز**
شهادته الزوج للزوجة **ولا يجوز شهادته** في حال العصمة لو جسد

التميم

التهمة وقيدنا بحال العصمة لان شهادته لا بعد ان طلقها طلاقا قابلا
 مقبولة **ولا يجوز شهادته الاخ العبد** **لا يجوز شهادته** في الاموال ظاهريه
 سواء كان من ماله ام لا ما لم يكن في نفقته او يتكبر عليه معروفه وتعيينها
 بالاموال احراز من شهادته فيما تدرج فيه التهمة او دفع معصية
 مثلا فلا يجوز **ولا يجوز شهادته بحرب** **ولا يجوز شهادته** **او تطهر**
لغيره اما الاول فهو المكرر له المرة بعد المرة فالخوف الواحد
 لا اثر له وقيدنا بالحرام احراز من الخشب الجائز كالخشب للمصلح
 بين المتحاربين فانه لا يقدح واما الثاني فالمراد بغيره ظاهر
 كلامه ان مظهر الصغيرة لا يقدح في شهادته وليست كذلك
 وعطفه الكتاب على الخشب وان كان منها الكونه ام كما يطلق
 واشترطه في الصغيرة الاظهار لا المعهوم له بل ان الشاهد عليه
 انه فعل بحيث يستتر فانه يقدح كما هو ظاهر الرواية **ولا يجوز**
لا يجوز شهادته جار الى نفسه نفعا مثلا ان يشهد له بغيره في شئ من
 ماله الا شرا وما شأنا دته له في غير مال الشركة في غير شرط
 التبريد **كذا لا يجوز شهادته رافع عنها** اي عن نفسه ضرا مثلا ان
 يكون لرجل على اخر دين فادعي عليه رجل اخر يدعي فشهد له هذا
 انه قضاة دينه فهذا يتهم انه دفع عن نفسه المخاصمة **كذا**
لا يجوز شهادته وصي لبيته هذا اذا خلع في قوله ولا جار الى نفسه
 لانه يجوز شهادته لنفسه ما لا يتصرف فيه وانما حرمه ليرتب عليه
 قوله **ولا يجوز عليه شهادته** على المشهور وهو مذهب المدونة ولعلها
 وكل من لا يجوز شهادته له فشهدا دته عليه جائزة **ولا يجوز تعديل**
النساء ولا يجوز تعهد لا للرجال ولا للنساء انقصهن عن رتبة الرجال
 ثم بين ما يكون التزكية مقبولة **ولا يقبل في التزكية الا من يقول عدل** **لا يصح**
 ظاهره انه لا يحتاج الى ان يقول اشهد وليس كذلك وظاهره ايضا
 انه لا يقتصر على احد النقطتين لا يجوز وهو كذلك في المختصر
 مع قيود ذكرناها في الاصل واختلف على اللغزان بمعنى واحد
 ام لا تقبل العدالة في الفعل والرضي في التحمل بالشهادة ان يكون

الشهادة

فطنا غير مغل والعدالة هيئة واسعة في النفس تحمله على ملازمة
المتقوى وقيل الرضى فيما بينه وبين الناس والعدالة فيما بينه
وبين الله تعالى ولا يقبل **ذلك** في التزكية **ولا في التجرع** **أحد**
أذا نكاه في الحلائية وأما في السر فيجوز فيه واحد على الشهر
وتقبل ثمانية الصبيان فيما يقع بينهم **في الجراح** وهو ما يقبل منها
في القتل على المشهور فيه وفي الجراح باحد عشر شرط ذكر الشيخ منها
اثنين أحدهما ما اشار اليه بقوله **قبل ان يفتقر** **الان يفتقر** مطلقا عليهم
والآخر اشار اليه بقوله **او يدخل** **بهم** **كسر** **لانه** مطلقا ان يعلم ان
ظاهره كما يخصه سواء كان الكبير خيرا او اثنى حرا كان او عبدا
سليما كان او كافرا ومقتضى الشرط المذكور في **الاصح** **بم** يقوم من كلام
ان شئ رافقا في الناس ولا عراس مقبولة وهذا احد قولين في الخلاف
قلت سمي مقابلة في المختصر **انما** غير مقبولة والفرق ان الصبيان يندرجون
الى الاجتماع بخلاف التناول لان شهادة الصبيان على خلاف اعتبار فلا
يصح القياس عليه والله اعلم **واذا اختلف المتبايعان** اي البائع والمشتري
في قدر الثمن بان يقول البائع بعينه بدينار ويقول المشتري بل نصف
دينار **استخلف البائع** او لا استخلفا فان اختلف على ثمنى دعوى صاحبه
واثبات دعواه في ميمين واحدة فيقول والله ما بعتهها بنصف دينار
ولقد بعته بدينار **ثم** بعد حلفه **ياخذ المبتاع** السلطة مما حلف عليه
البائع او يحلف هو اي المبتاع على ثمنى دعوى صاحبه واثبات دعواه
فيقول في المثال المذكور والله لم اشترها بدينار وقد اشترتها
بنصف دينار **ويبر** من لزوم البيع وهو محلي بين ان ياخذ السلطة
بما قال البائع او يحلف ويبر **واذا اختلف المتبايعان في ثمن**
يايد بينهما كل منهما يدعيه لنفسه ولم يتم لواحد منهما دليل على صدقه
ولا يمينه ولم يبارع بينهما فيه احد وهو مما يشبه ان يكسبه كل واحد
منهما **حلفا** **وقسم بينهما** لانهما اتاويا في الدعوى ولم يبرح احدهما
على الآخر ومن بكل عن اليمين سقط حقه للمدعي **حلفا** **وقسم**
بينهما لانهما اتاويا في الدعوى ولم يبرح احدهما على الآخر ومن بكل

عن

عن اليمين سقط حقه للمدعي **وان اقاما يمينين** وكانا احدهما حجة
على الآخرى فلا عدلية **تقوى باعد** **لها** **يحدان** **تختلف** **من اقام** **ما** **انه**
تبايع ذاك الشيء واوهبه ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه فان لم
يترجم احدي الميمينين بهما ذكر بل **استؤا** **فيه** **حلفا** **وقام**
الشي المتنازع فيه **بينهما** **بضعتين** لان الحكم باحدهما ليس بولي
من الآخرى ومنه من قوله بايد بينهما **انه** لو كان بينهما احدهما لا يكون
الحكم **هذا** **هو** **لمن** **اقام** **يمينه** **وقال** **هو** **لمن** **يدع** **مع** **يمينه**
وان كان في يد غيرهما وشهد لاهدهما به كان القول قوله مع يمينه
ايضا **واذا رجع** **الكاهن** **بعد** **الحكم** **اعزم** **ما** **اتلف** **منها** **وتد اب**
اعترف **انه** **شهد** **بر** **ورق** **قاله** **استجار** **بكل** **ح** **ظاهر** **كلامه** **يقضي**
ان جميع اعتبار ما ذكره قوايين من غير ان يشهد برورام الا ان
اعترف انه شهد به غرم وان قال شبه على فانه لا يغرر وتبع في هذا
القول ابن المواز وليس كذلك بل قاله علف وابن القاسم واصح
في الرواية انه يغرر مطلقا وهو ظاهر المدونة وهو الصواب عندني
لان الخطا والعمد في احوال الناس سواء ثم انتقل الحكم على مايل
من مسايير الوكالة وغيرها فقال **وسم** **قال** **لو** **كله** **رد** **د** **الملك**
ما **وكلتني** **عليه** **او** **علي** **ببعه** **او** **قال** **له** **دفع** **الملك** **منه** **او** **قال**
المودع **لمن** **استودعه** **شئ** **ارد** **د** **عليك** **وديعتك** **او** **قال** **للمخاض**
لمن **رفع** **اليه** **قال** **لا** **قضا** **قطعه** **فيقول** **له** **دفع** **لك** **قرا** **اضحك** **قال** **قوله**
او **قول** **على** **احد** **من** **الوكيل** **والمودع** **والمقارض** **في** **مريد** **مع** **يمينه**
لان جميع من ذكره موقوف فلذلك كان القول قولهم مع ايمانهم
بهم لو حضر احدهم شيا بيمينه لم يبر في رده الا بيمينه لان الدافع
اليه حين استوثق منه بالاشهاد عليه لم ياتمه بخلاف ما قبض
على جهة الامانة **ح** والمراد باليمين الزا كانت مقصورة التوثيق
واما ان كانت اتفاقية فلا قاله غيره واحدا كعبد الحق والخير وابن يوسف
ومن قال **دعيت** **الى** **فلان** **كأ** **من** **ي** **مثل** **ان** **يرسله** **الى** **فلان** **عليه** **دين**
او الى سكين **فالمكر** **لان** **انه** **لم** **يصل** **اليه** **ما** **امره** **بدفعه** **اليه** **وبطل** **الدافع**

كانت
 القيمة ان دفع المهر والا اى وان لم يتم منه بذلك فمن اذا امره بالاشهاد او
 العادة الاشهاد اما لو كانت العادة ترك الاشهاد فلا ضمان عليه
 وحذا لك على هذا الاسام وهو الوصى وصيه وولي القاصي **الميت**
 انما يقع عليهم اذا لم يكونوا في حضارته ونازعهم في مقدار ما اتفق عليهم او انه
 دفع المهر اموالهم بعد موتهم ويرشدون وقتها بما اراد ان يكونوا
 في حضارته لقوله **وان كان في حضارته** ونازعوه **سقط في القيمة**
 لو ادعى ما لا يشبه لا يصدق وهو كذلك ثم انتقل يتكلم على الصلح
 فقال **والصلح** وهو قطع المنازعة **حاضر الاما حرم المأواه**
 ابو داود والترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم قال **لا يباين**
بين المسلمين الا على اكل حرام او حرم حلالا امثالا الاول ان
 يصالح على امر ادعاء يخرج من يدك الى الثاني ان يصالح على
 سلعة يتوب بشرط ان لا يبيعها اخذها ولا يبيعهما **وعجز الصلح**
على الاقرار اتفاقا وعلى الانكار على المشهور وصورة ان يدعي
 دارا مثلا فينكر ثم يصالحه على ان يدفع له شيئا من ماله ولم يتعرض
 الشيخ للصلح على السكون من غير اقرار وانكار **ك** هو كالاقرار
 على المشهور **ح** ما ذكره من الخلاف لا اعرفه لكنه جار على قواعد المذهب
 في السكون هل هو كالاقرار ام كالمصلح على الانكار والسكون
 شروطا نقلناهما في الاصل ثم انتقل يتكلم على مبيعه من ماله المتبر
 بالزوجه فقال **والامة** الفضل **العارية** التي اندعور حلالا ان يقر بها
 بخبر بمقالها او شاهد حالها **انها حرة** فتسرى **وجدها** على انها حرة ثم ظهر
 خلافه **تسديدها اخذها واخذ قيمة الولد يوم يحكم له بها**
 اذا لم تكن من لا يعتق على السيد وكان الزوج عرا عرا قال بانها امة
 سواء كان السيد لها في النكاح ام لا وعلى الزوج الاقل من المسمى
 وصداق المثل طاهر كماله ان الولد حرة وان كان الزوج عبدا
 ومذهب المذنب انه رقيق فذلك قيدنا خلافا لقوله وكان
 الزوج حرا وما ذكره من اخذ القيمة يوم الحكم هو المشهور

وقيل

وقبل يوم الولادة وقاية الخلق لوقا ان الولد قبل ذلك فعل المشهور لا شيء
 فيه وعلى مقابله له قيمته ثم انتقل يتكلم على ما يلزم الاستحقاق فقال
ومن استحق امقول الخ لامة **قد ولدته** من غير عاصم يعلم بخصبه
 فله ان يستحق الامة **قيمة** وقمة **الولد** اي اخذ قيمتهما
 ونحوه القيمة يوم الحكم ويكون الولد ثانيا للنسب واذا كان له مال
 لا يعود به وقيل **ياخذها** اي اخذ قيمته **وقمة الولد** وقيل **القيمة**
 اي اخذ قيمتها **نقط** يوم وطئها والاولى الثلاثة لما كان وبها الاخير
 اقل مما كان لما استخف ام ولده واقتصر صاحب المختصر على الاول
 قوله **الا ان يختار المهر** **ياخذ من العاصب الذي باعها له**
 يدل على ان اللام في له للتخيير لا للتملك وان اختار المهر كان كالمهر
 ليس العاصب **واما لو كان** الامة المستخفة بعد الكوادة **بغير**
عاصم بخصبه **فعلية** اي العاصب **الخلد** لان زان **وولده رقيق**
معه اي مع الامة لهما اذا كان غير اب ولو قال لولدها رقيق
 بالاضافة اليه غير الاثني كان احسن لانه لا حق له لانه لا بد وحكم
 من اشتراها من العاصب عا لما بخصبه حكم العاصب ثم
 انتقل يتكلم على ما نص المستخفة فقال **ويستحق** اي ومن استحق
 ارضا من يد ميسرة او غيره ممن ليس بعاصب **بعد ان تحررت**
 بفتح الميم من العارية اي بعد ان تصرف فيها بالبنا او الفرس
 ونحوه فان المستحق يدفع من اعمرها **قيمة العارية** قايما وبأخذ
 ارضه بما فيها **وان ابي** من دفع ما اعمرها **دفع البه المشري**
 او من هو في ميسرته **قيمة البقعة** **من ابا** اي لا شيء فيها فان ابي
 المشتري من ذلك وفي نسخة اياها بلفظ **المشترى** اي المستحق
 والمشتري اي ابي كل واحد منهما من دفع ما فاض الله **كانا شرطين**
قيمة ما اخذوا **واحد منهما** فالمستحق بقيمة ما رضى والذي
 اعم بقيمة عمارته فاذا كانت قيمة البقعة عشرة دنانير
 وقيمة العارية عشرون دينا لا فتكون بينهما اثلاثا ونحوه
 القيمة في ذلك يوم الحكم على المشهور لا يوم البنا وقيدنا

هالاه
حر

من ليس بخاص القوله **والخاص** يريد من وصلت اليه من الخاص
 بخصه يوم يطلع بنابه وزرعته من الارض المستحقه وان
 شاعطاد **في قيمة ذلك النقص** النقص يكون القاول وقيمة
 النقص اي مقلوعا فيعتبر الشجر خطيا والبناء ناقضا لانه
 لم يكن باذن صاحبه واذا اعطاه قيمة نقصه وشجرة فانما يكون له
 بعد قيمة اخرى يطلع **ذلك** صورته ان يكون قيمة ذلك مقلوعا
 عشرة دراهم وقيمة اخرى يطلعها بوجه دراهم فانه يعطيه ستة
 دراهم فاذا كثره من اسقاط مقدار النقص مثله لابلن المواز وامن شجران
 وفيه ابن رشيد مما اذا كان الخاص من لا يتولى ذلك بنفسه
 ولا يعينه **والا على** اي المعصوم منه الخاص **بما لا قيمة له بعد**
النقص والهدم كالحجر والنقص ثم انتقل بين غلة المعصوم وغيره
 لمن هو قال ويرد **الخاص الحلة** سواء كان المعصوم بدار او شاء
 او غيرهما لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل قال امرىءك الا عن
 طيب نفس **ولا يرد لها غير الخاص** لقوله عليه الصلاة والسلام لا جناح
 بالثمنان ولما كان الولد ليس بغيره حتى تقوم دخوله فمات قبله **والسيد**
في الحيوان غير الذي في الامنة اذا كان **الولد من غير السيد** **والسيد**
المستحق للامنة من يد مستاع او غيره ومتصدق عليه لان حكم الولد
 حكم الام في كونه ملكا لمن هو له ملك واحترز بغير السيد مما لو
 كان من السيد وفيه السيد بالكر اخرازا مما لو كان السيد عبدا
 فانه ياخذ وقوله **ومن عصب امته** ثم وطبها قوله **وقوله عليه**
للحد **تكرار** واذا كان لرجل بيت ولا اخر عرفة عليه وصنع السفلي
 وخاؤه الهدم في **اصلاح السفلي على صاحب السفلي** ليمسك
 صاحب العلو من المنفعة وكذلك **السقف على** اي قبل
 صاحب السفلي لان السقف مضاف للسقف وكذا **الخلق** الخلق
 اي تدعيمها **عليه** اي على صاحب السفلي **اذا اوج** اي ضعف السفلي
 والواو في قوله **وهدم** بمعنى واي وهدم قيل معناه قارب اليه
 وقيل هو على يابه وهو ظاهر المدونة وقوله **حتى يصلح** عاينه

العرف

بقره

الخوف **صاحب السفلي على ان يصلح** سفله او يسعد من يصلح
 وقوله **والا يضر ولا يضر** هو لفظ حديث ابي به ولبلاهل ما قبله وعلى
 ما بعده وهو **لا يضر** **ما يضر** **ما يضر** **ما يضر** **ما يضر** **ما يضر**
 واحد على جهة التاكيد كانه يقول لا يضر لا يضر وقيل معنى الضرر
 لا يضر من لا يضر ومعنى الاضرار لا يضر من اضر كتم مثل لما يضر
 ما يضر ثلثة امثلة لحد ما قوله **من فتح كوة** بفتح الكاف على
 المشهور عند اهل اللغة وهو الطاق ووضعها بقوله **وقوله** **يكشف**
جاءه منها بحيث يميز الذكر من الاناث ونسبها لبيت بعد هدم عتبتها
 فلو كانت بعيدة لا يضر الا لثمنها لا يضر لثمنها **او فتح بابا** **بابا**
 ظاهرة كانت السكة نافذة او غير نافذة وهو قول سميت وظاهر
 الكتاب باوضه خلافة وثالثها **او حر ما يضر** **جاءه** **في حصر**
وان كان في ملكه ويقضي بالحايطة **لن السيد** **عندك** **القطر** **والعقود**
 الجوهرى القسط بالكتاب ما شوبه الاخصاص ومنه يعاقد القسط
 وقا لابلن العربى القسط معاقد الخطان واحدها قساط والقسط
 الشد قبل القسط والعقود لفظان مترادفان بمعنى واحد وهو
 تناكح الاخر بعضه في بعض وظاهر كلامه انه يقتضي له من غير
 يمين وقال **ع** يريد الشيخ بعد يمينه وقيل بغير يمين وهذا
 على اختلافهم في ان العرف هل يقوم مقام شاهد واحد فيجب معه
 اليمين او مقام شاهدين فلا يمين معه **ولا يمنع فضل الما** **المنع**
الخلا بالهمزة معضورا الحشب وطبا او ياتى اي لا يمنع احدكم
 فضل الما المسلم له الخلا والاضل في هذا ما هو من قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تمنعوا فضل الما تمنعوا فضل الخلا وصورة ذلك
 ان يكون لارا الما امرى بنى لفيه قوم يريدون رعيه فتمنعهم
 اهل الما من الشرب ليرتخلوا من رعيهم في الارض الغير مملوكة
 واما في الارض المحوزة فله المنع كما سنبين عليه واذا حفر اهل
 مواشي ابار في ارض غير مملوكة فقد تم عليهم مسافرون بدو
 بهم **واهل ابار الما** **سيفاق** **حق** **ما** **اي** **بأبار** **حق** **استقوا** **سقيهم**

قوله

ثم المسافرون لسبقهم ثم ماشية اهل الابار ثم ماشية المسافرين **الناس**
 بعد فيها اي في الابار الى فضل ما بها شكا سوا وقيدنا بغيره لوجه
 لقوله **ومن كان في رقبته عسرا او غيره له منعهما الا ان ينهض من**
جاءه ويخبرنا والمحال ان له اي الحار يزعج بخاف عليه ولا يمنع الى الحار
 له ان يمنع **فصله** اي فضل المال يلزمه بذلك له ويقضي عليه بذلك
 بشرط ثلاثة ان يكون الحار يزعج على اصل ما فانه يارب يربى وان
 يخاف على رقبته التلويح وان يشرع في اصلاح يربى ولا يوحى **واختلف**
هل عليه اي على الحار في ذلك الفضل من صاحب الحار وهو قول **لا وهو قول**
المذونة **ويستحق** يعني يستحق **لا يمنع الرجل جاره ان يعبر**
اي يدخل حريمه **جداره** لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع
 جاره ان يعبر حريمه في جداره روى حريمه بالافراد وحريمه
 بالجمع يقع الخواطين وضم القاء وضمهما وهذا التفسير عند السند
 وهذا قال يبيح قوله **ولا يقضي عليه تاخير ما اقتضت الماشية**
من الزرع والحرايط **فصل في الكسبي** **ارباب الماشية** **والاشي عليهم**
فصل في النهاء وهذا التفسير في الموطا وغيره عنه عليه
 الصلاة والسلام ومجمله اذا تركوها بغير رباطا او اذا ربطوها وخلفها
 والاشي عليهم لانهم فعلوا ما يجوز لهم قاله **وقال** **ج** عن ابن عبد
 البر انما سقط الضمان من راع ابن رباب الماشية اذا اطلقت دون راع
 واما ان كان مع راع فلم يمنعها فهو كالتقاء بدو الراعي **ومن وجد**
سلحة التي باعها من رجل بعينها لم تقف ولم يقبض منها حتى تلبس
 مشتم بها فالبايع حينئذ **في القلمس** **الحمار** **فاما حاصص** اي دخل مع
 في حمله المالك فياخذ نصيبه بنفسه ماله منه ثم ان لقوله شي انتج دمنة
والا **او ان لم تحم الحمار** **خذ سلحة بالشمس** الذي باعها **ان كانت**
تعرف بعينها وكانت من ذوات القيم كالذوار والرقيق اما ان كانت من
 ذوات الامثال كالقمي فليتركه الا ان يحصا من ماله ثم يرد منه ان لم
 في هذه الموطوعة وقادح من تحميم الكابح محله ماله يردع الغرما
 له ممن سلحته اما اذا دفعوه له فلا مقال له ولما كان الموت يخالف القلمس

من المذهب قال وهو اي صاحب السلحة اذا وجدها في الوتر اي موت من
 ابتاع السلحة ولم يقبض منها **اسوة الغرما** كما صح عنه صلى الله عليه
 عليه وسلم ثم اشار الى مسيلة من مایل الضمان بقوله **والصالح**
 لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال والزعيم عارم الزعيم الخفيل
وظاهر كلام الشيخ يعني مطلقا اي سوا كان المدين حاصصا
 او غاييا ماليا او معدوما وهو قول مالك الاول ثم رجع فقال ليس له
 الاخذ من الضامن الا عند مقتضى الاستيفاء من الخرم ويجب حمل
 كلامه عليه لانه يقول بعد ولا يخرم الخجل الا في عدم الغريم
 او غيبته **وهل الوجه** **البائع** **العاقل** **الغير المولى** **عليه** **ان** **الوجه** **من** **يحمل**
به عند الاجل **يرى من الضمان** **ان** **لا** **بان** **به** **عند** **الاجل** **بعد** **التلويح** **عزم**
المال الذي عليه **حتى** **يحمي** **الا** **ان** **يشروط** **ان** **لا** **يعزم** **ولا** **يلزم** **من** **القبض**
غرامة المالك **ع** **الا** **ان** **احكيه** **الاتيان** **به** **فقط** **فيعزم** **ثم** **استقل** **تسليم**
وعلى **الدين** **ان** **يؤتمن** **بها** **الدين** **ومن** **احمل** **على** **رجل** **مستدين** **من** **المحال**
بالحواله **والارجح** **له** **اي** **المحال** **على** **الاول** **وهو** **المحال** **وان** **افلس** **هذا** **المحال**
عليه **الا** **ان** **يعزم** **منه** **اي** **من** **المدين** **شك** **ان** **يعلم** **انه** **عديم** **واحال**
عليه **فانه** **لا** **يلزم** **او** **يرجع** **عليه** **المحال** **بدينه** **وانما** **الحواله** **على** **اصل** **دين**
والا **اي** **وان** **لم** **تجس** **على** **اصل** **دين** **من** **حاله** **اي** **ضمان** **كان** **الحواله** **كأقدمنا**
ما **خوذة** **من** **تحوّل** **الحق** **من** **دمنة** **الى** **دمنة** **فان** **لم** **يجز** **هناك** **اصل** **دين**
لم **تجس** **حواله** **وفايده** **ذلك** **ان** **للمتأخر** **ان** **يرجع** **على** **المجمل** **والشر**
دمنة **بذلك** **لان** **الضمان** **لا** **يبري** **دمنة** **المضمون** **عنها** **واما** **أما** **أما**
شغل **دمنة** **اخرى** **فلو** **كانت** **حواله** **ليرتبت** **بها** **دمنة** **ولم** **يجز** **له** **الرجوع**
وقوله **ولا** **يخرم** **الحمل** **الا** **في** **عدم** **الغريم** **او** **غيبته** **راجع** **الى** **قوله**
والضامن **مقارم** **كأقدمنا** **واما** **بالحسنة** **الغيبه** **التي** **بغير** **دمنة**
التي **بدر** **كذلك** **المستقاة** **في** **طلبه** **واما** **القرينة** **فهي** **في** **حكم** **الحاضر**
وتحمل **موت** **المطلوب** **او** **تفليس** **كل** **من** **عليه** **اما** **حلوله** **بالموت** **فهو**
على **اعلا** **قد** **سوا** **كان** **الدين** **اكثر** **من** **ماله** **او** **مثله** **او** **اقل** **وسواء** **كان**
الا **جل** **قريبا** **او** **بعيدا** **واما** **حلوله** **بالفلس** **فهو** **مقيد** **بان** **يجوز**
الدين **اكثر** **من** **ماله** **او** **مثله** **ولا** **يحمل** **موت** **المطلوب** **او** **تفليس** **ملاك**

الحواله

له على غير من الديون لان محالهما لم ينطلق ولم تغت والاسباع وقسمه
العبد المادون له في التجارة فيما عليه من الديون وانما تنفع فتمت
سواء كان في ملك صبيده او اعتقه ولا ينسج به اي مما على العبد **سبعة** الا اذا
قال لهم تعاملوه وما تعاملوه به فذلك على فانه ينسج به **وحيث**
المداين المحلول الحال **المستمر** امره فاذا ثبت عدمه فلا ينطوق حتى يخلف
ماله قال ظاهره وكما طعن ولين وجدها لا سودين حقه **والاحسن على**
معلم لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واحسن
بالمعلم من الموراد الذي فانه يسخر ويضرب بالسوط مرة بعد اخرى
حتى يموت عليه او يموت ثم اشغل بتحمل على القسمة وهو بمنزلة حق
المنفعة كل من اشرك بما يمتيز له فقال **وما انقسم الا قسمين** يعني ان
الشيء القابل للقسم لا يكون **من ربح** وهو النسيء **وعقار** وهو الارض وغيرها
كالحيوان والحرث ومن النخل والموزون او اذا كان بين شركاء وطول اخدم
القسمة واي بعضهم اخبر المنفعة عليها سواء كان الذي دعا اليه
صاحب الاقل او الاكثر **واما ما** اي الذي **لم ينقسم** يعني من ربحه
والم ينقسم الا بضرر ومعناها واحد بان يكون في قسمة ائتلاف بينه
او منفعة كالعبد الواحد والخفين فانه لا يجوز قسمته لان القسمة
كما تقدم انما افراد الحقوق ليستفيع كل ان بما يمتيز له فاذا كانت
القسمة يفتتها عن هذا المعنى لم يجوز ان تشاع الشراكا في شيء من ذلك
ولم يشر اصرا ان ينفعوا به متشاعا واراد اخدم البيع واي بعضهم
وان من دعا الى البيع اجر عليه من اياه اذا ملكوه في صفقة واحدة
للقسمة لان في بيع اخدم حصته بافرا د كما ضرر وقد نهى الشرع عنه
وقيدنا بما اذا الى اخيه اخرا لا مال له اذ ملكه هذا نصيبه لان والاخر يجد
فانه لا يجبر على البيع وبالقسمة اخرا لا مال له اذ اشتروا التجارة فانه
ينظر سوق تلك السلعة فان ارتفع سوقها بيعت والا انظر بالسوق
وقسم القرعة لا يكون الا في صنف واحد لانها احد المقسوم وهو
المشترك عقار وغيره وينقسم كل صنف منفردا خليل يعني انه لا يجوز
في قسم القرعة للجمع بين جنسين او نوعين متاعدين لان ذلك غير
ولا يورثي احد الشرع **امنا** لانه اذا اداه صنفين والقرعة

لا تكون

لا يكون الا في صنف واحد **وان كان** في ذلك **فراجم** **لم يختر القسمة الا في**
مما ان يكون ثوبان ثمن واحد دينار ومن الاخر ديناران فيخرج
عليهما فمن صار في سهمه الذي ثمنه ديناران يربط على صاحبه خمسة
درهم لينتعدا لا فقهه لا يجوز الا بشرط من غير قرعة وذلك ان يقول
احدهما للآخر لك الخيار اما ان تختار الذي ثمنه ديناران وتعطيني
خمسة درهم او تاخذ الذي ثمنه دينار واما اخذ خمسة درهم ثم انتقل
يحكم على الوصية فقال **ووصي الوصي** وان بعد في النكاح وغيره **والوصي** ان
كان الاصل بوصية الاب او وصية القاضى اعلم ان الوصية على وجهين
مالية ونظرية وهو المراد بها هبة ولها اربعة اقسام الاولى الوصي بشرط
الاسلام والتكليف والعدالة ابتداء ودواما وحسن التصرف **والوصي**
المراد بالعدالة هنا السق لا الصفة المشروطة في الشهادة الثاني
الوصي وهو من له ولاية على الاطفال شرعا كلاب والوصي **والوصي**
الام على المشهور **قلت** والذي في المختصر بيع ابصا وبشرط وهي
ان يكون المالك قسلا كسنتين دينارا وموروثا عنها ولاولي للمحور والله اعلم
الثالث الوصي فيه وهو التصرف في المال بوفاء الديون وتغريش الثلث
وفي صغار الولد بالولاية عليهم وانكاح من يجوز له انكاح من الاوادم
الرابع الصيغة كما وصيت اليك وما يقوم مقام ذلك في الدلالة
على تقاضيه الامر بعد موته ومن هذا كله علم معنى قول الشيخ **والوصي**
ان **يؤمر بالمال اليساري ويؤمر اياه** اعني ليس له ان يتخير بكشفه
فان فعل يعقبه الامام فان رآه خيرا مضاعفا والا اطله وظاهر كلامه
ان الوصي يتخير فيما ذكره ولا يتخير وهو عندك وظاهره بين او يحبس
وقد لا غير واحد من الامن وانشأ الى احد شروط الوصي وهي العدالة
بقوله **ومن اوصى الى غير ما مومن** في دينه وامانته **فانه يعزل** وان علم الوصي
ببغته **والعزل** انما يكون بالرفع الى الامام وهو الذي يعزله ويولي
غيره **وحذا** العزل الاما الفاسق عن متاع اولاده ثم اشار الى سبب
كان لا يشب ذكرها في الموارث **وهي سبب الكفن** يريد بها جرة
الغسل والمحال والخيار والخطوط ونحو ذلك بالمعروف **ثم** بعد ذلك
بالدين الثابت بيمينه او اقراره صحته او مرضه لمن لا يتهم له **ثم** بعد

الدين **بالوصية** انكار اوصيته **بالميراث** فان لم يترك الا قدر حقيقته وموارثه
كما لا يترك على الدين كما يترك للمفلس تيار حسنة وثوباً محبته
ما لم يكن له ما قدم بهما تلك القيمة وان فصل بعد الكفر في يفرقه
الدين سقطت الوصية والميراث وان فصل بعد الدين في الوصية
في ثلثه ثم انتقل بكم على الحياة وهو وضع اليد والتصرف في الشيء
المحور كمنصرف المالك في قلعه بالبناء والعمران والمهدم وغيره من
وجوه التصرف فقال **ومن حاز داراً مثلاً او عقاراً على حاصره** شيد
اجنبى غير شريك **من سبعة** على المشهور ولم يحد في بناء ولا هدم
ولا غرس **سباً** وهي تسبيل تصاف **الميراث** وصاحبها الميراث
خاصة بالمال ملكه لا يدعي شيئا ولم يمنع مانع من المطالبة **ولا قيام له**
والحزب بل خاص من الغائب فانه لا يحاز عليه كذا اطلق في المدونة وما
ذكره من ان مدة الحوزة عشر سنين هو قول جميع اصحاب مالك وصريح
مسندهم فيه وقال مالك في المدونة لا حد في ذلك والرجوع الى العرف
تنبيه هذه المسئلة مخالفة لقوله اول الباب البيهقي على المدعي
لان ظاهر هذا الواقع المدعي بيته لا تقبل منه وقال في هذه المسئلة
مستثناة مما ذكر اول الباب ثم انتقل يتعلم على حيازة الاقارب
ونحوهم فقال **ولا حيازة بين الاقرباء والاصهار** **رجل هذه المدة** اربعة
عشر سنين بل اكثر **من سبعة** سنين سنة وبه قال مطر في وقال الشهاب
وابن وهب الاقارب كغيرهم وهو ظاهر المدونة وظاهر كلامه
ان الولد كغيره من الاقارب وهو كذلك وعز ابن القاسم ليعين بين
الولد واصله حيازة وان ظلمت وما ذكره من ان الصهر كالقريب
عليه محزون في المدونة ثم انتقل يتعلم على الاقارب فقال **والحوز**
يعز له **اقارب الميراث** من حوزة **الوارث** **من سبعة** او يقبضه
اي يقبضه من كان له عليه صورة الاقرار بالدين ان يقول المعلن
على كذا وصورة الاقرار يقبضه ان يقول الدين الذي كان على فلان
قبضته وهذا مقيد بان يكون هناك ثم منه مثل ان يترده بيته
وابن عمه فيقر لا يثبت به مال فلا يقبل منه لان العادة تقتضي التهمة
في الميل الى ابنته فان لم يجر هناك تهمة جاز مثل ان يقر في المثال

المذكور

المذكور لابن عمه بغير اقرار يقبضه **ومن سبعة** **انفذ من الثلث** على
مراعاة لمن يقول من لم يحج بحسب عليه ان يخرج ما يحج به عنه **والوصية**
بالدية **قد احب النبي** الى المالكية من الاوصياء لان لا خلاف فيها
واما مندوبه ولا خلاف في انتفاع الميت بها **ولو مات احدكم** اي من
استخرج لاهل بيته من اوصيه في ثلثا الطريق **فان يصل الى وصية**
او قبل ان يقضى افعالهم **فان الله يحاسبهم** **ما كان من الطريق** ويرد ما بقي
لانه لم يسجد كله بالتمام العمل **واما ما هلك منه** فهو اي مما نه
لان عليه معاونة قبيد وهو العمل الذي اخذ عليه العوض **الا ان**
ياخذ المال على ان ينفق على البلاء فانه لا ذاك يكون **الوصية**
الدين **واحد** وصوابه اجرة بعير او واما حازن الضمان منهم
لان اجارة البلاء هو ان يعطى ما لا يحج به فان كمل العمل كان له وان
لم يكمله لم يستحق منه شيئا وان احتاج الى زيادة يرجع به على المتاجر
ويرد ما فضل ان فضل **من سبعة** **من سبعة** **من سبعة** **من سبعة** **من سبعة**
وتقتل الاجارة بعوض فان كنتا حرتك ما استخرجت فان عجز
عن خفايته لم يرد ما اقامه من مال نفسه وان فضل منه شيء كان له ولله
باب في علم الفرائض جمع فريضة بمعنى التقدير وهو
من فروع الكفاية وعبد النبي صلى الله عليه وسلم في تعليمه وتعليمه
قال صلى الله عليه وسلم تعلموا القرآن وعلموا الناس وتعلموا
الفرائض وعلموها الناس فان العلم سيقبض وتعلم الفرائض
حق يختلف لاثبات في فريضة فلا يجد ان من يفصل بينهما رقاء
السهم فهو وغيره ابتداء بتعداد من يرث فقال **لا يرث من الرجال**
الا عشرة **الابن وابن الابن** **وان سفل** **يقبض** **الفراصة** **وهو**
والاب **والجد للاب** **وان سفل** **في نسخة** **وان سفل** **قال في الاب**
وان سفل **لان** **الفصل** **من غير** **وفي الاب** **وان سفل** **لان** **الفصل**
منه غير **والاج** **الشفيق** **اولاد** **اولاد** **وان** **الاج** **الشفيق** **اولاد** **وان**
بعد **والعم** **والشفيق** **اولاد** **وان** **العم** **الشفيق** **اولاد** **وان** **بعد**
والزوج **وكولي النعمة** **وهو** **المحقق** **وهذه** **الا** **صافيه** **مجانبة** **لان**

لاخرة اثنتان فصاعداً ثم انتقل يتكلم على ميراث الاب وذكر له ثلاث فرائض
 اشار الى الاول بقوله **وميراث الاب** من ولد الابن **اذ انتد**
ورث المال كله بلا خلاف والثانية بقوله **من ولد الابن** مع وجود **الميراث**
الذكر او ميراث الابن الذكر **السيد** لقوله تعالى ولا يورثه رجل
 واحد منهما السيد ميراثه ان كان له ولد والثالثة بقوله **وان**
لم يكن له ولد ذكر ولا ولد ابين ذكر الابن **السيد** او لامر اصل التركة
 وانما بعد ذلك من شرطه **ان يكون من ولد الابن** وهو البنات او بنت الابن او الميراثان
 من ذلك فصاعداً **ما لم يكن من ولد الابن** ان فضل شيء واحد بالقبض
 لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم الحق الفرائض باهلها فما بقي فلا ولي
 من ذلك ثم انتقل يتكلم على ميراث الابن من ماله وذكوره ونسبه
 اشار الى اولها بقوله **وميراث الابن الذكر جميع المال ان كان له**
 ليس معه دوسهم اما ان كان معداً فاشركهم في ثلثه واثني عشر
 بقسمته بالسوية والثانية اشار اليها بقوله **او باحد ما بقي بعد**
اخذ سهمهم من بعد من زوجة وابوين او جد واحد وانما بقدر
 باهل السهم لانهم اصل بالنسبة للعصبة لانهم سوا ما حجبته
 بالكتاب والنسبة بخلاف العصبة فاذا كان معه زوجة فقط فالمسبة
 من ثمانية اثمان والباقي له وان كان معه ابوان فقط فالمسبة من ستة
 للابوين ثلثا وللابن ثمانية وان كان معه جد او جد واحد فالمسبة اثنان
 للجد او للجدة السيد واحد والباقي له وان كان معه زوجة وابوان
 فالمسبة من اربعة وعشرين للزوجات ثلثة وللأبوين الثلث
 ثمانية يعنيهما والباقي له ثم انتقل بين ميراث ابين فقال
وابن الابن ميراث الابن عا لسا لان جميع الوجوه لان الابن لا يسقط اصله
 وابن الابن يسقط في غير ابوين وابنتين وابن ابن وقد لا يحجب ما يحجب
 الابن لما سبق وايضا ليس هو مثله في التعصيب فان ابن الصلب
 يعصب بنات الصلب ولا يعصبه ابن الابن ثم انتقل بين
 ما يرثه الابن مع اخوته فقال **فان كان ابن صلب ومعه ابنة**

فلذلك

سوا ورثا المال جميعه او ما فضل منه بعد من
 تركهم من اهل السهم فاذا ترك ابنا وابنة والمال بينهما اثنتان
 وان كان معهما زوجة فالمسبة من ثمانية للزوجات واحد عشر
 وسبعة على ثلاثة من عشرة بقا الف فتنصير عدد المنعصر عليهم
 وهو ثلاثة في اصل المسيلة وهي ثمانية فتصير من اربعة وعشرين
 للزوجات سهم في ثلاثة ثلثة يبقى احد وعشرون للذكر اربعة
 عشرون للابن سبعة وعقب ذلك بما يرثه القدر من البنين
 والبنات فقال **بما كان من ولد الابن** **السيد** او بنت الابن او الميراثان
 يكن معهم صاحب من يرثه ذلك **المال** فيقسمونه
 للذكر مثل حظ الانثيين مثل ان يترك خمس بنين وخمس بنات
 فانهم يقسمون المال على خمسة عشر سهماً لكل ذكر سهمتان
 ولكل انثى سهم اذ لم يكن معهم صاحب من يرثه ولما كان كان معهم صاحب
 فرض فاشار اليه بقوله **وما فضل منه اي المال بعد من تركهم من اهل**
السهم معنى كلامه انه كان مع البنين والبنات اهل السهم
 فانهم ياخذون سهمهم او لا من جميع المال ثم ما فضل بعد ذلك
 يقسمونه البنون والبنات كذلك للذكر مثل حظ الانثيين
 ع قوله **وابن الابن كالابن فيما يرث تركه** من ماله وذكوره ونسبه
 وقال **فان كان له ميراث** ليس كذلك لان الابن يحجب بنت
 الابن ولا يحجبها ابن الابن وقد قدمنا انه يخالف في الميراث ايضا في بعض
 الصور ثم انتقل يتكلم على ميراث البنات وبدأ بميراث الواحدة فقال
وميراث البنت الواحدة التي للصلب النصف لقوله تعالى فان كانت حية
 فلها النصف **والاثنين من ثلثي الصلبي** **الثلاثان** لما صرح انه صلى الله عليه وسلم
 ورثهما ذلك **فان كانت على الاثنيتين** بان كن ثلثة فلكل منهن ثلث
الثلاثين وابنة الابن كالبنات الواحدة للصلب **اذا لم تكن بنت** لصلب موجودة
 فانما تترك النصف بالاجماع **وكذا ان كانت اي الابن كالبنات** للصلب
 في حال عدم البنات للصلب يرث اثنتان منهن فصاعداً **الثلاثين** بلا خلاف
 فان كانت ابنة واحدة للصلب موجودة ومعه ابنة ابنه للصلب



فقرض الام السدر مخرج من ستة وهو اصل المسيلة للام سهم الباقي خمسة
فان اخذ الجدي من جميع المال اخذ سهم واحد وان قاسم اخذ نصف
وثلث سهم وان اخذ ثلث الباقي اخذ ثلث الخمسة وهو سهم وثلث
سهم وليس للباقي ثلث صحيح فنضرب مخرج الثلث وهو ثلث
في اصل المسيلة وهو ستة يكون ثمانية عشر للام سدر سهم ثلث
الباقي بعد فرضها خمسة عشر فللجد ثلثها خمسة فكان ثلث الباقي
خبر الله ونفى من المسيلة عشرة لخمسة اخوة لكل اخ سهمان **وكان**
لم يكن معه اي مع الجدي غير الاخوة اي جلس الاخوة لاهل السهام
ولا غيرهم فله خمسة ثلاث حالات احدها ان اثاره عليه بقوله **فليس**
اذا لم يكن معه غير الاخوة **بقا** اي اثاره الى الثانية بقوله **واخوه**
اي ويقاسم اخوين **او عدلها** اي بين الاب والجد **او عدلها** اي بين
المقاسمة بينهم افضل ام لا والمنقول في الاول ان المقاسمة افضل
وفي الثانية استقر المقاسمة وثلث جميع المال والثالثة اشار اليها
بقوله **فان زاد** اي الاخوة على الاخ والجد وعدهما بان يكونوا
اكثر من اثنين **للجد** **فله الثلث** من اصل المال فرضا لا ينقص منه
مثال الاول جد واحد المسيلة من اثنين للجد سهم وهو نصف وللجد
السهم الآخر ومثال الثانية جد واخوان المسيلة من ثلاثة لكل منهم
ثلث المال ومثال الثالثة جد وثلاثة اخوة المسيلة من ثلاثة للجد
سهم والباقي سهمان على ثلاثة لا يصح ولا يوافق فنضربهم في المسيلة
عليهم وهي ثلاثة في اصل المسيلة فنكون نبعة للجد ثلثها ثلاثة
وكل من الاخوة سهمان اذا علمت هذا **فهو اي الجدي** **الثلث مع**
الاخوة **الا ان يتوزع المقاسمة افضل له** من اخذ الثلث او يتوزع
فانه يقاسم **والاخوة للاب** **معه** اي مع الجدي حال **عدم** **الاخوة** **التفريق**
كالشعير كما في المشرقة ثم انشغل بتكلم على مسيلة نسي المعادة
انفرد به زيد من بين الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وتبعه غير واحد
من الائمة منهم اما ما كتبه رحمه الله تعالى وهو **فان اجمعوا**
اي الاشقا والدين للاب مع الجدي عادت التفريق بالدين للاب

اي

او دخلوا في اعداده وهو اسم فاعلم من **الحسد** **ليس** هذا الشقاق على
الدين الاخوة للاب **معه** **يعدله** **قوله الميراث ثم كان** اي الاشقا
الجد **اخوه** **صوابه** منهم اي الاخوة للاب **فان** **الدين** **يعدله** **قوله الميراث**
الاخوة للاب مثال ذلك ان يترك الميت جد واحد واخا شقيقا والاخا
فان الاخ الشقيق يحاد للجد بالاخ للاب فيكون للجد الثلث وللجد
الذي تعطيه المقاسمة ثم يرجع الاخ الشقيق فباخذ السهم الذي
للاخ للاب فيكون في يده سهمان وفي يد الجد سهم وفرضنا
الصبر في كونا بالاشقا المذكور لانه اذا لم يكن في الاشقا جد
لم يكن الجدي كذلك ولعل ذلك الاستثنا في قوله **الا ان يكون مع**
الجد **ثلاثة** **شقيقة** **ولها** **اخ** **للجد** **والاخ** **والاخ** **والاخ** **والاخ**
فان **الدين** **يعدله** **قوله الميراث** **ثم كان** **اي** **الاشقا** **يعدله** **قوله الميراث**
لكن تعصبا لا فرضا فان الجدي حصصه اخوان وجدان واخا شقيقا
سهم **ما** **من** **التركة** **الدين** **اي** **الجد** **واخ** **والاخ** **والاخ** **والاخ** **والاخ**
وهو الابان بنو شي واخا شقيقا فباخذ لانه في بعضه باقي وفي بعضه
ليس في يده ذلك مثال **ثالث** **الا** **والجد** **واخت** **شقيقة** **واخت**
لاب فله من خمسة للجد اثنان وللجد كذلك وللأخت واحد
ثم ترجع الشقيقة على الاخ الذي للاب كما لا النصف والخمس
لأنه لا تضرب في مقام النصف وهو اثنان بعشرة فباخذ
الشقيقة النصف خمسة وللجد اربعة وبأخذ الاخ للاب السهم الباقي
ومثال الثانية جد واخت شقيقة واخت لاب وهذه من اربعة
للجد اثنان ولكل اخت واحد ثم ترجع الشقيقة على التي للاب
فباخذ ما يدها فكل نصف فلم يبق للتي للاب شي ومثال الثالثة
جد واخت شقيقة واخ واخت لاب وهذه من ستة للجد اثنان
وللاخ اثنان ولكل اخت واحد ثم ترجع الشقيقة عليهما بمقام
النصف فباخذوا بمسألة الاخ واحد واخذ من الاخ السهم الذي
يدها ثم ترجع الاخت للاب على اخيها فبقا سهم في الذي بيده
على المقاصلة فواخذ على ثلاثة لا ينقسم فنضرب المسيلة بمقام الثلث

ثمانية عشر سنة فصح **ولا يرث** أي لا يفرض **الاخوان** **بسم الله** **والسنة** **مسمى** **الا**
 في المسئلة المعروفة عند الرضوي **الاخوية** **وبالاسماء** **واحدة** **فانه يفرض**
 فيه للاخوات والجد ولا يقدر اخاهم يرجع فيه للمقاسمة **وسئل**
بعد هذا **عن الله تعالى** **في آخر الباب** **ثم انتقل** **بكم** **على ما يريتم**
 من قول النعمة ومولاة النعمة **فقال** **وسئل** **المولى الاعلى** **وهو** **اعني** **المشايخ**
اذ انصرف **ما** **لم** **يجز** **معه** **محتاج** **فرض** **ولا** **احد** **من** **عصبة** **العتيق**
جميع المال **لانه** **يرث** **بالنصيب** **سوا** **حاج** **ان** **رجلا** **او** **امراة** **واحتقر**
بلا **عن** **الاسفل** **فانه** **لا** **يرث** **والا** **صلى** **في** **شوق** **ارثه** **ما** **رواه** **ابن**
حبان **وعنه** **من** **قوله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **الولا** **الحمة** **كل** **حمة** **النسب** **فان**
كان **معه** **اي** **الا** **اعلى** **اعلى** **سهم** **اي** **فرض** **ولم** **يجز** **معه** **عصبة** **احد**
اهل **السهم** **سوا** **هم** **وكان** **بعد** **ذلك** **للمولى الاعلى** **ما** **بقى** **بعد**
اخذ **اهل** **السهم** **سوا** **هم** **لان** **ما** **بقى** **بالنصيب** **ومنه** **ما**
فرض **عليه** **الصلاة** **والسلام** **مثلا** **ان** **كان** **ان** **يرث** **فان** **اخذ** **النصف**
واخذ **هو** **الباقى** **وقد** **نا** **ان** **لم** **يجز** **معه** **عصبة** **لغوله** **ولا** **المولى**
نحو **اعلى** **مع** **العصبة** **اي** **عصبة** **العتيق** **لانهم** **يرثون** **بالنسب**
وهو **بالولا** **وهو** **اي** **المولى الاعلى** **حق** **من** **دوي** **الارحام** **الذين** **لا** **سهم** **لهم**
في **سائر** **الارحام** **وجعل** **لعدم** **النصيب** **فيهم** **وكا** **فرض** **هم** **ففسقوا**
ولا **يرث** **عنده** **من** **دوي** **الارحام** **وهم** **الاخوة** **للام** **في** **كتاب** **الله** **عز وجل**
وهم **الاخوة** **للام** **ولا** **يرث** **النساء** **من** **الولا** **شيئا** **الا** **في** **ما** **اعتقد**
الى **ما** **شرى** **العتيق** **او** **اعتق** **عن** **هن** **او** **خر** **من** **اعتق** **اليهن**
مولاة **او** **عتق** **مع** **اما** **العتق** **فبين** **واما** **الولاة** **ففيها** **تفصيل**
فاذا **اعتقت** **الامة** **وهي** **حامل** **فولا** **الامة** **والجنين** **للمراة** **وما** **ولدت**
بعد **العتق** **فانه** **وكا** **وهو** **المولى** **اي** **ابيه** **الا** **ان** **يجوز** **فرض** **كافر** **او** **عبد**
او **مزدنا** **او** **من** **لغات** **فان** **كان** **من** **هولا** **فولا** **وهي** **الا** **ان** **يسلم** **الكافر**
او **يجتق** **العبد** **او** **يعتق** **نفسه** **الملاعت** **فانه** **يلحق** **باسم**
في **ذلك** **هذا** **ولم** **المعتقة** **واما** **ولد** **المعتق** **فولا** **الصليب** **ولا** **الام**
للذي **اعتقه** **وولد** **البنيت** **على** **التفصيل** **المتقدم** **في** **المعتقة** **انتهى**

الاموال سهم

ثم

ثم انتقل ينكم على العول وهو الزيادة في السهم والنقص في المتادير فقام
 واداه **العتيق** **فان** **ما** **بقى** **من** **السهم** **او** **في** **السنة** **او** **بالا**
ولا **يرث** **الا** **الاخوة** **فان** **ما** **بقى** **من** **السهم** **او** **في** **السنة** **او** **بالا**
على **مصلحة** **سوا** **هم** **وتحقق** **هذا** **ان** **تقما** **اصل** **الفريضة** **وتعطي** **لغير** **وارث**
من **اهل** **الفريضة** **سهمه** **وتجمع** **ذلك** **فان** **اجتمع** **مثلا** **او** **قل** **على** **انها**
غير **عائله** **وان** **اجتمع** **اكثر** **ها** **على** **انها** **عائله** **وجعلت** **ما** **في** **الفريضة**
من **يلج** **ذلك** **السهم** **بيان** **ذلك** **ان** **سائل** **الفرايض** **سبعة** **الاثنان**
والثلاثة **والاربعة** **والسنة** **والثمانية** **والاثنى عشر** **والاربعة** **والعشر**
فالسنة **تقول** **اربعة** **عولات** **والاثنى عشر** **ثلاث** **عولات** **والاربعة** **والعشر**
تقول **عولة** **واحدة** **الى** **سبعة** **وعشر** **من** **مثال** **ذلك** **المسألة** **وقد**
تقدم **مثالها** **ما** **نا** **زوج** **وابوان** **واثنتان** **للبنين** **الثلاث**
وكذا **احد** **من** **الابوين** **السدس** **والزوج** **الثلث** **فان** **خرج** **فرض** **الابوين**
فان **اكتفينا** **بواحد** **وهو** **من** **سنة** **وان** **خرج** **فيه** **فرض** **البنين** **وان** **تق** **فرض**
الزوج **مع** **خرج** **السدس** **بالنصف** **فتضرب** **ثلاثة** **في** **ثمانية** **تحصل**
اربعة **وعشرون** **للبنين** **ثلاثا** **ها** **سنة** **عشرون** **للابوين** **اربعة**
واللام **هذا** **ان** **اربعة** **صار** **ذلك** **اربعة** **وعشرون** **فاحتجنا** **الى** **فرض**
الزوج **فعولنا** **بقدر** **ثلاثة** **اسهم** **فعالت** **الى** **سبعة** **وعشرين**
واشبه **الاشار** **المتقدم** **دعة** **ذكرنا** **في** **الاصل** **ثم** **انتقل** **بكم** **على** **مصلحة**
الغرا **التي** **وجد** **بجانبها** **فقال** **ولا** **يعال** **للاخت** **مع** **الجد** **الا** **في** **المسئلة**
التي **سماها** **ما** **كان** **بالغرا** **وحدها** **سميت** **بذلك** **لان** **ما** **لا** **شبهة** **في** **ما** **بالجد**
فخرج **الزهر** **وهي** **اي** **الغرا** **مثالها** **امراة** **تركت** **زوجها** **واما** **واحدة** **لا** **تورث**
اولاد **وحدها** **لا** **يبها** **فالمسئلة** **من** **سنة** **للزوج** **النصف** **ثلاثة** **واللام**
الثلاث **اثنان** **والجد** **السدس** **واحد** **فلما** **خرج** **المال** **اعمل** **للاخت** **بالنصف**
لان **ما** **لا** **يولم** **يفرض** **لها** **لزم** **احد** **من** **كل** **فمنها** **لا** **يجوز** **لانها** **اما** **ان**
تشارك **الجد** **في** **السدس** **فيلزم** **نقصه** **منه** **وهو** **لا** **ينقص** **عنه** **ولا** **تشاركه**
فيلزم **عما** **انها** **مع** **عدم** **الحاج** **فلذا** **ان** **اعمل** **لها** **بالنصف** **ثلاثة**
فصير **المسئلة** **بعولها** **من** **سبعة** **ثم** **يقول** **لجد** **للاخت** **لا** **ينبغي** **لشي**

ون

ان يزيد على في الميراث لا على كالاخ فدي ما يبدى وهو ثلاثة الى ما يبدى
وهو سبعة لتقسم بيننا للذكر مثل حظ الانثيين واربعة على ثلاثة
لا يصح ولا يوافق فبضر عدد من المنعشر في الفريضة بعولها وهي تسعة
تكون سبعة وعشرين للزوج ثلاثة مصرية في ثلاثة بتسعة ولام
اشان مصرية وان في ثلاثة ستة ولاما خت والجد اربعة مصرية في ثلاثة
باني عشر تاخذ الاخت منها ثلثها وهو اربعة وياخذ الجد ثلثها
وهو ثمانية ومن هذا علم معنى قول الشيخ **ثم يحج اليه سبعة**
فتم جميع ذلك مما على الثلث لا والتكثير في فتم سبعة
وتعبر من جهته وليكن هذا اخر الكلام على ما ذكره الشيخ في الفرائض
ولله الحمد ثم انقل تكلم علي ما اخص به مذهب مالك رحمه الله تعالى
لا يوجد في اصناف غير من المذهب فقال **باب غسل**
اي في بيان هل من الفرائض غسل من ابني الواجد وهل من
المزاول وهو من محاسن التاليف لانه يقع فيه مسائل لا ياسب وصفها
في ربع من اربع البقية فجمعها المالكية في اواخر تصانيفها وسموها
باجماع فان قيل فقد ذكر في هذا الباب كثيرا قديمه من المسائل التي
من الجاهل وذكرها من اهل ما اشترطه من الاختصار قيل انه من
ذلك فاجاب بان لما رأت الناس زهدا في العلم ورغبوا عن
تعليمه وقد امرنا بنشر العلم بحسب الامكان فصدت الى تجديد
عيون ما تقدم از الواجب على كل مكلف ان يحفظ عين ما كلف
ويعمل على الخزم فيها خوفا به وفدا كما في رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسكن بالصحابة سبيلا فاذا راي منهم سبيلا سلك بهم سلكا اخر
تتبع طالاه واذا باللكسل وانت هذا الباب مسائل فقله
فقال الوضوء لاجل الصلاة فرضا كانت او فعلا **فريضة** تقدم ذلك
في العاقل وهو الوضوء **مستحب من الوضوء** وهو الحسد والتطاقة والكان
الوضوء مستحبا على غيره حتى ان يتوهم من قوله فريضة جميع الوضوء
فقال الا المضمضة والاستنشاق ومعه الاذان من اي من الوضوء
والكسنة ولم ينف بغير السن والسن في الوضوء **مستحب** تقدم الكلام

المرغيب

استثنى من

على

على ذلك في صفة الوضوء قوله **فريضة** تاكيد لانه كل مستحب في الشرع
فيه راحة على المعنى **فريضة** يضم الراء وتشبثت لها وهي لغة التخفيف
ماحة التي المنع مع قيام السبب للمانع وهو رخصة في العذر والحر
والشرط تقدم الكلام عليها وقوله **وتخفيف عطف بيان واكيد** **والغسل**
من الجنابة هي الازالة ومغيب الخشبة **ومن دم الحيض ومن دم النساء فريضة**
والمزاول لاجل الصلاة **سنة** موكدة متصل بالروح على المشهور
وقد انفس لقوله في الجملة والغسل واجب ولا يوجد غسل رجله في الوضوء
فيل غسل الجملة لان فيه ترك الغور لان الوضوء واجب والغسل سنة
وعلى السيدين مستحب صرح في مشهوره وبشي عليه صاحب مختصر **فان**
المشهور انه سنة **والغسل على من اهل فريضة** على المشهور **لانه** **حب**
في الصبي لا يحج عليه الغسل وظاهر قوله اسلامه لا يصح غسله حتى
ينطق بالشهادتين والمشهور انه اذا اغتسل قبل اسلامه مجتمعا
على الاسلام صح غسله وكما يصح قبل الحزم اتفاقا **وغسل الميت** غير شهيد
للحربة ومن لم يتهل **سنة** على ما شهده المغاربة وفرس كفاية
على اعتماد العراقيين وافقوا به **والصلوات الخمس فريضة** على
كل مسلم عاقل بالغ عاقل عن الحيض والنفا من اجما عا من محذو وجوبها
استتيب فان لم يتيب قتل كفر او فاقرب وجوبها وامتنع من فعلها
اخر بقا رخصة بسجودتها من الضروري فان لم يفعل قتل جدا **وكيف**
الاحرام وهي الله احر **فريضة** على من يحسها من قد واما
واموم واما الاحرام الذي لا يحسها فتبيل يدخل الصلاة بالنية وقيل
بما دخل به الاسلام **وباقى التكبير سنة** ظاهرة على قول اشهد
ان جميع التكبير سنة واحدة وهو مخالف لقوله في جامع الصلاة ان كل
تكبير سنة وهو قول ابن القاسم **والدخول في الصلاة سنة الفرض**
او الفريضة **فريضة** ومحل النية بين العزم في الله وبين الرضا بغيره فان
تأخرت عن هذا فلا تجزى اتفاقا وكذا ان تقدمت بغيره وان
تقدمت بغيره عزيت فتجزى على الاشهر وان نوى عند الدخول
ثم عزيت في انشائها فتجزى والكمال ان تكون مستحبة **ومرغ**

الغالب

الذخيرة

وصوم يوم عرفه للحاج افضل وفي نسخة احسن منه الحاج لما تقدم في
حدث مسلم واما الحاج فافضل له افضل لما في حديث داود انه صلى الله عليه
وسلم لم يزل يصوم عرفه بعرفة **وركة العبد** المأثور والتفريق بين ركة
الحج وعرفة **وركة الماشي** لا بد من التفريق بينهما **وركة** تقدم
دليله في باب **وركة العطر** سنة او واجبة بالسنة وهو معنى قوله
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة على ظاهره ومعنى
فرضه قد رها **سنة الحج** الذي هو سنة في العرفة في العمرة واجبة
سنة او تقدمت في باب **سنة العرفة** سنة واجبة اي موكدة في العرف
مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب **سنة** في الحج والعرف
سنة واجبة اي موكدة وظاهر كلامه في الحج انها فرض وقد تقدم
بان حقيقتها **السنة** في ركة لقوله صلى الله عليه وسلم
اما الاعمال بالنيات **والطواف** **للافاضة** وهو الذي يفعل بعد الرجوع
من عرفة **فريضة** بلا خلاف **وكذا** **الكسبي** بين الصفا والمروة **فريضة**
وكذا **الكسبي** **المتصل** به اي بالسعي وهو طواف القدوم واجبة
السنة والذي في المختصر انه واجب وطواف **الافاضة** **اكدم** اي من
طواف القدوم **انظر** كيف استعمل الفعل بين الفرض والسنة **والطواف**
للوداع **سنة** والذي في المختصر انه مستحب **المبيت** **لنبي** يوم عرفة
سنة لادم علي من تركه فقوله **والجمع** بعرفة واجبة وجوب السن كمال
والوقوف بعرفة **فريضة** بلا خلاف **ومبيت المزدلفة** **سنة** واجبة
اي موكدة والذي في المختصر انه مستحب **ورق** في **الشعر الحرام** ما نوره
استجابا **ورق** **الحج** **مطلقا** اي سوا كانت لعمرة العقيقة او غيرها **سنة**
واجبة اي موكدة **وكذا** **الكسبي** **الحج** **في** حق الرجل والمرأة **سنة** واجبة
وتفصيل الركن يعني الحجر الاسود في اول شوط **سنة** واجبة اي موكدة
وفيما عد الشوط الاول **سنة** **والغسل** لاجل **الاحرام** **سنة** للرجل
والمرأة ولو حائضا ونفسا ويطلب فيه الاتصال بالاحرام لانه للنفاس
والركوع **عند الاحرام** **سنة** **وغسل عرفة** لاجل الوقوف بعرفة **سنة**
وقوله **والغسل** لاجل مكة **سنة** مستحب تكرر **والصلاة** في البعثة

وهي

وهي اثبات فاكرا افضل من صلاة العبد بالذال المعجمة الواحد وحده
سنة وعشر **ورقة** كما صح عنه صلى الله عليه وسلم من صلى وحده
كان له درجة ومن صلى في جماعة كانت له ثمان مائة وعشرون درجة
والصلاة في الحرم **الحرام** **وسجد الرسول عليه الصلاة والسلام**
فد **افضل** من الصلاة في سائر المساجد **فد** **افضل** من الصلاة في الحرم
سجد البياض قوله **واختلج في مقدار** **التي** **تصعب** **الرياء** **بذلك**
التفصيل **بين السجد الحرام** **وسجد الرسول عليه الصلاة والسلام**
لم يرد به اتفاق الشيوخ ما هو ظاهر من انه اختلف بما اذا افضل
احد السجدتين على الاخر وما اراده بيان الخلاف الواقع بين العلماء
هل ركة افضل من المدينة او المدينة افضل ومشهور المذهب المدينية
افضل واستثنوا من الخلاف قبر سيدنا محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه افضل البقاع حتى الكعبة باجماع ومعنى التفصيل
بين السجدتين ان ثواب العمل في احدهما اكثر من ثواب العمل في الاخر
قوله **ولم يخلط** **الصلاة** **في سجد الرسول عليه الصلاة والسلام**
افضل من الصلاة فيهما سواء **سوي** **السجد الحرام** من **المساجد**
واختلف **هل الصلاة** **فيها** **افضل** **او الصلاة** **في المسجد الحرام** **فاهل** **العلم**
المدينة يقولون **ان الصلاة** **فيها** **اي سجد الرسول عليه الصلاة والسلام**
افضل **من الصلاة** **في المسجد الحرام** **بدون** **الا** **ف** **قبل** **معناه** **بمعناه**
وعن ابي في رضي الله تعالى عنه ان الصلاة في المسجد الحرام افضل من الصلاة
في سجد الرسول عليه افضل الصلاة والسلام بما به صلاة لما رواه الزهري
وابن عبد البر وصحاحه انه عليه الصلاة والسلام قال وصلاة
في المسجد الحرام افضل من صلاة في مسجدي مما به صلاة **وهذا**
التفصيل الذي ذكرناه **كله** **في الفرائض** **واما** **النوازل** **ففعلا** **في البيت**
افضل **علي** **الصحيح** **لقوله** **عليه الصلاة والسلام** **احملوا** **من** **صلائكم**
في بيوتكم **المكتوبة** **وفي** **المتفق** **وعنه** **روي** **ابن القاسم** **عن** **ما** **قال**
ان **المتفق** **في** **البيوت** **احب** **اليه** **من** **المتفق** **في** **مسجد النبي** **صلى الله عليه**
وسلم **الا** **لغيره** **فان** **تفعلهم** **في** **مسجد** **عليه الصلاة والسلام** **احب** **اليه**

والشغل بالركوع لا هو ملكة أي سكاينة فيدخل فيه المجاورون أحدهما إلى
الملكبة من الطواف وليكن من هو الغريب أو الطواف لله باوهم هل
الموسم **أحبا للنساء من الركوع لقلة وجوهه** وهذا الخبر
مأذوك من المسائل الفقهية ثم شرع بين ما إذا يجب على الجوارح وما يحرم
فقال **ومن الغرائب فرض عين عن العين أي كسر العين عن النظر إلى**
جميع المحارم أي المحرمات كالنظر للأجنبية والأمر بدعي وجه التلذذ
لنحوه تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وليس في الغيبة
الأولى المحارم بحرمه أي فصل حر أي ثم وكذا أخرج في النظر إلى
النساء التي لا أرب فيها للرجال ولا يتلذذ بالنظر إليها وكذا
أخرج في النظر إلى النساء وما ملأ أذنكم منهن من مادة
في تكاح أو بيع ونحوه مثل الشاهد والطيب والمحر المحرم والله أشد قوله
بأنه أو شهادته أي شهادته العذر من شهادة فتعوز لهم النظر إلى موضع الغيبة
إذا كان في الوجه واليدين وقيل تعوز وأن كان في العورة لكن ينظر
الثوب فبالعلة وينظر إليها **وقد أخرج في الكافي في النظر إلى**
النساء للحاطب لنفسه من غير استفعال الوجه والكفين قطع لما فيه
من أمره عليه الصلاة والسلام بذلك وقيل بانفسه أحرار من الحاطب
لغيره فإنه لا يجوز له النظر اتفاقا **ومن الغرائب فرض عين عن صوت النساء**
أي حفظه عن العذب وهو الأحبار عن الشيء على غير ما هو عليه لقوله تعالى
لما لعنة الله على الكاذبين وقوله صلى الله عليه وسلم لا خير في العذب
والاجماع على تحريمه في الجملة **ومن الغرائب صوت الكلبان عن شهادته**
الزور لما صح أنه صلى الله عليه وسلم هل لا أنيسكم بأحد الكلبين ثلاثا قلنا
بلى يا رسول الله قال لا شرك بالله وعقوق الوالدين وكان متعيا فقال لا
وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا لنبيه سكت عن الزور
صوت اللسان عن **الغيبات أي الغائبات وهو كل محرم ومن الغرائب صوت اللسان**
عن الغيبة وهو أن يقول للسان في غيبته ما يحرم أن يسمعه ولو
كان حقا لقوله تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا والاجماع على كذبها
الأي في مسائل تاتي والمنسحق لكفايل من الغرائب صوت اللسان عن **الغيبات** وهو

نقل

نقل الكلام عن المتكلم به إلى غيره على وجه الفساد لما رواه أبو الشيخ من قوله
عليه الصلاة والسلام **الهمازون والمهازون والمشاون** تأكيده
الباعون لغير العيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب من الغيبات
صوت اللسان عن **الباطل عليه** وهو خلاف الحق والباطل كثر
من أن يحصى ومنه كثرة المزاح ثم ذكر حديثين صحيحين استدلالا
لما تقدم أحدهما في الصحيحين **قال الرسول عليه الصلاة والسلام**
من كان يومنا لله واليوم الآخر فليقل خيرا وليصمت قولا
بمعنى التواضع والمعنى فليقل خيرا وليصمت عن الشر وقيل بمعناه
فليقل خيرا ثاب عليه أو بصحت عن ثريا عليه ولا خير
ما رواه مالك والترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال من حسن
اسلام من تركه ما لا يعنيه والذي لا يعنيه كلما لا يعود عليه
منفعة لديه ولا آخرته والذي يعنيه ما يخاف فواته إلا خيرا
وكرم الله سبحانه وتعالى وما المسلمين لقوله تعالى ولا تقتلوا
النفس التي حرم الله ألا تقتلوا **وكرم الله تعالى أموالهم وأعراضهم**
لقوله تعالى وكاتوا أموالكم ينسحق بالباطل وقوله صلى الله عليه
وسلم إن أربا الرابعا عند الله استئصال عرض المسلم والاستئثار في قوله
بأنه لا يخرجه أجمع للأموال الثلاثة فحق الأموال بما تقدم من قوله ومن
استهلك عرضا فعليه قيمته وحق الأعراض ما يأتي من قولها غيبة
في هذين في ذكر حالهما وحق استباحة الدماء **أشياء رابطة قوله ولا تعجل**
دم مسلم إلا أن يكفر بعد إيمانه بعد الاستتابة ثلاثة أيام **ومن ثم بعد**
أحصائه أو يقتل نفسا بغير نفس أو صار في الأرض وهو الخبر
أو يفرج يخرج **من الدين** مرق السهم بأن يعتقد اعتقاد أهل الأهواء
الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يمر قون من الدين كما يمر في
السهم من الرمية **ولنعف يدك التي هي أئمة من الله عتق عما لا تعجل**
كأنما أوله من مال كالمزقة أو مباشرة ختد غير حشد الزوج والأمة
كما يستد به ذكر كان أو أنتي أو فرج بهيمة أو مباشرة دم قتلا
أو جراحا وكتابة قال لا يجوز فعله أو التعلق به **ولا تسع بغيره**

افى

أوفي ماله ومنه الربا وهو الزيادة في الثمن أو الأجل ومنه الجبن أي الحرام
قبل هي الرثوة وهو ما يأخذه الشاهد على شهادته والقاضي على حكمه
ومن الخبائير والسؤال المتكرر منه **الف** وهو ما يأخذ بعضهم
من بعض على حب الشرع ومنه **الخير** الكثير دون اليسر لأن
الياسات لا تنقض عنه ومنه **العش** بكسر العين المجهمة وفتحها
وهو خط العنق بغير حنته أو يحسنه الذي منه **الخبيثة** بالكلام
أو بالفعل ومنه **الحلة** بكسر اللام المجهمة وتخفيف اللام وقصرت
بالتحريك وحرم الله سبحانه وتعالى كل الميتة ما عدا ميتة البحر وحرم
الله عز وجل **أكل الدم وأكل لحم الغنم** أي أكله وكل شيء منه حرام
وحرم الله أكل ما أهل به الله أي ما أهل به الله أي ما ذبح وبقيت
عليه الأصوات بخبره عز وجل أنه تعالى مثل أن تذبحوا عليه أم المسيح
رحم الله سبحانه وتعالى **أكل ما رزقنا من غير الله** كالاصنام وفي رواية
فما منع مما تقدم من قوله في الصحايا ولا يابس بأكل طعام أهل الكتاب
معارضة **أجاب بعضهم** بأن ما قال هنا مجوز على ما ذكر المحققين
ما في الصحايا على إطلاقه وحرم الله سبحانه **أكل ما آذى** أي الذي
موت تروى أي سقوط من علوا إلى أسفل مثل أن يسقط من جبل
وبعض فلا يؤكل لأنه لا يدري هل من مانع من الذكاة أو من السقوط
أي وكذا أحرام ما أعان على موته وقد أرى مرة ببعض وغيره كالحجر
وحرم الله سبحانه وتعالى **المغضفة** أي أكلها وهو ما يتحقق بحبل
آخره مثل أن يحتجب بين عودين والدليل الذي أشار إليه في تحريم
هذه الأشياء قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الآية ويحرم هذه الأشياء
في كل وقت وحال إلا أن يضطر إلى أكل ذلك فإنه لا يحرم أكلها كما ينظر
لأكل الميتة وذلك أي تحريم أكل الميتة وما ذكر معها إذا صار
بدونها الفعل الذي هو التزدي أو الوغد أو الحق إلى حال الحياة بعونه
عادة فإذا وصل إلى هذه الحالة فلا ذكاة تؤشر فيها ظاهره سواء نفذت
مقتله أم لا ولا يابس للمضطر الذي يبلغ منه الجوع مبلغا يخاف على
نفسه الهلاك أن يأكل الميتة من ما كثر اللحم في السفر والحضر لقوله تعالى

من اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه والاحجاع على اياحه عند الضرورة
والشرب من عدم جواز اكل ميتة الا دمي وظاهر قوله ولا باس ان ترك اكل
افضل وليس كذلك بل هو واجب كما قال مالك لقوله تعالى ولا تقتلوا
انفسكم واذا اكل لا باس ان **تلتهم** منها على ما به الفتوى قاله
وعند مالك لا ياكل الا ما يدر فقه وهو الذي مشي عليه صاحب القصر
واختلف ايضا هل له ان **يتروا** منه فقال مالك له ذلك وقيل ليس له ذلك
واذا قلنا بالاول فانه **استغنى** عنها **طرحها** ولا باس بالانتفاع
مطلوب في الميتة اذا وقع في الباب انداما وحده فقط اما اذا لم يقع
فلا ينتفع به اصلا ولا يصلي عليه ولا يسجد ولا يسلم على المشهور
باس بالصلوة على جلود السباع اذا اوتيت وبيعها وينبغي تصف
الميتة وشعرها وما يزرع منها في حال الحياة واجب الميتة ان يغسل
وقال ابن حبيب يجب غسله ولا ينتفع بريشه ولا بفقرها ولا غلافها
اي اخفافها واليه يجوز الانتفاع بالباب الفيل حمل بعضه على ظاهره
وحمل بعضه على التحريم تنبيه قوله ولا باس هنا تقدم في الضحايا
وهو ساقط هنا في بعض النسخ وكل شيء من **الخرير** حرام وشعره وعظمه
وحله **حرام** اكله والانتفاع به **من** اكله **الحرام** الخبز من قتل له قبل بعد
بلاستئذنه ومن اكله معتقدا التحريم عوقب واختلف هل تحريمه
يعدا ومحل بقاوة القلب وذهاب الخيرة قوله **وقدر** **مخصص**
في الانتفاع بشعره لانه ليس نجس على المشهور **حرم الله سبحانه**
وتعالى شرب الخمر قليلا وكثيرا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر
والميسر الالبس والشرير **العجور** اي العجوبة وغيرهم **يومئذ** اي يوم تحريم
الخمر **فصيح** التمر با وضاد وخاء مجتمعين بينهما تخنية ساكنة وهو
تمر يهرس ويجعل في الاواني ويجعل عليه ما يترك حتى يتخمر ثم يشربه
وبين الرسول عليه الصلاة والسلام **انما السكر كخمر** من جميع الاشربة
فمكسبه حرام وكل ما اخمر في سكر العقل فاسكره من كل شراب فهو حرام
كما في مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وقال
الرسول عليه الصلاة والسلام في الموطان **السكر حرام** شره وهو حرام بيعها

وعلى عليه الصلاة والسلام في الموطا عن الخليل بن من الاشربة وذلك
الغبي المذكور له حالتان احدهما ان **يخلط** **عند** الانتباه بان يفتح
التمر والزبيب مثلا ويخلط في انا ويصير عليهما الماء والثابت ان يمسك
هذا على حدة وهذا على حدة **ثم يخلط** **عند** الشرب **وهي عليه**
الصلاة **الامام** فيه ايضا عن **الانتباه** **في** **الرباط** **بعض** **الذوال** **وقد** **يد**
الباو **بالد** **الفرع** **وعن** **الانتباه** **في** **الرباط** **يسكون** **الزراي** **ويروى**
تشد **يد** **الغنا** **وفتح** **الزراي** **فلا** **ال** **او** **مرو** **فترقت** **واما** **فهي** **عن** **ذلك** **لان**
السكر **يسرع** **اليهما** **وهي عليه** **الصلاة** **و** **السكر** **في** **الضيق** **عن** **اكل**
كل **شيء** **باب** **من** **السباع** **ظاهرة** **كان** **ما** **بعد** **الاسد** **والكلب** **ولا**
كالضبع **عند** **الوفاء** **هذا** **بما** **يشرأفه** **لا** **تحريم** **وهي عليه** **الصلاة**
والسلام **في** **الصحيحين** **نهي** **تحريم** **عن** **اكل** **لحم** **الخرير** **الا** **هل** **يه** **ورجل**
مد **خلط** **في** **ممنوع** **الا** **اكل** **لحم** **الخنزير** **والبعال** **لقوله** **تبارك** **وتعالى**
لتكبر **ما** **ورب** **ولا** **كاه** **اي** **لا** **تعمل** **في** **شيء** **منها** **اي** **عما** **ذكر** **في** **دوى** **التياب**
وما **بعد** **الاف** **الخرير** **الوحشية** **ما** **دامت** **متوحشة** **اما** **اذا** **استأنست** **و**
تجر **عليه** **فلا** **ولا** **استأنست** **في** **كلامه** **منقطع** **ولا** **باس** **بمعنى** **لا** **يأكل** **سباع** **الطبي**
كل **بازي** **ظاهرة** **وقد** **ي** **يخلط** **ان** **السباع** **غير** **ذي** **المخالب** **وليس** **ذلك**
بل **السباع** **هم** **ذو** **المخالب** **وقد** **نور** **كلامه** **بان** **يقال** **تقديره** **وهو** **كل**
ذي **مخالب** **فيها** **والمخالب** **الظفر** **الذي** **يجتره** **ومن** **الفرايض** **بر** **الوالدين**
وان **كانا** **فاسقين** **بالجوارح** **او** **الاعتقاد** **وان** **كانا** **مشركين** **والس**
يكون **بالقول** **والله** **اشار** **بقوله** **فليقتل** **فيها** **قولا** **اليس** **بان** **لا** **يرفع** **صوته**
فوق **صوتهما** **وان** **لا** **يقول** **فيها** **ما** **يتفخعا** **في** **امر** **دينهما** **ودسائهما**
وبالحسن **والبيد** **اشار** **بقوله** **وليعا** **شرها** **اي** **بما** **يخجلها** **المعروف** **في** **طبعهما**
في **كل** **ما** **امراه** **يفعله** **ما** **هو** **مباح** **او** **واجب** **وكل** **ما** **امراه** **تركه** **ما** **لم**
يكن **واجبا** **فلا** **يطعم** **ما** **فيه** **وكذا** **لا** **يطعم** **ما** **في** **معصية** **كما** **قال** **ال**
سجادة **وتعالى** **وان** **جاء** **هذا** **على** **ان** **تشرى** **في** **ما** **ليس** **بك** **به** **علم**
فلا **يطعمهما** **ويجب** **على** **المومن** **ان** **يستغفر** **اي** **يطلب** **المغفرة** **لا** **بوجه** **المؤمنين**
لقوله **تعالى** **وقل** **رب** **ارحمهما** **الاية** **ولا** **يستغفر** **فيها** **اذا** **كانا** **كافرين**

ظاهر باطن

بعد التونا جاعا وفي استغفاره لها في حال الحيوة قولان يرجع عليه في الموضع
سواله المومنين في اللغة والاجتماع التي هي عند الافتراق فاذا
صنع الكافر وليمة مثلا ودعا المسلم ولا يجنبه عنده من باع لاي
من الموالاة وقال ابن القاسم يجنبه **عليه** على المومنين **التصحيح** لهم
اي للمومنين لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة فلما
لمن يارسول الله قال الله وكتبنا به ورسوله ولا ايمتة المسلمين وعما فهم
بان يرتد عن المصالحهم من امر دينهم ودينهم **ولا يسلط احد حقيقته**
الايمان اي كل **حق** **لا يحب المومن** اي بحاله ما يحب نفسه
كذلك روي الشيخان في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روي
عليه اي على المومن **ان يصل رحمه** وهي كل قرابة نسب من جهة ابيه او امه
در على ذلك الكتاب والسنة والاجماع **ومن حق المومن على المومن**
ان يسلم عليه اي يمد يده بالسلام **ان الله** ومن حقه عليه ان يعود
اذا مرض **ان يحاقه** ان يضيغ ويحصل كالاجر الزاير بشرط ان يقل عليه
السؤال وان يظهر له الشفقة ويقبل الجالس عنده وان لا يغتطف
وان يدعوله ويضع يده على يده وجهته ليعرف ما يدور لا ينظر
في عورة الميت ومن حقه عليه ان **يشتمه** بالثمن المحبة والمهلة
اي يقوله برحمته **اذا عطين** ظاهره انه يشتمه وتوهم يسمعه بحمد
وسينص على ان يقوله ذلك اذا سمعه بحمد والمذهب ان التثنية
سنة كفاية ومن حقه عليه ان **يشهد جنازة** **اذا مات** **ويحفظ**
اذا غاب في السر بان لا يغتابه ويحذركم **ويحفظه في العلانية** بان لا يشتمه
مثلا **ولا يجوز للمومن ان يهجر اخاه** المومن فوق ثلاث ليال بايامها
لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل للمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث ليال
مفهومه ان هجران ثلاثة ايام جائز وهو كذا في **السلام** **يجوز**
من الهجران ان نوي به ذلك فاذا رد الاخر فقد خرجا من الهجران وان
لم يرد فقد خرج المسلم فقط **اذا سلم ولا ينبغي** بمعنى ينبغي **ان لا يترك**
كلامه بعد السلام لان في تركه بعد اشارة الفطنة **والهجران** **للمؤمن**
شيان الاول هجران ذي اذى صاحب البدعة المحرمة كالقدية كوفي هجران

ذي

في البدعة المحرمة مثل تطويل الثياب عندي نظرو الثاني اشار اليه بقوله
او يهاجر اي يعلن بالكتاب بشرط ان احدهما انه **لا يصل الى عتق** **يصل**
او لا يقدر على عتق منه الشرعية من ارب ويخو هذا اذا لم يخف منه اما اذا خاف
منه اذا تركه في المطقة فله ان يدبره لار المداواة صدقه الاخر شيان
على سبيل البدل لانه اما ان يقدر على **عقوبته** اي لا يمتحن منها او يقدر
عليها لكنه لا يقبلها **ولا عيبه** **وهذا** اي المستدعي والمجاهر **في عذر**
حاله بالفتن باجارتة والعتق فقط اذا سئل عن حالهما **ولا**
يجوز عيبهما في غير هذين الوجهين **الا فيما يشاوره** اي في الذي
تشرع فيه المشاورة مثل ان يسال عنه لاجل **نكاح** **او لاجل** **بجالة** كالزينة
وتحريم اي نحو ما ذكر مثل ان يسال عنه ليتصدق عليه هو او اهل ذاك
او كما وكذا لا عيبه في **تخرج** **شاهدا** **وتحريم** اي نحو التخرج كالأمانة للصلاة
ولكن **بكرام** **الاخلاق** **ان تعفو عن ظلمك** **وتعفو عن ظلمك** **وتعفو**
من ظلمك لقوله تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس
لما به وقوله عليه الصلاة والسلام امر في الدنيا ما صل من قطعني
واعف من حرمي واعف عن ظلمي **وتعفو** اي عفا **ادار** **الخبر** **وارتد**
تفرغ اي تخرج **عن اربعة احاديث** **من فروع احاديث** **قول النبي** **عليه** **الصلوة والسلام**
والصالحين **من كان يوم من بالله واليوم الآخر** **لا يؤذي حارة** **وفركا**
يوم من الله **اليوم** **الاخر** **فليكرم** **صيفه** **ومن كان يوم من الله واليوم الآخر**
فليقل **جرا** **او ليصمت** **اي فليقل** **جرا** **او يجر** **عليه** **او يسكت** **عن شر**
يعاقب **عليه** **وثانيها** **قوله** **عليه** **الصلاة والسلام** **والموطن** **من حمل** **سلام**
المتركة **ما لا يعنيه** وهو ما لا يعود عليه منفعته منه دنويه
والاخر **وبه** **وثالثها** **قوله** **عليه** **الصلاة والسلام** **في البخاري** **للمرجل**
الذي اختصر له **في الوصية** **حين قال له** **اوصني** **فلا تعصب** **فردد**
مرارا **فقال** **لا تعصب** **اي لا تعمل** **موجبات** **الغضب** **وليس** **بعناء** **النهي** **عن**
الغضب **عملة** **لان** **الانسان** **مجبور** **على** **الغضب** **قال** **الثاني** **رضي** **الله**
عنه **من** **استغضب** **لم** **يغضب** **فهو** **حار** **ومر** **استرضي** **ولم** **يرحب**
فهو **شيطان** **ورابعها** **قوله** **عليه** **الصلاة والسلام** **المومن** **يجب** **لا يحب**

المؤمن ما **يجب** لنفسه وهو في البخاري لا يوم من احكم حتى يجب لاحد ما يجب
 لنفسه اي من الطاعات والاشياء المباحات ومعنى لا يوم من الايمان ان
 كان اصل الايمان يحصل بدون هذه الصفة **لا يحل** كمال المكلف ان يتعد
سما **الباطل** قوله قولا كالفية او فعلا كالاراء **لا يحل** كذا **ان تتلذذ** **سما**
كلام **امرأة** **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا
 فيه الدين واما قال تتلذذ ولم يقل تستمتع لان جماع كلام المتخالف
 وما في معناه حايث **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا **لا يحل** كذا
 او قصر ما يمد لتخصيص الصوت من كلام طيب مفرغ من المعنى محض
 لتقلب طلب اللطراف سواء كان ماله او غيره على المذهب كذا **لا يحل** كذا
قراءة القرآن **واسماعه بالسمعون** اي الاصوات **المرجعة** اي المخرجة **كتر** **جميع**
الغنى بالمدى المشبه بالغنى الذي في المدونة وهو ما هو في قراءة القرآن
 بالسمعون انظر قل هو على يابه او المراد به المنع وظاهر المختصر الاول وعلى
 كل حال **فليجعل** اي يعظم ويثقل **كتاب الله العزيز** **ان يتلى** اي يقرأ **الاب** **كثير**
ووقار اي تعظم **وما يوقر** **ان الله تعالى يرضى به ويقر به** **فرب**
 لاقر بما قدس **احضار الفهم** **بذلك** اي لا يتلوه فاذا امر بانه يقرأ به
 المستهين وبانه امر بتقيد المأمور قال على رضى الله عنه لا تحب
 في عبادة لا فقه فيها ولا خبر في قراءة لا تدبر فيها **ومن الفرائض** **فرض**
الامر بالمعروف وهو امر الله او رسوله **بذلك** **الذي عن المنكر** وهو ما
 او رسوله عنه **على كل من بسط يده** اي حمله في الارض كالسلطان ومن
 دونه من الحكام وقوله **على كل من فصل يده** **الى ذلك** **تكرار** **فان لم**
يقص **على ذلك** **التعبي** **بعدة** **فلسانه** **فان لم يقدر** **فقلبه** **فذلك**
اضعف **الايمان** **وقرض** **على كل مؤمن** يعني جنس المؤمن المتكلف
 ذكر اكان او انثى حرا او عبدا مريضا او عتقا **ان يريد** **ليقتصد**
بكل قول وعمل **من الرب** **ما هو واجب** **ومندوب** **وجه الله الكريم**
ومن اراد **بذلك** **القول** **والعمل** **غير وجهه** **الله الكريم** **لم يقبل** **عمله**
وقوله **والرب** **وهو** **ان يريد** **بعمله** **غير الله تعالى** **الشرك** **الا صغر**
 لما رواه احمد من قوله عليه الصلاة والسلام ان اخوف ما اخاف عليكم

الشرك

الشرك الا صغرا قالوا يا رسول الله وما الشرك الا صغرا قال الربا الحديث والتوبة
 بعد الرجوع من افعال مذمومة شرعا الى افعال محمودة شرعا **ويصير** **كذلك**
 ما هو كبير اكانا وصغيرا وهو حله في ظاهر قوله صدر الكتاب في غفر
 الصغائر باجتناب الكبائر واداء شروط كالتا في شروط صحة وهي
 على اوقات والافلاع عن الذنب في الحال والنية ان لا يعود وقوله **من غير**
 اصرار ما يد لتوبة التوبة لا تنقض الا برفع الاصرار **والاصرار** **المفاسد**
 فله معنى لا فاسد **على الذنب** **واعتقاد** **التوبة** **والله** **ومن التوبة** **والمفاسد**
والاجتناب **للمحرم** **والنية** **ان لا يعود** **اما الاول** **لان** **فواحيان** **في التوبة**
 وليا شرطين في صحتها واما الثانية فاحد شروط الصحة فاما تقديم
 وشروط الكمال اشارة الى بقوله **ويستغفر** **بده** **ويرجو** **رحمته** **وتخاف**
عذابه **ويذكر** **نعمته** **لده** **اي عليه** **ويستغفر** **فعله** **عليه** **بالاعمال**
بما **يغفر** **وتترك** **ما يكره** **فعله** **او قوله** **اما الاستغفار** **فلقوله** **صلى الله**
عليه وسلم **من اصاب ذنبا قدم عليه غفر له ذاك** **من قبل** **ان يستغفر**
لقلبي **وهذا يدل على ان الاستغفار ليس من اركان التوبة**
 على معنى انه لا يحتاج اليه كالندم لتتم التوبة واما الرجاء فهو الطمع
 في رحمة الرب عز وجل ولا يصح الا مع حسن الطاعة واما الخوف فهو
 الخوف من عقاب الله بغير توبة في المستقبل واما التذكر فيقول
 التضرع في نعمته عليه حيث وقفه للتوبة واما الشكر فهو الشكر
 على المحن بذكر احسانه ويكون بالقلب خصوصا وباللسان ثانيا
 واعرافا وبأحوار طاعته وانقياد **ويستغفر** **الله** **اي الى الله تعالى** **بما ينس**
 له فعلة وان قل **من نوافل الخير** كالصلاة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
 فما يرويه عن الله تعالى وما زال عبد يبتغي الي بالنوافل حتى احببه
 الحديث **والاصح** **التائب** **من ذنبيه** **التي** **وجها** **الله عليه** **كالصلاة**
فليست **الان** **وجوبا** **على العور** **ما لم يستغفر** **عليه** **اقضي** **ما استقطع**
 مع فعله وان لم يعرف قدر ما عليه من صلاة فثلا تحري واجبات
 لده بلا وسوسة واذا فعل التائب ما صحت من الفرائض **فليست**
 الى الله تعالى **في تقبله** **منه** **وتخافه** **ويؤمن بالله** **ما صدر منه** **من تعبيته**

عدا او شيئا
 فان شق عليه

للفرايض **وتسبح** اي يتضرع اليه تعالى فيما عسر عليه من قياد نفسه الي
لانه سبحانه وتعالى هو الميسر والمسهل بيد التوفيق والتسهيل
وليس دعاؤه اللهم فليكن انفسنا ولا تسلط علينا ميتة
في محاولة اي فيما اشكل عليه من حاله عالم يظهر له رشده واعنه
لحل الله تعالى يظهر له ذلك حال كونه **موقفا** اي مصوقا انه لما كان اصفح
سما في حاله **والماتك** لم يبق فيه **وتسبح** اي ما ذكر من النجا واليقين على
وهو الاستقامة على الطاعة **لا تبارك** اي ما ذكر من النجا واليقين على
ما فيه اي حاله هو فيه **من حسن** وهو الطاعة **ارغب** وهو
المعصية ولا يمنع ذلك من ذلك لقوله تعالى ان الله يحب التوابين
والتواب هو الذي كلما اذنب تاب **ولا يياس** اي لا يقنط القيد من الله
الله تعالى على ما هو عليه من السبق لقوله تعالى انه لا يياس من مروج الله
للمعصية **اكثر** اي التفكير في امر الله تعالى اي في محله
تعالى **مفتاح** **الحياة** **والتقوى** على نفسك **تذكر الموت** لقوله
اكثر واذكرها ذم الصفات لان الانسان اذا تفكر في الموت قصر عمله
وكثر عليه وان غفل عنه كثر عمله وقل عليه **واستعن** عليها ايضا
بالتقوى **فيما بعد** اي بعد الموت لشد ما قبله وما بعده **استدبر** معرفة
الغير **استعن** عليها ايضا بالتقوى **في خيمة ربك** عليك لانك اذا
تفكرت في نعمته عليك استحييت ان تبارك بها المعاصي وهو ينعم
عليك **استعن** عليها ايضا بالتقوى **في اماله** لك وانت تعصيه
وفي اخذه لغيرك من الامم **ما فيه** **بذنبه** في الحال **واستعن** عليها ايضا
في ما تقدم **من** **سالف ذنبك** وخفي اخذ به **واستعن** عليها
ايضا **بالتفكر في عاقبة امرك** اذا لا تدري بما يجتم الله بك **واستعن**
عليك ايضا **بالتفكر في مبادرة** اي مبادرة **ما عسى** ان يكون **قلا** **قرب** من
احلك هل هو يوم او اقل لان ذلك سهل الطاعة ويقبل العمل والحرص
على الذبولة انه اذا تفكر في الموت اتاه وهو مستعد له **والا** **انا** **كا**
نعمته فيقدم حيث لا ينفعه التذم باللطيف الطيف بنا فانه لا حول
ولا قوة الا بالله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **باب**

النفوس

النفوس او الخصال التي يكمل بها المرحى يكون على افضل الصلوات في بيان حكم **النفوس** حكم
خلق النفس صرح به من وان كان ادا خلق في الفطرة دلالة على تاجدها
وفي بيان ما يجوز من **النفس** **ولا يجوز** وفي بيان **من النفس** **هو** في بيان
ما يصح **من** اي مما ذكر ما امر به او نهى عنه في هذا الباب كالصحو
والنماتيل وما امر به في التزهد فقال **ومن الغفلة** **من** **الغفلة** **من** **الغفلة**
الشارب لقوله صلى الله عليه وسلم فوضو الشارب فسر ما كان عما قاله
الشرب وهو الاطراف تكسر الغفلة **وهو** اي الاطراف **في الشعر** **المستدر**
على الشعر هذا هو الشعر في قصه **لا احياه** **والله اعلم** اي استصاليه
والشعر **فمن الاطراف** للرجال والنساء ويكون ذلك من الجملة ولا حد
في السداة بقص الاطراف **تالشها** **تالشها** **احسن** اي لا يطين عمره ذلك
على طريق الاستحارة وهو سنة للرجال والنساء ومن لم يقدر على التشف
لله خلقه بالحدود وتنويره بالنورة **ورابع** **خلق** **العالم** **تسبح** للرجال
والنساء **لا تلتفت** المرأة لان ذلك يضرب بالزوج لاسترخاء المحل بانفاق
الاجل ويجوز ان الله بالنورة **ولا يياس** **خلق** **عمرها** **اي** **ازالة** **من** **شعر**
للمرأة طاهرة **ان** **مباح** وهذا في حق الرجل وامانها خلق ذلك منهن وان
ان في تركه بهن مثله واخترت بالجسد عن شعر الرأس والجمجمة **لا** **ت**
خلقها **بد** **عقد** **خامس** **النفوس** **للرجال** وهو زوال العزلة من الذكر
سنة **زار** في الصلوات **يا** **اجنة** **اي** **موجدة** **مرح** **بجوده** **دور** **غير** **ليفرق**
بينه وبين قوله **والخفاف** **في** **النساء** وهو قطع الناقى اعلى فرج الانثى كانه
عن الديك **مكره** **بفتح** **الميم** **وضم** **الراء** **امنه** **بمعنى** **مستحب** **لامره** **عليه**
الصلوة والسلام **بذل** **الذي** **قضى** **الله** **عليه** **وسلم** **ان** **تعي** **اي** **توقر**
القيم **وقوله** **وتوقر** **ولا** **تستعص** **يا** **كبير** **وقوله** **ما** **كان** **رحمة** **الله** **تعالى**
يا **باس** **يا** **الحمد** **معنى** **يستحب** **الحمد** **من** **طوره** **اذا** **طالت** **كثرا** **والمعروف**
احد **لا** **خذ** **منه** **الا** **انه** **لا** **يركع** **في** **شعر** **وما** **قاله** **ما** **كان** **قاله** **قبله**
غيره **احد** **اي** **كثير** **من** **واحد** **من** **الصحابه** **والتابعين** **رضوان** **الله** **عليهم**
اصعب **وبكره** **صباغ** **الشعر** **لا** **يبصر** **وما** **في** **فجناه** **من** **الشعر**
بالسواد **من** **غير** **تجهم** **في** **غير** **البيوع** **واتجه** **دواما** **في** **البيوع** **فيهم** **واما** **في** **الحرام**
فلا يرام **العدو** **والشباب** **في** **نحو** **عليه** **واما** **مسجده** **غير** **السواد** **ولا** **باس**

بالخنا وبالكتم بفتح الكاف والتاوير الم وهو يصف الشعر والخنا بفتح
وكلامه محتمل للندب والابا خفه هي اقرب والفرق بين السواد وغشوه
ان السواد صوف لونا الى لون مع زكاه الاول والخمير بخوة تعبير اصنع
لنفا صفة من الاول فلا يلتبس الشيخ على احد باجماره ويلتبس بالسواد
ومضى الرسول عليه الصلاة والسلام في الصحيحين **الذي هو عن لباس**
اي ليس الخبز عن **عنه الذهب** ظاهر قوله الذكور خفسر كان او صغير
وظاهره ايضا كان لحد يداو لغيره ومعنوم قوله لباس ان الخلووس والانتفا
عليه جائز وهو قول ابن الماحضون الذي عليه الجمهور ان ذاك من ثمنه
اللتبس في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام مسمى عن ليس الخبز
والديباغ وان تجلس عليه **ومضى عليه الصلاة والسلام عن التعميم** **بالحديث**
في القيس جابر بن ابي اسود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم شبيه
بمعني اصفر فقال له اني اجد منك شرح الاصنام وحا اليه اخرو عليه خاتم
حد يصفه قال ما لي اري عليك خلية اهل النار وحا اليه اخرو عليه خاتم
فقال اطلع عنك خلية اهل الجنة ما ذكره المصنف من التعميم عن التعميم
خلا وظاهر المدونة ويدل لظاهره قوله عليه الصلاة والسلام **لا**
في خلية الخاتم والسيف والمصحف اما خلية الخاتم فقال بعضهم اراد به
ان يكون في شئ جائز غير الحديد والنفاس والرضا من كل شئ وقال بعضهم
اراد به ان يكون الخاتم كله من فضة لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
اتخذ خاتما من ورق وكان في يده ثم كان في يده اي يكر من بعده ثم كان
في يده ثم كان في يده عثمان رضي الله عنهم جميعا حتى وقع في بئر ارس
نقش على **سورة رسول الله** واما خلية السيف بالفضة فذكر بعضهم
الاتفاق على جواز ذلك لان فيه ارضا بالعدو وعذا كس حتى لا يوافق
على خلية المصحف بالفضة تعظيما له **ولا يحمل ذلك** المذموم من الخلية
بالفضة في الخاتم **والاسرج والاسكين والاعير ذلك** من الات الحرب اقتضاه
عليها ورد الشرع به وهو ما تقدم **وتعميم النساء** دون الرجال **بالذهب** قوله
ومضى عن التعميم بالحديد نعم **والاخصيار** عند ما كان محمد الله تعالى
مما اي من الذبيروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التعميم التعميم في الساروان

تناول

ناول النبي باليمين وهو باحدة يمينه ويجعله في يساره روى البيهقي
انه عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتما من ورق فجعله في يساره وخذا
ابوكه وعمره على حسن وحسين كما نوا يتختمون في يسارهم وفي صحيح
سلم قال كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم في هذه وأشار الى خنصره من
يد اليسرى **واختلف في ليس الخبز** **والذهب** **والاسرج والاسكين والاعير ذلك**
ولم ينفى صوفه ولا على اقول اشار الى اثنين منها بقوله **واجبر** **ومضى**
في القيس الاول واستظهر ابن رشد الثاني والثالث تحريم لبس الخبز
وهو ظاهر مذهب مالك لقوله عليه الصلاة والسلام في حلة عطل اريد
وكان خاتما الخبز اما يلبس هذا من الاخلاق في الاخرة **وكذا في العسل**
في التوب من الخبز واختلف فيه باحوال واكثر اخذ **الا لخط الرقيم** وهو
اقرب اصبح فانه جائز ظاهر باتفاق **والا يلبس النساء على جهة المنع**
من الزينة ما اي الذي **يصنعون اذا خرجن** من بيوتهن اما لبسه في بيوتهن
مع ازواجهن فيجوز **ولا يحرم الرجل ان يطره** اي يكره او لا يكره **من الخلاء**
بعض الخواص كسرها مصور بمعنى البطر والرجل في خلاءه لا يفهم له
فان المرأة كذلك اذا فصلت الخلاء اما اذا لم تقصد فانه يجوز لها
ان تخرج من اماكن في الموطا من قوله عليه الصلاة والسلام ذلك واذالم
يخرج الرجل ففعل ذلك **فليكر** المذكور من الاراء والشوب **اي التعجب من**
هو ان يطفئ شوبه وان اريد **ان يقر به** يعني الحمد والكبر **ومضى** **ومضى**
عن اشمال الصبا بالمدح في تحريم وهي اي ضيقة اشمال الصبا ان
على غير ثواب اي ازار **يرفع** **داك** اي طرف ما تمل يد من جهة واحدة
وهي اليسرى **ويسد الجهة الاخرى** وهي اليمين وانما يعني عنه لانه اذا اراد
ان يرفع يده اليسرى انكشفت عورتته وقوله **وداك اذا لم يكن تحت**
اشمال **فليسد** ما تمل يد **تكرار** كرهه لم يرد عليه **واختلف في** اي في حضم
الاشمال المذكور **على** **ش** اي ازار على قولين لما كان المنع ابتاعا لظاهر
عموم الحديث ولا باحة لا تنف العلة المدحورة وهي كشف العورة
وبورر المعلق **بستر العورة** عن ابن عباس وجوبا اجماعا وفي الخلو
استحبابا على المشهور **وارى** **الرجل المؤمن** بكسر الغنة على ما اخاره
الخطابي لان المراد التهييب الى انصاف سائيه ونفط الموطا من قوله عليه الصلاة

الامريضة او نفسا
٤٤

نظم

[illegible]

کھجور

كراهية عنده عليه الصلاة والسلام ومن اداب الاكل اذا اكلت مع غيره
من اهلك ولا ينك طعنا **اكلت مما يليك** لامره عليه الصلاة والسلام بذلك
ومن ادابه ايضا انك **لا تأكل من اكله الا اذا اكل** حتى تفرغ من اكله
تسبب للشربة ومن اداب الشرب انك **لا تشرب من اكله الا اذا اكل**
له عليه الصلاة والسلام عن ذلك ومن خذ من قوله **لا تشرب من اكله**
عن قبيح **لا تشرب من اكله** جواز الشرب عن نفس واحدة وهو قول
مالك وقيل بغيره لما في القياس من قوله عليه الصلاة والسلام ان الشرب
احدكم فليتنفس ثلاث مرات فانه اهتدى وامري **لا تشرب من اكله**
طبع بصوت كصوت البهيمة له عليه الصلاة والسلام عن ذلك
والتمضمض بفتح الميم مضارع مضمض بالكسر **بصا** وهو يلعب الماء برقبته
شيء بعد شئ لامره عليه الصلاة والسلام بذلك **من اداب الاكل**
ايضا انك **تلك** اي تمضغ **طعامك** **ومعه مضغ** اي يتابع في مضغه
اي قد **قل بلع** لان ذلك ابلغ في اللذة واسهل على المعدة وفي ترك ذلك
ادابه في بلعه وتناذي المحدث منه **ومن الاداب انك تسطف فاك**
بعد الفراغ **من طعامك** بالمضمضة والسواك لدفع ما يبقى من تغذي
طعم الغم **ومن الاداب انك تغسل يديك** بعد المسح الواقع بعد التيمم
بفتح العين المجهدة وفتح الميم الودك **ومن اللين** بفتح اللام **فاحسب** اي مضغ
لما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال من بات وفي يده غمر لم يغسل
او في اصابه شيء فلا يلوم الا نفسه واما ما لا رسم فيه فلا يغسل منه
ومما انك **تخلل** اي تنزل ما يعلق **باسنائك** اي تذاخل بينهما من الطعام
لامره عليه الصلاة والسلام بذلك **ومني الرسول عليه الصلاة والسلام**
عن الاكل والشرب **بالشمال** وهذا النهي عن شراطة في حق من له
يمين ومن اداب الشرب اذا كنت بحضرة جماعة انك **تناول الا شربت**
من على يمينك **اولا** ثم من على يسارك لما في الموطا انه صلى الله عليه وسلم
ان يطلع قدسهما وعن يمينه اعراي وعلي يساره الضدين فشربت
اعطى الاعراي وقال الايمن فالايمن ومن الاداب ما اشار اليه بقوله
ويهي بمعنى ويهي عن **المنع في الطعام والشرب** **اكتساب** ذروني

النهي

النهي عن ثلاثة البزار وغيره وهو في الاولين لما بقي من القدر وفي الثالث
لحمته **وعدا لك** يعني نهى عن تحريم **عن الشرب في انية الذهب والفضة**
بقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح لا تشربوا في انية الذهب والفضة
ولا تأكلوا في صفاها فما قاما لهم في الدنيا ونعم في الاخرة والمحق اهل
الذهب بالاكل والشرب سائر الاستعمالات **ولا بأس بالشرب قائما** لما صح
انه صلى الله عليه وسلم شرب ما زهره قائما وروي الترمذي انه كان صلى
الله عليه وسلم يشرب قائما وقاعد وفعله عمر وعثمان وعلي وعليه جماعة
الشيعة رضي الله عنهم اجمعين وكرهه قوم كاحاديث وردت في **نظر** **والاشرب**
من اكل الشرب **بشد يد الراوي** وتخفيفها **والشرب** بضم المشددة وقال
بفتحها عوضا عن **او البصل** بفتح الصاد **بشرب** بضم السين بالمد والهمزة ويروي
بشد اليد اي غير مطبوع **ان يدخل المسجد** **لا يمسح** **واللام** قد تجلس
يعني كل مسجد وظاهر كلامه على ما قال **ان يدخل** **مسجدا** **لا يحرم**
وهو كذلك في جماع ابن القاسم **ومن الاداب انك لا تأكل من اكله**
لما في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لا اكل تشبعا وصفة الاتكا
ان يحمل مرقة الايسر وجا انه عليه الصلاة والسلام كان يضع احد يديه
على الاخر واحد على رقبته على الاخرى كما يجلس في التشهد ويأكل ويقول
اجلس كما يجلس العبد واكل كما يأكل العبد **ومن الاداب انك لا تشرب**
الا من راس الثريد لما صح انه عليه الصلاة والسلام ان يقصعه من ثريد
فقال كلوا من جوانبه ولا تأكلوا من وسطه فان البركة تنزل على وسطها
ولفظ اي داود اذا اكل احدكم طعاما فلا يأكل من اعلى الصفحة ولكن ليأكل
من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها فان هذا ان يخصص الشئ الكراهية
بالترديد لا مفهوم له **ومني عن الزاوي** **في الشرب** **اشرب** **الي ياتي**
الشيخين ان ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يقرب بين الثمرتين حتى يتأذرا صحابة وفي مسلم عن شعبة لا اري هذا
الكلمة اي الاستيناف الا من قول ابن عمر رضي الله عنهما **وقل** **لا تأكل** **اي**
النهي عن القران في الثمر اما هو مع **لا اصحاب الشرب** **كافيه** **قد انقضى**
لعموم الاول على الثمر **ومني عن شراطة** ان علفا بسوا الادب وان

علينا بالاسم ان كان القوم شركاء او مطعمين كان القوم فيهم
في التمر يريدون هذا سائر الطعمة والنواكذ ولا بأس في هذا اي بقوله
اذا اكلته مع اهله لانه يجوز لانه قسمة بينهم او اكلته مع قوم
تكون انت الطعمهم وهذا على التعليل بالاسم انما على التعليل
بسواءه فانه موجود هنا وهذا ايضا على القول بان على ملكه اكلوه
وانما ملكوا منه ما اكلوه خاصة والباس في التمر وشبهه كالزبيب ان يجوز
اي ترسل يد في الان الذي يكون فيه المأكول مينا وشا التاكل ما اي الذي
منه وقد ورد في السنة ذلك وليس غسل اليد قبل اكل الطعام
من السنة بل مشروطة على المشهور ما لك وليس العمل على قوله عليه الصلاة
العمل قبل الطعام يعني الفقر وبعد يعني الغنى لان يجوز في اي اليد
او جاز يحسن في ايها اكراما للطعام في قوله وايضا يغسل يديه
بعد الطعام من الغنى او بالنية لليد مع قوله وتغسل يديك
لان لا فرق بين قوله فحسن وقوله وتغسل فان الامر هنا محمول على الاستحباب
ويخص من جاءه من اللين عياض هو سنة للقيام للصلاة مستحب
روي انه عليه الصلاة والسلام شرب لبنا ثم دعا بما فمضض فانه قال
ان له ذمما وكبر غسل اليد من الطعام كدقيق الحنطة او شي من
دقيق القطن في كراهة تزيده وكذلك غسل اليد من الخمر وهو
ما يتخلص بالخرير من قشور الحنطة وقد اختلف في ذلك اي في غسل اليد
بجميع ما تقدم بالجواز والكره وهذا اخر الكلام على ما ترجم له ثم استعمل
بتكلم على ما يلزم من قوله وقال ولتغسل قبل وجوبها وقبل استنابا اذا لاغت
ولم يدر العرس اي الكحل لما في الموطا من امره عليه الصلاة والسلام بذلك
يومر به ان لم يكن هناك لهو مشهور اي ممنوع مثل آلات الطرب المنوعة
ولا مشربين اي ممنوع مثل اجتماع النساء والرجال وفرش الحرير والحرير
وانت غدا صائم فانت في الاكل بالخيار وان كنت صائما فلا تأكل من
خلفك بالطلاق وقد ارجح ما لك حمد الله تعالى في التعليل عن الاجابة لولم يدر
لكثرة رجاء الناس فيه لان في حضوره حينئذ شقة لاسيما على اهل العسر
والصلاح باب في بيان حكم السلام وصفته وبيان الاستدلال

وصفة

وصفة التناجي وبيان ذكر في القراءة وفي الدعاء ذكر الله سبحانه وتعالى
والقول في السفر اي ما يقول اذا اراد سيرا وعكس في الباب بعض
ما ترجم له ويدل على صحة ذلك السلام فقد ورد السلام واحدا وجوب
فرض الكفاية على المشهور والاسماء سنة على الكفاية على المشهور
بما ترجم له يقول تعالى واذا جئتم بجمعة فاجتنبوا با حنثا او روبا
وقوله تبارك وتعالى فاذا دخلتم بيوتا فقلوا السلام عليكم اي وصفت
للتدابة ان تقول الرجل او غير السلام عليكم انصبغة الجمع كان
السلام عليه واحدا الواحدة لان الواحد كجماعة لوجود الحفظة
معه وظاهر كلامه انه لا بد من الاغ واللام في السلام ويقول السلام
وعليك السلام بواو التثنية وتقدم بواو التثنية او يقول السلام عليكم
تقدم السلام منقضا بغير واو وتأخر الجازم المجزوء كاظلم في الظلم
وانما قيدنا بهذا لان السلام في الابتداء لا يكون الا مع فاعل قد جازا
والذي في الذخيرة يقول السلام عليكم السلام والسلام عليكم كما قيل له
واكثر ما يستعمل السلام في امر كذا في الموطا عن ابن عباس
رضي الله عنه ما قال فيه وعليه العمل سلفا وخلفا فانه يادة على ذلك
عن وبيد عنه فيجوز مكررها فاذا كان كذلك فيلزم ان السلام عليك
السان وانتهى في سلامه اي البركة ان تقول في رذك عليك وعليك السلام
ورحمه الله وبركاته ولا تغفل على جهة الكراهة في رذك عليك السلام
سلم الله عليكم لان لم يرد به خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن السلف
الصالحين واذا سلم واحد من الجماعة على واحد فاشترط ان يعلم اي عن
الجماعة لانه من سنن الكفاية وكذلك ان يرد واحد منهم اي الجماعة
السلام عليهم اجزا عن جماعة لان ذلك من فروض الكفاية وبسمل
الرك على الماشي والماسي على الجالس لامر عليه الصلاة والسلام بذلك
والمصافحة حسنة اي مستحبة على المشهور لما في الموطا من قوله عليه
الصلاة والسلام نضاجوا يدهي الغسل عنكم وتبادوا تحابوا وتزعموا
وهي وضع احد المتلاقيين كفه على بطن كنف الاخر الى الفراع من السلام
او السلام وفي سنة كل واحد منهما يده على يد الاخر قولان ولا يقبل



كل واحد منهما بما يدعيه ولا يدعي صاحبه بعد الفراغ ولا يصح في الرجل المرأة
ولو كانت متحالة ولا المسلم الكافر ولا المشرك **كراهة** اما ما كان
الله تعالى كراهة تترى به **المعاقبة** وهي ان تجعل الرجل عتقه على عتق
صاحبه **واجاز** **تسفيان بن عيينه** وهو من كبار اهل العلم والفقه
ق واثبات الشيخ بقوله ابن عيينه في هذه المسئلة دون غيرها كان في
المشايخ الى قوته عند كاتبات يحتمل بقول الخيرة في المدونة والسير
القوليين مذكور في الاصل القسري واما كراه ما كان المعاقبة لانه لم يرد
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعله الا مع جعفر ولم يصحبه العمل
من الصحابة بعد ذلك عليه الصلاة والسلام ولا من النفوس تنفر عنه لانه
لا يكون الا لوداع من فرط الم شوق او مع الاهل والمصاحفة في العمل انتهى
وفي سنن البيهقي كان ابن سيرين يحرم المصاحفة قال غالب الثمالي
فذكرت ذلك للشيخ فيقال كان لا يحب محمد صلى الله عليه وسلم ان يقرأ
نصا فحوا فاذا قد مر من سرف عائق بعضهم بعضا انتهى **ق** ما لم يرد
ما كره الله **تيسيل السد** اي من الخير ظاهرا سوا كان الاخر عالما او غيبرا
ولو ابا وسيد او زوجا وهو ظاهر المذهب لانه من فعل الاعاجم ويدعو الى
الكبر ورفية النفس **والله** ما كره الله تعالى **ما روي فيه** اي في تيسيل السد
ان كان من جهة الرواية فهو محرم لانه امام الحديث وان كان من جهة
الفقه فلما تقدم وقال ابن بطال انما يحرم تيسيل يد الظلمة والخصا
واما بدالك والرجل الصالح ومن تسمى برشته فهو جائز **لا يستعمل في الرجل**
وساير الكفار **بالسلام** على جهة الكراهة لما صح من نهية عليه الصلاة والسلام
عن ذلك **من سلم على ذي نسيان** او طنا انه مسلم **ولا يستعمل في الرجل**
منه الا قاله بان يقول له اما سلمت عليك فلما نبي انك مسلم ولو علمت انك كافر
ما سلمت عليك في سلامي الذي سلمته عليك وقد كان ذلك في اول الاسلام
ثم نسخ وان سلم على اي على المسلم **اليهودي والنصراني** فليقل له في الرجل عليه
عليك بغيره **واورد** قال في الرجل عليه **عليك السلام** **نكر** **السلام** وهي
الحجارة **فقد قيل** **والله** اني ينبغي في الرجل على اهل الذمة ان يقول
بغيره واو كما في الموطا فان تحقق انهم قاتلوا السلام عليك وهو الموثق وان لا

نكر

نكر السلام وهي الحجة فان شئت قلت وعليك بالواو لانه يستجار للمسلم
ولا يستجار للمسلم فيسأله على ذلك الحديث مسلم ثم قال وان لم
يقنع ذلك قلت وعليك بالواو لانه كان قلت بغيره او وكان هو
فقد قال السلام عليك كنت نفيت السلام عن نفسك ومردته عليه انتهى
وهنا انتهى السلام على قاتل من السلام **واما الاستسذان**
وهو طلب الاذن على اهل البيت في الدخول عليهم **واجز** وجوب الفراغ
لقوله تعالى اذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا والاجماع على
وجوبه من تركه فهو عاص لله ورسوله فاذا كان كذلك **لا يدخل**
بيتا غير مسجد ومخرة مغلقة كان او مفتوحا **باب** **احد** **في سائر**
الاما اي ثلاث مرات سوا كان الاخر حرا او غيبرا ممن لا يحل لك النظر
الى عورتها بخلاف الزوجة والامه وصفة الاستسذان ان يقول ادخل
ثلاث مرات ثم يسأله **فان اذن** **كفاد** **ادخل** **والارجح** قوله **وبر**
في عبارة المصنف تقدم في باب حمل وليس له حرة هنا مناسبة لانها
قبله واما بعد **ولا تنسأ** **اي** ينسأ **ثلاث** **دون واحد** في سفر
او حضر **وحد** **الجماعة** **ثلاثة** فما فوق **اذا بقوا واحدا منهم**
فلا ينسأ جود دونه مفهومه لو ابقوا اثنين مثلا لحان **ق** وهو المشهور
وقد قيل **الاستسذان** **الكافي** **اي** تسألي اثنين دون واحد او جماعة دون
الا باذن لان الحق له فاذا اسقط سقط **ق** وهو المشهور **وكذا**
الفيرة **قد تقدم** في باب قبل هذا وهو باب الجماعة ثم شرع ينكح على الذكر
المذكور في الترجمة فقال **قال معاذ بن جبل** **رضي الله عنه** **الخيل**
القدر الذي قال في حقه النبي عليه افضل الصلاه والسلام اعلمكم بالخلال
والاحرام معاذ بن جبل رضي الله عنه **ما عمل آدمي عملا اجنى له من عباد الله**
من ذكر الله يعني اذا شئ من الله منه بعد ذلك الفراغ ايضا **الباغي** **يحمل**
ان يريد الذم باللسان وان يريد الذم بالقلب فان اراد الثاني
فحمل له الجمع بين ما قاله وما قاله **عمر بن الخطاب** **رضي الله عنه**
وهو افضل **من ذكر الله** **باللسان** **ذكر الله** **عند امره** **ومثل**
فيمثل ما امر الله تعالى به وينتهي ما نهى الله تعالى عنه ومن دعا

وان شئت قلت عليك بالواو
لانك حينئذ نكت عليك
عن نفسك ومن دعا

رسول الله صلى الله عليه وسلم كلنا الصبح والليل اللهم
بكتاي فقد كنت في صبحي ونفدت بك في ليلي ونفدت بك في
علي ذاك **اللهم في الصباح والليل** اني انتشر الناس من
قبورهم يوم القيمة وان كنت في المساء قلت بذكر ما زلت في ذلك
وهذا الحديث خرجته اصحاب السنن بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا استبح قال اللهم بك اصبحنا وبك امسينا وبك نخفي وبك
نموت وبك النشور واذا استبحي قال اللهم بك امسينا وبك نخفي
اصبحنا وبك نخفي وبك نموت وبك النشور المصير وهو ان يقول مع ذلك
الدعاء المتقدم في الصباح **اللهم اجعلني من اعظم عبادك عندك**
حظا وصيبا في كل خير تقسمه في هذا اليوم وفيما بعده من يوم
اي هدي تهدي به او مر جمعة بمعنى نعمه يستمر اي تظهر بها او في حال
تسقط اي تحزن او صر تكسب اي تزيلها او تبت بها او تبت بها
تخفف اي تنقي او تخلص وهو ما يصيب الامانة من الضرب
والاحزان والانشاء ووضيق العيش تدفعها اي تزيلها او تخلصها
كل ما يشغل عن الله تعالى من اهل وماله وولد ونفس او معاها اي سلاما
تمن اي تنقلها من حزنك اي بارادتك انك على كل شيء قدير تنقبض
ظاهر قوله وروى ان ذلك حديث مرفوع وصرح به في والذي رواه ان
من كلام ابن عمر رضي الله عنهما وقد يقال هو ظاهر كلام الشيخ في تفسيره
الاسلوب ومن دعا به عليه الصلاة والسلام عند ارادة التوكل ان كان
يضع يده اليمنى تحت خده الايمن بعد ان يضطجع على شقه الايمن
ويقل البسري على خده الايسر ثم يقول سرا وان جهرا لا يخرج اللهم
باسمك اي بقلبك وبك وصفت جنني وباسمك ارفعك اللهم ارفع
اسمك اي قبضت قبضتي قبض وقاه فاعفها اي فاسترها واراد
ان يسلطها اي امددتها الي جسدها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين
من عبادك اللهم اني اسلمت نفسي اليك لا اقدر في علي
تدبيرها والحاجات اليك فاعف عني ما مضى في وفوضت الي وكن
وتعينني علي ما ينفعني وتدفق عني ما يضرك في وفوضت الي وكن

امري

امري انك تفعل ما تشاء ووجهه وجهي اليك رهبة اي خوفا منك ور
الملك اي طعنا في قدر لا سيما اي لا يهون ولا سيما اي لا يرجع منك الا اليك
استخرج اي اطلب منك المغفرة وهي ستر الذنوب والنور اي
ارجع اليك في افعال مذمومة الي افعال محمودة **امنت اي صدقت**
كسارت اي القرائن الذي انزل الله على سيدنا محمد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانما هي صدقة رسول الله الذي في الصحيح فيك الذي انزل
فاغفر لي ما قدمت من الذنوب وما اخرت من التوبة وما احسنت اي الذي
علمته وما اعلمت جهرا انت الا ان لا اله الا انت لا معبود الا انت
يا رب قتي عدا بك اي تخفي منه يوم تبعث عبادك وما روي في
السنن الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء عند
الخروج من المنزل **اللهم اني اعوذ بك اي تحصن بك ان اضل**
اي عن الحق واصل اي يضللني غيري عما او ازل اي ازيغ عن طريق الحق
او ازل اي يزيغني غيري عنه او اظلم او اظلم اي يظلمني ان اسفه علي
اي ازل اسفه علي اهل او اجهل او يجهل علي وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في دعائه ان يقول **اللهم اني اعوذ بك من ان يضلني**
ثلاثا وثلاثين ويحضر الله ثلاثا وثلاثين ويحضر الله ثلاثا
وثلاثين تحت المائدة لا اله الا الله وحده لا شريك له
المكرونة الحمد وهو على كل شيء قدير عدا في رواية لمسلم
يقدم التخمير على التمجيد ولم يذكر في التمهيد جني وميمته
تقدم الكلام علي هذا الذي في باب صفة العمل في الصلوات
فليراجع وما روي عنه عليه الصلاة والسلام في الذكر عند الخروج
من الخلا وهو الموضع المعد لتقضاء الحاجة انك تقول
الحمد لله الذي رزقني **لذته** اي الطعام المفهوم من السياق عند اكله
واخرج عني شقته اي ما اتاذي به وما يقيني في حسي قوته اي ما انتفع
به هذا الحديث اظنه في المراسيل **والذي** في الصحيحين كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول الحمد لله الذي اخرج عني الاذي وعافاني وكسر
ذكر الشج دعاء الدخول وفي الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

الداء بالدم والماء في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى لم
يترك داء الا انزل له شفا وفضل ما يحتاج به الجملة ولو اقتصر
على ذكر المتعالي لاغنى عن التثنية التي بعده **وهي شرب السور**
يفتح الداء كسر مع المذموم **والفصد** هو قطع العرق الاستخراج
الدم الذي يودي بالجسد **والقي** وهو الحرق بالنار **والنخامة**
اي مستحبة في كل ايام السنة ابن رشد وصحة ايمان فالك بالقدرة
كان لا يكره الحجامه ولا شيئا من الاشياء يوم السبت والاربعاء
والاثنين **والكحل** بالاثمد لاجل **النساوي** الرجل غير المحرم تجاز
مفهومه انه لا يكتحل بخير من غيره وهو كذا الك على احد العينين والاخر
عن مالك جوازها وعن الشافعي رضي الله عنه انه سنة لما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان له مكحلة يكحل بها عند النوم ثلاثا في كل عين
وروي القول الاول بقوله **وهو من ربه القات** والتشبيه بين
حرام كالعكس اجماعا الا لضرورة **ولا يجوز** اي لا يجوز المتعالي بخبر
في باطن الحشم وظاهره **ولا النجاسة** غير **ولا بما فيه منة** والاشي
بما حرم الله سبحانه وتعالى قال تعالى وتحرم عليهم النساء
وقال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وقال صلى الله عليه وسلم
لم يحل الله شفا امتي فيما حرم عليها وعموم هذه الطول لم يمنع من
استعمالها الا ما قامت الدليل على حوازه مثل ان يدفع بالجر غصنة او عشا
على قول وقوله **ولا باس بالاحتواء** تحريم **والمرقا** جمع رقية بكونه يشبه
احدهما كما تقدم **بكتاب الله تعالى** اي بالقران العظيم وفضل
الرقية بالفاتحة واياك نستعين **والاخر** **بالخلاص** الطيب هو العربي
المعروف روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بعصاه
يسمى بيده اليمنى ويقول اللهم رب الناس اشفا انت اشفا لا شفا
لا شفا و شفا لا يغادر شيئا اي لا يترك ولا يترك بالدهيمات
لما روي انه سئل ما لك عن الرقي بالاسماء المعجزة فقال وما يدريك انك تعلمها
كفر **ولا باس بالمعاداة** وهي التمايم والتمايم الحزوز التي تعالج
في العنق وفيها القران وسواي ذلك المريض الصحيح والنب

والنفسا

والنفسا والدم بعد جعلها فيما يكنها **واذا وقع** الوهاب بالمر مفعولا
ومدود او القصر اقصوا شهور وهو الطاعون بارض قوم فلا يقدم عليها
من هو خارج عن تلك الارض ومن كان فيها فلا يخرج منها **واذا وقع**
لما صح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذاك والنهي نهى عن امره وفيه منه
انك ان يخرج لشغل ثم انشغل يتكلم على الطيرة فقال **وقال الربيع**
عليه الصلاة والسلام في الموطن في شأن **الشوم** بضم المعجمة وسكون
الواو بلا همزة وقد نهى عن شاة **ان كان له حكم ثابت** في ثلاثة اشياء
السكن والمرأة **والفرس** شوم المسكن هو الخيلان وشوم المرأة قلعة
نسك وقيل هو خلقة وشوم الفرس ترك الخرو عليه **وكان النبي عليه**
الصلاة والسلام يشره **سبي** الاحكامرة وحظلة وحرب حذا في الموطن
وكان عليه الصلاة والسلام **بمحمد الغال** الحسن ابن العربي الغال
يقال بالهمز والجمع فقول وفي الصحيح قيل يا رسول الله وما الغال قال
الكلمة الطيبة تسمى بها احدكم مثالا اذا خرج لسفر او عيادة
مريض ولم يقصد سماع الغال فجمع يا غانم او يا سالم اما اذا قصد
سماع الغال ليحل عليه فلا يجوز لانه من المازلام ثم بين صفة
رقية العين بقوله **والغسل للعين** ان يغسل العين وجهه ويديه
ومر فقيهه **ورقيته** واطراف رجليه **وداخله** ازاره من الخزي ما يلي
فرجه وهذا من احسن العبادات ولطيف الاشياء والذي نقله **ك** عن
مالك ان داخل الارار ما يلي الجسد ويجمع ذلك **في قدح** ثم يصب الماء
على المعين ابن العربي صوابه المعانين ويقلب عليه القدح فاذا اسمع
اجبر **ولا ينظر في علم النجوم** وهو المنع منع تحريم او منع الا في شيئين فان
النظر فيهما مستحب لورود الشريعة **احدهما ما يستدل به على معرفة سميت القبلة**
وثانيهما ما يستدل به على معرفة **اجز الليل** ما مضى وما بقي ويقسم
ثالث حايه وكرهه عبد الوهاب وغيره وهو النظر فيما يهتدي به
في السير لقوله تعالى وهو الذي جعل النجوم لتبينوا بها اوقات
البر والبحر فاما ما سوي ذلك مما يدعيه النجوم من الاحكام وما
يحدث من التاثيرات في العالم لا يباوي استماعه فقول الشيخ ويترك ما سوي

ذلك ليس على إطلاقه بل تقول يريد ما يقتدي به **ولا يتخذ كلب في**
في الخضرة **دور السابعة** على جهة المنع **الا** في ثلاث صور
فانه يجوز اتخاذه فيها لاجل حراسة بزرع موجود او سبوح لاجل
حراسة ما شئت وهي الغنم **بصحبها في الصحراء** اي مع بيتها
حيث بانت تضعف اذا لا تقدر على الدفع عن نفسها وغير الغنم
ان احتاج الى الحلاب فهو مثله واحتجز بقوله في الصحراء لو كانت
في الدفر فانه لا يجوز اتخاذه حينئذ **او لاجل صد بصطادة**
لحيث اي لقوته وقوت عياله اما اذا كان بصطادة لا لمعيشته
بل للهو ولا يجوز ظاهر كلامه انه لا يجوز اتخاذه لغير هذه الثلاثة
واجاز بعضهم اتخاذه لحراسة البعوض وكما منعه ويدخل في المنع
وقع حائط داره وكان يحا في نفسه من السمعة فالتجسس كليا
لذلك فقبل له في ذلك فقال لو ادرك مالك زمانك لا اتخذ اسدا
ضاريا **ولا باس تحصا** بالملء **الغنم** الضان والمعز لما فيه من اصلاح
لحومها ولا مفهوم لقوله الغنم فان الحضا جاز في كل ما يؤكل منه
من غير حراثة للعله التي ذكرها **وهي عن حصا الخيل** يعني
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك يعني تحريمها ما حصى النعال
والجرب فحاشا ينزوا ما حصى الاربع في حرام الجماع **وكبره اليوم** بالسب
المتمثلة اي العلامة بالنار او بالشرط في الوجه لانه اشرف
الاعضاء اما لو كان يصيب حنا او غير الحنا **ولا باس به** اي باليوم وغير
ذلك اي في غير الوجه عبد الوهاب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الوسم في الوجه وامرخص في النخمة في الاذن **ويترك بالملوك**
في اكله وشربه **وعمله ولا يخلف من العمل ما لا يطيق** قال صلى الله
عليه وسلم في الموطن للمملوك طعانه وكسوته بالملوك ولا يخلفن
العمل ما لا يطيق **باب في الروايات** في بيان كونها من
الرجل الصالح في مناهج من سنة واربعين جزء من النبوة وبيان
ما يتعلق بالروايات في التناوب اي بيان ما يفعل من ورن العطاس اي
بيان ما يقوله من عطس ومن سمعه وفي بيان حكم اللعب بالزرد

وسياق

وهو الشطرنج

وسياق تفسيره واللعب **بغيره** وحكم الخلو من الي من يلعب بهما وحكم اللام
عليهما وفي بيان حكم **السبق يا محمد** والابل والسبق بالرمي بالسهم وفي بيان
حكم **غيره** اي غير ما ذكر كقتل القمل والقمل الضار وبيان افضل العلوم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم **والصبر اليه** **والحسنه من الرجل الصالح** المراد
به الممثل للادامر المحتجب للسواهي **من سنة** واربعين جزء من النبوة
معناه عند بعضهم انه صلى الله عليه وسلم اوحى اليه ثلاث وعشرون سنة
عشرة بالمدينة وثلاثة عشر بمكة وكان قبل ذلك بستة اشهر يري
في المنام ما يلقيه الملك وذلك نصف سنة ونصف سنة من ثلاثة
وعشرين سنة جزء من سنة واربعين جزء **وقال صلى الله عليه وسلم**
من يري منكم ما يكره في مناهجه فاد الاستيقظ فليستقل عن رايه
ثلاثا **ويقل اللهم** **الي اعوذ بك من شر ما رايت ان يصري ودين**
ودنيا كذا صح عنه عليه الصلاة والسلام وفي رواية وليستعبد
بالله من الشيطان ثلاثا وليتجول عن جنبه الذي كان عليه ومن تاب
بالمدر الممر اذا فتح فاه **فليضع يده اليمنى** ظاهرة او باطنها على فمه
او ظاهر اليسرى استجبما على فيه فاذا زال عنه التثايب نعت ثلاثا
ان كان في غير الصلاة **ومن عطس خارج الصلاة فليقل الحمد لله**
استجبنا وان كان في الصلاة حمد في نفسه ظاهرة انه يقتصر على
هذا وقيل يزيد رب العالمين على كل حال حمدا كثيرا طيبا مباركا
فيه وعلى اي جميع **من سمعه محمد الله ان يقول له يرحمك الله**
ان كان مستلما وجوبا على الكفاية على ما صرح به مشهور مرته ونقل
عن البيان ان الاشهر انه فرض عين ويد له حديث البخاري حقا على
كل مسلم سمعه ان يقول له يرحمك الله ويبلغ بالتثنية ثلاثا
فان زاد العاطس على الثلاث قال له انك مصنوك ومفهوم كلامه
انه اذا لمحمد العاطس لا يشمت وهو كذا كذا **ويرد العاطس عليه** اي على
من قال له يرحمك الله **يعف الله لنا ولهم** او يقول **يهد الله**
ويصلح بالصالح المتناهي افضل لان الهداية افضل من المغفرة لانها لا تكون
الا عن ذنب قاله عبد الوهاب ولا يجوز اللعب بالزرد ولا بغيره

لم يخرج عن جماعتهم اى الصحابة لان اجماعهم حجة بما اتوا به ويحرم مخالفتهم
 ثم ختم كتابه محمد بن اهل البيت فقال **والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله**
فنا ليق هذا الكتاب ولا قدر عليه **وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله**
 ثم بين انه وفي ما شرطه في ديباجة كتابه فقال قال ابو محمد
 عند الله بن ابي عبد الله محمد بن الله تعالى قد اتينا ما اى مما شرطنا في اول
 كتابنا ان ناتي به في كتابنا هذا من المسائل مما يستفيع به انشا
 الله تعالى من رغب في تعلمه من الصغار ومن احتاج اليه
 من الكبار وفيه اى كتابنا ما يؤدى الى يبلغ الحماهل الى علم ما يعتقد
 من دينه وهو ما ذكره في العقيدة والعمل به من فرائضه كالطهارة والصلاة
 والصوم والحج ويعلم كثيرا من اصول الفقه وفنونه اى فروع
 وفيه من السنين والراغب والآداب كما علمت ذلك كله والله الحمد
 وانا اسأل الله عز وجل ان يظلم عند ان ينفعنا واياك ما علمنا ويعيننا
 واياك على القيام بحقه فيما خلفنا ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وعلى آله وصحبه وازواجه وذريته وسلم تسليما كثيرا
 قال مولانا هذا الشرح على ابو الحسن الماكلي عفر الله تعالى
 له ولوالديه وطاشا محمد وجميع المسلمين وانا اختم هذا الشرح
 المبارك ان شاء الله تعالى وهو رابع شرح لى عيسى
 الرسالة بما حتم به ابن شماس رحمه الله تعالى ورضي
 عنه كتابه الخواهر المسمى بالخواهر الثمينه في مذهب
 الامام مالك عالم المدينة **قال** رحمه الله تعالى اعلم
 ان جماع الخير كله في تقوي الله عز وجل واعماله
 شرور الناس ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه



وقد قيل